# الانتفاضة الشعبية في العراق 1999

## بعد استشهاد السيد الصدر (قدس سره)

## المقدمات - المسارات - النتائج


تحرير

أ.د. أسعد كاظم شبيب

أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض  أ.د. أحمد سامي المعموري

الباحثون

أ. د. مقدام عبد الحسن الفياض  أ. د. أسعد كاظم شبيب

أ. د. حيدر نزار السيد سلمان  د. ثائر صاحب الحسني

أ. د. ياسين شهاب شكري



مركز الرافدين للحوار

# الانتفاضة الشعبية في العراق 1999
## بعد استشهاد السيد الصدر(قدس سره)
### المقدمات- المسارات – النتائج

# الانتفاضة الشعبية في العراق 1999
# بعد استشهاد السيد الصدر(قدس سره)
## المقدمات- المسارات – النتائج

تحرير:

أ.د. أسعد كاظم شبيب

أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض  أ.د. أحمد سامي المعموري

الطبعة الاولى، بيروت/النجف الاشرف، 2025

First Edition، Beirut/Najaf، 2025

© جميع حقوق النشر محفوظة للناشر، ولا يحق لأي شخص أو مؤسسة أو جهة، إعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله، بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من أصحاب الحقوق.

إن جميع الآراء والمعلومات الواردة في هذا الكتاب تعبّر عن رأي كاتبها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي الناشر (المركز).

ISBN: 978 - 9922 - 721 - 95 - 8

آذار/مارس 2025

# الانتفاضة الشعبية في العراق 1999

## بعد استشهاد السيد الصدر (قدس سره)

## المقدمات- المسارات – النتائج


**تحرير**

أ.د. أسعد كاظم شبيب

أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض  أ.د. أحمد سامي المعموري

**الباحثون**

أ. د. مقدام عبد الحسن الفياض  أ. د. أسعد كاظم شبيب

أ. د. حيدر نزار السيد سلمان  د. ثائر صاحب الحسني

أ. د. ياسين شهاب شكري

# الفهرس

**قائمة الجداول** 9
**مقدمة المركز** 11
**الفصل الأول: السيد الشهيد محمد الصدر (قدس): حياته.. تكوينه المعرفي والجهادي** 13
أولاً: (تمهيد)- السيد الشهيد الصدر.. أسرته وسيرته الذاتية 13
ثانياً: حياته العلمية.. بداية الترصين والتميّز 15
• دراسته الحوزوية والاكاديمية 15
• إجازاته واجتهاده 18
ثالثاً: دروسه وطلبته 19
النهوض بالمستوى النوعي للدرس الحوزوي 19
تنمية المهارات العلمية والسلوكية لطلبته 22
رابعاً: محنته وجهاده قبل تصدّيه للمرجعية 26
خامساً: شخصيته الكاريزمية المُلهِمة 30
سادساً: مؤلفاته.. رحلة حافلة بالإنجاز والإبداع 31
سابعاً: خلاصة 35
**الفصل الثاني: الحركة الشعبية: التصدي للمرجعية الدينية** 45
أولاً: مدخل عن أدوار المرجعيات الدينية في مواجهة الاستبداد 45
ثانياً: مرجعية السيد محمد الصدر ومراحل تطورها 47
المرحلة الأولى: بدايات التصدي للمرجعية الدينية 47
المرحلة الثانية: مرحلة بناء مرجعيته الدينية 48
1. العمل الحوزوي والتربوي لمرجعيته 49
2. تنظيم العمل الإداري في مرجعيته 50
3. تنظيم عمل العلاقات العامة 51
4. العمل الافتائي 52
5. العمل الثقافي لمرجعيته 52

المرحلة الثالثة: التصدي والمواجهة 53
ثالثاً: الاتجاه الفكري والفقهي والسياسي لمرجعية السيد محمد الصدر 54
رابعاً: جدليات التصدي للمرجعية الدينية 59
1: المرجعية الدينية وجدلية تحييد السلطة 59
2: المرجعية الدينية وجدلية إقامة صلاة الجمعة 64
3: المرجعية الدينية في الداخل ومواقف المعارضة السياسية الإسلامية في الخارج 65
خامساً: موقف المجتمع العراقي 67
سادساً: موقف النظام السابق 69
1. تمظهرات «الحملة الإيمانية» 70
2. تنمية السلفية 71
3. تشجيع الطرق الباطنية 72
سابعاً: خلاصة 77
**الفصل الثالث: صلاة الجمعة: من التقية إلى الحوزة الناطقة** 81
أولاً: مدخل 81
أولاً: صلاة الجمعة عند المجتهدين 82
ثانياً: صلاة الجمعة عند الصدر 91
ثالثاً: الإعداد لصلاة الجمعة 97
رابعاً: جمعة مسجد الكوفة المعظم 102
خامساً: دروس الجمعة ونتائجها 110
**الفصل الرابع: استشهاد السيد محمد الصدر: وقائع الجريمة وتداعياتها** 119
مدخل 119
أولاً: اتخاذ قرار الاغتيال وأسبابه 120
ثانياً: تنفيذ عملية الاغتيال 124
ثالثاً: الرواية الحكومية 128
رابعاً: شهادات معاصرة 136
خامساً: خلاصة 142
**الفصل الخامس: الحركة الشعبية بعد استشهاد السيد محمد الصدر (قدس)** 145
مدخل 145
أولاً: ردود الفعل الشَّعبية في المُدن العراقية بعد إعلان نبأ الاغتيال 146

- النجف الأشرف ..... 147
- العاصمة بغداد ..... 148
- مدن جنوب العراق ..... 151
- مدن أخرى ..... 152

ثانياً: صلاة الجمعة بعد حادث الاغتيال في بعض المدن العراقية ..... 153
- مدينة الكوفة ..... 154
- مدينة البصرة ..... 154

ثالثاً: انتفاضة 17 آذار/مارس 1999 ..... 155
- التخطيط للانتفاضة (ساعة الصفر) ..... 156
- اندلاع الانتفاضة في مدينة البصرة ..... 158
- الانتفاضة في مدينة الناصرية ..... 160
- الانتفاضة في مدينة المثنى ..... 160
- إدعاءات السلطة الحاكمة ..... 162
- نتائج الانتفاضة ..... 162

رابعاً: امتداد انتفاضة آذار/مارس 1999 وما بعدها ..... 165
- أربعينية السيد الشهيد محمد الصدر ..... 165
- أحداث بغداد ..... 165
- أحداث العمارة ..... 167
- أحداث البصرة ..... 167
- الحركات المسلحة في عدد من المدن بعد الانتفاضة وردة فعل الحكومة إزائها 168

خامساً: خلاصة ..... 169

**الفصل السادس: الحركات الإسلامية المتأثرة بنهج السيد الشهيد الصدر الثاني (قدس)** 171

مدخل ..... 171

أولاً: المنطلقات الأساسية لحركة السيد الصدر الثاني والمؤثرة في الحركات الإسلامية 172

ثانياً: أثر السيد الصدر الثاني على الحركات الإسلامية المنبثقة عنه ..... 176

1. التيار الصدري ..... 176
2. حزب الفضيلة الإسلامي ..... 181
3. المقاومة الإسلامية عصائب أهل الحق ..... 186
3. حركة النجباء ..... 189

4. التيار الرسالي العراقي 190
ثالثاً: أثر السيد الصدر الثاني على الحركات الإسلامية المعاصرة له 192
1. حزب الدعوة الإسلامية: 193
2. منظمة بدر 195
3. المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق 197
رابعاً: خلاصة 199
**خاتمة الكتاب** 203
**قائمة المصادر والمراجع لجميع فصول الكتاب** 207

# قائمة الجداول


| عنوان الجدول | رقمه |
|---|---|
| مؤلفات السيد محمد الصدر ومعلومات موجزة عنها | جدول رقم (1-1) |
| قائمة بأئمة صلاة الجمعة من وكلاء السيد محمد الصدر | جدول (3-1) |
| صلوات الجمعة حسب تواريخها وموضوعاتها | جدول (3-2) |

# مقدمة المركز

ينهض مركز الرافدين للحوار بمهام علمية وبحثية جليلة القدر، تهدف إلى ترسيخ وعي المجتمع بحقيقة مشاكله الحالية وإمكانية استشراف الحلول الممكنة لها، وتعزيز هويته الوطنية وتسليط الضوء على قادة الفكر وزعماء الدين في العراق والعالم الإسلامي، ودراسة مدى تأثّر بعض الحركات السياسية المعاصرة بهم وارتباط جزء مهم من الجيل السابق والحالي من العراقيين مع توجهاتهم الفكرية ورؤاهم الإصلاحية، وتأصيل معرفته بالشخصيات الرفيعة التي أدت دوراً كبيراً في تأطير الأحداث والمشاركة في صناعتها وتوجيهها، لا سيما في النجف الأشرف التي تعد واحدة من أقدم وأكبر الحواضر العلمية في التاريخ.

يأتي الكتاب ضمن هذا السياق ليستجلي الدور العظيم الذي نهض به السيد الشهيد محمد محمد صادق الصدر الذي يمثّل رمزاً للصمود ضد الدكتاتورية، في تاريخ العراق الحديث، وعنواناً للإباء ورفض الظلم، ومشعل نور في مواجهة الطغيان البعثي الغاشم.

يستكشف المؤلفون مسار «الحركة الصدرية» خلال حياة الصدر وبعد رحيله، ودور الجماهير التي ساندته ووقفت وراءه في مهمته الصعبة وحافظت على علاقاتها الفكرية والعاطفية والتنظيمية، وقامت بالانتفاض ضد النظام السابق عقب استشهاده، وبذلت التضحيات الجسيمة عندما خاض الصدر حراكه السياسي ومعركته الشجاعة ضد الفساد ومطالبته بالحقوق الاجتماعية والثقافية للأكثرية المغلوبة على أمرها.

اشتملت الدراسة على ستة فصول، تناول الأول سيرة الشهيد الصدر الذاتية والعلمية وتأثيرها على تكوينه المعرفي والجهادي قبل تصدّيه للمرجعية، وما تمتّع به من شخصية كاريزمية مُلهِمة، مهّدت لظهوره كمرجعٍ لِطيفٍ واسع من العراقيين، وهذا ما ناقشه الفصل الثاني إلى جانب الحركة الشعبية التي رافقت ذلك، واستعرض بالمناقشة والتحليل مواقف الحوزة العلمية والمجتمع العراقي والنظام السابق تجاهها.

فيما ركّز الفصل الثالث على الظروف التي أدت إلى نضوج فكرة صلاة الجمعة لدى الصدر وكيفية الإعداد لها، وإنَّها مثّلت نقلة نوعية في الحركة، وأعطت دروساً وكانت ذات

نتائج عميقة عليها. وبحث الفصل الرابع قضية استشهاد الصدر، وتتبع بدقة وقائع الجريمة وتداعياتها، مع الإشارة التخصصية إلى الرواية الحكومية والردّ عليها وشهادات المعاصرين.

ودرس الفصل الخامس: الحركة الشعبية بعد استشهاد السيد محمد الصدر واندلاع المظاهرات والصدامات الدامية بين جموع الثائرين والسلطات الحكومية آنذاك، وما أعقبها من اعتقالات وإعدامات وسجون، وأوضحت الوقائع مقدار الفاعلية الكبيرة للصدر على أتباعه وكيف كسب قلوبهم وثقتهم، وتأثروا بجرأته وتقواه. وقد مضى الفصل السادس والأخير في دراسة الحركات الإسلامية العراقية المتأثرة بالسيد الشهيد الصدر أو التي تعدُّ نفسها امتداداً لمسيرته وجهاده من أحزاب وتنظيمات وجماعات.

## الفصل الأول

# السيد الشهيد محمد الصدر (قدس): حياته.. تكوينه المعرفي والجهادي

**أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض**[1]

### أولاً: (تمهيد)- السيد الشهيد الصدر.. أسرته وسيرته الذاتية

ينتمي السيد محمد الصدر (المولود في النجف الأشرف بتاريخ 23 آذار/مارس 1943) إلى أسرة علوية معروفة بالعلم والفضل، عريقة في السؤدد، تنتمي إلى الإمام موسى الكاظم (عليه السلام)، ولا ريب في ذلك فصروح المجد لا يمكن أن تُبنى إلّا على قواعد متينة وأعمدة راسخة، يثبت عليها البناء ويفخر بها أهلها. وقد شهدت أسرة آل الصدر في سلسلتها النسبية قمماً شامخة عبر تاريخها الحافل، منها العالم الكبير السيد محمد (صدر الدين 1779-1847) بن صالح الموسوي، المولود في جبل عامل بلبنان، والمهاجر إلى أصفهان بسبب اضطهادِ السلطة العثمانية له هناك، وسَجنِ والده واستشهادِ أخيه أثناء حملة القمع. كان مرجعاً للتقليد، وزعيماً للطائفة الإمامية في بلاد الشام. زار كربلاء والكاظمية وخراسان طلباً للعلم، وقد عُرف بالذكاء الحاد والألمعية المبكرة ومهارته في الأدب وأصول الفقه، ولم تمض مدة طويلة حتى اعترف له العلماء المعاصرون بالاجتهاد، وهي مرتبة علمية مرموقة بين الأوساط الدينية العلمية، واجتمع إليه الفضلاء، وانفرد في المرجعية، والتدريس والقضاء، وتخرج على يديه أكابر العلماء من أمثال الشيخ الأعظم مرتضى الأنصاري (ت: 1864) وغيره، حتى وفاته في النجف الأشرف[2]

خَلَفَهُ من بعده ولده السيد إسماعيل الصدر، وهو نجمٌ جديد بزغ في سماء الأسرة بل هو

(1) أكاديمي في جامعة الكوفة، مركز الرافدين للحوار

(2) أحمد عبد الله أبو زيد العاملي، محمد باقر الصدر السيرة والمسيرة في حقائق ووثائق، بيروت، العارف للمطبوعات، 2007، الجزء 1، ص 43-55.

ألمعها وأكثرها شهرة، والذي هاجر إلى النجف الأشرف وخراسان وأصفهان والكاظمية وتزوج هناك، وإلى سامراء حيث معقل المرجعية الدينية العليا آنذاك، فلما توفي مرجعها المجدد السيد محمد حسن الشيرازي فيها سنة 1895، رجع الناس إليه، ولم تمضِ إلّا سنتين حتى انتقل إلى كربلاء، فلحقه جمعٌ غفير من العلماء من تلامذته ومريديه، فتولى المرجعية فيها، وظهرت له العديد من التصانيف، سافر إلى الكاظمية (موطن الأسرة مؤخراً) واستقرّ بها إلى أنْ توفيَ ودُفن فيها سنة 1920 [1].

ظهرت شخصيتان بارزتان من آل الصدر بين عقدي الخمسينات والثمانينات، تمثلت الأولى في ابن عم والده السيد (محمد باقر الصدر) الذي ربما هو الأكثر ذيوعاً من بين مَنْ أنجبتهم هذه الأسرة، وأُشتهر بكتاباته الفلسفية والاجتماعية والاقتصادية والفقهية المتفرّدة، ومقارعته أعتى نظام ديكتاتوري متغطرس آنذاك (البعث العراقي) واستشهاده إعداماً على يد جلّاديه عام 1980. والشخصية الثانية قريبه السيد موسى الصدر الذي انتشل الشيعة في لبنان من العزلة والاضطهاد المزدوج الواقع عليهم، وليؤسس لهم كياناً حزبياً وعسكرياً يحميهم من الاقتتال المحتدم ويميزهم من بين التَضَادَّ الطائفي حتى تغييبه أو استشهاده في آب 1978 [2].

أما والده الحجة السيد محمد صادق بن محمد مهدي بن إسماعيل الصدر فقد كان آية في التقوى والورع، وأسهم في صقل مواهب ولده الوحيد، وتنمية الجانب المعرفي لديه، وإدخاله حلقات الدرس الدينية منذ بواكير عمره، وساعده على أن يكون عالماً معطاءً. كتب أبوه عنه سنة 1967 معبراً عن غبطته به وبتميزه وبأنَّه جدير بأنْ يكونَ واحداً من كبار علماء الأسرة التي تُنجب في كل عصرٍ علم هدىً تستضيء الأُمة بنور علمه، فقال ما نصه: « إنَّ من نعم الله تعالى على هذا العبد الفقير إلى عفوه وصفحه أنْ رزقني من الأولاد واحداً كألف، وبه يحفظ الله لنا هذه السلسلة الذهبية»[3]. كما نشأ وتربّى على يد جدّه لأمه الشيخ محمد رضا آل ياسين (من مراجع التقليد الذين أجمع النّاس على عدالته وورعه). من ذلك يتضح لنا المعين النقي الذي استقى منه السيد محمد الصدر ألمعيته

(1) محمد رضا النعماني، الشهيد الصدر سنوات المحنة وأيام الحصار، الطبعة 2، قم، اسماعيليان، 1997، ص 31-35.

(2) عصام راضي حسون، خطاب السيد الشهيد محمد الصدر قدس سره وبُعده الحجاجي دراسة اسلوبية، دار ومكتبة البصائر، بيروت، 2012، ص190.

(3) مؤسسة المنتظر لإحياء تراث آل الصدر، مقدمة كتاب: الفتاوى الواضحة وفقاً لمذهب أهل البيت ع، الجزء 1، قم، 2013، ص 1-2.

والكنف الإيماني الذي ترعرع بين جنباته، أي العوامل المؤثرة في حياته والتي أوصلته وصيّرته ليكون فقيهاً ومصلحاً ومبدعاً [1].

ومما زاد في وثاقة صلته بآل الصدر زواجه من ابنة عمه السيد محمد جعفر الصدر، ورُزق منها أربعة أولاد هم (مصطفى، مؤمل، مرتضى مقتدى)، ومما له مغزى إنَّ الثلاث الأوائل منهم تزوجوا بنات السيد الشهيد محمد باقر الصدر، له بنتان أيضاً، هن زوجات لولدَي الحجة السيد محمد كلانتر مؤسس جامعة النجف الدينية[2].

أسهمت تلك العوامل في بلورة شخصيته، فمن الأجواء النجفية العامرة بالدروس العلمية، إلى أسرته التي أنجبت عدداً كبيراً من العلماء والمفكرين والمصلحين الذين آثروا المصلحة العامة، وكانوا في طليعة المقاومين والمضحين بحياتهم من أجل إعلاء كلمة الله تعالى، ضد الكفر والطغيان. وكان لنشأته في هذا الوسط الديني انعكاساً إيجابياً على تربيته وخُلقه الرفيع وسمو شمائله[3]. حتى أُطلقت عليه ألقاب كثيرة، منها: الصدر الثاني، والشهيد الثاني، المولى المقدس، شهيد الجمعة،(استشهد مساء الجمعة 19 شباط/فبراير 1999 على يد جلاوزة النظام السابق ودفن في النجف الأشرف)[4].

## ثانياً: حياته العلمية.. بداية الترصين والتميّز

- **دراسته الحوزوية والاكاديمية**

عاشت النجف الأشرف مرحلةً متميزةً من تاريخها الفكري الحديث أبان النصف الأول من القرن العشرين ومطلع النصف الثاني منه، وأصبحت قِبلةً لطلبة العلم من الأنحاء كافة ومنارةً

(1) حمد سعدون حمد العيساوي، الفقه الاجتماعي عند السيد محمد الصدر دراسة فقهية في خطب الجمعة، رسالة ماجستير، كلية الفقه، جامعة الكوفة، 2018، ص 16؛ هاني جواد كاظم، المشروع السياسي والاجتماعي للسيد محمد الصدر قدس سره، مركز الدراسات التخصصية في فكر السيد الشهيد محمد الصدر قدس سره، 2010، ص74.

(2) هاني جواد كاظم، المصدر السابق؛ سالم شبيب بدوي، البحث القرآني عند السيد محمد محمد صادق الصدر، مركز الدراسات التخصصية في فكر السيد الشهيد محمد الصدر قدس سره، 1430هـ ص34؛ عادل رؤوف، محمد محمد صادق الصدر مرجعية الميدان مشروعه التغييري ووقائع الاغتيال، المركز العراقي للإعلام والدراسات، دمشق، 1999، ص 74.

(3) سعيد العذاري، شذرات من الأفكار والممارسات الحركية للمرجع الشهيد محمد الصدر قدس سره، قم، مركز الشهيدين الصدرين للدراسات والبحوث، 2009، ص 7-9؛ مؤسسة المنتظر لإحياء تراث آل الصدر، مقدمة كتاب: محمد الصدر، أصول علم الأصول، قم، 2012، ص9.

(4) عصام راضي حسون، المصدر السابق، ص 19.

للعلم والأدب، ومركزاً فكرياً كبيراً للثقافة الإسلامية، وما زالت كذلك، وقد عاصر السيد الصدر في أيام نشأته الكثير من القامات المعرفية المبدعة وحماة مذهب الشيعة الإمامية، أمثال السيد أبي الحسن الأصفهاني، الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء، السيد محسن الحكيم، الشيخ محمد رضا المظفر، السيد محمد حسين الطباطبائي، شيخ الطائفة المجدد السيد أبو القاسم الخوئي، السيد عبد الأعلى السبزواري، الشهيدين الشيخ مرتضى البروجردي والشيخ علي الغروي وغيرهم [1].

بدأ الشهيد الصدر دراسته في المدارس الرسمية، وأتم منها الصف الخامس الابتدائي، ثم تركها وانتمى إلى الحوزة العلمية النجفية في سنّ مبكرة سنة 1954. لبس الزي الديني وهو ابن إحدى عشرة سنة، وشرع في المرحلة الأولى المسماة بـ (المقدمات) وأخذها على يد والده السيد محمد صادق الصدر، ثم السيد طالب الرفاعي، الوجه البارز في حزب الدعوة الإسلامية، والشيخ حسن طرّاد العاملي أحد علماء لبنان. ثم دخل مرحلة السطوح (الدراسات العليا) على يد السيد الشهيد محمد باقر الصدر والسيد محمد تقي الحكيم (من دعاة الإصلاح للنظام التدريسي في الحوزة)، والشيخ صدر الدين محمد علي البادكوبي، من أساطين العلماء المختصّين بالفلسفة، وقد كان لدراسته عند هؤلاء الأثر الأكبر في صقل شخصيته ونمو موهبته العلمية[2].

مثّلت سنة 1960 حدثاً فاصلاً في بداية حياته العلمية، إذ أنَّتسب إلى كلية الفقه (الأهلية)، التي كانت أولى المؤسسات الحديثة التي نظّمت الدراسة الحوزوية وخرّجت الفطاحل من العلماء، فتتلمذ على يد مؤسسها الشيخ محمد رضا المظفر والسيد محمد تقي الحكيم والشيخ محمد تقي الإيرواني (أحد أرباب العلم والفضيلة) والشاعر واللغوي البارز الشيخ عبد المهدي مطر، وتخرج منها ضمن الدفعة الأولى 1964[3]. من ذلك يظهر إن الصدر تتلمذ على

(1) مقدام عبد الحسن الفياض، المرجعية الدينية العليا وموقفها من أبرز التطورات السياسية الوطنية والعربية 1921-2003، فصل في موسوعة: فتوى الدفاع الكفائي (الجزء 3)، العتبة العباسية المقدسة، 2020، ص 139-321.

(2) جواد علي كسار، الصدر الثاني المرتكزات الكلامية والفقهية في نظرية العمل الاجتماعي، بحث في كتاب: رجل الفكر والميدان آية الله العظمى السيد محمد محمد صادق الصدر، لجنة إحياء الذكرى الأولى لشهادة السيد الشهيد الصدر، مطبعة الأمين، 2001، ص 313-318؛ أمجد حامد جمعة الهذال، الفكر السياسي عند الشهيد محمد محمد صادق الصدر، بيروت، مؤسسة البلاغ، 2012، ص 36.

(3) مختار الأسدي، الصدر الثاني: الشاهد والشهيد، الظاهرة وردود الفعل: مؤسسة الأعراف، 1420هـ-1999م، ص27-28؛ مؤسسة المنتظر لإحياء تراث آل الصدر، مقدمة كتاب: أصول علم الأصول، المصدر السابق، ص 12.

يد مجموعة من شيوخ عصره وعلمائه المشهورين، ولم يلتزم عالماً واحداً، فتعددت موارد ثقافته[1].

كان لكلية الفقه الدور الفعّال في إثراء خزينه العلمي، وهو ما أكده السيد الصدر نفسه بأن كتابته المبكرة هي نتيجة دراسته في كلية الفقه وإحدى ثمراتها، وهذا ما أدركناه فعلاً لديه، فبملاحظة نتاجاته العلمية نجدها بدأت تظهر وتزداد مع تقدمه في دراسته الجامعية، وما أنْ تخرّجَ منها حتى أصبحت أكثر غزارة وعمقاً [2].

ظهرت ملامح نبوغه العلمي من بين أقرانه في تلك الكلية، وفي جميع دروسها، كالرياضيات والاقتصاد والتاريخ، وكوّن له ثقافة موسوعية عامة؛ وذلك لتمتعه بالذكاء المتّقد وولعه بالدراسة والتأليف وانفتاحه على الكثير من مجالات الحياة الدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية. ويبدو أنَّ هذا نتاج للبيئة الأسرية والاجتماعية التي غذّته قبل وصوله للكلية. وكذلك دراسته على يد فقهاء وأساتذة أكفاء[3]. ثم حضر دروس البحث الخارج الحوزوية الممهّدة للإجتهاد عند جملة من أعلام النجف الأشرف، وهم: السيد محسن الحكيم والسيد أبو القاسم الخوئي والسيد روح الله الموسوي الخميني أيام وجوده في النجف، وأدى اطلاعه على آراء أشهر المجتهدين أمثال هؤلاء إلى نمو وتطور المستوى العلمي له بوضوح[4].

فضلاً عن تخطيه مراحل الدراسة لدى مختلف أعلام مدينته بتفوق وجدارة؛ فإنَّه يُعد من أبرز طلاب السيد محمد باقر الصدر وأحد مقرري أبحاثه، علماً بأنَّه متفوق في المدارس الحوزوية المتقدمة في المعرفة الفقهية والأصولية في عهده، والتي تميزت بالإبداع والتجديد[5]. ومما أُشتهر به إنَّ معظم زملائه كانوا يستعينون بكتاباته، إذ أنَّ جملة منهم كثير السفر والانقطاع، فحصل مثلاً: إنَّ أحدهم كان جديد العهد بدرس الشهيد الصدر الأول ولم يحضر عنده إلّا قليلاً، فأعاره السيد محمد الصدر قرابة ألف وثمانمائة ورقة من تقريراته

(1) عصام راضي حسون، المصدر السابق، ص193.

(2) راجع الجدول في ملحق البحث.

(3) أمجد حامد الهذال، المصدر السابق، ص 31-32.

(4) مؤسسة المنتظر لإحياء تراث آل الصدر، مقدمة كتاب: أصول علم الأصول، المصدر السابق، ص 12-13؛ صادق جعفر الروازق، الصدر الثاني محمد الصدر منظومة معارفية فاعلة في السياسة والأدب، بحث في كتاب: السيد الشهيد محمد الصدر بحوث في فكره ومنهجه وإنجازه العلمي، مؤسسة المنتظر لإحياء تراث آل الصدر، قم، منشورات المحبين، 1429هـ، الجزء 2، ص 205؛ صلاح عبد الرزاق، الشهيد الصدر الثاني مرجع أمة، بيروت، منتدى المعارف، 2010، ص 14.

(5) مختار الأسدي، المصدر السابق، ص40؛ علي الزيدي، لماذا المسير إلى مرقد السيد الشهيد محمد محمد صادق الصدر قدس، دار المعجزة للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، (د. ت)، ص11.

الخطية، وهي عبارة عن كتاباته عن تلك الدروس، فأكتفى بها، وكأنَّه حضر جميع الدروس، مما يدل على تتبعه الدقيق وحرصه الشديد على التوثيق[1].

من شدة تواضعه راح يدرس (العرفان) على يد أحد كسبة النجف، وأحبَّ استاذه هذا كثيراً، وعلى الرغم من طرافة الأمر في عُرف الدراسات الحوزوية، وندرة أنْ يكونَ أحد الكسبة أستاذاً فيها، فكان جوابه على هذا السؤال إنَّ مقدار الأقرب إلى الله تعالى ليس منوطاً بالعلم فقط وإنَّما بصلاح النفس وفهمها وصفاتها واندماجها في هذا المعنى، وهذا لا يناله إلّا من ارتضى الله تعالى له ذلك عالماً كان أو كاسباً. وهذا الأستاذ الكاسب هو الحاج عبد الزهرة الكرعاوي[2].

- **إجازاته واجتهاده**

تحتل الإجازة التي تعني صلاحية نقل الأحاديث الشريفة من شخص مجاز إلى آخر مؤهل، موقعاً سامياً في التراث العلمي الإسلامي، فقد اهتم بها العلماء أيمَ اهتمام، وعرّفوا بها وذكروا تاريخها وأنواعها، ولم يمنحوها إلّا لذوي التفوق والنباهة والمجدّين في طلب العلم، المعروفين باستقامة السلوك ووفرة الذكاء والنشاط الثقافي كالخطابة والتأليف وغيرها[3]. لذا فقد أجازَ السيد محمد محمد صادق الصدر جماعة من فطاحل العصر والرواة الموثوقون، مثل الشيخ محسن الطهراني (ت:1970) المعروف بـ(أغا بزرك) صاحب الموسوعات الرجالية المعتبرة، والمؤلف الثبت السيد عبد الرزاق المقرم (ت: 1971) صاحب كتاب: مقتل الحسين (عليه السلام)، وأُجيز من خاله الشيخ مرتضى آل ياسين (ت: 1978) أحد مراجع عصره، والفقيه المحقق آية الله السيد حسين الخرسان (ت: 1985)، وقريبه آية الله السيد آغا حسين خادم الشريعة (ت: 1985)، ووالده الحجة السيد محمد صادق الصدر (ت:1986)، وآية الله السيد عبد الأعلى السبزواري (ت: 1993) أحد أبرز المراجع بعد وفاة السيد الخوئي، والمؤلف المحقق الدكتور حسين علي محفوظ (ت: 2009) وغيرهم[4].

أبرز من أجازه بالاجتهاد أستاذه السيد الشهيد محمد باقر الصدر سنة 1977، وكان عمره

(1) مؤسسة المنتظر لإحياء تراث آل الصدر، مقدمة كتاب: حب الذات وتأثيره في السلوك الإنسان ي، بيروت، 2013، ص 16.

(2) لجنة إحياء الذكرى الأولى لشهادة السيد الشهيد الصدر، رجل الفكر والميدان آية الله العظمى السيد محمد محمد صادق الصدر، مطبعة الأمين، 2001، ص45.

(3) للتفاصيل عن الإجازات العلمية يُنظر: عبد الله الفياض، الاجازات العلمية عند المسلمين، بغداد: مطبعة الارشاد، 1967م.

(4) سالم شبيب بدوي، المصدر السابق، ص34.

أربعاً وثلاثين سنة، كما أجازه أستاذه السيد المحقق أبو القاسم الخوئي؛ ليشرع بعدها بتدريس الفقه الاستدلالي في عام 1978. والمقصود بالاجتهاد هو ملكة الاستنباط أو القدرة الراسخة على معرفة جميع الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية[1]. ومعنى ذلك إن السيد محمد الصدر قد توفّرت لديه المقومات الأساسية للمرجع، والتي منها الأهلية واللياقة والخبرة والقدرة على التفاعل مع الأمة بالمستوى الذي تترقبه منه، وتلبية حاجاتها الدينية والعلمية والثقافية. فضلاً عن الاجتهاد الذي هو شرط ضروري لعملية التصدي. علماً إنَّ المرجعية بذاتها ليست هدفاً للمراجع، وإنَّما هي مهمة تشريفية، تأتي امتداد لخط أهل البيت (عليهم السلام) ومدرستهم[2].

## ثالثاً: دروسه وطلبته

- **النهوض بالمستوى النوعي للدرس الحوزوي**

ارتقى السيد الصدر سلّم التدريس، فبدأ بإلقاء بحوثه الفقهية سنة 1977، أي قبل نيله مرتبة الاجتهاد بالتماس من الطلبة الفضلاء الذين رغبوا أنْ يدرِّسهم البحث الخارج، وقد سألوا السيد محمد باقر الصدر عن ذلك، فبارك لهم وشجّعهم عليه، وذكر لهم: إنَّ السيد محمد محمد صادق الصدر له تمام الأهلية والكفاءة، وكانت فترة عصيبة في تاريخ النجف الأشرف لما شهدته من ملاحقة أمنية متعسفة شنّها أزلام النظام السابق، استهدفت تقويض الحوزة العلمية وهدم أركانها. لكنّه تحمل ذلك وألقى دروسه مدة أربعة أشهر، تارة في مبنى جامع الشيخ الطوسي الشهير، وأخرى في مدرسة السيد محسن الحكيم التي كان مواظباً وملتزماً فيها ويدير ندواتها ويشرف على فعالياتها الثقافية[3].

تعرض درسه الحوزوي إلى فترات انقطاع بسبب الملاحقة السياسية والاعتقال نهاية السبعينات وإثر إعدام السيد محمد باقر الصدر في 8 نيسان/أبريل 1980، فتفرق الطلاب عنه وانقطع البحث سنين طويلة. وبعد هدوء الأوضاع عاد إلى إلقاء أبحاثه العالية في الفقه والأصول (أبحاث الخارج) عام 1990، واستمر في ذلك، باذلاً جهوداً كبيرة في بحوثه حول

(1) هاني جواد كاظم، المصدر السابق، ص81؛ مختار الأسدي، المصدر السابق، ص40.

(2) عادل رؤوف، المصدر السابق، ص ص 74-75.مؤسسة المنتظر لإحياء تراث آل الصدر، مقدمة كتاب: أصول علم الأصول، المصدر السابق، ص18-19 و41؛ علي الزيدي، لماذا المسير إلى مرقد السيد الشهيد...، المصدر السابق، ص17-19.

(3) المصدر نفسه، ص 14؛ أمجد حامد الهذال، المصدر السابق، ص21 و41.

الإمام المهدي المنتظر (عليه السلام) وأصدر موسوعته الشهيرة بهذا الصدد[1] كما سنأتي على ذكرها في محور مؤلفاته.

توقف الدرس على أثر أحداث الانتفاضة الشبعانية 1991، واستأنفه في مسجدٍ ملحقٍ بالصحن الحيدري يُدعى جامع (الرأس)؛ لأنَّهُ يقع في جهة الرأس الشريف من المرقد العلوي المطهّر، متخذاً منه مدرسة وحصناً روحياً، كان يلقي فيه أبحاثه: البحث الفقهي صباحاً، البحث الأصولي مساءً، فضلاً عن محاضرات تاريخية وأخلاقية وعقائدية والدروس القرآنية[2]. إضافة إلى إلقاء محاضراته في تفسير القرآن الكريم يومي الخميس والجمعة من كل أسبوع (رغم كونها أيامَ إجازة في الحوزة عادة). ومما تميزت به هذه المحاضرات شيوع روح التجدد والجرأة في نقد الآراء وتفنيدها، فلقد خرج عن عادة المفسرين في تفسير القرآن الكريم من سورة الفاتحة وابتدأ بالعكس -من سورة الناس-، وهو منهج في البحث لم يسبق إليه سابق. وقد شهد الطلبة ممن حضر بحثه بتميزه وتفوقه العلمي وقارنوه مع غيره، وأشاروا إلى أعلميته وخاصة في درس الأصول، الدرس الذي يُعد المقياس الأهم لقوة العالِم في المدرسة النجفية عبر عصورها[3].

اقترنت الأعلمية بالروح (العملية) فالصدر الثاني وإنْ كان مرجعاً لكنَّهُ حاولَ الابتعاد عن الطريقة التقليدية في العمل المرجعي وحالة الرتابة المألوفة من الاعتزال، رغم الأحداث الدامية في العراق، فخاض مع طلبته في الأحوال العامة للناس، ونزل مع عوامهم ومثقفيهم ومفكريهم وأدبائهم، وشاركهم أفكارهم وتطلعاتهم[4].

لم يترفّع عن نشر علمه لأي شخص كان وفي أي زمان، فتراه يجيب السائلين عن المسائل الشرعية في الشارع والبيت والمكتب والمرقد المقدس، بل استحدث موضوع اللقاءات المفتوحة لكل الناس للإجابة على ما يدور في خلدهم في مختلف المجالات بصورة صريحة ودون حواجز[5]. وقد وجّه طلبته لكتابة حواراته ودروسه على شكل كتب ودراسات متخصصة،

(1) صلاح عبد الرزاق، المصدر السابق، ص 14؛ هاني جواد كاظم، المصدر السابق، ص 82.

(2) مؤسسة المنتظر لإحياء تراث آل الصدر، مقدمة كتاب: أصول علم الأصول، المصدر السابق، ص101؛ سالم شبيب بدوي، المصدر السابق، ص35.

(3) سعيد العذاري، المصدر السابق، 14-15؛ عادل رؤوف، المصدر السابق، ص 81-82.

(4) صادق جعفر الروازق، الصدر الثاني محمد الصدر...، المصدر السابق، ص 158.

(5) مؤسسة المنتظر لإحياء تراث آل الصدر، مقدمة كتاب: أصول علم الأصول، المصدر السابق، ص101؛ هاني جواد كاظم، المصدر السابق، 82.

على غِرار كتاب (فقه العشائر) وهو مجموعة من الأسئلة الدقيقة المُلقاة عليه من طلبته في هذا الخصوص[1].

يُذكر في هذا الصدد، إنَّه أجرى محاولة لتنشيط الدروس الحوزوية، فبعد أنْ شكى عدد من الطلبة ضعف دروس السطوح (المرحلة الأولية)، شمّرَ المرجع عن ساعديه، وقرر إعطاء الدرس للطلبة المبتدئين الجدد، بعد صلاة المغرب والعشاء مباشرة، في سابقة لم يُرَ لها من قبل مثيلاً بين المراجع والمجتهدين في حوزة النجف، كون المرجع في الحوزة لا يعطي دروسه إلّا على مستوى البحث الخارج (العليا)، أما إذا تنازل أحدهم وأعطى درساً أدنى اعتبرته بعض الأوساط الحوزوية التقليدية تراجعاً وإنْ كان الطلاب بأمس الحاجة إليه[2].

إن ما بذله من جهود تدريسية جبارة كان مشهوداً وملحوظاً، لأجل حماية كيان الحوزة وإمداده بالحياة والحيوية. ولا زال هناك الكثير من الآثار والأسفار التي كُتبت في محضر درسه لم ترَ النور بعد، رغم أهميتها، ومنها: دورات في علم أصول الفقه، تقريراً لأبحاث أساتذته. والمقصود بالدورة هو أنْ يقومَ أحد أساتذة الحوزة بإعطاء الدروس في مادة علمية حوزية أساسية لمجموعة من الطلبة، ويستغرق معهم أحياناً سنوات غير محددة من الوقت، والتقرير هو أنْ يكتبَ واحدٌ منهم أو أكثر تلك الدروس. وكان السيد محمد الصدر حريصاً كل الحرص على عدم التغيّب عن الدرس، سواء أكان طالباً أو مدرّساً، وهذا ما أكده عددٌ من طلبته آنذاك، فجانبه العلمي وجديته واضحة في هذا الإطار [3].

لم يقف منهج الصدر «الثاني» عند هذا الحد وإنَّما اتجه إلى التطوير النوعي، فتحت إشرافه تم تأسيس (جامعة الصدر الدينية) في مبنى (مدرسة عبد العزيز البغدادي) التي تعنى بالإضافة إلى الدروس الحوزوية الأساسية والمساعدة: الرياضيات وعلم الفلك واللغة الإنكليزية والتاريخ والحاسوب. يُقبل فيها الطلبة بشروط خاصة. وتم وضع منهجية محددة بهذه الجامعة الفتية، تساعد الطلبة على اجتياز وطي المراحل الدراسية بشكل أكثر اختصاراً ومرونة من الدراسة الحوزوية القديمة، وكان المرجع يعوّل على هذه الجامعة في تخريج طلبة أكفاء وواعين، قادرين على تحمّل المسؤوليات في المستقبل، كما كان يأمل في أن تنظم بقية المدارس الحوزوية تحت نظام الجامعة في المستقبل[4].

(1) محمد سعدون حمد العيساوي، المصدر السابق، ص 71.
(2) امجد حامد جمعة الهذال، المصدر السابق، ص23.
(3) هاني جواد كاظم، المصدر السابق، ص 90.
(4) أمجد حامد جمعة الهذال، المصدر السابق، ص 43.

هذا فضلاً عن إنشاء مشاريع جديدة منها فتح أكثر من خمس عشرة مدرسة دينية كانت مغلقة، نتيجة التعسّف السلطوي[1].

- **تنمية المهارات العلمية والسلوكية لطلبته**

قرّب الصدر الطلبة إليه واحتضنهم بروح الأبوة، ولم يُشعرهم بوجود فواصل طبقية بينهم، فكان يحضر المجالس التي يقيمها بعضهم حتى المتواضعة منها، والاحتفالات في المدارس الدينية، ويقبل دعوتهم خارج النجف الأشرف، ويزور الكثير حتى أبسطهم وأدناهم، دون وضع اعتبارات مجتمعية أو علمية متعارفة في الحوزة. قال الشيخ أسعد الناصري أحد طلبته البارزين إن الصدر عبارة عن «أخلاق تمشي على الأرض».

على الرغم من وجود لجنة تبحث في قبول الطلبة في الحوزة، فإنَّهُ كان ينظر للطالب بنفسه، ويضع علامة خاصة تفهم اللجنة من خلالها قبوله أو عدمه، ومن نتائج متابعته الميدانية لمستويات طلبته أنه لاحظ إن أحد الطلبة البارزين الجيدين يدرس الكفاية في المراحل الأولى (وهو درس غاية في الدقة)، فوجّه أنْ يتمَّ السماح له بالارتقاء إلى البحث الخارج مباشرة[2]

كان كثير الاهتمام بشؤون الطلبة، من تهيئة جدول الدراسة وتحضير أساتذة أكفاء وزيادة رواتبهم وإحداث غرفة خاصة لاستلام رواتب الطلبة منعاً للازدحام لأنَّهُ رأى إنَّ وقوفهم في الشارع مشين لهم. وكان لا يحب الضجيج والثناء والمدح، ولا يلتفت إلى من يبثّون الإشاعات ضده ويتطاولون عليه من المحسوبين على الحوزة نفسها دون ورع أو تقوى، ويُجاب على من أشكلوا عليه أنَّه يسمح للشعراء أنْ ينشدوا في حضرته ولا يمانع من توزيع صوره، بأنَّ هذا ترويج للدين باعتباره رمزاً له، وبدلاً عن أنْ ينشدوا للظالم، فقد عادوا إلى هدي الدين الحنيف، وبفضل حركته العلمية أنصرف محترفو الأغاني وكتّابها إلى إحياء المناسبات الدينية بشقيها (التعازي والأفراح). كما أنّهُ على الرغم من كونه ممن لا يحبون الإطراء والمديح إلّا أنَّ من الواجب شرعاً أنْ تقولَ للمحسن أنت محسن وللمسيء أنت مسيء كما هو مضمون كلام الإمام علي (عليه السلام)، حتى لا يزهد المؤمن بإحسانه ولا يطمع المسيء بالإساءة، وكان المشهور أنَّ المحسن لا يُعرف إحسانه أو يكرّم إلّا بعد وفاته[3].

(1) قاسم الكعبي، الثورة البيضاء دراسة في الحركة التغييرية والجهادية والميدانية لسيرة فقيه العصر السيد الشهيد محمد الصدر، مركز الدراسات التخصصية في فكر السيد الشهيد محمد الصدر، 1430هـ ص 106.

(2) المصدر نفسه، ص 101-102؛ هاني جواد كاظم، المصدر السابق، ص 90.

(3) هاني جواد كاظم، المصدر السابق، ص 98.

آمنَ الصدر بحاجة المرجعية لعالم دين حقيقي يعمل من أجل الدين ويسد الفجوة المقطوعة بين الحوزة والأمة، فقد قام بتشجيع أبناء العراق الشباب من مختلف المناطق على الانتماء للحوزة الشريفة للدراسة فيها وارتداء الزي العلمي المعروف (العمامة)، وبث الوعي الديني والتفقه في الدين بين جميع أفراد المجتمع، وكان يأمل أنْ تسري في العراق قاعدة (فقيه في كل بيت)، أو قوله «لو ثُنيت لي الوسادة لجعلت في كل بيت عمامة». لأنَّهُ يرى دورها الكبير في المجتمع بما تحمله من مدلولات، ولها بالغ الأثر في ترسيخ وتصديق مفهوم قيادة رجال الدين للمجتمع، وحتى يرسّخ أمراً لدى الجميع ويجعله مألوفاً وهو إنَّ الحوزةَ هي المكان الذي يصنع الرجال الأتقياء، «المكان الذي تُدكُّ عنده قلاع الظالمين... المكان الذي يأمن فيه الخائفون.. المكان الذي يستعيد فيه الإنسان المسلم ثقته بالله وبالإسلام وبالمذهب»[1].

شهدت النجف الأشرف في عقد التسعينات إقبالاً منقطع النظير على حوزتها، حتى أصبح الأمر مثاراً للجدل لدى الخصوم، حول حركة الشهيد الصدر، فكثرة المعممين بشكل عام والشباب منهم بشكل خاص لم يكن أمراً مألوفاً في الكثير من مدن العراق، عدا تلك التي تتمركز فيها المؤسسات الدينية، ففي عقد الثمانينيات كان الدارسون في الحوزة العلمية يعمدون إلى تغيير زيهم الحوزوي إلى زي اعتيادي إذا ما انتقلوا من مكان إلى مكان آخر، أو رجعوا من النجف إلى أهليهم الذين يسكنون في المحافظات، وكان الكثير منهم على قلة أعدادهم لا يُظهرون أنفسهم كطلاب علم حوزويين إلّا للمقربين الثقاة، خوفاً من بطش النظام الحاكم المتسلط الذي تفنّن في استخدام طرق التخويف والترهيب وفتح عيون المراقبة والتجسس على كل طالب حوزوي، حتى وصل الأمر بأنْ فُتِحَ لكلٍ منهم ملف خاص به لدى مديرية الأمن العامة لمتابعته وتقييده وحتى قمعه. أما بعد أنْ صار الصدر مرجعاً، فقد أحسّوا بأنَّ لهم مَنْ يساندهم ويطالب بحقوقهم، وتنبّه الكثيرون من مدرسته إلى ما يُراد بهم من دور فباتوا غير آبهين بخوض غمرات المسؤولية وكسر حاجز الخوف والتردد، ممارسين بذلك تكليفهم الشرعي[2].

لقد حاول الصدر الشهيد الثاني أنْ يضعَ الحوزة وعلماءها الكبار أمام مسؤولياتهم كرجال

(1) لجنة إحياء الذكرى الأولى لشهادة السيد الشهيد الصدر، المصدر السابق، 2001، ص 52.

(2) ضياء نجم الأسدي، السيد الشهيد محمد الصدر، قراءة في الفكر والمنهج، بحث في كتاب: السيد الشهيد محمد الصدر بحوث في فكره ومنهجه وإنجازه العلمي، المصدر السابق، الجزء 1، ص 286؛ علي الزيدي، محمد الصدر قدس سره بين الولاية العامة وسياسة السلطة، بيروت، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر والتوزيع، 2017، ص 149.

دين، يجب عليهم أنْ يراعوا المصلحة العامة للمسلمين، فراح يحثّ الجميع على النزول معه إلى ميدان المواجهة، ويمد يده للجميع، مسالماً ومسامحاً ومعيناً من أجل أنْ تكونَ الكلمة واحدة والموقف واحد، عندها لا يتمكن صدام وزبانيته من التعرض لهم[1]. فأدرك الصدر وجوب أنْ يذهبَ الفقيه هو إلى النّاس ويبلغهم أحكام الشرع وليس العكس، وانتقد الذرائع التقليدية المتداولة بين بعض أوساط الحوزة التي تقول (لا يجب البليغ الشرعي إلّا عند السؤال، أما بدونه فإنَّه غير واجب بل مستحب)، وقرر أنَّ نتائج هذه الظاهرة ترسيخ للمقاطعة والانفصال النفسي والاجتماعي بين الحوزة وجماهيرها، وقال: إنَّ «الحوزة الناطقة المجاهدة» يجب أنْ لا تكفّ عن النشاط في مختلف الاتجاهات بهدف بناء علاقات وطيدة مع الأمة عن طريق الطلبة والمعتمدين الدعاة[2].

بعد الزيادة العددية لطلبة الصدر فإنَّ الأخير اهتم بنوعيتهم أيضاً، ووضع ضوابط مشددة وتزكيات من شخصيات معروفة وامتحانات أخلاقية ودينية على الطالب أنْ يجتازها حتى يتم القبول بانتمائه للحوزة، وعدم السماح لكل من هبّ ودبّ بذلك. وفي هذا الصدد نقتطف نصّاً معبراً للشهيد الصدر في أحد اللقاءات التي أُجريت معه: «في الحقيقة تعلمون أنَّ الحوزة تضاءلت جداً، وقلّ سكانها لو صح التعبير والمتّصفين بها والدارسين تحت إشرافها ولم يبقَ إلّا القليل تحت مرجعية الخوئى لا أكثر ولا أقل قبل حوالي عشر سنوات ونحو ذلك، ولكنَّهُ بفضل ربي استطاع كثير من الشباب التعمّم والدراسة والمشي مشياً صالحاً، وإنْ كان جملة منهم ليسوا بمعصومين، ولكنَّهُ كثير منهم صالحين، ومديرين.. لأمور العوام وإمامة الجماعة والاتصال بالنّاس على أحسن ما يرام، وهذا جهد مضاعف ومشترك»[3].

اهتم الصدر الثاني كثيراً ببناء جهاز مرجعي متطور، قادر على مواكبة أفكاره ونشاطاته، وأشرف على مكتبه المرجعي بنفسه، وتابع استلام الحقوق المالية الشرعية وتوزيعها، وركّزَ على تربية طلّابه واختيار وكلائه من بين الأكاديميين والمثقفين، إذ أنَّ طيفاً واسعاً منهم من خريجي الجامعات. واعتنى عناية خاصة بالطلبة العراقيين وحرص على تأهيلهم كمّاً ونوعاً، ومساعدتهم لتبوء المراتب العلمية العليا بحسب استحقاقهم، فقد أدرك أنَّ عددهم لا يفي لسد حاجة المجتمع وهناك الكثير من المعرقلات زُرعت في طريقهم من داخل الوسط التقليدي نفسه، فرأى أنْ ليس بالضرورة أنْ يكونوا من العوائل العلمية المعروفة والساكنة

(1) لجنة إحياء الذكرى الأولى لشهادة السيد الشهيد الصدر، المصدر السابق، ص 54.

(2) صلاح عبد الرزاق، المصدر السابق، ص 35 -36، 41.

(3) علي الزيدي، محمد الصدر بين الولاية العامة وسياسة السلطة... المصدر السابق، ص 546.

في المدن المقدسة، بل لا بأس من استقطاب ذوي الخلفيات الاجتماعية البسيطة للتوجه نحو الدراسة الحوزوية في النجف الأشرف[1]، ليتمكنوا عند عودتهم إلى أهإليهم في المناطق المحرومة من إيصال صوت الشرع والقيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في أكثر الأماكن بُعداً، وخوض المعترك الثقافي لا سيما بين أهالي مدن جنوب العراق أو في مناطق بغداد الشعبية، البعيدين عن الحوزة وأهلها، الذين سمّاهم الصدر صراحة «ولد الخايبة»، بدلاً عن أنْ يرسلَ إليهم من هو غريب عنهم ولا يعرف طبائعهم، ولم يتدخل أو يعرف صغريات أمورهم وإحتياجاتهم اليومية. وقد بدأت نتائج إصلاحاته تظهر تدريجياً بانخراط الطلبة الشباب الجدد في سلك الحوزة، لينشروا الوعي الإسلامي في أماكن متفرقة[2].

أسس الصدر شبكةً كبيرةً وواسعةً من الطلبة الشباب الحركيين، وقام بإرسال الوكلاء والمبلغين إلى معظم أنحاء العراق، حتى وصل بعضهم إلى مناطقَ نائية ومعزولة لم يألف أهلها ممارسة صلاة جماعة فضلاً عن صلاة جمعة في تلك الأيام الحالكة، وانطلق طلبة الصدر على خطى قائدهم، وبأنفاس شجاعته وجرأته، وعلى هدى وصاياه وتعليماته، حتى أنَّهم ملأوا أرض العراق، وأوشكوا أنْ يزلزلوها تحت أقدام الطغاة. وقد تراوح عدد أئمة الجمعة بين 70-80 إماماً، كان معظمهم من الشباب الرساليين الواعين من ذوي الهمم العالية والذين يتم اختيارهم على أساس الوعي والشجاعة والقدرة على معرفة طموحات المجتمع، وعلّمهم كيف يخاطبون الآخرين بلسان عفوي بسيط، فاستطاعوا إعادة تجسير الثقة بل توثيقها بين الأمة والحوزة من جهة، وزيادة جرأة الجماهير أمام النظام الحاكم من جهة ثانية، وخاصة حين جاءت تعاليم الصدر وتوصياته لهؤلاء الوكلاء بعدم مدح الحاكم أو ذكره في الصلاة أو في دعاء الختام وعلى كل الأصعدة والمستويات، وهذا ما أفزع السلطة وأرعبها[3].

تجشَّمَ طلبة الصدر قساوة العوز، وعانى أكثرهم من الفقر والفاقة، وهم يعاصرون أيام الحصار الاقتصادي على بلدهم العراق في عقد التسعينات، وربما لا يجد أحدهم حتى الملبس والمأكل المناسب له، واعتمد على أهله من أجل سدّ نفقاته وتلبية احتياجاته، ولم يدّخر المرجع شيئاً لمساعدتهم، لكنَّ إمكاناته كانت محدودة، نظراً لعدم وجود ما يكفي من الحقوق الشرعية، «وذلك نتيجة مقاطعة عدد من أفراد «المؤسسة الدينية في النجف الأشرف

(1) المصدر نفسه، 533.

(2) المصدر نفسه، ص 545.

(3) مختار الأسدي، المرجعية الصالحة تعدد أدوار ووحدة هدف، بحث في كتاب: السيد الشهيد محمد الصدر بحوث في فكره ومنهجه وإنجازه العلمي، المصدر السابق، الجزء 1، ص 145.

لمرجعية السيد الشهيد قدس سره... إنَّ الحوزة التي ترأسها السيد الشهيد كانت تعيش آثار الحصار الحوزوي، مما أدى بالتالي إلى معاناة طلبته اقتصادياً وبشكل ملفت للنظر»[1].

حصر طلبة السيد محمد الصدر عددياً في غاية الصعوبة، فهم يعدون بالمئات والآلاف، لكنَّنا نورد أسماء بعضهم على سبيل المثال لا الحصر: (ولده السيد مقتدى، السيد مصطفى اليعقوبي، الشيخ محمد اليعقوبي، الشيخ حيدر اليعقوبي، الشيخ علي النعماني، السيد حسين كلانتر، السيد محمد الصافي، الشيخ الشهيد علي الكعبي، الشيخ قاسم الطائي، الشيخ حسين الطائي، الشيخ علي خليفة، السيد رياض النوري، الشيخ قيس الخزعلي، الشيخ أكرم الكعبي، الشيخ أسعد الناصري، الشيخ أحمد الحسيناوي، الشيخ صلاح العبيدي، السيد ضياء الشوكي، الشيخ يحيى البغدادي، الشيخ عبد الستار البهادلي، الشيخ مهدي المنصوري، الشيخ هيثم الزيدي، السيد ميثم العلاق، السيد رحيم الشوكي، الشيخ علي آل سميسم، السيد محمود الحسني، السيد جعفر محمد باقر الصدر، الشيخ كاظم العبادي، عبد الرزاق النداوي، الشيخ وصفي الحرشاوي، الشيخ إبراهيم الدراجي). وهناك قائمة تفصيلية تضم أكثر من مائة اسم لأئمة الجمعة في العراق في عهد الصدر وهم من أقرب طلبته، علماً إن عدداً منهم قد تم سحب الوكالة منه ومنعه من الصلاة لمخالفات أو ضرورات رآها مرجعه لازمة لإقصائه[2].

## رابعاً: محنته وجهاده قبل تصدّيه للمرجعية

يمتلك السيد محمد الصدر تاريخاً حافلاً بالجهاد ومقارعة الطغاة، فهو ابن الأسرة التي عُرفت بمقاومتها للظلم إلى جانب تفوقها العلمي، وكانت ضريبة انتمائه الشريف أنْ دفعَ ثمناً باهضاً في سني شبابه، إذ أُعتقل ثلاث مرات، كان أولها عام 1972 بعد تولي حزب البعث دفة الحكم مباشرة، والثانية في تموز/يوليو 1974 مع السيدين الشهيدين محمد باقر الصدر ومحمد باقر الحكيم، والثالثة 1991 ضمن حملة واسعة بدأت من النجف الأشرف، وطالت

(1) علي الزيدي، محمد الصدر بين الولاية العامة وسياسة السلطة...، المصدر السابق، ص 531.

(2) قاسم الكعبي، المصدر السابق، ص 417- 422؛ محمد سعدون حمد العيساوي، المصدر السابق، ص 212، 217، 222؛ عبد النبي جاسم بتور الحلفي، قيام صلاة الجمعة في العراق في عهد المرجع الديني محمد محمد صادق الصدر 1997-1999 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسان ية، جامعة البصرة، 2015. ص 81، 108-109، 176. وبعض مواقع الشبكة الدولية:

https://abu.edu.iq/research/articles/13793

https://www.marefa.org /محمد_محمد_صادق_الصدر

https://ar.wikishia.net/view/ %

المئات من رموز وكوادر الحركة الإسلامية وتلامذة الصدر الأول في عموم العراق، وتحوّلت مديرية أمن الديوانية إلى مركز تحقيقي كبير، إذ أُضطهد بشدة، وركّز المحققون معه على علاقته بالسيد محمد باقر الصدر وبحزب الدعوة الإسلامية[1].

إنَّ تلك التجارب المريرة وقضائه مدة أشهرٍ في زنزانات الاعتقال قد أسهمت في إعداده تربوياً وروحياً، ومنحته معرفة خاصة بالطبيعة القمعية للنظام، إذ تعرّض للتعذيب الجسدي الذي بقيت آثاره بادية على جسده حتى استشهاده[2]. مما يعني أنَّ الصدر لم يكن بمعزل عن المحنة الأولى التي عاشها أستاذه الصدر الأول، بل أسس مشروعه الثوري بالإفادة من تجاربه، فضلاً عن ملامسته شراسة النظام أكثر من مرة، مما جعله يتجنب موجبات التصفية الفورية لدى السلطة، ويلجأ إلى تأجيل لحظة المواجهة الحقيقية مع نظام البعث لسنوات طويلة، وتعمّد التواري عن الأنظار في الجزء الأكبر من عقد الثمانينات، انطلاقاً من فلسفة (الغيبة والحضور) فإما أنْ يكونَ حضوره فاعلاً ومؤثراً في ساحة الصراع وانقياد الامة واستجابتها إليه، أو أنْ يكون غياباً واحتجاباً عن ساحة العمل لحين بلوغ المجتمع المستوى المطلوب من الوعي والشعور بالمسؤولية الذي يستطيع معه تحمّل الأعباء على عاتقه[3].

لا ريبَ إنَّ الصدر كان ينتظر الفرصة المناسبة للتصدي والمواجهة، مع لحاظ قبضة النظام التي لا ترحم وسلطته التي تمارس سياسة البطش والقمع في أقسى صورها، ومع وجود شعب محاصر أمنياً واقتصادياً، يعاني من الفقر والجوع والمرض والانحلال، كما أنَّ ضعف الإمكانات الذاتية يشكل بحد ذاته تحدياً كبيراً أمام أي حركة تغييرية ممكنة. هذا الإرث الثقيل بعناصره المتشابكة مثّل التحدي الأكبر أمام الصدر الثاني واضطره أن يُرجئ مشروعه طوال عقد الثمانينات[4]. لذا فقد رأى أنَّ تكليفه الشرعي آنذاك يقتضي الاعتزال والأخذ بمبدأ التقية، فعاش حياة الزهد وكثرة العبادة بأجلى صورها، ولم يكن أحدٌ ليتصور إنَّ ذلك الشاب الفقيه الزاهد المعتزل سوف يتصدى مستقبلاً للعمل الاجتماعي والسياسي في مثل تلك الأجواء الملبدة بالقمع، وإنَّ هذا الرجل الذي عُرف بعرفانيته وبساطته قادر على أنْ ينازلَ صدام وزبانيته[5].

---

(1) سالم شبيب بدوي، المصدر السابق، ص41؛ هاني جواد كاظم النجار، ص 37.

(2) عبد النبي جاسم بتور الحلفي، المصدر السابق، ص 43؛ أمجد حامد الهذال، المصدر السابق، ص 25؛ لجنة إحياء الذكرى الأولى لشهادة السيد الشهيد الصدر، رجل الفكر والميدان...، ص 66.

(3) ضياء نجم الأسدي، المصدر السابق، ص 266.

(4) صلاح عبد الرزاق، المصدر السابق، ص 31؛ أمجد حامد الهذال، المصدر السابق، ص 183.

(5) سامي البدري، الكلمات، خواطر ضمن كتاب: رجل الفكر والميدان آية الله العظمى السيد محمد محمد صادق الصدر، لجنة إحياء الذكرى الأولى لشهادة السيد الشهيد الصدر، مطبعة الأمين، 2001، ص 494-496.

يتحدث الصدر بنفسه عن تلك الظروف الصعبة، موضحاً إنَّه كان لا يلتقي مع الناس إلّا الأصفياء منهم، لكي يُبعدَ عنهم أنظار جلاوزة النظام، وابتعد عن دروس الأساتذة، كما انصرف الطلبة عن دروسه بسبب المراقبة الشديدة المفروضة، وكانت تلك المشقة عامة للجانبين الاقتصادي والاجتماعي. وتمر السنون الإثنين والثلاث بعد استشهاد السيد محمد باقر الصدر ولا تجد أحداً يدخل داره من خارج الأسرة، وبين عامي 1983- 1988 وُضع تحت الإقامة الجبرية وضَيّقت عليه السلطةُ، وعكف أثناء تلك المرحلة على الكتابة والتأليف ورصدِ الأحداث والمتغيرات في العراق والعالم. واستمر الحال إلى نهاية الحرب العراقية الإيرانية، إذ تيسّر له القيام بإمامة صلاة الجماعة، لكنَّ سُعاة الحقد والبهتان أشاعوا إن صلاته مصيدة لإيقاع الشباب في حبائل رجال الأمن، مما أدى إلى ابتعاد رجال الحوزة عنها[1].

شكّلت سنة 1991 تاريخاً فارقاً في جهاده السياسي، ونقطة انطلاق لنهضته والفاصل الزمني بين مرحلتين أو منهجين له؛ فما أنْ وقعت الانتفاضة الشعبانية، حتى باركها وقدّم لها دعماً لا نظيرَ له، وكان من قلائل العلماء الذين أصدروا بياناً صريحاً في مساندتها بالاشتراك مع المرجع السيد عبد الأعلى السبزواري، وحينما طلب منه المنتفضون الشباب مناصرتهم، لبّى النداء، وخرج بتاريخ ١٢ آذار/مارس 1991 محاطاً بهالة من الرجال المسلحين وتُكلله صيحاتُ التكبيرِ والتهليلِ حتى الحرم العلوي الشريف، وألقى خطبةً حماسيةً في الجهاد، وحثّ الناس على نصرة الحركة أو ما سمّاها بـ» الثورة الإسلامية المباركة». حتى أُشتهرت فتواه في الجهاد، وأُلصقت على الجدران في أرجاء النجف الأشرف، لما لها من خصوصية، فكاتبها ينتمي إلى آل الصدر وترتبط الانتفاضة فكرياً بشكل صميمي باسم الشهيد محمد باقر الصدر[2].

بعد إجهاض العمل الثوري واقتحام قوات النظام للنجف، لم يترك العراق كما فعل الآخرون، بل تحمّل الاعتقال في ظروف سيئة مع مجموعة كبيرة من رجال الدين، (حوالي 106)، وكاد أنْ يُعدم ميدانياً، وأُجبر على لقاء صحفي مصور في بغداد، ثم أُطلق سراحه فيما بعد[3]. وبعد فرض العقوبات الدولية على العراق أجبره الحزب الحاكم على ترؤس وفدٍ إلى إيران، لحثّها على الوقوف معه، وحينما سافر إلى هناك عمل بتكليفه الشرعي، إذ حذرهم من أنَّ المساعداتِ التي تُرسل لا تصل للشعب بل تُباع من قبل النظام [4].

(1) هاني جواد كاظم النجار، المصدر السابق، ص 36؛ عبد النبي جاسم بتور الحلفي، المصدر السابق، ص42.

(2) عبد النبي جاسم بتور الحلفي، المصدر السابق، ص 43.

(3) صلاح مهدي الفضلي، المصدر السابق، ص395. وللمزيد ينظر: محمد اليعقوبي، الشهيد الصدر الثاني كما أعرفه، النجف الأشرف، 1428هـ ص45-52.

(4) شهاب الدين الحسيني، منهج تيار الصدريين المنطلقات الفكرية والممارسات الميدانية، بحث في كتاب:

لم تغب صورة السيد محمد محمد صادق الصدر عن الأذهان بعد انتهاء الانتفاضة، وبحلول عام 1992 تم تداول اسمه على نطاق واسع لا سيما بعد وفاة المرجع الديني الأعلى السيد أبو القاسم الخوئي، إذ توجهت إليه انظار بعض طلبة الحوزة العلمية والأوساط الاجتماعية الفاعلة داخل العراق وخارجه، كونه مجتهداً «جامعاً للشرائط» حسب العُرف الحوزوي، أي مؤهلاً لأنْ يتبعه المؤمنون في أحكام العبادات والمعاملات في دينهم؛ إذ كان لديه ما يكفي من حضور فكري بارز ونتاجات علمية مطبوعة أو جاهزة للنشر. ومنذ عام 1993 ووفاة المرجع الديني البارز السيد عبد الأعلى السبزواري، ومرور الوقت بدأت الجماهير تتوافد عليه وازداد مقلدوه يوماً بعد آخر بوصفه مرجعاً قيادياً يتميز بالحيوية الدافعة، ويمتلك مشروعاً نهضوياً وعملاً جاداً لإحياء منهج العلماء المجاهدين، على غرار الشهيد الصدر الأول[1].

إنَّ صعود مرجعية السيد الصدر كانت متزامنة مع حكم قمعي استبدادي شبه عسكري عاشه العراق آنذاك، يذيقه مرارة العنف ويستهتر بدماء أبنائه، ولا يتورع عن سجن أو تعذيب أو إعدام أي شخص بمجرد الاشتباه به، فخيّم الظلام وخشي بعضهم المرور قرب المساجد فضلاً عن الصلاة فيها، ويحذر الشاب من إطالة ذقنه. وفي مثل ظروف اليأس المطبقة تلك إنبرى الصدر في حركته لاستقطاب الشارع العراقي وتوجيهه نحو مشروع الإصلاح والتغيير والانعتاق من ربقة النظام السابق والتحرر من عقدة الخوف المخيمة عليه، وليُعيد للحوزة هيبتها ورسالتها الحضارية، ويكمل المشروع الثوري الوطني لأستاذه الصدر الأول. وأدرك أنَّ الشّعب يعاني فراغاً قيادياً واضحاً، وهو بحاجة إلى رمز يقوده، وليس هناك أفضل من مرجعية دينية حركية، تكون حاضرة بين ظهراني الأمة، تراها وتسمعها وتخاطبها وتعيش همومها وتتلقى توصياتها. لذا انفتح الشهيد الصدر على جيل ما بعد الانتفاضة الذي يختزن طاقات كبيرة بحاجة إلى التعبئة قبل تفجيرها بوجه السلطة الحاكمة. لقد استهدف الصدر بناء جيل اسلامي جديد يطمح إلى قيادة جريئة تتحرك بقوة[2].

أدى ذلك إلى كسر حاجز الرعب وبثّ الشجاعة في النفوس، وازدهر التوجه الديني، حتى شاع بين النّاس أداء صلاة الجماعة والجمعة وأصبح مألوفاً، فكانت المجالس الحسينية والمهرجانات الدينية ومواليد الأئمة عليهم السلام والمناسبات الأخرى كالغدير والمبعث تُقام

---

رجل الفكر والميدان آية الله العظمى السيد محمد محمد صادق الصدر، لجنة إحياء الذكرى الأولى لشهادة السيد الشهيد الصدر، مطبعة الأمين، 2001، ص 91.

(1) المصدر نفسه، ص 122؛ عبد النبي جاسم بتور الحلفي، المصدر السابق، ص 45.

(2) صلاح عبد الرزاق، المصدر السابق، ص 43، 52-53.

جهرةً وعلى مرأى ومسمع أجهزة الأمن، دون أنْ تتمكنَ من تحريك ساكن[1]. وأبدى رفضه المطلق الدعاء للطاغية في خطب الجمعة حتى بكلمة واحدة، رغم إصرار أزلامه على ضرورة ذلك بحجة استمرار العدوان الأمريكي البريطاني على العراق، لكنَّهُ أكد بشدة على جميع وكلائه أنَّهُ لا يجوز الدعاء لأي بشر في الدنيا في الصلاة إلّا للأئمة الاطهار عليهم السلام لأنَّه يعرف حقيقة النظام وأهدافه الخبيئة[2].

كما رفض إصدار أي فتوى سياسية ودينية تخدم السلطة، كالإفتاء بوجوب تحرير الشعوب العربية من حكوماتها «العميلة» وإعلان الجهاد بما يتوافق مع سياسات رأس النظام صدام حسين، وامتنع أيضاً عن الفتوى بخصوص أغتيال الشهيدين الشيخ مرتضى البروجردي والشيخ علي الغروي لكيلا يجيّرهما النظام لصالحه [3].

## خامساً: شخصيته الكاريزمية المُلهِمة

امتلك السيد الصدر شخصيةً جاذبةً ومؤثرةً، كسَبَ اهتمامَ فئات المجتمع بسلوكه المتواضع وبساطته في تعامله مع الناس، وسيره على خطى جده سيد الأوصياء الإمام علي ﷺ في نبذ الدعة والراحة، فضلاً عن سلوكه العرفاني المميز، وتُجمعُ كتبُ التراجم التي تناولت حياته أنَّهُ كان إنساناً خلوقاً، شديد الحياء، خالياً من التكلف، سريع البديهة، وتمتع بالإضافة إلى ذلك بقوة القلب، ونفاذ البصيرة، مع ما لديه من روح التحدي. وكثيراً ما يحذّر من الوقوع في الانحراف وعدم الاستقامة[4].

يتجسد خلقه العالي برفضه الشديد التبجيل الزائد، خوفاً من مداخلة الرياء، فأشار على الناس بأنْ لا يتكلفوا في حضرته ويكونوا على سجيتهم بتعاملهم معه، ولا يرضى أنْ يخاطبوه بـ»مولانا أو سماحتكم» بإضافة التعظيم والاجلال، بل يخاطب هو أحدهم بـ»حبيبي»، ولا يتكلم بضمير الجمع (إنا.. نحن.. أصدرنا)، ولا يرضى بالإكثار من (الصلوات) خلفه وأمامه وبين

(1) قاسم الكعبي، المصدر السابق، ص 98؛ سلم شبيب بدوي، المصدر السابق، ص27.

(2) فاضل النوري، الشهيد الصدر الثاني صفحات لم تقرأ، بحث في كتاب: بحوث في فكره ومنهجه وإنجازه العلمي، الجزء 1، المصدر السابق، ص 152؛ سعيد العذاري، المصدر السابق، ص23.

(3) صادق جعفر الروازق، النهضة الصدرية شبهات وردود، بحث في كتاب: رجل الفكر والميدان آية الله العظمى السيد محمد محمد صادق الصدر، المصدر السابق، ص 167.

(4) سعد علي زاير، القيم الأخلاقية في حركة السيد محمد الصدر الإصلاحية، بحث في كتاب: السيد الشهيد محمد الصدر بحوث في فكره ومنهجه وإنجازه العلمي، المصدر السابق، ص349؛ عصام راضي حسون، خطاب السيد الشهيد محمد الصدر قدس سره وبعده الحجاجي /دراسة اسلوبية، رسالة الماجستير، دار ومكتبة البصائر، بيروت، 2012، ص192؛ مختار الأسدي، الصدر الثاني الشاهد والشهيد: الظاهرة وردود الفعل...، المصدر السابق، ص16.

يديه، وهي التي يُطلقها البعض عند قدوم شخص كبير وعالم جليل القدر، كما أبدى التزاماً كبيراً بعدم السماح قطعاً بتقبيل يده، حتى وإنْ كان ذلك بنية القربة إلى الله تعالى، حذراً من التقديس غير المبرر الذي استشرى بشكل واضح في الأوساط الدينية، إذ ربما تكون وسيلة دعائية أو سياسية لهذا الشخص أو ذاك على حساب مضمونها وهدفها والنية من ورائها، وبلغ من تواضعه أنْ يقدمَ الشاي بنفسه للضيف، وهو الذي يفتح الباب ويغلقها ويرمي القمامة، ولا يرد سائلاً بعد ان يطمئن له[1].

كانَ سلوكه المحبب هذا حديثَ المجتمع العراقي، وهو يرى قائده الصدر الثاني العظيم يهدم كل الحواجز معه ويفتح ذراعيه لاحتضانه. ولم يقتصر خطابه المؤثر على أوساط المتدينين أو الحاضرين في صلاة الجمعة، رغم تنوع انتماءاتهم، بل استطاع بفهم عميق بمكنونات فئات المجتمع ومتابعة نمط تفكيرها أنْ يحادثها بالأسلوب الذي تفهمه وبما يقرّبها من الالتزام بالدين، فكان يخاطب سدنةَ العتبات المقدسة، الشبابَ، النساءَ، الموظفين، العشائرَ، الغجرَ، أهلَ السُنة، الذين بنى علاقات معهم وأوصى بالانفتاح عليهم والتعاون معهم. وعلى الرغم مما نال الصدر من حملة إعلامية بين بعض الحوزويين وادعاءاتهم المغرضة بأنه ليس مؤهلاً للأعلمية وليس بمقدوره قيادة الحوزة، فقد حرص على أنْ تظهرَ المرجعيات الشيعية بمظهر الصف الواحد، وأعلن في عدة مناسبات عن سياسة اليد الممدودة للمصافحة، لأنَّ الجميعَ مهددٌ بالاستئصال من قبل السلطة، كما حدث للآخرين[2].

### سادساً: مؤلفاته.. رحلة حافلة بالإنجاز والإبداع

خلّفَ السيد محمد الصدر مؤلفاتٍ كثيرةً ومتنوعةً، تُعد بمجموعها إرثاً إنسانياً ضخماً، ومنجزاً فكرياً رفيعاً يُزيّن المكتبة الإسلامية والعالمية، امتازت بالإبداع والابتكار، وشملت مجالاتٍ مختلفةً، تعدّت العادة المتعارفة لدى معظم علماء الدين، لتتجاوزه إلى فقه الحياة بشتى جوانبه ومناحيه، بسبب ما اتصفت به ثقافته من الاستيعاب والموسوعية، وأسلوبه بالأمانة، وفكره بالعمق والحداثة والتجديد والقدرة على الخوض في العلوم العصرية، إنَّ تصانيفه الوافرة والمختلفة تعبّر عن مدى اطّلاعه الواسع ومعارفه الواسعة، إلى جانب وعيه العميق بحاجات الأمة فكراً وروحاً، كي تساعده في بناء مشروعه الإصلاحي وتكامله.

(1) قاسم الكعبي، المصدر السابق، ص 99؛ اياد محبوبة، منهج الصدر الثاني في الإصلاح، بحث في كتاب: رجل الفكر والميدان آية الله العظمى السيد محمد محمد صادق الصدر، المصدر السابق، ص 46 و50.

(2) صلاح عبد الرزاق، المصدر السابق، ص 39، 53، 72؛ أمجد حامد الهذال، المصدر السابق، ص 50.

تميز الصدر بخروجه عن النطاق التقليدي في الفقه الإمامي (الفقه الفردي)، بأنْ اهتم ببيان الحكم الشرعي المتعلق بالحالة العامة للناس وليس فقط حالة الفرد أو الشخص فيه. حتى ذهب البعض إلى أنَّهُ حاول «أسلَمة» المجتمع وإبعاده عن خطر الانحراف والميوعة والفساد[1].

على الرغم من أنَّ غزارة نتاجه الفكري ظهرت للعيان مع مطلع التسعينات إلّا أنَّ إمكانياته في التأليف والكتابة سبقت ذلك التاريخ بحوالي ثلاثين عاماً، بل بدأت منذ سنٍ مبكرة من حياته، وتحديداً مع أوائل عقد الستينات، وكانت معظم كتبه إما مطبوعة سلفاً أو جاهزة للطبع أو ناضجة الفكرة تنتظر الكتابة والنشر[2]. بل وجدنا أنَّهُ صنّفَ كتاباً في السادسة عشر من عمره، ما يدل على نبوغه وقوة ذهنيته، كما في كتاب (الدر النضيد في شرح سبب صغر الجسم البعيد. بحث فيزيائي) في سنة 1959[3].

مما يجسّد نبوغه المبكر وأسبقيته على أقرانه في التأليف، إنَّه بدأ بكتابة موسوعته الشهيرة (الإمام المهدي) أو اليوم الموعود في أربع مجلدات، وعمره ست وعشرين سنة، طارحاً فيها بشكل مباشر القضية المهدوية ومتطرقاً لمواضيع وقضايا واسعة وحساسة، شخَّص فيها بدقة داء الانحراف القائم عن المبادئ والقيم، مستمداً العلاج المناسب من شخصية المنقذ وحركته التغييرية العالمية التي كان لها أعمق الأثر في مسيرته العلمية والجهادية. وقد أغنت هذه الموسوعة المكتبة الإسلامية عموماً والشيعية على نحوٍ خاص، بما حوته من إجابات وافية ومناقشات وانتقاد لكثير من الأسئلة التي تدور حول قضية الإمام المهدي (عليه السلام) وظهوره[4]. وقد كتب السيد الشهيد محمد باقر الصدر للموسوعة مقدمة وافية، عبّر فيها عن إعجابه بها وبجلالة قدرها، وأشاد بالكاتب وفضله وسعة علمه، قائلاً عنها إنه: «لم يسبق لها نظير في تاريخ التصنيف الشيعي»[5].

اقترنت ضخامة النتاجات العلمية للصدر بتفرّد موضوعاتها وأهميتها، وتميزها بأنَّها ملتصقة بالواقع، ومواكِبة لمجريات الحياة العصرية للإنسان ومستجيبة لقضايا الناس المُلحّة، ومتابِعة

(1) محمد الصدر، فقه المجتمع: مجموعة أسئلة مُجابة بخط السيد الشهيد الصدر، بيروت، (د. ت).
(2) ضياء نجم الأسدي، المصدر السابق، ص 265.
(3) مؤسسة المنتظر لإحياء تراث آل الصدر، مقدمة كتاب: الدر النضيد في شرح سبب صغر الجسم البعيد. بحث فيزيائي للسيد محمد الصدر، قم، 2012، ص 11.
(4) عصام راضي حسون، المصدر السابق، ص195-196.
(5) محمد باقر الصدر، بحث حول المهدي، بيروت، دار التعارف للمطبوعات، 1977، ص 91؛ علي الزيدي، محمد الصدر قدس سره بين الولاية العامة وسياسة السلطة...، المصدر السابق، ص309.

لتطوراتها العلمية والسياسية والاجتماعية، مما يؤكد ثقافته التحديثية المبدعة غير التقليدية. وقد لاحت نجوم مؤلفاته منذ انضمامه إلى فريق الكتابة في مجلة الأضواء الإسلامية النجفية المتجددة عام 1960[1]، حيث نشر فيها عدداً من البحوث والدراسات التي تناولت مختلف الموضوعات الفقهية والاجتماعية التي قلّ التطرق إليها آنذاك، في إطار الدفاع عن الإسلام بوجه تيار الإنحراف والإلحاد الذي اجتاح المنطقة آنذاك[2].

عُرف عنه كتابته للشعر وأنَّه من مؤيدي حركة التجديد، كما كتب الرواية والقصة القصيرة، ولديه تجارب رائدة في النقد، واتسمت قابليته ورؤاه وممارساته النقدية الأدبية بالبعد الفكري والقيمة الفكرية العالية[3]. وقد اطلعتُ على عددٍ من قصائده الشعرية فوجدتها محاولة جادة وناجحة من عالم دين في هذا المجال، ومما له مغزى إنَّ البدآية كانت متقدمة جداً، إذ تعود إلى سنة 1957، أي حينما كان عمره (14 عاماً) وقد أكمل كتابة 150 قصيدة في موضوعات مختلفة خلال سني حياته، جُمعت في ثلاث مجلدات بعد رحيله[4].

فضلاً عن ذلك فقد ترك الصدر تراثاً كبيراً من المؤلفات الخطية، التي طُبع الكثير منها بعد استشهاده، وبعد 2003 على وجه التحديد. لكنَّ المؤسف حقاً أن عدداً منها فُقد، عندما داهمت قوات الاحتلال الأمريكي مكتبه (البراني) قرب الصحن الحيدري الشريف خلال مهاجمتها جيش المهدي في النجف الأشرف عام 2004، فتناولت أيديها بعض الدفاتر التي لم يُعرف مصيرها إلى الآن، في حين كان أكثرها مطبوعاً في أجهزة الحاسوب، حسبما أفاد ولده السيد مقتدى[5].

أسس التيار الصدري وبالأخص (مكتب السيد الشهيد محمد الصدر) عدداً من المؤسسات الثقافية المتخصصة بتحقيق كتب محمد الصدر وطباعتها ونشرها ورقياً وإلكترونياً، مثل (هيئة تراث السيد الشهيد الصدر) في النجف الأشرف، و(مؤسسة المنتظر لإحياء تراث آل الصدر) في قم بإيران، اللتين اضطلعتا بتلك المهمة، وبذلتا جهداً لا يُقدَّر بثمن لإخراج العشرات من النتاجات أو إعادة طباعتها لا سيما بين عامي 2006-2014، كما كتبتا مقدمات مختصرة أو وافية عن حياة

(1) سعد علي زاير، المصدر السابق، ص366.

(2) هاني جواد كاظم، المصدر السابق، ص89.

(3) مؤسسة المنتظر لإحياء تراث آل الصدر، مقدمة كتاب: أصول علم الأصول للسيد محمد الصدر، قم، مؤسسة المنتظر لإحياء تراث آل الصدر، ص19.

(4) محمد الصدر، مجموعة أشعار الحياة للسيد محمد الصدر، هيئة تراث الشهيد الصدر (النجف الأشرف)، بيروت، 2011، ص 317-329.

(5) مقتدى الصدر، مقدمة كتاب: مجموعة أشعار الحياة، المصدر السابق، ص 8.

السيد الصدر وموجزاً عن مؤلفاته، وإلى جانبها مقدمات خطّها ولده السيد مقتدى، وفي كلتا الحالتين تجد معلومات يمكن الإفادة منها، ومما يصلح كمادة تاريخية قيّمة للباحثين. فيما كانت دار ومكتبة البصائر للنشر والتوزيع في بيروت هي الجهة الأكثر تصدّياً للطباعة. وإلى جانب تلك الجهات ظهر لنا (مركز الدراسات التخصصية في فكر السيد الشهيد الصدر) الذي عمل على نشر الكتب المتخصصة في حياة السيد الصدر وعلومه لا سيما الرسائل والأطاريح الجامعية، كما ظهر واختفى بسرعة (مركز الشهيدين الصدرين للدراسات والبحوث) في قم بإيران[1].

نذكر في ملحق هذا البحث جدولاً بمؤلفاته المطبوعة والمخطوطة التي تمكنّا من الاطلاع عليها أو الحصول على عناوينها من المصادر. ولدينا جملة من الملاحظات حولها. وقد استبعدنا كتاباً واحداً فقط (مواعظ ولقاءات) لكونه يفتقر إلى صفة الكتابة والتدوين أو توجيهه بذلك[2].

من خلال قراءة الجدول المشار إليه فإنَّ أول ما نلحظه غزارة نتاجه العلمي وتنوعه، وأسبقيته، فقد ألّف في سنّ السادسة عشر، وجمع خلال حياته القصيرة (استشهد وله 57 عاماً) كمّاً كبيراً من المؤلفات ناهزت الـ(71)، طُبع منها (62) كتاباً، أي نسبة عالية بلغت 87.32 % بمجموع مجلداتها الـ (106) وكان من بينها 28 كتاباً أي بنسبة 39.44 % و7 موسوعات أي بنسبة 9.86 % وبلغ منها مجموع الكراريس 17 بنسبة 23.94 % مع الإشارة إلى أربعة من المجموع هي في الأصل مقالات منشورة.

- أخذت المؤلفات ذات التخصص الفقهي 33 بنسبة 46.48 %، أما كتاباته في القضايا المتداخلة بين المجتمع والدين فقد بلغت 13 بنسبة 18.31 % فيما شكّلت الأخرى (تاريخاً وعقائداً) نسبة 19.72 % بعددها الـ 14.
- شهدت مرحلة الستينات والسبعينات قمة نتاجه التأليفي، إذ كتب آنذاك 23 مؤلفاً، أي بنسبة 32.39 % من مجموع ما تركه من كتب. ويعود ذلك أساساً إلى أكثر من سبب، فمن جانب الحرية النسبية حتى أواخر العقد السادس من القرن العشرين، إلى وجود

(1) سالم شبيب بدوي، المصدر السابق، ص36-38، 128.

(2) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: سعيد العذاري، المصدر السابق، ص 17، 23؛ مختار الأسدي، الصدر الثاني الشاهد والشهيد: الظاهرة وردود الفعل...، المصدر السابق، ص 19؛ علي الزيدي، محمد الصدر قدس سره بين الولاية العامة...، المصدر السابق، ص18؛ مؤسسة المنتظر لإحياء تراث آل الصدر، مقدمة كتاب: أصول علم الأصول...، المصدر السابق، ص 23؛ سالم شبيب بدوي، المصدر السابق، ص 38. وجملة من مؤلفات السيد محمد الصدر.

أساطين المرجعية العليا وفطاحل العلماء الذين ناقشهم وكتب تقريراتهم وأسس لأفكار حديثة في عالم الفقه في كتبٍ جديدة.

- أُصيب النتاج العلمي للصدر بالإنكماش في عقد الثمانينات، إذ تركت حادثة إعدام قريبه وأستاذه السيد محمد باقر الصدر وتعسّف النظام السابق وإرهابه أثراً بالغاً في تحجيم حركته وخفض تواصله مع المجتمع ومنع طباعة أي كتاب له.
- استعاد الصدر الثاني عافيته في التأليف مرة أخرى مع مطلع التسعينات، وأخذ عدد كتبه وكراريسه يزداد باطراد، مع تسنمه المرجعية وازدياد حاجة الناس لينهلوا من نور علمه. وكتب أو قُرر من مؤلفاته ودروسه حينذاك 29 أي بنسبة 40.85 % علماً إن معظمها لم يُطبع إلّا بعد استشهاده.

**سابعاً: خلاصة**

- يتبين لنا أنَّ حياة السيد محمد الصدر كانت قدوة للعالِم العامِل المجاهد، العصامي، الذي بذل لأُمّته أغلى ما يملك كي ينتشلها من براثن الجهل والظلم، ويسمو بها إلى مراتب عليا من المجد والشجاعة والتمسك بالدين والتحضير للظهور المرتقب للمنقذ من آل محمد الاطهار (عليهم السلام).
- كانت بصمات قريبه الشهيد السيد محمد باقر الصدر واضحة عليه، إذ نجده سائراً على منهجه البطولي في مقاومة الطغيان والذود عن حياض الشريعة المحمدية السمحاء.
- تمكنت شخصيته بما تمتلك من جاذبية وكاريزما مميزة وسلوك إيماني نقي وسريرة طاهرة ظاهرة للعيان أن تأسر جيلاً كاملاً من العراقيين، سواءً من طلبته الذين غذّى فيهم روح الجهاد والتفإنِّي من اجل الأمة، إلى فئة من الناس الذين بثّ فيهم حب الدين والسير في طريق الصلاح والإصلاح.
- تُمثّلُ مؤلفاتُ الصدر خزيناً معرفياً ثرّاً، ومنبعاً عذباً لأكثر من فئة من الناس، فطلبة العلوم الدينية يجدون ضالتهم فيها لمبانيها الفقهية الدقيقة والغائرة، والباحثون الاجتماعيون يتلمسون فيها نظرته الدقيقة لحاجات المجتمع وخبرته العميقة بحيثياته، فضلاً عن الباحثون في السيَر والتاريخ والعقائد، إذ يجدون بين ثناياها الكثير من المناقشات العميقة والتحليلات والأسئلة الفاحصة وأجوبتها الشافية.

## الملحق (1)

### جدول رقم (1-1) مؤلفات السيد محمد الصدر ومعلومات موجزة عنها

| ت | العنوان | نوعه | عدد الأجزاء | تاريخ التأليف | تاريخ النشر | الملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | الدر النضيد في شرح سبب صغر الجسم البعيد. بحث فيزيائي | كراس | 1 | ألفه وله من العمر 16 عاماً، أي أنه يعود إلى سنة 1959 | 2012 | ناقش فيه علماء الفلسفة والفيزياء والرياضيات حول هذه النقطة |
| 2 | نظرات سريعة في كتب خمسة | مقالات | 1 | نشرها في الصحف النجفية منذ عام 1960 | 2014 | مجموعة من المقالات، فيها مناقشة موضوعية لما ورد في الكتب والروايات الآتية: (مسرح المجتمع لتوفيق الحكيم، يوميات نائب في الأرياف، النقد الأدبي أصوله ومناهجه لسيد قطب مع أبي العلاء في سجنه لطه حسين، ابن الرومي حياته من شعره لعباس محمود العقاد) |
| 3 | الأسرة في الإسلام | كتاب | 1 | كتبه بعد تخرجه من كلية الفقه سنة 1964 حسبما أثبته في مقدمة الكتاب. | 2011 | ضمّنه ما ينبغي للأسرة من الوسائل الفكرية والمادية لحمآية نفسها وأبنائها من الإنحراف. |
| 4 | نظرات إسلامية في إعلان حقوق الإنسان | مقالة | 1 | ألّفه حينما كان طالباً في كلية الفقه (1960-1964). | 2010 | تضمن نقده وتحليله لما أصدرته الجمعية التأسيسية التي تشكلت عقيب الثورة الفرنسية عام 1789. |
| 5 | رسائل ومقالات: إشراقات فكرية. ج-1 2، أما الجزء 3 فعنوانه (إشراقات أدبية) | كتاب | 3 | نشرها في المجلات النجفية الشهيرة كالأضواء والإيمان والنجف بين عامي 1960-1970 | 2014 | مجموعة من البحوث والمقالات التي وصل عددها إلى 44 مقالاً، في مختلف القضايا الفكرية والأدبية والعقائدية، دافع من خلالها عن الإسلام عقيدة وشريعة ومنهجاً للحياة ضد الموجات الإلحادية. |
| 6 | أشعة من عقائد الإسلام | بحوث | 1 | نشرها في (نشرة) منابع الثقافة الإسلامية بين عامي 1961-1966. | 2011 | ثلاثة بحوث تتكفل ببعض جوانب أصول الدين، وكانت البحوث الثلاث كالآتي: (العنوان الرئيس المذكور)، (بين يدي التجارة الرابحة)، من أشعة الإمام المهدي ع |
| 7 | القانون الإسلامي.. وجوده صعوباته، منهجه | بحث | 1 | كتبه في سنّ الثانية والعشرين من العمر، أي حوالي 1965 | 2007 | محاولة مختصرة لإثبات إمكان كتابة الفتاوى الفقهية على شكل مواد قانونية |

| ت | العنوان | نوعه | عدد الأجزاء | تاريخ التأليف | تاريخ النشر | الملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 8 | حب الذات وتأثيره في السلوك الإنسان ي. | كتاب | 1 | ألّفه حوالي سنة 1965. | 2013 | تهذيب النفس وترصين مكارم الأخلاق فيها، وتوجيه نزعاتها الذاتية نحو الخير. |
| 9 | الطائفية في نظر الإسلام | مقالة | 1 | كتبها سنة 1965 | 2013 | لدحض حجج المتزمتين والمتطرفين الذين يتذرعون بانتمائهم إلى هذا المذهب أو ذاك. وقد تُرجمت لاحقاً بعنوان: sectarianism from the islamic perspective |
| 10 | اللمعة في حكم صلاة الجمعة. | كتاب | 1 | كتبه سنة 1967 | 2012 | تقرير لأبحاث السيد إسماعيل الصدر، والمقصود به هو اسماعيل بن حيدر بن اسماعيل بن صدر الدين (شقيق السيد الشهيد محمد باقر الصدر، وُلد في الكاظمية وسكن في النجف الأشرف مدة وعاد إلى مسقط رأسه سنة 1960). |
| 11 | فلسفة الحج ومصالحه في الإسلام | كتاب | 1 | يرجع زمن تأليفه إلى عام 1968. | 2010 | فيه كل ما يحتاجه الحاج من تفاصيل الأحكام الخاصة بالحج وبأسلوب مبسط. |
| 12 | صدر الدين الصدر حياته وسيرته العلمية | كتاب | 1 | ألّفه سنة 1969. | 2020 | عن حياة السيد محمد علي صدر الدين بن إسماعيل الصدر (عم والده) المتوفى سنة 1954، وقد خصّه بذلك لكونه قد استقى منه فكرة تأليف موسوعته في الإمام المهدي ع. |
| 13 | الكلمة التامة في الولاية العامة. | كتاب | 1 | ألّفه سنة 1969 | 2021 | تعليقة على (الفتاوى الواضحة) عن الموضوع. |
| 14 | مدارك الآراء في اعتبار حال الوجوب أو حال الأداء | كتاب | 1 | أكمله في حزيران 1969. | 2012 | كتاب جليل القدر، ألّفه في عقد العشرينات من عمره، جمع فيه الكثير من الآراء المتعارضة للفقهاء حول علمي الأصول والفقه. |

| ت | العنوان | نوعه | عدد الأجزاء | تاريخ التأليف | تاريخ النشر | الملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 15 | الوافية في حكم صلاة الخوف في الإسلام | كتاب | 1 | أكمله في آب 1969. | 2012 | ألّفه وهو لم يتجاوز العشرينات من عمره أيضاً، ويعد ثمرة من جهوده الاستثنائية التي تناول فيها كل التفاصيل المتعلقة بهذا الباب، حيث لم يُكتب فيه بهذا الكمّ (532 صفحة) من التفريعات والتفصيل التي يصعب على غير أهل الاختصاص الخوض بها. |
| 16 | الفكرة الحيّة في حكم حلق اللحية | كتاب | 1 | ألّفه سنة 1969 | 2015 | كتاب استدلالي، فيه عرض لمسائل حلق اللحية، وما يتعلق بها من أحكام. |
| 17 | بحث حول الرجعة | بحث | 1 | تاريخ كتابته غير معلوم لكن القرائن تشير إلى أنه كُتب في عقد الستينات 1961-1970 | 2010 | كراس يتناول موضوع رجوع أئمة أهل البيت ع إلى الحياة الدنيا بطريقة الاستدلال القرآني والروائي |
| 18 | حديث حول الكذب | بحث | 1 | تاريخ كتابته غير معلوم لكن القرائن تشير إلى أنه كُتب في عقد الستينات 1961-1970 | 2010 | كتيب صغير بحث فيه مسائل الكذب، وأوضح فيه الجائز منه وغير الجائز. |
| 19 | كلمة في البداء | بحث | 1 | تاريخ كتابته غير معلوم لكن القرائن تشير إلى أنه كُتب في عقد الستينات 1961-1970 | 2014 | كراس يتناول النظرة الصحيحة للبداء عند الشيعة الإمامية بالإسناد القرآني والروائي |
| 20 | تقريرات في علم اصول الفقه | كتاب | 2 | بدأ بكتابتها سنة 1963 وانتهى منها 1971. | 2018 | تقريراته لأبحاث أستاذه السيد أبو القاسم الخوئي مع ضبطها وتحليلها. |
| 21 | كتاب الطهارة | كتاب | 3 | شرع بها سنة 1969 وانتهى منها في 1976 | 2012 | تقريراً لما أفاده عنها أستاذه السيد الشهيد محمد باقر الصدر. |
| 22 | كتاب البيع | موسوعة | 11 | يعود إلى عام 1970 | 2011 | تقرير لأبحاث السيد الخميني، منه صدر بأجزائه الأحد عشر جميعاً، وكانت المحاضرات تُلقى باللغة الفارسية ويكتبها الصدر كلها بالعربية. |

| ت | العنوان | نوعه | عدد الأجزاء | تاريخ التأليف | تاريخ النشر | الملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 23 | (موسوعة الإمام المهدي ع) صدر منها: -ج1 تاريخ الغيبة الصغرى. -ج2 تاريخ الغيبة الكبرى. -ج3 تاريخ ما بعد الظهور -ج4 اليوم الموعود بين الفكر المادي والديني. -ج5 عمر الإمام المهدي عجّل الله فرجه | موسوعة | 5 | كتب الجزئين 2-1 سنة 1970 والـ 3 سنة 1972 والـ 4 سنة 1977، وطُبع الأخير بعد استشهاده، | 2011 | عبّر عنها الصدر بأنها موسوعة مفتوحة وكان يخطط بأن تكون بإثني عشر جزءاً بكل ما يتعلق بالقضية المهدوية. |
| 24 | مبحث ولاية الفقيه | كتاب | 1 | كتبه سنة 1971 وله من العمر 27 عاماً. | 2013 | بحث تفصيلي في المسألة المذكورة وأقسامها ومدى صلاحيات «الحاكم الشرعي» وشروطه والظروف المحيطة به. |
| 25 | الإمام المهدي المنتظر | كتاب | 1 | أنهاه في أواخر سنة 1973 والمفترض يُطبع آنذاك، لكنه بقي مخطوطاً إلى ما بعد 2003. | 2014 | مختصر موسوعة الإمام المهدي. |
| 26 | أصول علم الأصول | كتاب | 1 | يعود زمن كتابته إلى عام 1979. | 2012 | ناقش فيه مقدمات أصول الفقه التي كتبها كبار علماء الاختصاص. |
| 27 | تعليقات على كتاب (الشيعة والسنة) لإحسان إلهي ظهير | كتاب | 1 | يُذكر إن تاريخ التأليف غير مثبت لكن بحسب القرائن فقد كتبه سنة 1980. | 2018 | نفي لإدعاءات المؤلف (إلهي ظهير) وتقولاته، ومناقشة علمية لجملة من آرائه التي تجنّى من خلالها على الشيعة |
| 28 | بيان الفقه | كتاب | 1 | كتبه حوالي سنة 1980 | 2009 | شرح موسع ومبتكر لمبحثين من كتاب (شرائع الإسلام) للمحق الحلي. |
| 29 | ما وراء الفقه | موسوعة | 10 أجزاء في 15 مجلداً | اكتمل الجزء الأول منها سنة 1989 والأخير 1998 | 1999 | موسوعة فقهية تحوي أسئلة تخص الثقافة الفقهية المعمقة، تعرّض قسمٌ منها للمسائل الخلافية بين الفقهاء بشيء من الاستدلال، كتبها وهو في حال أشبه بالإقامة الجبرية والمراقبة الأمنية المستمرة. |

| ت | العنوان | نوعه | عدد الأجزاء | تاريخ التأليف | تاريخ النشر | الملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 30 | الصراط القويم | كتاب | 1 | كان أول صدوره سنة 1992. | 2011 | رسالة عملية مختصرة، تحتوي على الفتاوى التي تفيد المقلدين |
| 31 | منّة المنان في الدفاع عن القرآن (خمسة أجزاء) -ج1 بقلمه -ج4-1 تقريراً لدروسه القرآنية من قبل مؤسسة المنتظر لإحياء تراث آل الصدر. | موسوعة | 5 | كان يلقيها على طلبته في يومي الخميس والجمعة من كل أسبوع (1992-1999). | 2011 | مجموعة من المحاضرات في تفسير القرآن، اعتمد فيها أسلوباً جديداً في التفسير خلاصته أنه بدأ بالسور القصار، واتسمت هذه المحاضرات بالجرأة وروح التجديد في نقد الآراء وتفنيدها. |
| 32 | الردّ على الشبهات من السُنة والآيات | كراس | 1 | يبدو من خلال أسلوبه إنه كتبه في زمن مرجعيته (1993-1999) | 2011 | بيان موقف العلماء من بعض الشبهات الواردة على الأئمة والقرآن والأنبياء. |
| 33 | منهج الصالحين | موسوعة | 5 | اكتملت أجزاءه الخمسة سنة 1995. | 2011 | رسالة عملية موسعة، تمثل موسوعة فقهية، تتصف بالتفصيل وتتعرض إلى المسائل الحديثة التي قلّما يتطرق لها الفقهاء السابقون. |
| 34 | مجمع مسائل وردود طبقاً لفتاوى السيد محمد محمد صادق الصدر | موسوعة | 4 | انتهى من الجزء الرابع سنة 1996. | 2010 | مجموعة من الأسئلة تربو على الألفين حول الأحكام الشرعية والأمور العقائدية مع أجوبتها. وكان في نية المؤلف إصدار أجزاء أخرى منه، حسبما هو مثبت بقلمه في الجزء الرابع |
| 35 | مسائل في الحجاب | كراس | 1 | جمعه طلبته في آب/ أغسطس 1996. | 2010 | أسئلة وأجوبة في حجاب المرأة وأحواله وحدوده. |
| 36 | الفتاوى الواضحة وفقاً لمذهب أهل البيت ع | كتاب | 2 | التاريخ غير معروف، لكن ولأنه أرادها رسالة عملية لمقلديه ورفض النظام السابق طباعتها ولأن بعض المصادر المستخدمة تعود إلى عام 1994، فنرجّح زمن كتابتها بين سنتي 1995-1998 | 2013 | تعليقات فتوائية مهمة وقيّمة على الرسالة العملية للسيد الشهيد محمد باقر الصدر |

| ت | العنوان | نوعه | عدد الأجزاء | تاريخ التأليف | تاريخ النشر | الملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 37 | اضواء على ثورة الحسين عليه السلام | كتاب | 1 | محاضرات ألقاها على طلبته طوال شهرين (-1996 1997). | 2010 | مجموعة من المحاضرات، تناول فيها الإجابة على الأسئلة المطروحة في أذهان الكثير من شرائح المجتمع، والمسائل والإثارات التي تأتي عند مناقشة هذه الثورة. |
| 38 | فقه المجتمع | كراس | 1 | كان مخطوطاً في أواخر سني مرجعيته (حوالي -1996 1999) | 2008 | سؤال وجواب حول الحكم الشرعي المتعلق بالحالة العامة للناس وليس فقط حالة الفرد أو الشخص فيه. |
| 39 | فقه العشائر | كراس | 1 | جمعها أحد طلبته سنة 1997. | 2011 | كتاب تقويمي للكثير من التقاليد والسنن العشائرية التي تتسم بالظلم والخروج عن الدين. جمعها أحد طلبته سنة 1997. |
| 40 | مسائل في حرمة الغناء | كراس | 1 | جمعها أحد طلبته سنة 1997. | 2010 | حوار فتوائي عن الغناء والموسيقى وأقسامهما والموقف الشرعي تجاههما. |
| 41 | الأمر بين الأمرين من بحوث أصول الفقه | بحث | 1 | تقريرات درسه في منهج الأصول، كتبها الشيخ علي سميسم سنة 1997. | 2009 | عرض فيها فكرة (الإرادة الحرة) وهي من أهم نظريات الصدر في الجزء 3 من كتابه: منهج الأصول. |
| 42 | فقه الموضوعات الحديثة | كتاب | 1 | جمعه وصنّفه تلميذه الشيخ علي سميسم سنة 1997. | 2010 | بحث فيه الكثير من فقه العلوم العصرية كالفسلجة والهندسة الوراثية والقانون وعلوم الطبيعة والاجتماع والأمراض. |
| 43 | رفع الشبهات عن الأنبياء عليهم السلام ــ حوار فتوائي | كراس | 1 | هو في الأصل عدد من الاستفتاءات ألقيت عليه في حوالي (-1996 1998) | 2010 | مجموعة من الآراء العلمية التي دافع بها الصدر ضد الشبهات على الأنبياء من آدم ع حتى نبينا محمد ص. |
| 44 | فقه الأخلاق | كتاب | 2 | طُبع الجزء 1 منها بطبعته الأولى سنة 1997، والثاني 1998. | 2012 | دورة فقهية يبحث فيها عن الأحكام الأخلاقية والمستحبات في الفقه. |
| 45 | الصوم بين السائل والمجيب | كراس | 1 | أخرجه في سنة 1997 أو 1998. | 2010 | جلسة حوارية فيها سؤال وجواب بين عالِم وسائل حول أحكام الصوم. |

| ت | العنوان | نوعه | عدد الأجزاء | تاريخ التأليف | تاريخ النشر | الملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 46 | فقه الفضاء | كراس | 1 | كُتبت البحوث سنة 1998-1997. | 2010 | اشتمل على بحوث تعد نادرة وجديدة في ميدان الفقه، حيث ناقش فيها الصدر حالة التكليف الشرعي للفرد خارج نطاق الأرض |
| 47 | الزكاة بين السائل والمجيب | كراس | 1 | أنهاها في نهاية آذار/ مارس 1998 | 2010 | أسئلة وأجوبة حول الموضوع المذكور وبكل تفاصيله. |
| 48 | الإفحام لمدّعي الاختلاف في الأحكام. | كتاب | 1 | أكمله في نيسان/ أبريل 1998. | 2010 | مجموعة ردود على من ادعى إن هناك اختلافاً في آرائه الفقهية، لا سيما بين (منهج الصاحين والصراط القويم) من جهة وموسوعة (ما وراء الفقه) من جهة ثانية، وقد نفى تلك الإدعاءات. |
| 49 | بين يدي القرآن الكريم | كتاب | 1 | أخرجه في حزيران/ يونيو 1998. | 2007 | فهرست لموضوعات القرآن الكريم، مستشهداً لما ورد عنها من الآيات. |
| 50 | مجموعة أشعار الحياة | كتاب | 1 | كتب مقدمته تمهيداً لنشره قبل استشهاده بأشهرٍ معدودة، وتحديداً في 16 تموز/يوليو 1998. | 2011 | يمثّل جميع ما قاله من شعر في حياته، ومن الملفت أنه أرّخ للكثير من الأحداث والأسفار والأعمال التي قام بها والشخصيات التي قابلها والكثير من الوقائع. |
| 51 | صلاة الليل- فضلها وقتها آدابها كيفيتها ادعيتها. | كراس | 1 | جمعها تلميذه الشيخ (محسن النوري) سنة 1998. | 2014 | صلاة الليل بجميع تفريعاتها |
| 52 | منهج الأصول | موسوعة | 5 | جمعه ونشره سنة 1998. | | ملخصات بحوثه التي ألقاها على طلبته في البحث الخارج. |
| 53 | الرسالة الاستفتائية | كتاب | 1 | يُعتقد أنه ألّفه سنة 1998. | 2010 | مسائل في الحلال والحرام مع أجوبة المؤلف. زمن التأليف غير واضح، لكن ولأن فيه تصحيح لما ورد في رسائله العملية السابقة. |
| 54 | الخمس بين السائل والمجيب | كراس | 1 | أكمله سنة 1998 | 2010 | أسئلة وأجوبة حول الموضوع المذكور وبكل تفاصيله. |
| 55 | حكم القضاء في مدارك فقه الفضاء | كراس | 1 | كتبه في أواخر حياته حوالي 1999-1998. | 2013 | كتاب موسّع لـ(فقه الفضاء)، يعبر عن اتساع رقعة الأحكام الشرعية لما هو خارج الكرة الأرضية، ولم يكتف بسرد الأحكام بل جعل لكلٍ منها سنداً ودليلاً. |

| ت | العنوان | نوعه | عدد الأجزاء | تاريخ التأليف | تاريخ النشر | الملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 56 | بحوث في صلاة الجمعة | كتاب | 1 | أنهاها في 27 شباط/ فبراير 1999، أي قبل استشهاده بيومين. وقد كتبها جماعة من طلبته كتقارير | 2012 | ناقش فيه آراء فقهاء الشيعة الإمامية وباقي المذاهب الإسلامية حول صلاة الجمعة، وتوصل إلى وجوب أدائها. وهي في الأصل 91 درساً ألقاها على طلبته |
| 57 | خطب الجمعة لشهيد الجمعة | كتاب | 1 | بين نيسان/أبريل 1998 حتى شباط/ فبراير 1999. كان آخرها يوم استشهاده | 2013 | خطبه الخمسة وأربعون التي ألقاها في مسجد الكوفة |
| 58 | موارد جواز النظر وعدمه | كراس | 1 | جمعها طلبته طبقاً لفتاواه سنة 1999. | 2010 | بحث تفصيلي حول موضوع النظر إلى المحرمات. |
| 59 | فقه الطب | كراس | 1 | جمعها طلبته طبقاً لفتاواه سنة 1999. | 2010 | مسائل فقهية متعددة في مختلف القضايا الطبية. |
| 60 | شذرات من فلسفة الإمام الحسين عليه السلام | كتاب | 1 | محاضرات ألقاها عام 1999 على طلاب الحوزة | 2012 | مجموعة أخرى من محاضراته في ذكرى شهادة الإمام الحسين عليه السلام. جمعها وحققها الشيخ أسعد الناصري |
| 61 | مناسك الحج | كراس | 1 | غير معروف | 2010 | مجموعة فتاوى أخرى عن شعيرة الحج |
| 62 | الطهارة بين السائل والمجيب | كراس | 1 | غير معروف | 2013 | أسئلة وأجوبة حول الطهارة وأقسامها ومنقضاتها |
| 63 | تقريراته لأبحاث وتعليقات عديدة على دروس أو مؤلفات أساتذته وأساطين المرجعية العليا في النجف الأشرف كالسيد أبو القاسم الخوئي والشهيد محمد باقر الصدر والسيد أبو الحسن الأصفهاني وغيرهم. | | | | | مخطـــــــــــوط |
| 64 | فوز الأنام في أدعية الليالي والأيام | | | | | مخطـــــــــــوط |
| 65 | تعليقة على كتاب (المهدي) للسيد صدر الدين الصدر | | | | | مخطـــــــــــوط |
| 66 | بقية أجزاء منّة المنان في الدفاع عن القرآن. | | | | | مخطـــــــــــوط |
| 67 | فقه الكيمياء. | | | | | مخطـــــــــــوط |
| 68 | الكتاب الحبيب إلى مختصر مغني اللبيب | | | | | مخطـــــــــــوط |
| 69 | قصص من القرآن الكريم | | | | | مخطـــــــــــوط |
| 70 | السيد الشهيد الصدر كما أعرفه.. ترجمة حياة أستاذه الصدر الأول (مفقود) | | | | | مخطـــــــــــوط |
| 71 | من ثمار الإسلام | | | | | مخطـــــــــــوط |

## الفصل الثاني

# الحركة الشعبية: التصدي للمرجعية الدينية

**ا.د. أسعد كاظم شبيب** [1]

### أولاً: مدخل عن أدوار المرجعيات الدينية في مواجهة الاستبداد

ارتبطت مرجعية السيد محمد الصدر ارتباطاً مباشراً بحركته الاجتماعية، والسياسية، وسلوكه الشخصي ذي النزعة التغييرية الإصلاحية على مختلف المستويات الدينية، والاجتماعية، والسياسية، كما أنَّ تاريخ المرجعيات الدينية في كل الحواضر العربية والإسلامية مثل حاضرة النجف الأشرف، وحاضرة قم المقدسة، ودول أخرى مثل سوريا، ولبنان، وحتى في دول أجنبية مثل: أفغانستان، وباكستان، والهند، لم تكن بمعزل عن المجال السياسي والاجتماعي، بل قادت المرجعيات الشيعية حركات سياسية شعبية ـأو حراكاً ثورياً في حقب عديدة، وكان لها مواقف عديدة من عدة قضايا سياسية واجتماعية داخلياً وخارجياً، ومن ذلك محاربة السلطة الاستبدادية، ومناهضة الاستعمار، والوقوف بوجه التيارات الظلامية والارهابية.

شهدت مرجعية السيد محمد الصدر أعقد مرحلة مرَّ بها تاريخ العراق السياسي والاجتماعي، فقد جاءت مرجعيته وسط نظام استبدادي قمعي خارج من حربين استنزافيتين مع دول الجوار أولهما: الحرب العراقية – الإيرانية، وثانيهما: غزوه للكويت، وقبلهما وبعدهما مئات الحالات الاستبدادية القمعية ضد الشعب، ومصادرة حقوقه المدنية، وحرياته السياسية والدينية في إطار سياسة نظام الحكم بالنار والحديد، وقمع انتفاضة صفر 1977، ومن ثَمَّ تصفية قادة ورموز ومؤيدي الحركة الإسلامية إلى جانب محاربة التيارات الفكرية الثقافية والتحريرية مثل الحركة الاشتراكية وما إلى ذلك، ومن ثُمَّ قمع الشعب المنتفض في آذار/ مارس 1991، إذ أعدمت السلطة مئات الآلاف ودَفنتْ مثلهم أحياء في مقابرَ جماعية في عدد من المدن، وأبرزها مدن الوسط والجنوب من العراق، واعتقلت عدداً كبيراً من رموزها من

(1) مركز الرافدين للحوار، عميد كلية العلوم السياسية سابقاً/جامعة الكوفة

مثقفين، وناشطين، ومنتسبي القوات الأمنية، وعلماء دين، ومن ذلك اعتقال آية الله السيد محمد الصدر، وبعد ان شعرت السلطة بأنَّ وجودَها بات فاقدَ الأهلية والشرعية الشعبية لاسيما وإنَّ السلطةَ أصبحت متآكلةً؛ إذ فقدت السيطرة والأهلية في جنوب العراق، وكذلك في شماله (إقليم كردستان)، من جراء حالات التمرد والرفض المستمرة للسلطة.

أراد النظام أنْ يخففَ من إجراءات مضايقته لأبناء المدن المنتفضة ومرجعيته الاجتماعية لاسيما الدينية منها، وفي قبال ذلك شهدت الحوزة العلمية في مدينة النجف الأشرف فراغاً مرجعياً بعد وفاة آية الله العظمى السيد أبو القاسم الخوئي، إذ تصدى آية الله العظمى السيد عبد الأعلى السبزواري للمرجعية، ولكنَّ مرجعيتهِ لم تستمر طويلاً بسبب وفاته.

وجد آية الله العظمى السيد محمد الصدر أنّ المجالَ سانح للتصدي للمرجعية الدينية كمسؤولية شرعية ووطنية، موظفاً تماهل السلطة في بدايات مراحل مشروعه المرجعي باتجاه بناء مرجعيته الدينية، ومقاصدها، وأهدافها، فعمد السيد الصدر بذلك إلى عدة محاور ابرزها: محور بناء العلاقة التعاضدية بين المرجعية الدينية في النجف الأشرف وشرائح المجتمع العراقي بعد أنْ أرادت السلطة إيجاد عزل بينهما من خلال المضايقات على الحوزة العلمية ورجالاتها في حقب مختلفة بعد تسلط حزب البعث منذ 1963، وكذلك أراد الصدر أنْ يَطرحَ موضوعات ضرورية في الإصلاح المجتمعي، وقد تبلور الجانب الآخر من مرجعيته من خلال صلاة الجمعة؛ إذ انتقلت مرجعيته من خلالها من مرحلة تحييد السلطة إلى مواجهتها، وهو ما ولّدَ حركةً شعبية جديدة ومختلفة في كيفية ونوعية التصدي للسلطة المستبدة تمثلت بحركة مرجعية السيد الصدر 1999 على المستويات الدينية والسياسية وكان قوامها التعاضد ما بين المرجعية الدينية والشعب.

تعرضت مرجعية الصدر وعلى طوال هذه المراحل إلى مواقفَ متباينةٍ من الداخل، والخارج، ناجمة عن تصورات ومواقف مختلفة، وطرحت عدد من الإشكاليات حول العلاقة بين السلطة والمرجعية الدينية، وأهمية قيام مشروع مرجعي في ظل السلطة الاستبدادية، وكيفية الموازنة ما بين المضي بالمرجعية الدينية والاستمرار على رفض السلطة المستبدة القائمة آنذاك، وكيف استطاعت مرجعية السيد الصدر بناء حركة اجتماعية في ظل كل تعقيدات تلك المرحلة، من هنا تكمن أهمية الدراسة في السنوات التي برزت بها مرجعية السيد الصدر بمراحلها المختلفة ومخرجاتها لاسيما تصاعد في تأييد الحركة الشعبية الرافضة للسلطة والمؤيد للمرجعية الدينية، ومن ثّمَّ بيان مواقف السلطة منها من جانب، وموقف المجتمع العراقي من جانب آخر.

مسألة حركية الصدر ومرجعيته، تتطلب الوقوف على الإتجاه الفكري والفقهي الذي مثّلته هذه المرجعية، هذه المحاور وغيرها درسناها من خلال المحاور الاتية.

## ثانياً: مرجعية السيد محمد الصدر ومراحل تطورها

تشير الدراسات المختصة بتاريخ المرجعيات الدينية في مدينة النجف الأشرف إلى ان مرجعية آية الله السيد محمد الصدر مرت بأكثر من مرحلة، ويمكن بذلك تقسيمها إلى المراحل الاتية:

**المرحلة الأولى: بدايات التصدي للمرجعية الدينية**

يُرجِع المختصون بدايات تصدي آية الله السيد محمد الصدر للمرجعية الدينية بعد وفاة آية الله المحقق السيد أبو القاسم الخوئي في آب/أغسطس 1992، المعروف بزعيم الطائفة، الذي استمرت مرجعيته أكثر من عقدين من الزمن (1970-1992) في ظل ظروف سياسية مضطربة، مثّلتها عدة أحداث، أبزرها: الحرب العراقية – الإيرانية (1980 – 1988)، ومن ثَمَّ غزو الكويت 1990، وما تلاها من أحداث داخلية موجهة ضد النظام البعثي كالانتفاضة الشعبانية في آذار/مارس 1991.

بعد وفاة آية الله العظمى السيد أبو القاسم الخوئي صارت المرجعية باتجاه آية الله العظمى السيد عبد الأعلى السبزواري، لكنها لم تستمر طويلاً؛ إذ وافته المنية في تموز/يوليو 1993 أي بعد عام واحد من تصديه لها، وقد عُرِفَ عنه الزهد، والتقوى، وإنَّهُ من أصحاب السير والسلوك إلى الله تعالى. وبعد وفاته تراوح مقام المرجعية الدينية العليا في النجف بين بعض المجتهدين الكبار، مما أتاح بروز السيد محمد الصدر في عام 1993 كأحد الفقهاء والمراجع، وبدأ في عرض رسالته الفقهية إلى جانب عدد من المراجع الآخرين، ساعدت عوامل عدة في ظهوره في هذه المرحلة أبزرها:

1 ـ مشاركة السيد محمد الصدر في الانتفاضة الشعبانية 1991 وقيادته للجماهير في محافظة النجف الأشرف، الأمر الذي جعل من السلطات آنذاك أنْ تزجه في السجن، وتعرض على أثرها لشتى أنواع التعذيب والمضايقات. وإنَّ مرجعيته جاءت فيما بعد في ظل فترة حرجة من اندحار السلطة في العراق بسبب الحصار الذي فرض على النظام من قبل دول التحالف، وعلى أثر ذلك غضت السلطة الطرف عن النجف الأشرف وعلمائها نسبياً واشتغلت بما هو أهم من ذلك[1].

(1) جودت القزويني، المرجعية الدينية عند الشيعة الامامية (دراسة في التطور السياسي والعلمي)، دار الرافدين، بيروت، 2005، ص 338.

2 ـ تلمذته على أيدي كبار الفقهاء في حوزة النجف العلمية كما مرّ في الفصل الأول، إذ درس الفقه والأصول على أيدي أعاظم المراجع والمجتهدين وأساتذة الحوزة العلمية. ورغم وجود التباين في نيل درجة الاجتهاد من قبل الفقهاء المشار لهم لكنَّ امتداداته الفقهية إضافةً إلى عطائه العلمي والفقهي في مختلف صنوف الفقه، والأصول، والعقيدة أعطت قوة كبيرة في تصدي السيد محمد الصدر للمرجعية الدينية، وربما هذا الذي جعله فيما بعد يرفع شرط الأعلمية في تصدي شخص المرجع في حفظ الدين، وقيادة شؤون المجتمع، وهذا الفهم الذي يقول به الصدر يختلف فيه عن الفقهاء الآخرين، قد يكون راجعاً لإيمانه بولاية الفقيه، وبالتالي باعتبار انَّ هذه الولاية امتداد للإمامة، كما جاء في مباحث الفقه عند من يؤمنون بها كالسيد الخميني [1] والسيد محمد الصدر نفسه[2].

3 ـ محاولة النظام البعثي البائد التغطية على الضرر الذي ألحقه بأسرة آل الصدر- المعروفة في أوساط الحوزات العلمية في النجف، والكاظمية، وسامراء، وقم، ولبنان، وسوريا وغيرهم اثر الاعتقال والتعذيب، ومِن ثَمَّ إعدام قريبه وابن عمه آية الله العظمى المفكر السيد محمد باقر الصدر، وأخته الباحثة العلوية آمنة الصدر[3] عبر غضّ النظر عن ظهور مرجعية السيد محمد الصدر، وعن نشاطاته الدينية والاجتماعية في مراحل لاحقة من مرجعيته لاسيما في عقد التسعينات.

**المرحلة الثانية: مرحلة بناء مرجعيته الدينية**

تمكّن السيد محمد الصدر في هذه المرحلة من العمل على بناء مرجعيته، وهي المرحلة الممتدة من منتصف عقد التسعينات وحتى مرحلة المواجهة عند قيامه بصلاة الجمعة في العراق انطلاقاً من مسجد الكوفة، وتُعدُّ هذه المرحلة هي الأكثر غزارة قياساً بالمرحلة الأولى، وكذلك بالمرحلة الثالثة، وهذه المرحلة بمثابة الممهدة للمرحلة الثالثة لمشروعه الديني والمرجعي والسياسي والثوري الموجه لخلق واقع اجتماعي مختلف عبر تفعيل مشروعه؛

(1) روح الله الخميني، الحكومة الإسلامية، 57 – 60.

(2) محمد الصدر، مبحث ولاية الفقيه، تحقيق مؤسسة المنتظر لأحياء تراث ال الصدر، ط 1، دار ومكتبة البصائر، بيروت، 2013، ص59 – 64.

(3) جودت القزويني، المصدر السابق، 338.

ولذلك عمل السيد الصدر فيها على تمكين مجموعة من الطرق وتنظيم آليات وأدوات مرجعيته عبر العمل على الآتي:

**1. العمل الحوزوي والتربوي لمرجعيته**

أراد السيد الصدر في المرحلة الثانية تطوير العمل الحوزوي عبر ما عُرف بالانتقال من العمل الحوزوي التقليدي إلى الاستمرار بالعمل الحوزوي الحركي، الذي يكون على صلة مباشرة بمتطلبات المجتمع، ويكون ذلك بفتح آفاقٍ على كل المستويات ومنها المناهج، والمدارس، والوكلاء، والاطروحات الدينية داخل شرائح المجتمع العراقي، ويشير مراقبون إلى أنَّ السيد محمد الصدر في هذه الآلية أراد الاستمرار على ما وضعه ابن عمه السيد الشهيد محمد باقر الصدر الذي عُرِفَ بخطواته الإصلاحية غير التقليدية في تطوير العمل الحوزوي بحثاً وتأليفاً، وحراكه التغييري والسياسي داخل المجتمع العراقي.

في السياق ذاته تشير بعض الدراسات إلى أنَّ السيد محمد باقر الصدر حاول ترسيخ ركائز العمل الحوزوي، وذلك من خلال أهم المفاصل والمتمثلة بالدرس العلمي، بعد أنْ خلّص هذا العلم من بعض الزوائد والتراكمات التي لا حاجة لها، والتي أثقلت كاهله لقرون عديدة[1]. يأتي ذلك من اعتقاد السيد محمد باقر الصدر بوجود ضعف وانحسار دور الاجتهاد العام من خلال نقاط ضعف تسرّبت إليه[2].

وتؤكد الدراسات إنَّ جهود السيد محمد باقر الصدر لم تتوقف عند حدود إعادة كتابة علم أصول الفقه، أو محاولة توجيهه للاجتهاد نحو الشأن الاجتماعي العام، وتخليصه من النزعة الفردية، وإنَّما امتدّت إلى كل مجالات واهتمامات الحوزة العلمية كالفقه، وإعداد دروس التفسير، والفلسفة، والاقتصاد، وغير ذلك من حقول المعرفة، والعلوم التي يحتاجها طالب العلوم الإسلامية، بروح متجددة متطورة، تختزن منظوراً شاملاً، وتعتمد روح الانفتاح على الموروث الفكري الإسلامي الأصيل، وفي الوقت نفسه تعتمد على الانفتاح على التجديد، وعلى معطيات الحياة المعاصرة في معطياتها العلمية وأساليبها المتطورة[3].

كان أثر تلك النزعة الإصلاحية واضحاً على جهود السيد محمد الصدر في آليات عمل الحوزة العلمية بصورة عامة ومرجعيته بصورة خاصة، إذ عمد إلى فتح باب القبول للدخول في

(1) محمد باقر الناصري، الصدر مفكراً ومصلحاً إصلاح المرجعية وتطويرها، مركز الأبحاث والدراسات التخصصية للشهيد الصدر، متوفر على الرابط: https://mbsadr.ir

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

الحوزة وتنظيم القبول فيها، وأنزل الحوزة إلى المجتمع وقَرَّب المجتمع منها[1]، عبر استقطاب العديد من أبناء المجتمع العراقي، ومنهم الطلبة الجامعيين، وأبناء العشائر، وتشجيعهم على الانخراط في صفوف طلبة الدراسات الحوزوية بالنجف الأشرف، وقد فتح الباب واسعاً لهم حتى تشكلت طبقة من الطلاب الحوزويين الشباب التي غيّرت تركيبة الحوزة العلمية، وقد أصبح اتباعه ظاهرة في المجتمع العراقي[2].

وكانت له رؤية أيضاً في المنهج التدريسي وطبيعية المواد العلمية والمعرفية التي تدرس في الحوزة العلمية، إذ خطى السيد محمد الصدر باتجاه ما كان يفكر به أستاذه السيد محمد باقر الصدر ليواصل الاتجاه التجديدي في المنهج والتخصص المعرفي، كما أنّهُ نقل هذا الاتجاه بصورة مباشرة إلى مدارس وجامعات دينية[3].

**2. تنظيم العمل الإداري في مرجعيته**

مَثَّلَ هذا الجانب عاملاً اساسياً أيضاً عند المرجعيات الدينية التي سبقته في حوزة النجف، فقد كانت للسيد أبو القاسم الخوئي نظرات إصلاحية تتعلق بإصلاح الحوزة العلمية؛ وفكر في مرحلة تاريخية من حياته في تحديث الدروس في الحوزة العلمية، فعلى سبيل المثال سعى إلى إحياء المركز الدرسي في مدينة كربلاء، حيث استقر عدد من الفضلاء هناك للتدريس[4]. وبالتالي أراد السيد الخوئي أنْ ينقلَ البعد الحوزوي إلى أكثر من مدينة عراقية لاسيما المقدسة منها، وهو نهج كان موجوداً في التواريخ الحوزوية، وعمل به السيد الخوئي، وبعض المرجعيات من بعده مثل مرجعية السيد محمد الصدر وهذا ما سنبحثه في هذا المحور.

في حين كان السيد محمد باقر الصدر من الساعين في التفكير بإصلاح الجهاز الإداري للمرجعية، وكان كثيراً ما يتحدث عن دور المرجعية الدينية، وضرورة إجراء الإصلاحات الشاملة في هذا المركز الإسلامي الكبير، وإنَّ سنن الحياة ومنهج التكامل والتطوير يستدعيان التفكير بالموضوع، خصوصاً بعد أنْ وصلت الأمة في ارتباطها بالمرجعية مدارج عالية، انطلاقاً من توسّع مفهوم المرجعية الدينية وتعدد آفاقها ومسؤولياتها؛ إذ شاع عنه طرحه لمشروع الإصلاح

(1) مقتدى الصدر، العشق الابدي في سيرة والدي، ط2، دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2012، ص66.

(2) جودت القزويني، المصدر السابق، ص345.

(3) عادل رؤوف، محمد محمد صادق الصدر: مرجعية الميدان (مشروعه التغييري ووقائع الاغتيال)، ط1، المركز العراقي للأعلام والدراسات، دمشق، 1999، ص165 – 166.

(4) جودت القزويني، المصدر السابق، ص277.

المرجعي، والذي أسماه حيناً بـ(المرجعية الموضوعية) وتارة بـ(المرجعية الصالحة) وثالثة بـ(المرجعية الرشيدة والواعية).

حملت مرجعية السيد محمد الصدر هَمَّ الاصلاح فيما بعد، وسعى إلى جملة إصلاحات في الهيكل الإداري داخل الحوزة العلمية بذات النمطية التي سعى لها الفقهاء قبله مع التحرك في تمكين الشباب الجامعي وكواصلة ما بين الحوزة العلمية إلى عموم المجتمع. ومن المعالم العملية التي أدخلها السيد محمد الصدر في تنظيم شؤون الحوزة العلمية شمولية الدروس الخارجية، كما أنّهُ قلل العطل الحوزوية التي كانت لا تقل عن 9 أشهر [1]. كما أنّهُ أسهم في مسائل تنظيمية تخفف على الطلبة، ومن ذلك إدخاله جهاز الحاسوب في مكتبه وفي مرحلة متقدمة من مرجعيته[2].

**3. تنظيم عمل العلاقات العامة**

إنطلق السيد الصدر ومثلما سبقه السيد محمد باقر الصدر في عملية البناء والتطوير من حقيقة مركزية في تجربة الشعب العراقي في العصر الحديث، وهي إنَّهُ حينما تتحرك المرجعية الدينية وتتحمل مسؤوليتها العامة بشكل مباشر، فإنَّ قوى الشعب العراقي المختلفة ستتحرك وتلاقي المرجعية في منتصف الطريق لحمايتها من المخاطر الداخلية والخارجية ودعم مشروعها العام وإسناده؛ لذلك فإنَّ لحظات العنفوان في تجربة الشعب العراقي، هي تلك التي تلاحم فيها المشروع المرجعي مع مشروعات القوى الدينية والسياسية والاجتماعية، ومن ذلك على سبيل المثال تواصل السيد محمد الصدر مع عدد من المرجعيات الدينية في مدينة النجف الأشرف وقم المقدسة، وتواصله مع قوى اجتماعية وسياسية معارضة من اجل بيان معالم مشروعه وردّ الشبهات وازالة التخوفات.

إنَّ حجر الأساس في مشروع الإصلاح والتغيير هو المرجعية الدينية وتفاعلها المؤسسي مع قضايا الشعب العراقي[3]، وبناء كتلة مجتمعية متجانسة ومتعاونة وتعمل على تعميق حالة الوعي الديني والسياسي في المجتمع، وبفعل ما أبدعه السيد الصدر من وسائل مباشرة للتواصل مع الناس، وتوظيف المناسبات الدينية والاجتماعية المختلفة لزيادة وتيرة التعبئة

(1) مقتدى الصدر، المصدر السابق، ص66.

(2) المصدر نفسه، ص82.

(3) احسان عيدان عبد الكريم السيمري، دور المرجعية الدينية الفاعلة في التطور السياسي والاجتماعي للمجتمع العراقي وبناء شخصية الفرد العراقي: السيد الشهيد محمد محمد صادق الصدر (قده) انموذجاً، http://www.alhudamissan.com

والتحشيد الاجتماعي، تمكن السيد الصدر من بناء هذه الكتلة التي تضم آلاف المقلدين والملتزمين بمشروع السيد محمد الصدر في العراق ورؤيته[1].

كان السيد محمد الصدر يخطط بالانفتاح على فئات اجتماعية داخل المنظومة الاجتماعية العراقية، بدءاً من أهل السنة والجماعة من خلال مد يد الصداقة، ومن ثَمَّ في مرحلة لاحقة إقامة صلوات الجمعة والجماعة المشتركة، وزيارات متبادلة مروراً بدعوة القضاة، والأطباء، وموظفي الدولة للاستجابة لصلاة الجمعة وحضورها وصولاً إلى فئات مهمشة كالغجر وغيرهم ممن يعدون الحلقات الأضعف داخل المجتمع العراقي، فهو من خلال ذلك يريد الانفتاح بمشروعه على مساحة أوسع وميدان أكبر ليشمل جميع الفئات، ومن ذلك يتبين أنَّ مشروعه اجتماعي بالدرجة الأساس فهو (لم يرد من الناس تغيير مذاهبهم وأديانهم بل كل ما أراده أنْ يكونوا طيبين متحابين تجمعهم الألفة والمودة)، وبذلك حقق الوحدة والتضامن بين فئات الشعب العراقي[2].

**4. العمل الافتائي**

بعد إعلان السيد محمد الصدر مرجعيته أصبح مكتبه الخاص أو ما يعرف بالأعراف الحوزوية النجفية بـ(البراني) في مدينة النجف الأشرف، والمجاوز لمرقد الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) يستقبل عشرات المواطنين يومياً، ويجيب على اغلب أسئلة واستفتاءات الناس مباشرة، ولا تقتصر هذه الاستفتاءات عن المسائل الدينية والعقائدية فحسب وإنَّما شملت مختلف المجالات الحياتية اليومية، وهذا ما يدلل على أنَّ الصدر بدأ مُدركاً لأهمية المرحلة التي تمر بها الحوزة ومرجعيته في تلك الحقبة، إذ أجاب عن الكثير من المسائل المسكوت عنها في الفقه، ومن ذلك ما جاء في اصدارته الفقهية المعروفة بـ(مسائل وردود)[3]، لاسيما الابتلائية منها، وهذا بالنتيجة كان في صالح توسع مرجعيته على مختلف شرائح المجتمع لاسيما الشيعي منها، كما انفتح الصدر على مختلف الشرائح حتى غير المسلمين، وعلى فئات تُصنَّف على أنَّها فئات تعيش على الهامش داخل المجتمع مثل الغجر مثلما أشرنا.

**5. العمل الثقافي لمرجعيته**

عملت مرجعية السيد محمد الصدر على بناء نخبة دينية جديدة، تأخذ على عاتقها مهمة

(1) المصدر نفسه.

(2) حازم رعد، مشروع بناء الوعي الاجتماعي عند الشهيد السيد محمد الصدر، https://www.ina.iq

(3) للمزيد ينظر إلى: محمد الصدر، مسائل وردود، ج1-2.

التواصل الفعال مع تطلعات المجتمع المختلفة، وتوسيع دائرة الوعي الديني في المجتمع؛ لأنَّه أي تجربة إصلاحية تكون بحاجة ماسة إلى حامل بشري واجتماعي للأفكار الإصلاحية؛ لأنَّه بدونه تبقى التطلعات مجردة وبعيدة عن التحقيق والانجاز.

أما إذا توفر هذا الحامل فسيكون هو جسر الارتباط بين الزعيم الديني وعموم الناس، وقد عمل السيد الصدر في هذا السياق على إحياء دور النجف العلمي والثقافي كحاضرة إسلامية توازي الحواضر الإسلامية الأخرى مثل قم المقدسة، والازهر الشريف، ودور الإفتاء في مكة والمدينة؛ إذ كان يعتقد بأنَّ بناء نخبة دينية جديدة لا يمكن بدون حاضن علمي، يطور من مستوى اهتمام الناس بالمسائل العلمية والثقافية[1]. بحيث اصبح هناك تحول كبيرة باتجاه مناقشة القضايا الدينية والاجتماعية لاسيما الحساسة منها؛ إذ عمد الصدر على تفعيل الجانب الثقافي من خلال عدة مسائل منها: المطبوعات: فقط أصدر (مجلة الهدى) التي تركز على حل مشاكل الشباب، وكذلك أصدر (فقه العشائر) الذي دعا فيه لحل المشاكل العشائرية العويصة وإلغاء بعض سننها التي لا تنسجم مع روح الاسلام[2]. وأراد بذلك أنْ يعالجَ التناقض القائم في البنية الفكرية للأمة وتعدد الولاءات، فاستطاع بعد جهود كبيرة نظرية وعملية أنْ يعيدَ العلاقة بين الحوزة العلمية والعشائر العراقية، وأراد أنْ يسحبَ الورقة العشائرية من يد السلطة وفق منهج صراعي هادئ ومتدرج، واستطاع أنْ يكملَ الدور العشائري هذا مع أدوار الشرائح الاجتماعية الأخرى[3].

**المرحلة الثالثة: التصدي والمواجهة**

بعد أنْ تمكّنَ السيد محمد الصدر من مسك تلك الآليات موظفاً الحياد الذي اتخذته السلطة آنذاك ضد مرجعيته في بادئ الأمر لصالح مشروعه الديني والاجتماعي، ومن معالم هذه المرحلة تصاعد الخطاب التغييري الاصلاحي على المستويات الاجتماعية، والنقد السياسي المبطن من خلال عدد من الأنشطة الدينية والاجتماعية أبرزها صلاة الجمعة التي كانت بمثابة انطلاق مشروع متكامل للصدر، أراد منه بناء واقع مجتمعي جديد على واقع كان يعاني من خوف السلطة، وغياب الهوية، وانتشار ظواهر سلبية.

استطاعت المرجعية الصدرية في هذه المرحلة- بحسب دراسات- من الانتشار بطريقة غير متوقعة، خصوصاً بين الطبقات الفقيرة في هوامش المدن التي فشلت الأنظمة السياسية

(1) احسان عيدان عبد الكريم السيمري، المصدر السابق، http://www.alhudamissan.com
(2) مختار الاسدي، موجز تاريخ العراق، دار الكتب العراقية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2001، ص218.
(3) عادل رؤوف، المصدر السابق، ص112 – 119.

المتعاقبة في إدماجها مجتمعيًا، مثل مدينتي الصدر (الثورة سابقاً) والشعلة في بغداد[1]. ومحافظات عراقية أخرى ممتدة إلى السماوة، والديوانية، والكوت، والعمارة، والناصرية، والبصرة إضافةً إلى مدينتي كربلاء والنجف.

استطاع السيد الصدر من خلال خطب الجمعة الـ(خمس والاربعون) أنْ يجذبَ جمهوراً كبيراً ويغير الكثير من القناعات التقليدية من خلال التفاف مئات الآلاف حول مشروعه الاجتماعي التغييري، وعندما بدأ هذا المشروع يصطدم مع توجهات النظام، ويزعج سلطته السياسية، بدأت بالتهديد أولاً، ومن ثَمَّ بالتصفية الفعلية للانقضاض على مشروع الصدر وامتداداته الاجتماعية والدينية، وربما حتى السياسية لاسيما إنَّ الناس في العراق، وفي الوسط والجنوب على وجه التحديد بدأت تدرك حجم المعاناة التي خلفتها السلطة من الحروب، والاضطهاد، ومصادرة الحريات الدينية والسياسية في أجواء كان يشوبها الكثير من الجدل والشكوك حتى من داخل الأوساط الشيعية لاسيما عند المعارضة الإسلامية خارج العراق، لكنَّ الصدر استطاع في ظل هذه التحديات من عنف سلطة وأدواتها القمعية أنْ يوظّفَ سكوت السلطة في بادي الأمر إلى إنضاج مشروعه كمرجع ديني يرى نفسه مكلف أمام الله تعالى، والمجتمع، والتاريخ.

### ثالثاً: الاتجاه الفكري والفقهي والسياسي لمرجعية السيد محمد الصدر

لمعرفة الاتجاه الفكري والسياسي لا بد من البحث في الأصول الفقهية التأسيسية لمرجعية السيد محمد الصدر من جهة التلمذة، والدراسة، والبحث، والتأثر، والامتداد، والهوية، فالصدر كما يعلم المطلعون هو وليد عائلة الصدر التي تنتمي في الأصل إلى احدى العوائل في قرية جبل عامل في لبنان لكنها اتخذت عدداً من الدول موطنا لها مثل العراق الذي تنتمي له عائلة السيد محمد الصدر، وقطنت مدن الكاظمية، والنجف الأشرف، فبالنتيجة هي وليدة بيئة عربية بامتياز، وبحكم أنَّ مدينة النجف الأشرف لا تعرف الحدود والهوية القومية فقد تتلمذ السيد محمد الصدر على يد عدد من فقهائها الكبار، وكان لكلٍ منهم تأثير في حدود ما، فقد تتلمذ السيد محمد الصدر على نهج ما يمكن لنا أنْ نقسمه إلى مدرستين:

- **المدرسة الأصولية الحوزوية:**

تمثل المدرسة الأصولية في حوزة النجف العلمية عمقاً ضارباً في تاريخ وعراقة هذه

(1) يحيى الكبيسي، اللعبة المزدوجة: استراتيجية الصدر في العراق، https://studies.aljazeera.net

المدرسة وتستند إلى سلسلة من الفقهاء سادت مناهجهم، واتجاهاتهم، وسلوكهم على الحوزة في النجف وغيرها طوال عقود خلت، ولها رؤيتها الخاصة لجوانب عديدة أهمها الجانب السياسي؛ إذ تتحفظ في التدخل فيه على مستوى تبني الدولة الإسلامية أو حتى زجّ نفسها في مسائل السلطة، ويقتصر دورها على العلم ونشر الثقافة الدينية والعقائدية، وتكتفي بممارسة دورها اجتماعياً من جهة المراقبة والإشراف والإرشاد، في الوقت ذاته كثيراً ما كان لبعض اقطاب هذه المدرسة ادوار ومواقف هي الأقرب للمدرسة الأصولية الحركية، كما هو الحال مع آية الله العظمى الميرزا محمد حسين النائيني صاحب كتاب (تنبيه الامة وتنزيه الملة) الذي نظر فيه للدولة الدستورية[1]. الذي هو أحد أبرز أساتذة السيد محسن الحكيم، والسيد أبو القاسم الخوئي؛ إذ كان للميرزا النائيني موقفه من تبني حركة المشروطية (الدستورية) في إيران في قبال آية الله العظمى السيد كاظم اليزدي الذي انحاز إلى نهج (المشروعة أو المستبدة)، وهكذا الحال مع مرجعيات دينية أخرى مثل الاخوند الخراساني، والبهبهاني، وآخرين يُصنَّفون ضمن هذه المدرسة.

من امتدادات هذ المدرسة في العقود الأخيرة: آية الله العظمى السيد محسن الحكيم، وآية الله العظمى السيد أبو القاسم الخوئي. إن اتصال السيد محمد الصدر المعرفي والفقهي بهذه المدرسة لم يكن بعيداً لعدة أسباب أولهما: لنفوذها على حوزة النجف، وثانيهما: تلمذته على يد أبرز اقطابها، على الرغم من أنَّ دراسته على يد السيد محسن الحكيم لم تكن لمدة طويلة، لكنَّ الصدر نفسه يفتخر بأنَّه حضر الدرس الفقهي والاصولي على يده لعدة شهور، أما تلمذته على يد السيد أبو القاسم الخوئي فقد امتدت لسنوات طويلة وحضر عنده البحث الخارج[2]. فالصدر يمتد لهذا العمق لكن تجربته فيما بعد مع دور المرجعية يبدو أنَّه كان الأقرب إلى المدرسة الأصولية الثانية مع خط مختلف في بعض التفاصيل، وهذه المدرسة تتمثل بالآتي:

- **المدرسة الأصولية الحركية**

لم تكن هذه المدرسة بعيدة عن واقع وسلوك ومواقف حوزة النجف العلمية، وكذلك عن

(1) محمد حسين النائيني، تنبيه الامة وتنزيه الملة، تحقيق عبد الكريم ال نجف، ترجمة عبد المحسن ال نجف، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 2012، ص20 – 25.

(2) صلاح عبد الرزاق، الشهيد الصدر الثاني مرجع امة، ط1، منتدى المعارف، بيروت، 2010، ص14.
وكذلك علي الزيدي، محمد الصدر بين الولاية العامة وسياسة السلطة، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 2017، ص286 – 289.

حوزة قم المؤسسة حديثاً من خلال تدخلها في الحياة العامة، خصوصاً في مسائل السلطة، والإسهام في قيادة الجماهير في مطالبها أو تبني مشاريع سياسية وايديولوجية، وعلى الرغم من أنّ هذه المدرسة برزت بشكل واضح خلال عقد الخمسينات من هذا القرن لكن نستطيع أنْ نلمس مقدماتها الثورية من خلال جملة من الفقهاء، ولعل أبرز تلك المواقف التي برزت مع العلامة جمال الدين الافغاني على الرغم من أنَّه لا يصنف بصورة مباشرة على المدرسة الإسلامية الأصولية، ولم يطرح فكرة دولة قائمة على أساس ديني، كونها أقرب إلى الإصلاحية الوطنية، وكذلك الأمر مع آية الله العظمى المجدد السيد محمد حسن الشيرازي صاحب ثورة تبناك، وكذلك مع الشيخ محمد تقي الحائري صاحب (فتوى الدفاع) ضد القوات البريطانية في العراق ابان (ثورة العشرين)، وكذلك مع علماء وفقهاء آخرين أمثال الفقيه والاديب السيد محمد سعيد الحبوبي.

هذه المدرسة تمايزت بطرح فكرة مجابهة الدولة المستبدة بالدولة الوطنية، وبالشورى، وتقييد سلطة الحاكم، لكن هذا النهج تحول فيما بعد وعلى يد فقهاء آخرين إلى المناداة بالدولة الدينية على يد اقطاب الأصولية الحركية والتي مثّلها في العقود الأخيرة من هذا القرن آية الله السيد روح الله الخميني أثناء تواجده في النجف الأشرف بعد منفاه من إيران؛ إذ ألقى فيها عدداً من المحاضرات في جامع الأنصاري (التُرك) حول الحكومة الدينية وولاية الفقيه ومن ثَمَّ طبّقها في إيران مع انتصار الثورة الإسلامية 1979. والقطب الثاني هو السيد محمد باقر الصدر، وبالتالي يمكن إيجاد صلة السيد محمد الصدر بأقطاب هذه المدرسة المعاصرين من خلال دراسته وتأثره بالسيد الخميني أثناء إلقائه المحاضرات بالنجف الأشرف، وكذلك تلمذته وقربه من ابن عمه السيد محمد باقر الصدر، وسنبين ذلك فيما بعد.

تشير أغلب المصادر إلى أنَّ السيد محمد الصدر نال مرتبة الاجتهاد من قبل السيد محمد باقر الصدر في عام 1977 [1]. وهي أعلى درجة علمية ودينية تُعطى لدارسي الحوزة العلمية، وتؤهله لممارسة دوره في المرجعية الدينية إضافةً إلى توافر عناصر أخرى، علماً إنَّ السيد محمد باقر الصدر هو الامتداد الروحي للمدرسة الأولى، إذ كان يمثل تواصلاً لمرجعية السيد محسن الحكيم، التي اهتمت كثيراً بالأوضاع السياسية والاجتماعية في العراق، وربما هذا يفسر اهتمام السيد محمد باقر الصدر بالشأن السياسي، ومن جانب آخر ترك السيد محسن

(1) ينظر: صلاح عبد الرزاق، المصدر السابق، ص14. ومقتدى الصدر، المصدر السابق، ص37. وعادل الطائي، مقدمة كتاب السيد محمد الصدر، الفكرة الحية في حلق اللحية، دار المحبين، قم، 1999، ص17.

الحكيم إرثاً حركياً تمثل بأبنائه لاسيما السيد محمد باقر الحكيم زعيم المعارضة الإسلامية في إيران، وتشير بعض المصادر إلى أنَّ الصدر ألّف كتابه (فلسفتنا) على أساس توصية من آية الله العظمى السيد محسن الحكيم، وذلك لمواجهة المدّ الشيوعي آنذاك الذي تغلغل في الوسط الشيعي أكثر من غيره[1].

يبدو أنَّ السيد محمد الصدر أخذ النهج الأصولي من كلا المدرستين، ولكننا نجده متأثراً إلى حدٍ كبيرٍ في سلوكه الديني والحركي خصوصاً في فقه المعاملات بالمدرسة الأصولية الحركية مع ما نادى به السيد محمد باقر الصدر الذي انطلق من نظرية أساسية تقوم على أساس إنَّ الإسلام منهج دين ودنيا، وهذا ما وظّفه في اغلب مؤلفاته ومواقفه الاجتماعية والسياسية والتي بدأها مع كتابه (فلسفتنا)[2]، وكذلك كتابه (اقتصادنا)[3]، ومن ثَمَّ كتابه (الإسلام يقود الحياة)[4] الذي وضعه أثناء تصدر الثورة الإسلامية في إيران، وكذلك إيمانه بموضوع الحكومة الإسلامية القائمة على أساس ولاية الأمة وولاية الفقيه فيما بعد[5]، والتي مثلت تحدياً مباشراً لهذه التيارات، خصوصاً أيديولوجيا حزب البعث الحاكم في العراق آنذاك.

كما أنَّ مؤلفات الصدر المذكورة وغيرها أراد منها مجابهة الاطروحات الأيديولوجية آنذاك والمتمثلة في الرأسمالية الغربية التي عملت بها الدول الغربية خصوصاً الولايات المتحدة الامريكية، والاشتراكية التي تبناها الاتحاد السوفيتي، ولم يكن حزب البعث الحاكم بعيداً عن الأيديولوجية الاشتراكية ولو شكلاً لكنَّ الصدر وظّف معرفته بالمتون الإسلامية في تضعيف هذه المذاهب خصوصاً الاشتراكية الشيوعية منها، ومن ثَمَّ دخل في صراع مباشر مع الأيديولوجيا البعثية الحزبية، ودخل في مجال التجربة السياسية العملية من خلال المساهمة في تأسيس (حزب الدعوة الإسلامية) وأسهمت اطروحاته الفكرية في تثوير الشارع في حياته، وهذا ما حدث مع (انتفاضة صفر) في ذكرى أربعين الإمام الحسين (عليه السلام) 1977، وكذلك بعد استشهاد السيد محمد باقر الصدر مثل الأحداث التي هبت بعد إعدامه من قبل

(1) رسول جعفريان، التشيع في العراق وصلاته بالمرجعية وإيران، ص113.

(2) محمد باقر الصدر، فلسفتنا (دراسة موضوعية في ضوء معترك الصراع الفكري القائم بين مختلف التيارات الفلسفية وخاصة الفلسفة الإسلامية والمادية والديالكتيكية الماركسية)، ط3، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، 2009.

(3) محمد باقر الصدر، اقتصادنا (دراسة موضوعية تتناول بالنقد والبحث المذاهب الاقتصادية للماركسية والرأسمالية والإسلام في أسسها الفكرية)، ط14، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، 1981.

(4) محمد باقر الصدر، الإسلام يقود الحياة، ط2، وزارة الارشاد الإسلامي، طهران، 1403هـ.

(5) المصدر نفسه.

النظام، وكذلك في (الانتفاضة الشعبانية) في 1991، وكان السيد محمد الصدر جزءاً منها، مثلما تشير عدد من المصادر[1].

إنَّ السيد محمد الصدر تأثر كثيراً بأستاذه السيد محمد باقر الصدر في الرد على تلك الاطروحات، فقد وضع الصدر أكثر من مؤلف في عرض رؤية الإسلام في قبال تلك المذاهب المادية، كما جاء في موسوعته المهدوية الشهيرة (موسوعة الإمام المهدي)[2]. التي ناقش فيها من ضمن أهم محاورها عالمية الإمام الثاني عشر عند الشيعة الإمامية، واستمراريته، ودولته في منظور الإسلام في قبال المذاهب المادية الأخرى مثل الرأسمالية من جانب والاشتراكية من جانب آخر، فيما حاول أنْ يعرض مسائل إسلامية تهتم بحقوق الإنسان في قبال ما طرحته المنظومة العقدية الغربية كما جاء في كتيب له بعنوان (نظرات إسلامية في إعلان حقوق الإنسان)[3]، كما حاول أنْ يرسخ العلاقة بين المسلمين أنفسهم من خلال طرح مشروع الوحدة الإسلامية والوطنية في أكثر من مناسبة خصوصاً على مستوى التأليف، ومن ذلك ما جاء في كتابه (الطائفية بنظر الإسلام)[4]، من هنا عُدَّ السيد محمد الصدر بأنَّه أكمل المشروع الثقافي الذي لم يتح للسيد محمد باقر الصدر تنفيذه بسبب الظروف التي مرت بها المرجعية الدينية في تلك المدة[5].

لم يبتعد الصدر عمّا طرحتْهُ المدرسة الأصولية الحركية في موضوعة تبني الدولة الإسلامية فذهب إلى ما ذهب؟ إليه الصدر والخميني مع تباين في بعض التفاصيل فقد تبنّى الصدر ولاية الفقيه، ومن ذلك ما جاء في كتابه (مبحث ولاية الفقيه)[6]، إذ ذهب إلى تعدد القيادة الإسلامية، ومن ذلك نمط (القيادة الإسلامية غير المعصومة)، وهو أنْ يتولى شخص ما قيادة الدولة الإسلامية بدون نص خاص عليه من الإمام المعصوم، وهذه هي أجلى مظاهر القيادة الذي تقتضيه ولاية الفقيه حسب وصف الصدر، وقد يسمى بالنائب العام تمييزاً له عن النائب

(1) للمزيد عن الاعتقالات التي تعرض لها الصدر ينظر: مقتدى الصدر، المصدر السابق، ص47. وكذلك الفصل الاول من هذا الكتاب.

(2) محمد الصدر، موسوعة الإمام المهدي، ج4، هيئة تراث السيد الشهيد الصدر، ودار ومكتبة البصائر، بيروت، 2011، ص49 – 52.

(3) محمد الصدر، نظرات إسلامية في اعلان حقوق الإنسان، هيئة تراث السيد الشهيد الصدر ودار ومكتبة البصائر، بيروت، 2010، ص27 – 31.

(4) محمد الصدر، الطائفية في نظر الاسلام، تعليق مقتدى الصدر، ط2، دار المعمورة، بغداد، 2013، ص24ـــ25.

(5) جودت القزويني، المصدر السابق، ص344.

(6) محمد الصدر، مبحث ولاية الفقيه، المصدر السابق، ص112.

الخاص، مقترحاً أي الصدر العمل بما اسماه نمط قيادة(المرجعية الواعية)[1]، على اعتبار أنَّ ولايته مقصورة في حدود مكانها وظروف عملها. في حين ذهب السيد الخميني إلى أنَّ صلاحية الولي الفقيه لا تتحدد بزمان ومكان، وإنَّ حدود الولاية للفقيه كحدودها لدى النبي والإمام المعصوم.

كل هذه المقدمات جعلت مرجعية الصدر تبدو واضحة الاتجاه الفكري والفقهي، لكن الصدر لم يعمد إلى إعتماد الطريقة الثورية المباشرة التي سلكها السيد الخميني والتي حظيت بنوع من التأييد من السيد محمد باقر الصدر كآليات في التغيير السياسي، إذ رغم تأثره بنهجهما لكنه سلك لمرجعيته طريقاً جديداً ينسجم مع متغيرات المرحلة التي شهدتها مرجعيته على المستويين السياسي والاجتماعي، فقد تمثل خط الصدر بالتغيير الإصلاحي التدريجي، والذي كان يعلم أنَّه سيكلفه نفسه وأفراد أسرته والمؤيدين وقادة حركته في نهاية المطاف.

انتقل الصدر من حالة المهادنة مع النظام إلى مرحلة المواجهة وبالرغم من أنَّ هذه المرحلة سادها الكثير من الجدل لكن اغتياله في 1999 من قبل السلطة البعثية حقق نجاحاً لمشروعه، ليس فقط في تثبيت مرجعيته، وإنَّما رفع الشكوك التي كانت تؤخذ عليها عبر البرهنة من خلال استشهاده مع اثنين من أولاده. ومن هنا لا بد من بيان جدليات التصدي، وبحسب المحور الآتي:

## رابعاً: جدليات التصدي للمرجعية الدينية

هناك عددٌ من الجدليات التي رافقت مرجعية آية الله السيد محمد الصدر، مثلتها ثنائية العمل المرجعي والنشاط المجتمعي، وإقامة صلاة الجمعة، والتواصل المباشر مع الناس، إلى جانب التباين في التعاطي مع مرجعية السيد الصدر لاسيما من المعارضة السياسية الإسلامية في الخارج، هذه الإشكاليات والجدليات سنناقشها عبر المحاور الآتية:

### 1: المرجعية الدينية وجدلية تحييد السلطة

المعروف إنَّ السلطة كانت تعامل الحوزة العلمية في النجف بعنف واضطهاد، وتراها منافساً حقيقياً لوجودها على المستويين السياسي والروحي؛ لذا لم تكن انطلاقة السيد محمد الصدر بالأمر السهل، إذ أنَّطلق في مواجهة السلطة وتحييدها وانتهج طريقه الخاص ريثما

(1) المصدر نفسه، ص126.

تكتمل ملامح مشروعه وتنضج خبرته استعداداً للمواجهة التي لا بدَّ أن تحدث في يومٍ ما، فكان عليه أنْ يتفادى استفزاز السلطة، ويمنعها من التفكير في الاجهاز عليه، وعلى مشروعه[1]. ويرى الباحث (احسان السيمري) بأنَّ السيد الصدر عمل - حتى ينجح في هذا المشروع- على تحييد السلطة السياسية وإبعادها قدر المستطاع عن التدخل في الشأن الحوزوي، ومنع أيّة إثارة أو مشكلة تلفت نظر السلطة وتدفعها إلى معاودة إجهاض المشروع الديني والاجتماعي للسيد الصدر[2].

في حين يرى الباحث (عادل رؤوف) بأنَّ نظرية تحييد السلطة التي عمل بها السيد محمد الصدر كانت تعد اداءً سياسياً عالي المستوى في هذا الإطار، واصفاً إياه بالأبداع في خلق ظروف أفضل للعمل الإسلامي من خلال ما يعرف بالتكتيك السياسي[3]. فالصدر طبقاً لعادل رؤوف تعامل مع السلطة دون أنْ يعطيها المشروعية، كما أنَّ هذا العلاقة برأيه لم تكن علاقة تعاون وإنَّما تعامل مشروط لا يختلف عن بعض حالات التعامل التي شهدها التاريخ الفقهي الشيعي من قبل فقهاء الشيعة، تماشياً مع مصلحة الإسلام العليا التي يقدرها الفقيه في ضوء الواقع والظرف الاجتماعي الذي يحكم المرحلة[4]. ويرى الباحث (نديم الجابري) في تحليله لمضي الصدر في مشروعه في ظل حكم نظام البعث بأنَّهُ عمل ضمن الدائرة الشرعية كونه لم يهادن أو يركن إلى الحاكم الظالم، وكل ما في الأمر إنَّهُ عقد هدنه ضمنية مع السلطة ريثما يلفظ أنفاسه، ويثبت زعامته، ومن الناحية العملية لم يستخدم الصدر المزايا المادية المقدَمة له من السلطة فيما يلحق الضرر بالمجتمع والدين أو فيما يخدم به السلطة الظالمة بل استخدم تلك المزايا في أوجهها الشرعية[5].

فيما ذهب كاتب آخر إلى أنَّ الصدر اختار طريقة جديدة في التعامل مع السلطة سماها بـ(التعامل المرن)، لأنَّه لم يصطدم بالسلطة مباشرةً كحال السيد محمد باقر الصدر، ولم يختر أيضاً التعايش معها في إطار حالة من التقية بل حاول أنْ يستعملَ أسلوب التكتيك معها، مع

(1) جودت القزويني، المصدر السابق، ص339.

(2) احسان عيدان عبد الكريم السيمري، المصدر السابق، http://www.alhudamissan.com

(3) عادل رؤوف، محمد باقر الصدر بين دكتاتوريتين، ط1، المركز العراقي للإعلام والدراسات، دمشق، 2001، ص134.

(4) عادل رؤوف، محمد محمد صادق الصدر مرجعية الميدان، المصدر السابق، ص103.

(5) نديم الجابري، الإمام والرئيس.. قراءة في إشكالية العلاقة، مؤسسة الفضيلة للدراسات والنشر، بغداد، 2006، ص15.

معرفته بطبيعة السلطة وشراستها[1]. ويقول (مقتدى الصدر) في السياق ذاته: إنَّ إثارة شائعة قرب أبيه من السلطة على الرغم من أنَّها كانت ضربة قوية لمرجعية الصدر إلّا إنَّه حاول قدر الإمكان استغلالها، وقد نجح بتحويلها لصالحة داخل العراق وكذلك التضييق في الخارج[2].

يأتي دفاع مقتدى الصدر عن مرجعية والده بعد مرور عقدين من سقوط النظام البعثي، وأربعة وعشرين عاماً على اغتيال الصدر، إذ لا تزال مرجعية محمد الصدر في الواجهة كلما اشتدت المنافسة بين اقطاب الساحة السياسية الشيعية. من هنا أشار مقتدى الصدر بتغريدة دفاعية مطولة بعنوان (دفع شبهة الحاقدين عن مرجع المؤمنين) في حزيران/يونيو 2023 إلى عدد من النقاط التي تبرهن على عدم تابعية مرجعية والده إلى السلطة آنذاك، وإنَّ أحد أسباب استهداف مرجعية والده هو السبب السياسي [3] في إشارة منه إلى بعض الجهات السياسية الشيعية، وأضاف الصدر في بيانه، إنَّ «هذه الشبهة ما زالت مطروحة عبر مواقع التواصل الاجتماعي إلى يومنا هذا، ورغم أنني أعلم علم اليقين أن تلك الشبهة وغيرها قد أُثيرت من قبل بعض الحاقدين على تلك المرجعية المباركة»، وأردف مقتدى الصدر قائلاً: «ومن هنا أجد نفسي ملزماً بالدفاع عن هذه المرجعية المضحية باعتباري ابناً لها وجندياً ناذراً نفسي، فهو واجب شرعي، وأخلاقي، ووطني، بل عقلي»[4].

علل مقتدى الصدر الأسباب التي يفترق فيها السيد محمد الصدر عن السلطة على عدة مستويات، منها الأول: حول تاريخ عائلة الصدر المناهض لحزب البعث ونظام صدام حسين شخصياً: «إنَّ نظرة السيد الوالد لحزب البعث وللدكتاتور الهدام (صدام حسين)، نظرة صاحب الدم والطالب بالثأر لابن عمه وأستاذه السيد الشهيد الأول محمد باقر الصدر، وهو من أكبر الأدلة الشرعية، والاجتماعية، والعشائرية، والحوزوية على عدم كونه (مرجعاً للسلطة). كما أنَّ البعث الحاكم أيضاً ينظر إلى السيد الوالد كوريث، وقريب للسيد الشهيد الأول»، ومضى الصدر قائلاً: «فحينما أُعتقلنا من قبل أزلام البعث بعد قمع الانتفاضة الشعبانية تحت أنظار المجتمع الدولي في بدايات عام 1991، وقبل أن يتوجهوا بنا إلى معتقل الرضوانية سيئ الصيت، بعد قيادته لمجاميع كبيرة في الانتفاضة وخطبته في الصحن الحيدري آنذاك، وجّه أحد الجلاوزة سؤالاً للسيد الوالد، وهو مكبل اليدين: «ما اسمك؟ فأجابه: محمد الصدر، فقال

(1) اثير نجاح حسن، الشهيدان الصدران بصمات في تاريخ العمل الحركي في العراق، مركز الشهيدين الصدرين للدراسات والبحوث، بغداد، 2008، ص39 – 40.

(2) مقتدى الصدر، المصدر السابق، ص110.

(3) مقتدى الصدر، تغريدة على تويتر بتاريخ 9 حزيران/يونيو، 2023.

(4) المصدر نفسه.

البعثي: شيصير منك الخائن محمد باقر الصدر؟ فأجابه: ابن عمي، فوجه هذا البعثي فوهة البندقية إلى رأس الوالد يريد قتله»[5].

المستوى الثاني: حدده الصدر بعملية اغتيال الصدر من قبل ما اسماهم بـ»الطغمة الصدامية البعثية، كدليل واضح على عدم كونه مرجعاً للسلطة، فإنَّ كانت السلطة راضية عنه ونصبته، فَلِمَ قاموا باغتياله؟، والمستوى الثالث: أشار فيه إلى عملية اعتقال الصدر عند قيادته لمجاميع أثناء الانتفاضة الشعبانية، وقد تمَّ التطرق إليه قبل تناول المستويات التي أشار لها الصدر، وأخيراً المستوى الرابع ربط فيه مقتدى الصدر بين ما تعرضت له مرجعية والده، وما تعرض له الأنبياء والائمة عليهم السلام من ظلم وشبهات[6].

كان على السيد محمد الصدر أنْ يُحددَ موقفه من إشكالية الاعتزال والمواجهة التي حكمت مسار العلاقة بين الحوزة العلمية، والسلطة السياسية، فمن العلماء من آمن بالمواجهة، ومنهم من آثر طريقاً آخر، وكل له اقتناعاته المقدرة، ومبرراته الشرعية، فانتهج الصدر طريقه الخاص في تحييد السلطة ريثما تكتمل ملامح مشروعه، ومع أنَّ تلك المواقف لها استحقاقاتها إلّا أنَّ الصدر لم يمنح السلطة ما تأمله منه، إذ لم يُنقل عنه أي مديح للسلطة أو تأييدها سياسياً أو فكرياً كما يرى آية الله العظمى السيد (محمد حسين فضل الله)، وكان ينتقد السلطة في لقاءاته أو في صلاة الجمعة تارة تلميحاً وتارة تصريحاً، وكان يدرك أنَّ السلطة تريد اغتياله حوزوياً أو جماهيرياً. لقد كان الصدر يعي بأنَّ السلطة تريد أن تحجمه وتسيطر على مرجعيته[7]. وفيما يخص رد السيد (محمد الصدر) نفسه على من كان يتهمه بالعمالة للسلطة فعندما سُئِل عن سر التحول قبل وبعد التصدي للمرجعية كان يُعدُّ قبل تصديه للمرجعية من أشد أعداء الدولة فيما عُد بعد تصديه ينفذ اجندات السلطة، أجاب الصدر من أنَّ هناك من يريد أنْ يكونَ زمام التحكم بيده[8].

لقد رفض السيد محمد الصدر ووكلاؤه طلب السلطة المتكرر بالدعاء لصدام حسين أثناء صلاة الجمعة، ورفض طلب محمد حمزة الزبيدي رئيس وزراء النظام، ومبعوث صدام حسين قبل يومين من اغتياله إصدار (فتوى تحرير الكعبة)، وهي فتوى يبدو موجهة ضد الاسرة الحاكمة في المملكة العربية السعودية، وفتوى أخرى لتأييد دعوة صدام الشعوب العربية

(5) المصدر نفسه.

(6) المصدر نفسه.

(7) صلاح عبد الرزاق، المصدر السابق، ص31 -32.

(8) علي الزيدي، المصدر السابق، ص395.

للإطاحة بحكامها كما رفض طلباً للنظام يقضي بأنْ يُدرجَ ضمن خطبه تأكيدات تؤيد سعي السلطات لاعتقال المسؤولين عن اغتيال المرجعين: الشيخ مرتضى البروجردي، والشيخ علي الغروي[1]. وأشار السيد محمد حسين فضل الله في السياق ذاته إلى أنَّ الصدر لم يُنقل عنه في كل حركة مرجعيته إنَّهُ قال كلمة في السلطة بالطريقة التي توحي أنَّه يؤيدها من الناحية السياسية أو الفكرية[2].

إنَّ تحييد السلطة عن بعدها السياسي وفقاً للكاتب (هاني النجار) يحتاج صاحبه لحنكة سياسية عالية، وهو يواجه أقوى وأكبر الأجهزة الاستخبارية والقمعية في العالم فالصدر كان قد اعتقل ثلاث مرات[3]. هذه الإشكالية لم تواجه السيد محمد الصدر فحسب، وإنَّما طالت مراجع كبار آخرين كالمرجع الديني آية الله العظمى السيد الخوئي، حيث أُتهم بعد الانتفاضة بمحاباة النظام، وهذا يخالف الحقيقة أيضاً؛ إذ كشفت الوثائق التي عُثرَ عليها بعد سقوط النظام البعثي والتي جمعها وحللها الباحث (عباس كاظم) في كتابه (الحوزة تحت الحصار)، من أنَّها أي السلطة كانت تنظر لمرجعية السيد الخوئي بعين الريبة، وكان النظام يعمل بكل الوسائل من اجل تحجيمها[4].

طال هذا الإتهام ذاته آية الله العظمى السيد محمد باقر الصدر، إذ ينقل الباحث (عبد الجبار الرفاعي) في كتابه (منهج الشهيد محمد باقر الصدر في تجديد الفكر الإسلامي): «إنَّ الوقاحة بلغت ببعضهم أنْ يَبعثَ برسالة إلى السيد محمد باقر الصدر نفسه أيام الاحتجاز يذكر فيها إنَّ مسألة الحجز مسرحية دبّرها له البعثيون، والصدر يمثل دور البطل فيها، والغرض منها إعطائه حجماً كبيراً كما يقولون في أوساط الأمة»[5]. والحقيقة غير ذلك اكيداً؛ إذ أنَّ هذه الاتهامات طالت مرجعية آية الله العظمى السيد علي السيستاني؛ إذ فُسِر موقفه بعد الانتفاضة الشعبانية على أنَّه نوع من المهادنة، رغم أنَّ مرجعيته كانت (قيد الإقامة الجبرية).

---

(1) هاني جواد كاظم النجار، المشروع السياسي والاجتماعي للسيد محمد محمد صادق الصدر، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2010، ص83.

(2) محمد حسين فضل الله، الشَّهيد الصَّدر الثّاني. روحٌ إسلاميّة نفتقدها، موقف بيانات، http://arabic.bayynat.org

(3) هاني جواد كاظم النجار، المصدر السابق، ص83.

(4) عباس كاظم، الحوزة تحت الحصار (دراسة في أرشيف حزب البعث)، ط1، جامعة الكوفة، سلسلة دراسات فكرية، 2018، ص25 - 28.

(5) عبد الجبار الرفاعي، منهج الشهيد محمد باقر الصدر في تجديد الفكر الإسلامي، ط1، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، 2012، ص24 -25.

ولعل الإشكالية الاتهامية بالصلة مع السلطة ناجمة عن الذهنية الشيعية التي غالباً ما اتخذت جانب المعارضة والرفض للسلطة على طول التاريخ، وغالباً ما كانت محل تصادم مع الأنظمة السياسية، وعندما اتخذ عدد من المرجعيات الدينية مواقف اجتماعية ودينية معايشة للواقع فُسرت على أنَّها خطوات سياسية. وهذا خلاف الواقع، بدليل حجم المعاناة والمضايقات التي تعرضت لها تلك المرجعيات في النجف الأشرف طوال حقبة حكم حزب البعث، وانتهى الأمر إلى اغتيال عدد من المراجع كما هو الحال مع الشهيدين الصدرين، والشيخ مرتضى البروجردي، والشيخ علي الغروي، ووضع بعضهم قيد الإقامة الجبرية كما هو الحال مع السيد علي السيستاني.

**2: المرجعية الدينية وجدلية إقامة صلاة الجمعة**

تباينت الآراء والجدل حول مشروعية إقامة صلاة الجمعة من قبل السيد محمد الصدر كأحد أهم أدوات مرجعيته؛ إذ أنَّ الفقهاء الشيعة يختلفون حول شرعية إقامة صلاة الجمعة في عصر الغيبة الكبرى، ففي الوقت الذي يؤكدون فيه على أنَّ صلاة الجمعة كانت واجبة في زمن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم) لكن بعد غيبة الإمام الثاني عشر، اختلفوا في بقاء الوجوب، فذهب قسمٌ منهم إلى عدم وجوبها، لأنَّ من شرطها وجود الإمام المعصوم، الذي يتمكن من إقامتها؛ إذ فهموا من الروايات اشارتها إلى أنَّ الذي يقيمها هو الإمام. ولما كانَ الإمام المعصوم الثاني عشر غائباً، فيسقط وجوب صلاة الجمعة في حال الغيبة. وهناك قسم آخر يرى وجوبها؛ لأنَّه فهم من الروايات التي تقول إن شرطها هو الإمام أي إمام الجماعة العادل، وليس الإمام المعصوم[1].

يبدو أنَّ السيد محمد الصدر من أصحاب الطرح الثاني، الذي يرى أهمية قيام صلاة الجمعة ومشروعيتها في عصر الغيبة، خصوصاً في وضع سياسي متوتر مثل العصر الذي عاشه العراق في حقبة حكم البعث الاستبدادي المتسلط، واصبح وجود أي تجمع اجتماعي أو ديني أو ثقافي هو محل ريبة بالنسبة للنظام، ومع ذلك استطاع السيد محمد الصدر أنْ يوظفَ صلاة الجمعة بصورة غير مسبوقة في إيصال مشروعه الإصلاحي للناس، كما أنّهُ لم يتوقف عن إقامة صلاة الجمعة بنفسه في مسجد الكوفة، بل أقامها في المحافظات العراقية من الوسط والجنوب إضافةً إلى العاصمة بغداد، لأنَّهُ أراد قبل إقامتها في مدينة النجف الأشرف ايجاد شبه إجماع من قبل فقهاء الحوزة العلمية الكبار، ومن خلال الزيارات التي قام بها إلى عدد

(1) https://ar.al-shia.org

من بيوتات المراجع، لكنَّ الاستجابة لم تكن بالمستوى الذي كان يرغب به، مما اضطره في النهاية إلى أنْ يقيمها بمناصرة عدد من وكلاء المراجع في بادئ الأمر فضلاً عن طلابه ومؤيديه.

ولعل أهمية إقامة صلاة الجمعة في ذلك الوقت ليس بالأمر السهل بارتداء الكفن كدليل على الشهادة والاستعداد للموت لتحقيق الهدف[1] إذ أنَّ التجمع وحده في الشوارع والمساجد يعد تحدياً للنظام حتى لو لم يتضمن عرض مفاهيم إسلامية، وسياسية، وثورية، ويعد الاجتماع الجماهيري بحد ذاته رفضاً للنظام واستفزازاً لسلطته؛ إذ إنَّ خطب السيد محمد الصدر تضمنت العديد من الانتقادات المباشرة وغير المباشرة للسلطة وسياستها، ولم يكن هم السيد الصدر قصر دائرة نشاطه وهمومه على النجف الأشرف فقط وإنَّما أراد أنْ يكونَ على اتصال مع كل الشعب العراقي وفي جميع مناطقه فقام بتعيين أكثر من(70 إمام جمعة) في اغلب المدن العراقية وخاصة في الوسط والجنوب[2]. ويبدو أنَّه كان مخططاً لصلاة الجمعة بشكل جيد[3].

### 3: المرجعية الدينية في الداخل ومواقف المعارضة السياسية الإسلامية في الخارج

صاحبت المعارضة السياسية ورموزها واقطابها خصوصاً الإسلامية الشيعية منها الكثير من المواقف بعد أنْ غادرت العراق مكرهة أثر المضايقات التي تعرضت لها منذ الحرب العراقية – الإيرانية وما قبلها وبالتحديد منذ نهاية عقد السبعينات، وصولاً إلى الانتفاضة الشعبانية 1991، في حين رأت اقطاب أخرى من المعارضة البقاء في الداخل لاسيما بعض المرجعيات الدينية كما هو الحال مع السيد أبو القاسم الخوئي والسيد محمد باقر الصدر، والسيد علي السيستاني، ومرجعيات أخرى تنتمي إلى أُسر: ال بحر العلوم، والحكيم، والسبزواري، والحمامي، والفياض، والنجفي، وهذا ما فضّله أيضاً السيد محمد الصدر.

وبقدر ما كانت المعارضة الإسلامية في الخارج تعاني من الصراعات الداخلية والتشرذم، وغياب المشروع فضلاً عن محدودية تأثيرها داخلياً، وانسحبت مواقف المعارضة الإسلامية في الخارج على أي صوت يعلو من الداخل لأسباب عديدة أبزرها الاتهام بمسايرة النظام، والعمل على تنفيذ اجنداته أو العمالة له، والسبب الحقيقي قد يبدو غير ذلك؛ لأنها مثلما تتصارع خارجياً على أنْ يكون كل طرف الممثل البديل في حالة سقوط النظام الاستبدادي الصدامي فإنَّها باتت ترى أي طرف حتى لو كان مرجعياً، ومن داخل الحوزة العلمية في النجف الأشرف منافساً حقيقياً لها فيما بعد.

---

(1) مقتدى الصدر، العشق الابدي في سيرة والدي، المصدر السابق، ص60 – 61.

(2) صلاح عبد الرزاق، المصدر السابق، ص115 – 116.

(3) مقتدى الصدر، العشق الابدي في سيرة والدي، المصدر السابق، ص65.

من هنا تباينت مواقف قوى المعارضة الإسلامية **فالقسم الأول**: اتسم موقفه بالسلبية تجاه حركية ومشروع السيد محمد الصدر في الوقت الذي كان حجم التأييد لمشروعه في الداخل يرتفع، فقد ذهبت مواقف تلك القوى في الخارج على النحو الآتي: موقف جعل مرجعية السيد الصدر في خانة الاتهام والعمالة، وانعكس هذا الأمر على كل تحركات الصدر خصوصاً في إقامة صلاة الجمعة في ظل السلطة الاستبدادية والقمعية التي كان يمارسها النظام ضد خصومة، ومن ذلك ما قاله أحد رموز المعارضة الإسلامية في إيران التي هي الأخرى كان لها موقف متأثر بالمعارضة، ومن ذلك رفض طهران افتتاح مكتب لمرجعية الصدر في قم عبر مبعوثيه، إذ حذرت هذه القوى من مشروع الصدر كله؛ لأنه في تصورها توجد حوله شبهات[1]. وكان جعفر محمد باقر الصدر بحسب (جودت القزويني) مزود بخطة هي الورقة الأخيرة في مخطط انقاذ السيد محمد الصدر في مدينة النجف الأشرف إلّا انه تفاجئ بالطعن بالصدر من قبل قوة المعارضة النافذة هناك[2]. وعندما جرى الحديث عن تحرك سياسي خارجي لمواجهة السلطة في الداخل رفضت بعض رموز المعارضة في الخارج أي تعاون مع مرجعية السيد الصدر لأنها كانت لا تريد أنْ تكون انتفاضة في الداخل يقودها هو [3].

في حين كان **موقف القسم الثاني** من قوى المعارضة السياسية الإسلامية بالتباين ما بين التشكيك في الأول، ثُمَ الانتصار لحركته، فقد أثّرت الحركة الدعائية ضد حركة الصدر آنذاك في ارتياب بعض الافراد والجماعات المعارضة حتى تلك المحسوبة على الإسلام الحركي، لكن مع صعود حدة المواجهة بين الصدر والنظام السياسي أخذ الكثير من دعاة وقادة تلك الجماعات بتغيير مواقفها والتحول باتجاه مناصرة حركة الصدر، ومع اغتياله ظهرت العديد من المظاهرات الاحتجاجية في عدد من دول العالم، تندد بالنظام البعثي، وترفع شعارات، وصور الصدر.

أما **القسم الثالث:** فيضم مواقف عدد من الرموز السياسية والدينية التي اتسمت بالتأييد لحركة السيد الصدر، ومرجعيته، وهذا ما تجلى بصورة واضحة في بيانات العلامة آية الله العظمى السيد محمد حسين فضل الله؛ إذ أشار في أحد بياناته حول الصدر قائلاً:»انطلق السيد الصدر وهو تلميذ لابن عمه الشهيد السيد محمد باقر الصدر، وعاش حياته معه... وعاش آلام شهادة الشهيد السيد محمد باقر الصّدر، وأخته العلويّة بنت الهدى، وعاش مأساة

(1) محمد باقر الحكيم، الحوزة العلمية (نشؤها.. مراحل تطورها.. أدوارها)، ط1، دار الحكمة – القسم الثقافي، قم، 1424هـ، ص218.

(2) جودت القزويني، المصدر السابق، ص342.

(3) رشيد الخيون، 100 عام من الإسلام السياسي في العراق، ج2، الشيعة، ط1، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، 2011، ص373.

العراق، ودخل السجن، وعاش الاضطهاد، وانطلق في خطّ المرجعيّة، وظلمه الكثيرون، ولا يزالون يظلمونه، عندما قالوا عنه (إنّه مرجع السلطة)، وقالوا عنه كلمات أخرى كنا نرى منذ البداية أنه يأثم صاحبها»[1]. موضحاً إنَّ المشككين، والذين كانوا يتهمون - السيد محمد الصدر - لو كانوا في زمن أئمّة أهل البيت (عليهم السلام)، لا تهموهم بولائهم للسلطة؛ لأنَّ الذهنية هي ذات الذهنية. وأشار فضل الله إلى أنَّ هناك بعض المداراة التي كان يرى السيد الصدر من خلال اجتهاده أنها مشروعة، ولا سيّما في عالَم كالعالَم الذي عاشه في العراق مع أكثر الأنظمة شراسةً في الجريمة [2].

استطاع الصدر في نهاية المطاف من تحويل مرجعيته حتى عند الأوساط التي أثارت الجدل حولها من لغة الاتهام والتسقيط إلى الاقتناع والندم على كل حملات التشويه التي طالتها، واثبتت مرجعيته على عمق مشروعها الاجتماعي والديني من خلال جملة عوامل أبرزها المؤلفات في مختلف المجالات لاسيما العقائدية منها والفقهية، وكذلك في المجال الاجتماعي والسياسي، وقد كان خطابه واضحاً في ذلك من خلال خطب الجمعة، والبرهان العملي العقلاني في تصادم مشروعه المرجعي مع السلطة السياسية آنذاك.

## خامساً: موقف المجتمع العراقي

عُرِفَ عن السيد محمد الصدر باندفاعه في زيادة التواصل بين المرجعية الدينية وقواعدها الشعبية، ما أحدث هزة كبرى في المجتمع الشيعي العراقي منتصف التسعينات، وكان إفساح المجال أمام التقليدية العشائرية أو الدينية بعد نضوب شرعية الانتماء الوطنية أو القومية العربية في العراق أبان الحصار الاقتصادي والسياسي الذي عاشه العراق في التسعينات من القرن الماضي فتح ذلك الباب امام مرجعية السيد محمد الصدر، وانتشارها[3].

إنَّ المفاهيم التي أدخلها الصدر في الخطب الدينية، والتقاليد الجديدة التي سعى إلى ترسيخها أهّلته لتكوين حركة جماهيرية واسعة ضمّت الفقراء، والفئات المحرومة، والمهمشة في الأرياف وضواحي المدن[4]. وقد نبعت قوته وشعبيته الواسعة من تصميمه على مساعدة الفقراء والاستماع لهم والتعبير عن آمالهم.

(1) محمد حسين فضل الله، المصدر السابق، http://arabic.bayynat.org

(2) المصدر نفسه

(3) علي طاهر الحمود، جمرة الحكم: شيعة العراق ومخاضات بناء الدولة والأمة بعد 2003، ط1، جامعة الكوفة، سلسلة دراسات الكوفة، 2017، ص120 – 121.

(4) المصدر نفسه، ص120 – 121.

نتيجة لهذا الواقع أخذ السيد محمد الصدر يرسم سياسته ومنهجيته في التحرك الميداني، والذي كان يستدعي السير بين الخطوط الحمراء من أجل تحقيق مشروعه في بناء الأُمة من جديد. لقد وجد السيد محمد الصدر أنَّ الأمة تحتاج إلى عملية جماهيرية نوعية تكون مادتها الأمة ككل وليس عمل عمومي يمارس مشروع التوعية، لقد حاول السيد الصدر استثمار عامل الزمن إلى الحد الأقصى؛ إذ كان يعتقد أن بناء كتلة النخبة التي تأخذ على عاتقها عملية التوعية سوف تحتاج إلى مزيد من الوقت، وإنَّ تحرك النخبة بعد مرحلة البناء تتطلب وقتاً آخر بحكم طبيعة التحرك الذي يسود العراق، وهذا يستدعي علاقة مباشرة بين المرجع، والشعب، وكان السيد الصدر يؤمن بأنَّ الشعب أصبح على مستوى من الوعي[1]، إذ يميل الصدر في موسوعته (موسوعة الإمام المهدي) إلى طرح فكرة المجتمع المعصوم الذي أحد اهم صفاته بأن يخلو من الشحناء وتضارب الآراء ويسوده الرفاه الاجتماعي والاقتصادي[2].

يأتي ذلك بعد سعي الصدر إلى ترسيخ مجموعة من الفعاليات التي تهم المجتمع لإنجاح مشروعه وتحقيق أهداف مرجعيته على الأقل أهمها اصلاح النظام العشائري والقبلي في العراق، لاسيما السنن العشائرية وإصلاح التعامل مع المرأة والطفل وتحقيق العدل، إلى جانب دعوته إلى شرائح اجتماعية مختلفة مثل مدّ يد المودة إلى المسلمين السُنّة، واتباع الديانات الأخرى مثل: المسيحيين، والصابئة، والنهوض بشرائح اجتماعية أخرى مثل الغجر وما شابه، ودعوته موظفي الدولة إلى الابتعاد عن الأعمال المخلة بالوظيفة مثل الرشوة، والابتزاز، بالإضافة إلى مطالبته بالأفراج عن المعتقلين، والتي قرئت على أنَّها إشارات أخرى ضد السلطة.

أهم معالم نظرية الصدر الاجتماعية والسياسية هو إيمانه بدور المرجعية في قيادة الأمة، والمنطلق من إيمانه بالولاية العامة للفقيه لكنه اختلف مع أحد أساتيذه (السيد الخميني) في حدود هذه الولاية، فكان الخميني يرى فيها ولاية مطلقة في حدود المكان والصلاحية المطلقة في الإفتاء كما للأمام المعصوم، ولم يشك الصدر بأنَّ للفقيه صلاحيات سياسية إلّا إنَّه قيّد ولايته بشروط عدة، أهمها شرط بسط اليد؛ إذ لا يمكن لمؤمن شيعي في بلدٍ ما أنْ يكون مؤتمراً بأمر ولي فقيه في بلد آخر لا سلطان لهذا الأخير في كل مكان[3].

وفي قبال أطروحات الصدر تجاه المجتمع، **يعرض التساؤل الآتي: ما موقف شرائح المجتمع العراقي من مرجعيته؟**

(1) هاني جواد كاظم النجار، المصدر السابق، ص89 – 90.

(2) محمد الصدر، موسوعة الإمام المهدي، المصدر السابق، ص413.

(3) علي طاهر الحمود، المصدر السابق، ص122 – 123.

في قبال دعوات الصدر لشرائح مجتمعية مختلفة استهدفتها مرجعيته الدينية حظي مشروعه بإقبال وتجاوب كبير من قبلها لاسيما في مناطق الوسط والجنوب، إضافة إلى العاصمة بغداد، ومن دلائل ذلك رجوع قسم من الناس إلى مرجعيته؛ إذ أصبح مكتبه أو ما يُعرف باللهجات الدارجة هناك «البراني»، مقصداً يومياً، تستفتي من خلاله الناس عن شؤونهم الفقهية والاجتماعية. وتعاظم هذا الدور مع إعلان الصدر في مرحلة الذروة من مرجعيته بإقامة صلاة الجمعة، أقدم الصدر من خلالها على فتح فروع لمرجعيته في عدد من المحافظات العراقية، في حين كانت تشهد صلاة الجمعة في مسجد الكوفة حضور آلاف المصلين.

تأتي هذه المواقف الاجتماعية من مرجعية الصدر بعد سنوات من تأثر الصلة الميدانية بين المرجعية والشعب، بفعل السياسات القمعية التي مارستها السلطة البعثية ضد المراجع، خصوصاً فيما يتعلق بتصحيح المسارات الاجتماعية والسياسية في بنية الدولة العراقية. لذا كان حجم التأثر الشعبي والمجتمعي كبيراً مع اغتيال الصدر فيما بعد، بالرغم من طوق التضييق والمضايقات التي رافقت مراحل اغتياله وما تلاها.

ترك الصدر آراءً وسلوكيات متأثرة بفكره ومواقفه داخل شرائح مختلفة في المجتمع العراقي من خلال ما وضعه من مؤلفات في مختلف المجالات العقدية والاجتماعية إلى جانب نهضته العملية ضد السلطة الاستبدادية من خلال الخطابة في صلاة الجمعة المباشر بإمامته في مسجد الكوفة، ووكلائه في المحافظات، ما جعل مرجعيته في توسع مستمر، وفي ديمومة حركية ثورية، افرزت حركات اجتماعية، وسياسية، وعسكرية، أصبحت جزءاً من الواقع السياسي بجوانبه المختلفة بعد عام2003، وأسهمت في تغيير معادلات أمنية هامة مثل الاشتباك مع التنظيمات الإرهابية كتنظيم داعش الارهابي.

### سادساً: موقف النظام السابق

من المعروف لدى المراقبين إنَّ النظام السابق تعامل بكل خشونة وقسوة مع المرجعيات الدينية واقطاب الحوزة العلمية في مدينة النجف الأشرف، وكان شديد الحذر منها، وقد عمل منذ تسنمه السلطة على مضايقة علماء الدين في مدينة النجف واضطهادهم، وهذا ما برهنته الأحداث خصوصاً مع صعود مرجعيات كبيرة أثناء فترة حكمه فقد بدأ موقفه القمعي مع مرجعية آية الله العظمى السيد الخوئي، فقد عمد إلى مراقبة حركاتها وتصرفاتها والضغط عليها وكان تعامله بصورة أقسى وأشد مع حركية ونشاط السيد محمد باقر الصدر

الفكري والسياسي والعلمائي، وانتهى به بالمطاف بالقضاء على الصدر، وتكرر هذا السلوك مع مرجعية آية الله العظمى السيد السيستاني، ومرجعية آية الله السيد محمد الصدر، وكان من أثقل هذه المواقف أثناء وبعد الانتفاضة الشعبانية في آذار/مارس 1991 إذ اعتقل عدد من العلماء وزُج بهم في السجون، ومن ضمنهم السيد محمد الصدر وهو جزء من ردة فعل النظام العنيفة على الحركات الرافضة لهمجية النظام وطغيانه.

وقد أصبحت مناطق الفرات الأوسط، والجنوب، والعاصمة بغداد، جزء من دائرة أمنية مغلقة محاصرة من قبل الأجهزة الأمنية والاستخبارات وبات الأب يخشى من ابنه والأخ من أخيه حيث التهمة على الشبهة.

مع هذه السياسات القمعية تجاه أبناء الشعب شعر النظام بأن شرعيته التي قامت على أساس الشرعية الأممية والقومية باتت تتآكل، بدءاً من زجّ الدولة في حربٍ دامت ثمان سنوات مع إيران، وبعدها مباشرة بحرب الكويت؛ لأجل التغطية على ذلك بقمع الشعب بالعنف السلطوي داخلياً، ويبدو أنَّهُ أراد أنْ يغير من استراتيجيته داخلياً باتجاه يخدم وجوده، وأركان سلطته فعمد الى التوقف عن سياسته القمعية الشاملة هذه لأسباب عديدة منها للضعف الشديد الذي كان يعانيه بسبب الانتفاضة، واستمرار المقاومة المسلحة، وخروج الشمال العراقي (إقليم كردستان) من سيطرته، والضغوط الخارجية السياسية، وغيرها من الأسباب، وأهم هذه الأسباب ما كشفته الانتفاضة للنظام بصورة واضحة إنَّ سياسته لا تجدي نفعاً، وإنَّ الجذور الإسلامية وعمقها أقوى من كل هذه المحاولات، والعمليات العنيفة[1].

أراد النظام من ذلك أنْ يُرمم شرعيته المفقودة بالأصل، والمتآكلة نتيجة الحروب العبثية، وتدمير المجتمع، واضطهاد حرياته، فقام بوضع خطته التي ترتكز على عدة محاور فما كان من علماء الدين، وأبرزهم آنذاك السيد محمد الصدر التوجس من تلك الخطة، وتوظيف بعض عناصرها لصالح المرجعية الدينية الشيعية، وتمثلت خطة النظام بعدد من المحاور أبرزها:

**1. تمظهرات «الحملة الإيمانية»**

بعد الانتفاضة الشعبانية في آذار/مارس1991 أراد النظام الاستبدادي البائد أنْ يوظّفَ الدين لحساباته، فعمد إلى إطلاق ما اسماه (الحملة الإيمانية)، بالرغم من أنَّ أدبيات حزبه السياسي تقوم على أساس العلمانية، والفصل بين الدين والسياسة بل إنَّهُ اضطهد علماء الدين، وضايق الحريات المدنية والدينية، خصوصاً مع تصاعد الثورة الإسلامية في إيران منذ

(1) المصدر نفسه، 439 - 440

عام 1979 وخشيته من تأثير ذلك على شيعة العراق كجزء من حالة الشيعة فوبيا آنذاك في عدد من الدول العربية وابرزها دول الخليج على الرغم من عدم طرح فكرة الحكومة الإسلامية في العراق من لدن علماء الشيعة الكبار كالسيد محسن الحكيم، والسيد أبو القاسم الخوئي، وحتى السيد محمد الصدر، ما عدا السيد محمد باقر الصدر الذي أيّد الحكومة الإسلامية القائمة على أساس ولاية الفقيه في إيران، وهذا ما يذهب إليه الباحث (رشيد الخيون) في كتابه (الإسلام والمذاهب في العراق) من أنَّ السلطة السياسية المتمثلة بالنظام البعثي حاولت عبر «الحملة الإيمانية» تشجيع الإسلام السياسي السلفي لمواجهة الإسلام السياسي الشيعي[1].

حاول النظام السابق من خلال تلك الحملة تعميم بعض المسائل مثل الدعوة إلى تعلم القرآن وحفظه، وفرَضه على أعضاء حزب البعث المنحل أنْ يدخلوا دورات تعليمية دينية وأنْ يستشهدوا في خطبهم بالآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والتاريخ الإسلامي إلى غير ذلك[2]. وفي ذلك لا يرى الكثيرون مثلبة في توظيف الصدر آنذاك الحملة الإيمانية والاستفادة منها، خصوصاً أنها جاءت لضرب الإسلام السياسي، وذلك ما أشار له مقتدى الصدر في تغريدته الدفاعية المشار لها قائلاً: حتى لو قلنا إن السيد الصدر استغل الحملة الإيمانية التي أطلقها النظام البعثي في حينها فذلك ليس حراماً أو كفراً». ويرى مقتدى الصدر أنَّ توظيف الصدر هذه الحملة هي شجاعة في زمن الخوف، وهي تضحية من أجل الدين، والمذهب، وإعلاء كلمة الحق، إذ كان تصديه واجباً لإنقاذ الحوزة والمجتمع[3].

**2. تنمية السلفية**

قام النظام البعثي بعد هزيمته عقب اجتياح الكويت بتنمية السلفية؛ إذ لم يعد الجيش يمتلك العقيدة العسكرية التي يدافع من أجلها، ومن أجل حسابات تؤمّن له وجود قاعدة عقائدية تدافع عن نظامه لاسيما بعد وضِعَ العراق تحت البند السابع بموجب قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الذي بات النظام بموجبه يهدد الأمن والسلم الدوليين، فعمد أي النظام إلى تشجيع المد السلفي في العراق، فقام ببناء المساجد كقواعد لهم في مختلف أنحاء العراق، سيما في المناطق الشيعية مثل المحافظات الجنوبية، بحيث أصبح هذا المد

(1) رشيد الخيون، الإسلام والمذاهب في العراق (ماضيها وحاضرها)، ج2، دبي، مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط1، 2016، ص565.

(2) علي الزيدي، المصدر السابق، ص440.

(3) مقتدى الصدر، تغريدة على تويتر بتاريخ 9 حزيران/يونيو، 2023.

من القضايا المهمة التي لا يخلو منها أي تقرير يتحدث عن الأوضاع العامة في العراق، إلى جانب زرعها في ضواحي المدن لاسيما في العاصمة بغداد، وهي حركة نمت باضطراد، وتشبه في سلوكياتها الخط السلفي في السعودية، والتي تحوّل الكثير من أعضائها فيما بعد إلى تنظيمات إرهابية مثل تنظيم القاعدة. وحتى مع تعرض النظام إلى التهديد بالاجتياح بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر2001 كان صدام حسين رئيس النظام السابق كثيراً ما يهدد بأسوار بغداد بخطاباته السياسية كونه كان قد أعدَّ العدة في تسوير المدن بالحركة السلفية الجهادية» فضلاً عن تقارير ألمحت إلى دعمه لتنظيم القاعدة.

بات الخط السلفي الوهابي يمثل تهديداً منذ اللحظات الأولى للمدن والقرى والقصبات العراقية ولتركيبة المجتمع العراقي، وتعدديته الدينية، والقومية والمذهبية، كون أدبياته الفقهية والعقدية تقوم على احتكار الحقيقة، والادعاء بالفرقة الناجية على حساب الأديان، والمذاهب الإسلامية، ومنها المذاهب السنية فضلاً عن المذهب الإمامي الجعفري. من هنا وجد فقهاء الشيعة آنذاك ومنهم السيد محمد الصدر هذا الخط يمثل تهديداً خطيراً، واصفاً إياهم بعدة اوصاف منها: (النواصب)، ومن ذلك ما ندد به الصدر في أكثر من مناسبة خاصة في خطب الجمعة.

**3. تشجيع الطرق الباطنية**

قصد النظام السابق إلى جانب تنمية السلفية في عقد التسعينات تشجيع وتنمية بعض الطرق الباطنية: بعضها على المستوى السني مثل بعض الطرق الصوفية، فظهرت مع عقد التسعينات الطريقة الكسنزانية، وهي تقول أنَّها إحدى فروع الطريقة القادرية التي كانت تحظى بشعبية كبيرة، ودعمٍ من نائب الرئيس العراقي عزة ابراهيم الدوري، وهو الشخص الثاني في النظام السابق، أما الفصيل الصوفي الأكثر ظهوراً سياسياً فيما بعد، أي بعد سقوط النظام البعثي فكان (جيش الطريقة النقشبندية)، الذي كان له دور كبير في التمرد بمناطق شمال وغرب العاصمة بغداد[1].

إنّ موقف المرجعية الشيعية من التصوف الروحاني العرفاني هو موقف إيجابي؛ إذ تعده أكثر تسامحاً في قبول الآخر من المذاهب الأخرى التي يتسم موقفها بالتشدد، كما أنَّ الصوفية العرفانية السنية تلتقي مع التصوف الشيعي بما يُعرف بالعرفان، من هنا فإنَّ التحفظ الذي حصل من الطرق الصوفية السنّية مع عقد التسعينات كان بسبب اندماجها

(1) صادق الطائي، الصوفية في العراق: جدل الدين والسياسة، جريدة القدس العربي، 14 اذار/مارس، 2017.

مع الدعوات الأممية للسلفية التي عمل النظام على إيجاد ما يقاربها على مستوى الساحة الشيعية.

في حين يختلف الموقف تجاه الجماعات التي تنطلق من فكرة أنهم يتقربون إلى الذات الإلهية بطريقة تخرج عن سلوك العبد، فيفسرون، قوله تعالى: ((وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ))[1] أي إنَّهم بعد أنْ يبلغهم زعيم الجماعة أنَّ معه اليقين باتصاله بالإمام المهدي(عليه السلام) فلا موجب بأنْ يستمروا في العبادة بعد ذلك طبقا لمعتقدهم، حيث تذهب المرجعية الدينية إلى إن ذلك انحرافاً وتشويهاً لجوهر الإسلام[2].

ظهرت هذه الحركات في عدد من محافظات العراق الوسطى والجنوبية - مع بروز مرجعية السيد محمد الصدر، وهذا ما أشارت له عدد من الوثائق في أرشيف حزب البعث العراقي التي حلّلها عباس كاظم في كتابه (الحوزة تحت الحصار)، الوثائق عبارة عن تقارير كتبها أعضاء من حزب البعث وأرسلوها إلى السلطة في بغداد، وأعربوا فيها عن قلقهم من تزايد أعداد المصلّين خلف السيد محمد الصدر في كل صلاة جمعة يقيمها، حيث جرى رصد «حوالي 10 آلاف إلى 12 ألفاً في كل صلاة خلال شهر كانون الثاني/يناير، وبداية شهر شباط/فبراير 1999»، وهو ما عدّه البعثيون فشلاً في الإجراءات القمعية التي اتخذتها السلطة وحزب البعث «لمنع أتباع الصدر من الوصول إلى مدينة الكوفة وحضور الصلاة وسماع خطبته في مسجد الكوفة»[3].

هذا ما دفع السلطة، بحسب عباس كاظم، إلى «الرد بحملة أمنية واسعة ضد الصدر من أجل تخويفه هو وأتباعه، فألقت قوات الأمن القبض على عدد من وكلائه في النجف، وبقية المحافظات بينما أصبح وجود القوات الأمنية، وفدائيي صدام، وميليشيا البعث منظوراً في المدن التي يتمتع فيها الصدر بشعبية كبيرة»، وتناغماً مع هذه الحملة «الإيمانية»، يقرأ (كاظم) في الوثائق، إطلاق الحكومة «حملة دعائية ضد الصدر من أجل تسقيطه اجتماعياً ودينياً من خلال إرسال بعض عناصر الأمن الذين ادّعوا كونهم صدريين، وبدأوا يبثون ادعاءات بأن السيد الصدر هو الإمام المهدي المنتظر»[4]. ويتابع عباس كاظم إنَّ «السيد الصدر قرر، بدلاً عن التراجع وترك الأزمة تمرّ بسلام، تصعيد انتقاده للنظام أكثر من ذي قبل».

(1) سورة الحجر، الآية 44.

(2) فاضل مشعل، السلوكيون جنوبي العراق لعبة سياسية أم تصوف ديني؟، https://www.aljazeera.net/news

(3) عباس كاظم، المصدر السابق.

(4) المصدر نفسه.

في خطبة الجمعة في 29 كانون الثاني/يناير 1999، استنكر الصدر اعتقال وكلائه في بعض المحافظات مطالباً بإطلاق سراحهم فوراً منددا بما اسماه إعاقة إقامة صلاة الجمعة في مسجد الكوفة من خلال ادعاء السلطة بإحداث بناء في المسجد [1]. وهذه المسألة أصبحت إحدى النقاط المهمة في تقرير حزب البعث فرع النجف المرسل إلى رأس السلطة المتمثل بصدام حسين في 31 كانون/يناير 1999، أي بعد يومين من الخطبة. كما ذكر التقرير أيضاً «مسألة توزيع الأموال والدعايات بكونه الإمام المهدي المنتظر، التي ذكرها الصدر في ذات الخطبة وأمام الآلاف من الناس في مسجد الكوفة رافضاً هذا الادعاء بقوله: «أن هناك زعم نستطيع أن نسميه قديم ويؤيده زعم حديث على أنهم يزعمون أنني أنا الإمام المهدي. وأنا اتبرأ من هنا أمام الله سبحانه وتعالى وفي أشرف بقعة تقريباً من هذا الزعم الباطل. وكل من يزعمه فهو كاذب وملعون»[2]. وفي مناسبات أخرى ندد السيد محمد الصدر بهذه الحركة عاداً إياها حركة مشبوهة تقف خلفها جهات سياسية ولم يستبعد إنها السلطة من أجل ضرب مرجعيته تحت عناوين عقائدية منحرفة.

تراجعت الحركة السلوكية بعد استشهاد السيد الصدر، لكنّها ظلت منتشرة بصورة خفية في عدد من المدن العراقية، وبرزت مرة أخرى بعد سقوط النظام البعثي، وباتت تشكّل هاجساً لزعيم التيار الصدري السيد مقتدى الصدر فيما بعد، بعد أنْ أطلقَ على قسمٍ من هذه الحركة بـ(اصحاب القضية)، وباتت تروّج بين الناس إنَّ السيد مقتدى الصدر، هو المهدي المنتظر ولكنَّه تجلى بشخصه؛ إذ تزعم هذه الحركة بأن السيد مقتدى الصدر قد قُتل في معارك النجف ضد الامريكان 2004 ومع مرور السنوات زاد تمسك هذه الحركة بآرائها، وفي منتصف نيسان/ابريل 2023 الموافق في شهر رمضان أرادت هذه الحركة استغلال دعوة الصدر للاعتكاف في مسجد الكوفة بدعوتها إلى التجمهر والقيام بما أسموه البيعة للصدر، وإذا ما رفض فيكون تحت تهديد السلاح أو البيعة جبراً، وهو ما جعل زعيم التيار يصدر بياناتً دعت إلى تفسقيهم.

هذا صنف من الحركات السلوكية المهدوية، وهناك حركات باطنية أخرى تتبنى مزاعم مختلفة، وهي منتشرة في العراق وبعضها يمارس دوره الديني والعقائدي بطريقة وبأخرى. هناك عوامل عدة أسهمت في انتشار هذه الحركات أبرزها الجهل، وانتشار الأمية الثقافية، وانعدام الثقافة الدينية التنويرية. إضافة إلى أنَّ الاطروحة المهدوية ظلت وستكون عرضة

(1) محمد الصدر، خطبة الجمعة رقم(42)، 29 كانون الثاني/يناير، 1999.
(2) المصدر نفسه.

للادعاءات طوال مئات السنين كونها أمل منتظر ليس عند الشيعة فحسب بل في المذاهب، وحتى الأديان الأخرى.

أمام هذه التحديات كالانحرافات والاستبداد المقرون بالسلطة السياسية المتمثلة بنظام حزب البعث، خصوصاً مع قراءة سياسات النظام آنذاك من وجهتين: وجه الاستبداد، والوجه الاخر إتاحة بعض الحريات الدينية، وكذلك ظهور الكثير من الحالات التي رافقت تلك الفترة، يعرض **التساؤل الآتي:** كيف واجهت مرجعية السيد محمد الصدر مواقف النظام السياسي الاستبدادي آنذاك؟ **أولاً** من اجل الفصل بين مشروع مرجعيته الدينية من جهة، وبين اجندات السلطة من جهة ثانية، **وثانياً** كيف يبرهن للحملات المشككة التي شُنت ضده بمواقفه الرافضة للظلم والاستبداد، وتحقيق أهداف اجتماعية عليا تصب في اصلاح المجتمع العراقي لاسيما من قوى المعارضة الإسلامية في الداخل والخارج، مع إيهام النظام بأنَّ مرجعية الصدر كانت مدعومة من قبل السلطة، مع أنَّه كان يشن الحرب عليها وعموم المرجعيات الأخرى، والحوزة العلمية بشكل عام.

مما تقدم يتبين إنّ السلطة حاولت عبر مجموعة ممارسات وخطوات مدروسة السيطرة على الحوزة العلمية في النجف الأشرف ومن ذلك محاولة إيجاد تفرقة فيما يسمى الفصل بين المرجعية الإيرانية والمرجعية العربية مع كون هذه الاطروحة لم تحظَ بقبول كبير في حوزة النجف، والحوزة العلمية فيها لا تخضع لهكذا اعتبارات، سواءً مع مرجعية السيد محمد الصدر أو مرجعية السيد محسن الحكيم كونها مرجعيات عربية، وفي ضوء مخطط السلطة آنذاك وطبقاً للكاتب علي الزيدي فإنَّ مرجعية السيد محمد الصدر رأت من واجبها مواجهة سلطة صدام ولكن هذه المرة بطريقة تختلف، ولم يرد أنْ يكون في وفاق مع الظالم ولكن عليه أنْ لا يتحرك بنفس الآليات وادوار المواجهة السابقة والتي كانت السلطة قد اتقنت طرق الخلاص منها ومن أصحابها[1].

فهمَ الصدر تكتيك السلطة فوظّفها لصالح مشروع مرجعيته الدينية القاضي بالإصلاح الاجتماعي والديني منطلقاً من الحديث القدسي: «الظالم جندي انتقم به وانتقم منه»، فمرة يوجه لها النقد تصريحاً ومرة تلميحاً عبر نقده للأحداث لاسيما الدولية منها مثل تدخلات الولايات المتحدة الامريكية في منطقة الشرق الأوسط، تارة يندد بها، وأخرى يوجه سهام نقده للسلطة السياسية في العراق باستخدام شعارات مثل استعمال: (كلا: لأجل رفض الباطل وأهل

(1) علي الزيدي، المصدر السابق، ص419.

الباطل) (كلا للشيطان، كلا للباطل)[1]. وبذلك دخلت مرجعية الصدر في صِدام مباشر مع أجهزة السلطة لاسيما مسؤولي الأوقاف الدينية في النجف، وإدارة شؤون المحافظة وهذا بكل تأكيد يزعج السلطة، فضلاً عن المطالبة من أجل القيام بإصلاحات خدمية وحريات عقائدية مثل الزيارات. وعلى إثر ذلك قام النظام في أكثر من مناسبة باعتقال وكلاء للصدر في عدد من المحافظات.

ورفض الصدر كل ضغوطات أجهزة أمن السلطة، التي حاولت فرض الدعاء لصدام على وكلائه من على منبر صلاة الجمعة في المناطق العراقية المختلفة، ما دفع بهذه الأجهزة في تلك المدة أي في عام 1999 إلى الهجوم على المصلين، لمنعهم بالقوة من إقامة الصلاة، خصوصاً في مدينة الناصرية التي أُعتقل فيها الكثير من المصلين، وارتفع العديد من الشهداء. وهو ما جابهه الصدر بردٍ مندد ومطالب بوقف الاعتقالات «أطالب من هنا بإطلاق سراح فضلاء الحوزة والمؤمنين ولا موجب لاستمرار اعتقالهم» وأيضاً إعادة صلوات الجمعة التي مُنعت[2]. وتكررت حالات الانتقام من قبل أجهزة النظام في مناسبات أخرى، منها عندما قامت بمحاولة منع مسيرة المشاة إلى كربلاء المقدسة في ذكرى زيارة الإمام الحسين (عليه السلام)، ما دفع السيد الصدر إلى إلزام مناصريه بالمشاركة في المسيرة.

من هنا عمل الصدر من خلال مرجعيته بخطين: **الأول:** بتوظيف الإمكانيات المتاحة، **والثاني:** المضي بأفكاره ومشروعه الإصلاحي؛ لذا فإنَّ الخطط التي نهضت بها مرجعية السيد الصدر بحيث واجه السلطة بأسلوب من المعارضة لم يعهد له من قبل مثيل، وانتقل المجتمع معه إلى مرحلة جديدة من الحياة والحرية وعدم اليأس أمام أي معرقل، مهما كان، وهذا ما كان يؤكدهُ في عدد من خطاباته وأقواله. من ذلك مقولته الشهيرة: «هم عندهم المال والسلاح، والمؤمنون عندهم الله» وكذلك قوله: «إني قد هدمت مخططات ألف عام»[3].

هذا التصعيد المتبادل بين مرجعية الصدر، والسلطة مهّد لها للقيام بالاغتيال السياسي، واتخذت القرار بالقضاء على الصدر والاجهاز على مرجعيته بعد أنْ أدركت خطورتها وامتداداتها الشعبية، وهو ما حدث فعلاً في شباط/فبراير 1999، الأمر واجه إدانات كبيرة داخلياً وخارجياً إذ عبّر الكثير من العراقيين عن غضبهم لهذه الجريمة، عبر القيام بالمظاهرات والاحتجاجات، وقد وصف الباحث جودت القزويني هذا التحول بالقول: «إن السيد محمد الصدر إستعاد

(1) محمد الصدر، صلاة الجمعة، الخطبة رقم(37) في 25كانون الأول/ديسمبر، 1998.

(2) محمد الصدر، صلاة الجمعة، الخطبة رقم(43) في 5 شباط/فبراير، 1999.

(3) علي الزيدي، المصدر السابق، ص 442.

حياته بعد مقتله، وتألقت مرجعيته بصورة ملفتة للأنظار، وبدأت خطب الجمعة تبث في ارجاء البقاع، ومؤلفاته تنتشر انتشاراً واسعاً بعدما زهد الناس فيها، وبذلك نجح في مهمته»[1].

نجح الصدر في إيصال أهدافه وكان يعوّل على إقناع الجميع بمرجعيته ولو بعد حين، ويبدو إنَّه كان يدرك أنَّ السلطة ستعمد إلى قتله في نهاية المطاف.

**سابعاً: خلاصة**

يعد ما مرّت به مرجعية السيد محمد الصدر، وما نجم عنها من حركة شعبية مؤثرة في المجتمع العراقي، من أكثر المراحل أهمية في تاريخ العراقي السياسي، والحوزة العلمية في النجف الأشرف؛ إذ شكلت الحركة الشعبية التي قادها الصدر ظاهرة جديدة في تاريخ العراق بصورة عامة والمرجعية الدينية بصورة خاصة، من هنا تركزت أهمية البحث في البحث والتقصّي وبيان تعقيد هذه المرحلة وتحليل العديد من معطياتها، والتي استخرجنا منها عدد من الاستنتاجات وعلى النحو الآتي:

1 ـ إنَّ مرجعية السيد محمد الصدر برزت في فترة حرجة ومعقدة من تاريخ العراق الحديث؛ إذ جاءت بعد جملة من الأحداث السياسية والرفض للسلطة السياسية وكان من جملتها (الانتفاضة الشعبانية) في آذار/مارس1991 إذ مثلت مرحلة ما بعدها انطلاقة مرجعية السيد محمد الصدر، موظِّفاً جملة من العناصر ومنها تكتيك السلطة تجاه الحوزة العلمية ومرجعياتها في مدينة النجف الأشرف.

2 ـ عرف الصدر تنوع المدارس الفقهي التي تتلمذ من خلالها لاسيما ما اسميناه المدرسة (الأصولية الحوزوية) التي تمثّلت بمرجعية آية الله العظمى السيد الحكيم، وآية الله العظمى السيد أبو القاسم الخوئي، والمدرسة الثانية (الأصولية الحركية) التي مثلتها مرجعية وقيادة آية الله العظمى السيد الخميني، وآية الله العظمى السيد محمد باقر الصدر، وقد كان آية الله العظمى السيد محمد صادق الصدر الأقرب إلى الثانية إلّا أنَّه شقّ لنفسه من خلال المدرستين طريقاً جديداً حيث نهج إلى تحقيق هدفه الأسمى من خلال التغيير الإصلاحي التدريجي، في حين تمثلت آليات التغيير في المدرسة الأصولية الحركية من خلال الإيمان بآليات التغيير الثوري. إلّا أنَّ العديدَ من الباحثين عدّوا مشروع محمد الصدر مكملاً لمشروع ابن عمه السيد محمد باقر الصدر، الذي لم

(1) جودت القزويني، المصدر السابق، ص 344.

يتح الظرف السياسي له بأنْ ينفذَ مشروعه في حين استطاع الصدر الثاني أنْ يوظفَ تكتيك السلطة لصالح المضي بمشروع مرجعيته ومقاصدها وأهدافها.

3 ـ مرّت مرجعية السيد محمد الصدر بعدد من المراحل، كان آخرها المواجهة مع السلطة، عندما أقام صلاة الجمعة في عموم المحافظات العراقية من الوسط والجنوب إضافة إلى العاصمة العراقية بغداد، سبق الصدر مراحل مرجعيته نشاط مكثّف على المستويات الحوزوية، والاجتماعية، والسياسية، فقد تعرض إثر ذلك للاعتقال أكثر من مرة.

4 ـ تباين موقف السلطة الاستبدادية من مرجعية الصدر، فقد حاولت أنْ تستخدم أسلوب مختلف عن السابق في بداية الأمر، لكن الصدر كان يدرك سياسة السلطة فوظّف هذا التكتيك لصالح مشروع مرجعيته، وما يدل على ذلك هو لجوء السلطة إلى القضاء على مرجعيته عندما اغتالته بعد ما فشلت في إجباره على التراجع عن نقده للسلطة وسياساتها الداخلية والخارجية.

5 ـ نجم عن مرجعية السيد محمد الصدر حركة شعبية وتقدم في مشروعه الاجتماعي النوعي في مواجهة السلطة الاستبدادية، من هنا عُدّت مرجعية السيد محمد الصدر للسلطة آخر مواجهة يشهدها تاريخ الفقهاء في هذا العقد وبداية لمرحلة جديدة من مراحل تاريخ المرجعية الدينية في مدينة النجف الأشرف.

6 ـ اتسم موقف المجتمع العراقي بقبول كبير من مرجعية الصدر وتحول التأييد مع استشهاد الصدر على يد السلطة إلى حركة شعبية أعادت إلى الواجهة مرة أخرى الحراك الاحتجاجي والثوري ضد السلطة.

7 ـ تباينت مواقف الخارج من مرجعية الصدر، إذ واجهت اتهامات عديدة إلّا إنَّ الصدر نجح في نهاية المطاف بتبديدها وبيان حجم اجنداتها، وكان يعول على الزمن في إزالة هذه الاتهامات. وهذا مع حدث فعلاً مع الحركات السياسية في الخارج التي مثلتها المعارضة الإسلامية الشيعية في الخارج، فقد كان من الممكن أنْ تستثمر حراك الصدر في الداخل من اجل إسقاط السلطة، إلّا أنَّها ظلت تراهن على الخارج، وتنظر بعين الارتياب للحراك المعارض والرافض للسلطة في الداخل، إلّا أنَّ حركة الصدر في النهاية رغم اغتيال السلطة له استطاعت أنْ تنجح في توحيد الجهود المعارضة من الداخل والخارج ضد السلطة.

8 ـ نجحت مرجعية الصدر في استقطاب فئات مختلفة من أبناء المجتمع العراقي، ومن ذلك أبناء العشائر العراقية، ورسخّت علاقة الحوزة العلمية مع الأكاديميين من طلبة وأساتذة التربية والتعليم العالي، وكذلك دعوة مرجعيته إلى شريحة الموظفين وغيرهم من موظفي العتبات المقدسة، كما استهدفت مرجعيته فئات أخرى تعيش على الهامش مثل الغجر، واستطاع أنْ يحققَ تقارب وطني شمل الطوائف مثل اتباع المذهب السنية، والأديان الأخرى مثل معتنقي الدين المسيحي، والصابئة وما إلى ذلك، كما أنَّ هذا التأييد أسهم في رفد الحوزة العلمية بطاقات محلية جديدة، بعد أنْ أراد النظام محاصرتها وتحويلها إلى دائرة مخترَقة من قبل أجهزة مخابراتية، ومجموعات حزبه.

9 ـ كانت مرجعية الصدر تدرك أُفُق السلطة آنذاك فهي وإنْ وظّفت تكتيكها لصالحها إلّا أنَّها نجحت في نهاية المطاف في بيان حجم اجرامها وفقدان مشروعيتها وأهليتها الشعبية.

## الفصل الثالث

# صلاة الجمعة: من التقية إلى الحوزة الناطقة

**أ. د. حيدر نزار السيد سلمان** [1]

### أولاً: مدخل

ميّزت صلاةِ الجمعةِ التي أعاد العمل بها السيد محمد محمد صادق الصدر كفريضة مُعطلة، ميّزت مرجعيته الدينية كواحدة من أكثر المرجعيات اختلافاً عن سابقاتها في مجالات التقليد والحركة والمواقف والفرادة في نواحٍ فقهية واجتماعية، وبروزها في زمنٍ هو الأشد صعوبة وخطورة في تاريخ العراق، وفي ظروفٍ ملتبسة بتعقيداتها؛ إذ خضع العراق عقب أحداث الكويت 1990-1991 إلى حصار اقتصادي مُحكم ومراقبة دولية بفرق تفتيش مسّت سيادة البلاد، مما أفضى إلى تدهور مريع في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتحولات قيمية، فضلاً عن ظهور عوارض الضعف والإنحلال التي اعترت الدولة والسلطة واجهزتها ومؤسساتها، خصوصاً القمعية.

في هذه الأجواء برز الصدر كمرجع ديني اختلف عن الآخرين بخطابه وأنصاره وآرائه الفقهية ومنها صلاة الجمعة والتصاقها كميزة به، ربطته بجمهور واسع وأحداث وقضايا مهمة وخطيرة.

هذا البحث يتناول صلاة الجمعة عند السيد محمد الصدر كمحور لحركته ونشاطه الحوزوي واختلافه مع الأوساط المرجعية في شرعية إقامتها من عدمه، وما تبع ذلك من تطورات كانت هذه الصلاة بمثابة قطب الرحى لها، وهنا لا بد من الإشارة إلى الترابط العضوي بين صلاة الجمعة وحركة الصدر العامة ومرجعيته الدينية.

انطلق البحث من تساؤلٍ أساس هو: لماذا الجمعة في ذلك الزمن؟ ولماذا أعاد الصدر

(1) أكاديمي (كلية الآثار-جامعة الكوفة)

فريضة معطَّلة لقرون؟ ومدى تأثيرها الاجتماعي وعلى تمدد وانتشار مرجعيته؟، ومن هذه التساؤلات يأخذ البحث مساره معتمداً منهجيتي الوصف والتحليل في دراسة ظاهرة حوزوية جديدة، شكّلت انعطافة في تاريخ مرجعية النجف، وما تبعها من تحولات في التراتبية الحوزوية، ببروز فئة جديدة من رجال الدين الذين تغذّوا من زاد الصدر الفقهي والثقافي.

اعتمدت الدراسة على مصادر متنوعة حسب مواقفها من الصدر وجمعته، وكان المساعد الأكبر المهمة المفيدة التي قام بها مكتبه بإنجاز تسجيلات صوتية فيدوية متاحة. تحدث فيها الصدر عن حياته وتعليمه وتصدّيه للمرجعية، وكان لهذه المواد أهمية في تسهيل مهمة الباحث، كما هو حال مع ما يُعرف بتسجيلات (الحنانة) بالإضافة إلى ما كتبه تلاميذه من مدونات بحقه، مثل عباس الزيدي في كتابه (السفير الخامس) وقاسم الكعبي في (الثورة البيضاء)، فضلاً عن الوثائق الحكومية التي أعاد نشرها عباس كاظم في كتابه (الحوزة تحت الحصار)، وكتاب عادل رؤوف (مرجعية الميدان)، كما لا يمكن اغفال الارشفة والتوثيق الممتاز الذي نهض به مكتبه من خلال هيئة تراث الشهيد الصدر في كتب عدة اهمها (خطب الجمعة).

كان استعمال هذه المصادر قد جرى بحذر وتدقيق، وعدم الركون إلى كل ماورد فيها؛ لأنَّ قسماً مما ورد فيها هو انعكاس للحالة العاطفية بعد استشهاده، أو إنَّ مَنْ كتبها حاول تعظيم الوقائع والتقليل من شأن مراجع دين آخرين.

تقدّم هذه الدراسة رؤية بحثية جديدة، فالجدة تتجلى بعدم الانسياق خلف الكتابات والآراء الجاهزة التي أُبتلي بها الكثير من الباحثين والمتخذة من صيغ واساليب التبجيل والتكريم والتقديس طريقاً للكتابة لتفقد صيغتها الأكاديمية، ورصانتها العلمية وتتحول إلى نفثات جريح.

جاء البحث بمقدمة وأربعة فروع بحثية للمحور الرئيس للدراسة وخلاصة بالتقييم والاستنتاج، وهي بكل الأحوال تمثل مشروعاً لدراسة أوسع فتح أبوابَها هذا البحثُ.

## أولاً: صلاة الجمعة عند المجتهدين

مثّلتْ صلاة الجمعة إحدى الاشكاليات الفقهية عند علماء الدين الشيعة ضمن مسارين منهجيين بين الوجوب من عدمه، وحول موضوعة إقامتها دارت نقاشات أشارت لمواقف فقهيةٍ وعقائدية مختلفة. وبين من يقف مؤيداً لإقامتها في زمن غيبة الإمام المهدي ومعارضاً؛ قُدّمتْ أطروحات وحجج لها طابع عقائدي لتعزيز موقف كل طرف. ومن الضروري الإشارة إلى أنَّ المواقفَ المتناقضةَ لا تتعلق بشرعية الصلاة، بل بطبيعة الظروف السياسية والاجتماعية

لإقامتها، فصلاة الجمعة المنصوص عليها قرآنياً: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[1] كفريضة دينية إلهية متفق عليها اجمالاً سواء في زمن حضور الإمام أو نائبه الخاص المنصوب من قبله[2]، وحسب الشيخ البروجوردي فإنَّ الخلافَ حول اشتراط وجوبها أو مشروعيتها بحضور الإمام، فلا تجب تعييناً أو لا تشرَّع في زمن الغيبة وعدم الاشتراط رغم كون صلاة الجمعة من ضروريات الدين وتحقق إجماع المسلمين عليها[3]. وتفيد كتابات شيعية لعلماء دين: إنَّ صلاة الجمعة أُقيمت بكامل شرعيتها وتوفر شروطها في خلافة الإمام علي بن ابي طالب عليه السلام وفي زمن ابنه الحسن عليه السلام، وهذا هو العهد الأكثر شرعية من التاريخ الإسلامي برأي السرديات الشيعية.

يستند موقف علماء الدين الشيعة وفقهائهم من مسألة إقامة صلاة الجمعة على أسباب سياسية - عقائدية دفعت باتجاه اتخاذ موقف المؤجل لإقامتها، الأمر الذي جعلها تخضع لمنطق إيقاف العمل بها وتجميدها لمدد تاريخية طويلة حتى لحقها الإهمال، مما عرّضهم للطعن والكلام الجارح لتخلفهم عن هذه الفريضة، وكان للجانب المعارض المناوئ للسُلط الحاكمة من قبل الشيعة طوال مدة التاريخ الإسلامي وتعرضهم للاضطهاد والإقصاء وعدم اعترافهم بشرعيات هذه الحكومات التي وجدوا فيها مغتصبة للسلطة من أصحابها الشرعيين[4]؛ قد كرس إيقافهم لصلاة الجمعة باعتبار إقامتها تمنح هؤلاء الحكام الشرعية على الرغم من الكم الهائل من الأحاديث الدالة على فضائل هذه الصلاة ومركزيتها الإيمانية؛ إذ يُنقل عن كتب علماء الشيعة ذات الاحترام والرصانة عشرات الأحاديث المؤكِدة على هذه الفريضة وأثم

(1) القرآن الكريم، سورة الجمعة، آية (9).

(2) في كتابه (ولاية الفقيه) ناقش الخميني بإسهاب عن خلافة الفقهاء للائمة المعصومين ونيابتهم عن الإمام الغائب في مختلف شؤون الحياة وعد الفقهاء كونهم نواب لهم أحقية الحكم والقضاء، ينظر: الإمام الخميني، الحكومة الإسلامية (ولاية الفقيه)، ط1، مؤسسة تراث السيد الخميني، طهران 2015، ص104-121.

(3) كاظم الجابري، صلاة الجمعة، تاريخها وفقهها، ط1، مركز الاعلام الإسلامي، قم 1418، ص24؛ مرتضى البروجردي؛ المستند في شرح العروة الوثقى تقرير الابحاث الأستاذ الاعظم سماحة آية الله العظمى السيد أبو القاسم الخوئي، الصلاة، الجزء الحادي عشر، مؤسسة الخوئي الإسلامية، ط6، إيران، العراق 2016، ص 14.

(4) حول السردية التاريخية للاضطهاد والاقصاء الذي تعرض له الأئمة عليهم السلام والشيعة واتخاذهم موقف المعارضة من الحكومات المتعاقبة طيلة المدة التاريخية بعد وفاة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) مروراً بالدولتين الاموية والعباسية ينظر مَنْ كتب بحيادية عن موضوع اقصاء الإمام علي عن الحكم وما تبع ذلك من تشكيل المعارضة الشيعية: جيرهارد كونسلمان، سطوع نجم الشيعة، ترجمة محمد ابو رحمة، ط1، مكتبة مريولي، القاهرة 2004، ص5-116.

التخلف عنها، وكلها تحثّ المؤمنين على الالتزام بها[1]، بيد أنَّ ذلك يشير إلى كونها فريضة يلزمها شروط تحققها، وهي بالتالي غير متوافرة، وفي هذا السياق ساد موقف المعارضين لإقامة صلاة الجماعة باستنادهم إلى كون الحكام الذين توالوا يمثلون أهل الظلم والفساد والفسق و(فساد العقيدة) على الآراء الأخرى المؤيدة لإقامة الجمعة، وطبقاً للتاريخ العقائدي الشيعي فإنَّ الموقف من هذه الصلاة مَرَ بمراحل متنوعة الاتجاهات مثلته آراء موافقة كرأي الشيخ الكليني والشيخ الصدوق والشيخ المفيد رغم الشروط الصارمة التي تجعلها واجبة التحقق وهي: الحاكم العادل الحر البالغ الخالي من أمراض الجذام والبرص، صادق العقيدة وبكل الأحوال فإنَّ حضورها بحقيقته ممارسة للتقية[2] بوصفها مشهداً عاماً يحضره المسلمين كافة، ومن جميع الطبقات الاجتماعية، الأمر الذي يستدعي من الشيعة حضورها حتى يتعرف عليهم الناس ويزيلوا الدعايات وعمليات التشويه ضدهم، ويستند هذا الموقف الخاضع لمفهوم التقية إلى أنَّ الأئمة من أهل البيت عليهم السلام كانوا يشاركون بحرص في أداء صلاة الجمعة المقامة من قبل السلطات الحاكمة بل كانوا يحثّون أنصارهم ويشجعوهم على حضورها، غير أنَّ الموقف لم يبقَ على هذا النمط التصالحي؛ إذ صاغ الشريف المرتضى رأياً فقهياً أكثر تشدداً؛ إذ اشترط قيامها بأذن السلطان وإمام الزمان والمقصود هنا بالإمام المعصوم الغائب[3].

ناقش علماء الدين الشيعة بتركيز وببحوث عميقة في الموقف الفقهي من صلاة الجمعة، وقدموا تبريرات عقائدية وفلسفية لإقناع أنصارهم ومناوئيهم بافتقار أدائها إلى الشروط

(1) من هذه الأحاديث على سبيل المثال: روى البرقي بسند صحيح عن أبي بصير ومحمد بن مسلم قالا: سمعنا أبا جعفر محمد بن علي عليه السلام يقول: من ترك الجمعة ثلاثاً متوالية بغير علة طبع الله على قلبه. منها أيضاً عن الإمام الصادق عليه السلام: ما من قدم سعت إلى الجمعة إلّا حرم الله جسدها على النار، للاطلاع على مزيد من الأحاديث ينظر: ياسين الموسوي، صلاة الجمعة فضائلها، فلسفتها، فقهها، مؤسسة الحديث الشريف، النجف الاشرف 2010، ص17-23.

(2) التقية في اللغة: هي الحيطة والحذر من الضرر وتجنبه، وأما في الاصطلاح فهي: كتمان الحق وستر الاعتقاد به. وحسب السردية الشيعية فقد روى عن الإمام الصادق عليه السلام: ((التقية ديني ودين آبائي، ومن لا تقية له لا دين له)) وبسبب ما مرّ به الشيعة من اضطهاد وتعسف في عهود تاريخية متتابعة فقد اتخذوا التقية شعاراً لهم لدفع الضرر عنهم وعن اتباعهم وحقناً لدمائهم واستصلاحاً لحال المسلمين. وللتقية أحكام من حيث وجوبها، وهي ليست واجبة بكل الأحوال إذ يجوز العمل خلافها لإظهار الحق والتظاهر به نصرة للدين وخدمة الاسلام، لتفاصيل أكثر ينظر: حسن الحسناوي، الجديد في شرح عقائد الامامية: الشيخ محمد رضا المظفر، ط1، مطبعة احسان، دون مكان 2015، ص141 -143.

(3) كاظم الجابري، المصدر السابق، ص 21 ص31.

الكاملة للإقامة، ومن المثير إنَّ عالم دين كبير جادل بهذا المجال منطقياً، مبرراً شرعية عدم إقامتها رغم اسهابه المطول كونها فريضة دينية واجبة، إذ يقول: «استقرار سيرة أصحاب الأئمة عليهم السلام لاسيما الصادق عليه السلام على كثرتهم على عدم إقامة هذه الصلاة مع أنَّهم من الرواة لهذه الأحاديث ونقلة تلك الأخبار فلو كان واجباً تعييناً كيف اهملوها ولم يعتنون بشأنها مع علو مرتبتهم وارتفاع منزلتهم وهم من أركان الدين واعمدة المذهب وحملة الفقه الجعفري» [1].

ويحاجج علماء الدين في عدم توفر الدليل على وجوب قيامها مع كونها فريضة لا تتم إلّا بوجود الإمام المعصوم فهي من اختصاصه حصراً، ومن شؤونه الإلهية، فلا يجوز عقدها بدونه أو المنصوب من قبله بالخصوص، وحيث لا يتيسر الوصول إلى الإمام في عصر الغيبة، ولا الاستئذان الخاص فقد انتفت شروطها وسقط وجوبها فتختص المشروعية بزمن الحضور[2]. ويبدو واضحاً إنَّ العامل السياسي وما واجهه الشيعة في مدد تاريخية متعاقبة من اضطهاد كان دافعاً قوياً لاتخاذ هذا الموقف؛ لأنَّ السلطات المتوالية لم تكُ شيعية بل سنية في نهجها وعقيدتها وطقوسها العبادية، وقد مثّل الدعاء للخلفاء الحكام[3] والذين ينظر لهم الشيعة كونهم فاسدي العقيدة ومغتصبين للخلافة، مثل الدعاء لهم بخطب صلاة الجمعة نمطاً سائداً كاعتراف بشرعيتهم وكأولياء للأمر تحولاً في الموقف الشيعي من هذه الصلاة فلم يجدوا وسيلة لتبرير ذلك إلّا بالتأويلات الفقهية لكبار علماء الدين الذين كان لهم الدور الأكبر في ترسيخ العقيدة الشيعية وترصينها بالحجج والبراهين المنطقية.

وفي هذا السياق يمكن النظر إلى قائمة مترعة بأسماء كبار الفقهاء[4] المنظّرين لعدم قيام شرعية صلاة الجمعة في ظل غياب الإمام الشرعي، أو من كلّفه نيابة عنه لتولي الإمامة، وقدر تعلق الأمر بالشيعة العاديين فقد التزموا بهذه التعليمات الدينية وتجذرت عندهم ثقافة الرفض للإقامة، مما جعل أية بادرة لإقامة صلاة الجمعة تجابه بالاستغراب والنفور كما سنلاحظ في الفصل القادم، وجاء الموقف النافر تتويجاً لجوهر العقيدة السياسية الشيعية ورؤيتها للحكم والدولة، ولعل الحديث المنقول عن الإمام جعفر الصادق (عليه السلام) المعزز

(1) مرتضى البروجردي، المصدر السابق، ص23.

(2) المصدر نفسه، ص31-32.

(3) تزخر كتب التاريخ الإسلامي بإشكالية الدعاء للخلفاء من على منابر الصلاة، باعتبارها دليل الولاء للخلافة من الحكام المسلمين

(4) يقف كبار علماء الدين الشيعة المنظرين للمذهب في اتجاه الموقف المناهض لإقامة صلاة الجمعة في زمن الغيبة ومنهم: الشريف المرتضى، الشيخ الطوسي، ابن ادريس الحلي، المحقق الحلي، العلامة الحلي.

بالأسانيد: (كُلُّ رَايَة تُرْفَعُ قَبْلَ قِيَامِ القَائِمِ فَصَاحِبُهَا طَاغُوتٌ)[1] له الأثر في الاتجاهات السياسية الفقهية الشيعية، وتغذت منه أجيال من الشيعة لاسيما التقليديون الملتزمون بالنصوص بحرفيتها وعدم العمل على تأويلها لفتح منفذ للمشاركة بصلاة الجمعة.

وحسب العوائق التي وضعها فقهاء الشيعة الكبار، فإنَّ المواقفَ هذه تمثل رفضاً للإذعان وعملاً مقاوماً للحكومات وسلب شرعيتها، وإنْ كان عند الشيعة بأقل تقدير، ومما يؤكد على ذلك الشرط التعجيزي الذي اتفق عليه أغلب الفقهاء الشيعة الكبار بأنَّ صلاةَ الجمعة هي وظيفة حصرية للإمام المعصوم أو نائبه. ومثّل الرأي الأكثر تشدداً العالم الديني ابو يعلى حمزة عبد العزيز المتوفى سنة 463 هـ والمعروف بأسم سالار الديلمي الذي ذهب إلى أنَّ صلاة الجمعة ساقطة في زمن الغيبة الكبرى؛ لأنَّ فرضها منوط بإمام أو نائب[2]، ويمكن أنْ ينوبَ عنه مَنْ تتوفر لديه شرائط معينة. وسجّل هذا الموقف المتشدد تساؤلات حول رفضها وقبولها والتحزّب لها أو ضدها في الزمن المعاصر، حتى أصبحت عملية القبول والرفض وكأنّها جزء من أُصول الدين وثوابته التي لا يتسامح فيها[3]، وتشكل هذا الرأي من شدة الموقف والجدل حولها.

لما كانت الإمامة المحور الأساس الذي تدور عليه العقيدة الشيعية فقد برهن الفقهاء الشيعة رفضهم لإقامة صلاة الجمعة، منطلقين من الحق المغتصب من أئمتهم وهذا الاغتصاب توارثه الحكام بشكل متعاقب، ومع غياب الإمام المعصوم لم تعد صلاة الجمعة بقوتها التبليغية بوصفها مشهداً عاماً ذا تأثيرٍ كبير وقيمة عالية، فإنْ أُقيمتْ فذلك يعني تحولها إلى منبر لمنح الشرعية للحكم القائم مع ضرورة التأكيد على ما يجب أنْ يتمتعَ به إمام الجمعة من مؤهلات كالخبرة بكل الأمور والاطلاع بأحوال البلاد، وما يجري فيها من الحوادث وإعلان ما يرد إليه من الآفاق إلى الناس وإرشادهم إلى الصلاح كما له القدرة على أنْ يعظَهم ويمنيهم ويرغبهم ويرهبهم، وكل ما سبق لا يحدث إلّا إذا كانت له السيطرة على الأمور والتسلط على كافة الشؤون وليس هو إلّا الإمام (عليه السلام) أو المنصوب الخاص عنه، فليس لغيره التصدي لهذا المقام.

---

(1) موقع المكتبة الشيعية على الانترنت بحار الأنوار - العلامة المجلسي - ج 52 - الصفحة 143 (shiaonlinelibrary.com) نقلاً عن العلامة المجلسي، بحار الانوار، ج52، ص143.

(2) جواد علي، المهدي المنتظر عند الشيعة الأثني عشرية، ترجمة أبو العيد دودو، ط1، منشورات الجمل، المانيا 2005، ص 266-267.

(3) ياسين الموسوي، المصدر السابق، ص52.

على هذا الأساس؛ فكون صلاة الجمعة مشهداً عظيما يشترك فيه جميع المسلمين، فإنَّ مَنْ يتقدم لإمامتها يجب أنْ يكونَ الاصلح، الأفقه، الأعدل، الخبير بأحوال المسلمين[1] وهذه السمات تشكل بمجموعها أو بمفردها عقبات أمام إقامة صلاة الجمعة؛ فمن يملك مثلها حسب الرؤية الشيعية غير الإمام المعصوم، وفي هذا السياق كان الموقف الصارم بعدم شرعية صلاة الجمعة للعلامة الحلي المتوفى عام 598هـ وهو من كبار المجتهدين إلّا بحضور السلطان العادل، وحضور المعصوم شرط في وجوبها، ومع غيبته لا يمكن تحقيق هذا الشرط، فسقط عن الوجوب، وحتى من يمثل الإمام لا بد أنْ يكونَ نائباً له ومُعيّناً من قبله، وحسب رأي الحلي: فإنَّ الشرط بعدالة السلطان هي تختص بالإمام المعصوم حصراً، لأنَّ إمامةَ الجمعة من غير المعصوم ستؤول الأمور إلى الهرج والفوضى، وهو من له الحق بقطع دابر الاختلاف مؤكداً: إنَّ أسباب إيقاف نيابة الجمعة على إذن الإمام بموجب عدالته ولو كان الأمر بيد الفاسق لتصرف حسب «بواعث طبعه ومرامي اهويته لا إلى مواقع المصلحة» [2]، وبصراحة كاملة من الحلي أصبحت قاعدة عند من جاء من بعده من الفقهاء قال: «الجمعة واجبة وهو قول علماء الإسلام ويدل عليه الكتاب والسنّة والإجماع.. ويشترط في الجمعة الإمام العادل أي المعصوم عندنا أو إذنه إما اشتراط الإمام أو إذنه فهو مذهب علمائنا اجمع» [3].

وَفّر اشتراط توكيل الإمام المعصوم لمن ينوب عنه بصلاة الجمعة؛ فتحاً لعلماء دين وفقهاء متأخرين لإثارة نقاش جديد يفضي إلى تشريع صلاة الجمعة، وطبقاً لهذا الباب المفتوح فقد عُدّ المجتهد الحائز على شروط الاجتهاد والمرجعية الدينية مفوضاً من الإمام المعصوم، وتمت عملية مطاوعة النص الإمامي القائل: (الراد على الإمام المعصوم كالراد على رسول الله صلى الله عليه وآله، والراد على رسول الله صلى الله عليه وآله كالراد على الله عز وجل) [4] ليكون متعشقاً متصلاً مع المرجع الديني ومنطبقاً عليه بوصفه حلقة جديدة في السلسلة المقدسة، فأستكمل النص الإمامي بإضافة الرادّ على المرجع كأنَّما راد على الإمام، وهكذا مُنح المجتهدون أحقية كوكلاء أئمة قادرين على تفسير النص والتفقه في الآيات بأحكام جديدة، وكذا في مسألة الاجتهاد في المستحدثات لكن الظروف السياسية لم تكنْ مهيئة لإنفاذ هذا الرأي إلّا في القرن السادس عشر الميلادي، تمثل بقيام الدولة الصفوية في بلاد فارس إيران [5]؛

(1) البروجردي، المصدر السابق، ص36-37.

(2) كاظم الجابري، المصدر السابق، ص43-45.

(3) المصدر نفسه، ص45.

(4) حسن الحسناوي، شرح عقائد الامامية، ص109.

(5) استمر تسمية بلاد فارس والدولة الفارسية إلى عام 1935 عندما غير الشاه رضا بهلوي الاسم إلى إيران.

إذ بدأت مرحلة سياسية جديدة بدولة شيعية بالمذهب الاثني عشري[1] وفي الربع الأخير من القرن العشرين بقيام الجمهورية الإسلامية في إيران عام 1979.

تطور الموقف من صلاة الجمعة بقيام الدولة الصفوية تطوراً ملفتاً من الناحية الفقهية والعملية، وفيه تمت عملية تجاوز الشرط المانع أمام إقامتها والمتمثل بالإمام العادل أو نائبه، فقد حدث تحول في الموقف؛ إذ أصبحت إقامة صلاة الجمعة وحضورها واجباً، وعلى هذا الأساس أُقيمت لأول مرة بتاريخ الشيعة بشكل علني ورسمي في مختلف المدن الإيرانية، وكان الفقيه الفاعل في هذا الاتجاه نور الدين علي الكركي العاملي[2] ومثّل هذا الفقيه انموذجاً لعلماء الدين العامليين (البراغماتيين) بتطلعه لتجسيد الفقه الشيعي واقعياً ونشر المذهب الشيعي وترسيخه بمعونة السلطة الصفوية التي أغدقت عليه بالصلاحيات الواسعة؛ إذ عدّه كتاباً رسمياً صادراً عن الشاه طهماسب (1514-1576)؛ نائب الإمام ووصفه بالسلطان الحقيقي الذي اكتسب طهماسب شرعيته منه، وبلغ بكتاب رسمي أركان دولته بكل الانحاء ضرورة طاعته وتنفيذ إرادته. استغل الكركي الأمر بمثابرة مثيرة للاعجاب في ترسيخ كل من المذهب الشيعي والدولة الصفوية، ولعله كان عملياً في تجاوزه الشروط الفقهية الصارمة لإقامة صلاة الجمعة بفتوى أجاز فيها وجوب الجمعة في زمن الغيبة مع وجود الفقيه الجامع للشرائط كنائب للإمام المعصوم، وكان هو نفسه هذا الفقيه الجامع للشرائط[3].

يمكن أنْ نعزو أمر إقامة صلاة الجمعة إلى توفر المناخ السياسي في ظل دولة شيعية تمنح لخطيب الجمعة حرية في تمجيد أهل البيت (عليهم السلام)، وانتقاد الحكام الذين ينظر لهم الشيعة كظالمين ومغتصبين للخلافة، كما أنَّ الإمام يمكن له الدعاء للحاكم كونه شيعياً خالصاً، وبمعنى أدق يمكن للإمام الخطابة بالسرديات العقائدية الشيعية دون وجل، بيد أنَّ الأمر لا يخلو من معارضة أظهرها علماء دين وفقهاء نجفيون عَدّوا إقامة

(1) لتفاصيل مركزة حول الطبيعة الدينية للدولة الصفوية ينظر: الينابيع ((مجلة))، العدد 17 في 17 ربيع الأول – ربيع الثاني 1428، ص104 -107، حيدر نزار السيد سلمان، الدولة الصفوية - حقائق تاريخية، مجلة ينابيع، العدد 17، سبتمبر 2018.

(2) الكركي (1463-1534): ولد في الكرك بجبل عامل في لبنان من عائلة علمية دينية وهاجر إلى النجف للدراسة في حوزتها حتى حصل على درجة الاجتهاد وأصبح عالماً دينياً معروفاً فأتصل به الصفويون في عهد الشاه طهماسب وأوكلوا إليه منصب شيخ الاسلام وهو أعلى منصب ديني وفتح في بلاد فارس إيران حوزة دينية. للتفاصيل ينظر: محمد الحسون، حياة المحقق الكركي وآثاره، ج1، ط1، منشورات الاحتجاج، قم 1423 هـ، ص190-472.

(3) ينظر: كاظم الجابري، المصدر السابق، ص49-51.

هذه الصلاة لا تحوز شروطها، وفي هذا السياق شن هؤلاء العلماء هجوماً على الكركي الذي شرع إقامة صلاة الجمعة في زمن الغيبة ومن أبرز هؤلاء الشيخ إبراهيم القطيفي (ت: 1543) الذي تزعم مجموعة فقهاء ورجال دين لمواجهة الكركي، كاتباً رسالة في حرمة صلاة الجمعة، وتطور الأمر أكثر بظهور مؤيدين لعلماء الدين النجفيين في رفض إقامة هذه الصلاة، وحسماً لهذا الخلاف المتفاقم والذي توسع فقهياً وشعبياً طلب الرافضون إجراء مناظرة مع الكركي بحضور الشاه طهماسب، ويبدو أنَّ المعارضين كانوا مؤثرين وأشد عزيمة، وهو ما تجسد فعلياً باعتزال الشيخ الكركي موقعه الديني وإمامة الجمعة في بلاد فارس، بعد أنْ أصابَه الاحباط وعاد إلى النجف دون أنْ تنتهيَ هذه الخلافات التي امتدت إلى كلٍ من العراق ولبنان، ومع ذلك استمرت إقامة صلاة الجمعة، والذي ساعد في ذلك صعود الإخباريين[1] في الفضاء الديني وتمسكهم بإقامة صلاة الجمعة كفريضة واجبة لا تقبل التأويل والاجتهاد بل مارسوا ضغطاً عقائدياً لإقامتها، وكان الإخباريون قد فرضوا في هذه المدة التاريخية بروزهم في الدراسات الفقهية والمراكز الحوزوية، وانتجَ فقهاؤهم كتباً عقائدية معتبرة لا زالت معتمدة كأساس في الدراسة الدينية لحد الآن، ومنها: بحار الانوار للمجلسي، ووسائل الشيعة للحر العاملي، وشارك علماء دين أصوليون زملائهم الإخباريين الموقف نفسه من صلاة الجمعة وشهدت هذه الفريضة صراعاً فكرياً حاداً انتج عشرات الرسائل في تأييد صلاة الجمعة أو رفض إقامتها[2].

ولم يدم الحال طويلاً فبعد انكسار الاخباريين أمام الحركة الأصولية التي قادها الشيخ الوحيد البهبهاني[3] ضعفت الدعوات الموجبة لإقامة صلاة الجمعة؛ إذ ساد الرأي الفقهي بالوجوب التخييري ومن أبرز الفقهاء الذين تمسكوا بهذا الرأي الشيخ جعفر كاشف الغطاء

(1) الفرقة الاخبارية: ظهرت هذه الفرقة في أواخر القرن الحادي عشر الهجري على يد الميرزا محمد أمين الاسترآبادي، واستفحل أمرها بعد وفاته، وتصدت الحركة الاخبارية للمدرسة الاصولية التي اعتمدت علم الاصول ومبدأ الاجتهاد وعارضتها بشدة، واستطاع الاخباريون من تجميد العمل بعلم الاصول لفترة من الزمن، لكن علماء المدرسة الاصولية لم يستسلموا أمام هيمنة الاخباريين ذات التفكير الجامد وتصدوا لهم وقاد الحملة ضدهم محمد باقر البهبهاني حتى استطاع القضاء عليهم في نهاية القرن الثاني عشر الميلادي للتفاصيل ينظر: محمد زكي ابراهيم، المدرسة الشيخية، ط1، دار المحجة البيضاء، بيروت 2004، ص68-103.

(2) كاظم الجابري، المصدر السابق، ص51 -55.

(3) الوحيد البهبهاني (1706-1791): عالم دين كبير الشأن أدى دوراً في محاربة الاخبارية وكان عالماً تقياً بارزاً في الاجتهاد، توفي في كربلاء ودفن في الرواق الحسيني. ينظر: محمد حرز الدين، معارف الرجال في تراجم العلماء والاديان، تعليق محمد حسن حرز الدين، ج2، مطبعة النجف، النجف الاشرف 1964، ص131

والمحقق النراقي والشيخ صاحب الجواهر[1]، ومن الملاحظ أنَّ هذا الوضع الذي جَعَلَ من إقامة صلاة الجمعة عملية اختيارية وليس الزامية قد فرض نفسه بقوة واستمر الفقهاء الكبار ينظرون إلى مسألة إقامتها بعدم اهتمام استناداً لما سبق، ولم يعطَ الموضوع أهمية كبيرة رغم كونه فريضة دينية.

لكن ذلك لا يعني انعدام المحاولات لإقامة صلاة الجمعة من علماء دين رأى فيها بعضهم سبيلاً للوحدة الإسلامية، وردماً للخلافات وإزالة الصورة المتخيلة عن الشيعة عند الكثير من أهل السنة، وتُوجت هذه المحاولات بإقامة صلاة للجمعة في مدينة الكاظمية في يوم 30 كانون الأول/يناير عام 1951 من قبل الشيخ الخالصي[2]، وكما تشير نشرة صادرة عن جامعة مدينة العلم التابعة للخالصي، فإنَّ هدف إقامة الصلاة (توثيق عرى الاخوة الصادقة بين جميع طوائف المسلمين ويشيد أركان الوحدة الإسلامية إذ حضر صلاة الجمعة جمعٌ غفيرٌ من أكثر البلاد الإسلامية في العراق وإيران والهند وباكستان وسوريا وتركيا، وأمّ الجمعة الشيخ سماحة الإمام الخالصي وإلى جانبه سماحة المفتي الشيخ محمد سعيد العرفي رئيس المجلس الإسلامي الأعلى في دمشق) [3]، بيد أنَّ صلاة جمعة الخالصي لم تكن واسعة وكبيرة؛ إذ لم يكنْ صاحب تقليد مؤثر؛ ولذا لم تحقق انتشاراً أو يتم تقليدها، غير أنَّ التطورات السياسية الاقليمية المتمثلة بقيام الجمهورية الإسلامية في إيران عام 1979 وإقامة صلاة جمعة مركزية بإشراف حكومي، حرك الطموحات والتطلعات عن علماء دين في العراق لمحاكاة الانموذج الإيراني، في الوقت الذي بقيت فيه المدرسة النجفية التقليدية تلتزم بالشروط نفسها لإقامة الصلاة التي وضع أساسها الفقهاء القدماء[4]. وبكل الأحوال لم ترقَ محاولات فقهاء وعلماء دين

(1) كاظم الجابري، المصدر السابق، ص56-57.

(2) محمد مهدي الخالصي 1891-1964: كان له دور في التقريب بين المذاهب الإسلامية وإقامة صلاة الجمعة في مدينة الكاظمية، وله عدة مؤلفات في الفقه والسياسة، وشارك مع والده محمد الخالصي في النشاط السياسي أيان العهد الملكي، ينظر: موقع مجمع التقريب بين المذاهب الإسلامية على الانترنت، آية الله الشيخ محمد بن محمد مهدي الخالصي، بقلم إسلام هاشم الدباغ
https://taqrib.ir/fa/article/ %D8 %A5 %D8 %AD %D9 %8A %D8 %A7 %D8 %A1- %D8 %B9 % D9 %84 %D9 %85 %D8 %A7 %D8 %A1- %D8 %A7 %D9 %84 %D8 %A5 %D8 %AD %D9 %8A %D8 %A7 %D8 %A11-

(3) الجمعة الجامعة ((نشرة))، العدد الأول، الدورة الثانية، منشورات ديوان النشر والترجمة والتأليف لجامعة مدينة، العلم للامام الخالصي الكبير في الكاظميين، مطبعة المعارف، بغداد، ص3.

(4) للاطلاع على رأي عدد من علماء الدين الكبار من إقامة صلاة الجمعة، لاسيما السيدين الخوئي والسيستاني ينظر: ياسين الموسوي، المصدر السابق، ص84-86.

لإعادة العمل بهذه الفريضة مستوى الانتشار والمشاركة الشعبية الكبيرة، بل بقيت عرضة للتشكيك وعدم القبول، واستمر هذا الوضع من صلاة الجمعة غير المؤثرة إجتماعياً إلى عام 1998، فقد دخلت في مرحلة جديدة.

## ثانياً: صلاة الجمعة عند الصدر

استمر الوضع الجامد من صلاة الجمعة داخل أوساط المرجعية الدينية لفترات تاريخية لاسيما بعد أنْ توقفتْ الصلاة التي أقامها الخالصي بالكاظمية، وطوال مدة القرن العشرين لم يحاول أحد من مراجع الدين الكبار ذي الاتباع الكُثر من إقامتها، والأمر المعروف إنَّ تفاصيل صلاة الجمعة كفريضة بقيت حبيسة الرسائل العملية لهؤلاء الفقهاء، وإنَّها لم تعدْ تثيرُ الجدل كما حصل سابقاً، فقد استحال عدم إقامتها عرفاً وامراً طبيعياً، مقبول حوزوياً وشعبياً، غير أنَّ هذا الحال شهد تغيّراً مثيراً للدهشة في العقد الأخير من القرن العشرين، طبقاً للتحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أفرزتها الحرب العراقية - الإيرانية بين عامي 1980-1988 ومن ثَمَّ احتلال الجيش العراقي للكويت في 2 آب/أغسطس 1990 [1].

أحدثت التحولات في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية صدعاً كبيراً في قوة نظام البعث السلطوية المعتمدة اساساً على قبضة أمنية صارمة وشديدة البطش بالخصوم[2] وضعفاً في هيمنته الثقافية والفكرية، مما منح معارضيه فرص سانحة لاستغلال هذه الأوضاع وإظهار عدم الإذعان للنظام، وهو ما تحقق باستغلال السيد محمد محمد صادق الصدر لهذه الأوضاع وكسره للتقليدية السائدة في الموقف من صلاة الجمعة.

في كتابه (بحوث في صلاة الجمعة) يقدم السيد محمد الصدر أدلته الفقهية والمنطقية لإثبات ضرورة إقامة هذه الصلاة متخذاً من قول الإمام الحسين عليه السلام؛ ((حلال محمد حلال إلى يوم القيامة وحرام محمد حرام إلى يوم القيامة) مدخلاً عقائدياً لأكساء رؤيته الفقهية من صلاة الجمعة قوة وصلابة في عملية الدعوة لإقامتها كتطبيق لفريضة لا يمكن

(1) لتفاصيل أوفر حول التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المشار إليها ينظر: حيدر نزار السيد سلمان، نهاية حرب وبدء أخرى؛ الأوضاع العامة في العراق بين عامي (1988 -1991)، ط1، مركز دراسات الكوفة 2023.

(2) بغية تكوين تصور عن قساوة الأجهزة الأمنية العراقية في عهد نظام البعث وما شهدته من تراجع بعد حرب الكويت عام 1991 ينظر: يوسف ساسون، بعث صدام، رؤية من داخل نظام استبدادي، ط1، ترجمة رفعت السيد علي، منشورات الجمل، بغداد – بيروت 2015، ص 208 – 213.

إيقاف العمل بها[1]، ويَشرعُ السيد الصدر بعد ذلك في مناقشة مطولة للآراء الرافضة لإقامة هذه الصلاة، ومنهم السيد الخوئي الذي كان يرى فيها واجباً تخييرياً والشيخ البروجوردي الموافق لرأي الخوئي؛ إذ عَدَّ إقامتها مخالفاً لمبدأ التقية الذي سار عليه الأئمة المعصومون في العهدين الأموي والعباسي، وكانوا عندما يحضرون هم وشيعتهم هذه الصلاة التي تقيمها السلطة من باب التقية، ويرد الصدر رافضاً هذا الاستدلال الفقهي بقوله؛ «وما أفاده غريب في غايته؛ لأنَّهم ذهبوا إلى الحرمة وعدم المشروعية في عصر الغيبة فيما اذا لم تتوفر شرائطها ومتى وجد المشروط مع عدم شرائطه كان تشريعاً محرماً، ولا يختص بصلاة الجمعة فلو صام المكلف شهر رمضان في شهر شعبان كان تشريعاً محرماً» [2]، كما يرفض الصدر بشدة القبول بفكرة إنَّ إقامة هذه الصلاة ستفضي إلى إثارة الفتن والعداوات والضجة، ولم يكتفِ بذلك، بل قدّم جرداً لفقهاء شيعة كبار شرّعوا إقامة صلاة الجمعة ورفضوا التحريم كالشيخ محمد حسن النجفي صاحب الجواهر، ويوسف البحراني صاحب كتاب الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة[3].

وحول الرأي الفقهي السائد بوصف إقامة صلاة الجمعة تخييرية بمعنى يمكن للمؤمن أداء صلاة الظهر، ويمكن له أداء الجمعة، يؤكد السيد الصدر: «إنَّ اجتماع خمسة أو سبعة اشخاص أحدهم الإمام يَجعلُ الجُمعةَ واجبةً، لكن هناك من المجتهدين من يرى أنَّه حتى باجتماع الخمسة أو السبعة تبقى على صفتها التخييرية، وعلى أساس هذا الرأي فالمؤمن حُر في أدائه لصلاة الجمعة أو الظهر، وبالمفاضلة بين الاثنين فإنَّ الجمعة أفضل، لكن السائد هو اختيار صلاة الظهر وهذا ليس فيه انصاف»[4].

يستند السيد الصدر في كون إقامة صلاة الجمعة واجبة على موقعه الديني كولي لأمر المسلمين يمتلك الولاية العامة[5] على الجميع من مقلديه وغيرهم، وحسب إعلانه لنفسه

(1) محمد الصدر، بحوث في صلاة الجمعة، دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر، بيروت 2011، ص9.

(2) محمد الصدر، بحوث في صلاة الجمعة، ص115.

(3) مقتدى الصدر، صلاة الجمعة في كلام السيد الوالد، هيئة تراث السيد الشهيد الصدر، بلا مكان، دون تاريخ، ص26 وص29.

(4) هيئة تراث الشهيد السعيد محمد الصدر، خطب الجمعة لشهيد صلاة الجمعة، ط2، لبنان 2020، ص15-16.

(5) الولاية العامة: يُعد أحمد النراقي (1771-1829) أول من عالج مبدأ الولاية العامة بشيء من التفصيل والشمولية في كتابه (عوائد الايام)، وحسب نظريته فإنَّ كافة أمور المسلمين هي من مختصات النبي محمد (ص) والائمة (عليهم السلام) فهم يملكون حق الولاية فيها وما يتعلق بدين الناس ودنياهم وتحول قسم كبير من هذه الحقوق إلى ولاية الفقهاء ومنها: الافتاء، إقامة الحدود الالهية، حفظ أموال

هذه الولاية فإنَّه يقول: «سؤال يطرحه الفلانيون: مَن أعطاه الولاية العامة؟ هو أعطاها لنفسه، أم غيره أعطاها له؟ أنتم ماذا تقولون؟ أنا أقول إننا عبيد الدليل، لأنَّنا عبيد الله، وعبيد نبي الله وأمير المؤمنين، والدليل يدل على الولاية العامة، اذن المعطي هو الله، ورسوله والمعصومون وليس غيرهم، كل مجتهد يتوصل إلى الولاية العامة بحسب الدليل معذور حتى لو كان مخطئاً، فضلاً عما كان مصيباً ومقتضى الاحتياط لا أقل - إذا كان غير مقلده أنْ يطيعه[1]. هل أمر بسوء؟ هل أمر بكفر؟ هل أمر بنفاق؟ إنَّما أمَرَ بما يصلح أمر الناس، أو فيه فائدة للمجتمع أو للمذهب أو للدين، فلماذا التأبي عن صلاة الجمعة؟»[2]. وطبقاً لهذه الولاية، واعتماداً على ما قدّمه الصدر من أدلة تؤكد وجوب إقامة صلاة الجمعة، فإنَّه يرى في أدلة ادعاء: إنَّ إقامتها زمن الغيبة دون إمضاء الإمام المعصوم مثار للفتنة ومفضية للهرج والمرج وقد يؤدي إلى القتل، فلا بد أنْ تكونَ إقامتها بأذن المعصوم لا الحاكم الشرعي[3] لتحسم مادة النزاع -، أدلة غير صحيحة وفاسدة، وإنَّ الحِكمةَ تقتضي تطبيق الشريعة بكافة أحكامها وتعاليمها وعليه فلا فتنة؛ إذ أنَّ تطبيق أحكام الدين وارشاداته يمنع الفتنة ويرتقي بالأفراد إلى مستوى الورع والتقوى، فلا يمكن أنْ تجر الاطماع الدنيوية نحو الفتنة.

---

اليتامى والمجانين والغائبين والتصرف بأموال الإمام المعصوم، وبعد النراقي أضاف السيد الخميني بشكل صريح موضوع تصدي ولاية الفقيه لأمر الحكومة بمعناها الجامع الشامل، ينظر: الإمام الخميني، المصدر السابق، ص12-20، ويرى باحث متخصص في الحركات الإسلامية إن فكرة الخميني عن ولاية الفقيه تأثرت بفكرة رشيد رضا الواردة في كتابه (الخلافة أو الامامة العظمى). لتفاصيل أوفر عن هذه التفصيلة ينظر: يوسف أونال، تأثير سيد قطب في الثورة الإسلامية الايرانية، ترجمة حمد العيسى، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 2023، ص145-146.

(1) يعلن السيد محمد الصدر بصراحة تامة عن كونه ولياً للمسلمين، وكونه فقيهاً أعلم الاحياء وكل من السيدين الخوئي والسبزواري، وكان الاثنان معاصرين له قبل وفاة الأول في 1992 والثاني 1993، وقد أثارت هذه حينها هجوماً كلامياً على السيد الصدر ومرجعيته، ينظر على التوالي: هيئة تراث السيد الشهيد السعيد محمد الصدر، الرسالة الاستفتائية، دار ومكتبة البصائر، بيروت، بلا تاريخ، ص63؛ عادل رؤوف، محمد صادق الصدر مرجعية الميدان مشروعه التغييري ووقائع الاغتيال، المركز العراقي للإعلام والدراسات، دمشق 2006، ص462-463.

(2) هيئة تراث الشهيد محمد الصدر، خطب الجمعة، ص 16-17. من ناحية أخرى يرفض الصدر التبريرات الفقهية التي يقدمها علماء الدين الرافضين لإقامة صلاة الجمعة ويعزو السبب الرئيس إلى الخلافات السياسية المرجعية وحسب الصدر فإنَّ المراجع الدينيين ابتعدوا عن هذه الفريضة التي لها أهميتها الاجتماعية ليتفرغوا إلى: صلاة الجماعة، والاستخارة والفتوى والدروس، ويعدون صلاة الجمعة غير مهمة ولا علاقة لهم بها. للتفاصيل ينظر: عباس الزيدي، الصدر ممهداً؛ العراق بين منهج الصدر وظهور الإمام رؤية جديدة، ط1، بلا مكان، ص70.

(3) يقصد هنا السيد الصدر ما ورد في كتاب مستند العروة الوثقى للشيخ البروجردي الذي أشرنا إليه سابقاً.

ويؤكد السيد الصدر إن عدم حث الإمام عليها ليس معنى كونها حراماً، ولا هناك دليل يثبت أنَّ النبي (صلى الله عليه وآله) أو الإمام علي أو الإمام الحسن (عليهما السلام) أو غيرهم كانوا يرسلون وينصّبون شخصاً أو اشخاصاً لصلاة الجمعة. وعلى الرغم من إرسالهم الولاة والقضاة، فقد كانت من واجباتهم إقامة هذه الصلاة، وحتى الأئمة ممن لم يتصدَ لأمر الأمة، فلم يرسل أحداً لا لصلاة الجمعة ولا للأعم الأغلب، وحسب الروايات التاريخية العقائدية التي يحاجج بها الصدر الذين يحرمون إقامة هذه الصلاة، فإنَّ الجمعة تمثل مشهداً عاماً ومكاناً للموعظة[1]، وهو ما يجب الالتفات إليه لتحقيق الاتصال مع الناس في مكان جامع وبمواجهة مباشرة مع الفقيه بدل الانفصال الحاصل بين المرجعية والحوزة الدينية وبين الناس، فصلاة الجمعة تسد هذا الفراغ الذي أهمله مراجع الدين بعدم اتصالهم المباشر بالمجتمع، والذي يمكن من خلاله رفع نسبة الوعي والثقافة الدينية وملء نفوس الناس بالشجاعة وعن طريق هذا التواصل يمكن للحوزة أنْ تبلّغَ رسالتها وكلماتها وأوامرها ونواهيها وتعريف المجتمع بالكثير من الأمور الضرورية، ومنها تعريفه بمصالحه وواجباته واعدائه وأصدقائه[2].

يوسع السيد الصدر دائرة النقاش حول الشروط الواجب توفرها لإقامة صلاة الجمعة باذلاً مجهوداً فكرياً واضحاً لإثبات رؤيته الفقهية بضرورة إقامتها ومشروعية الولي بهذه الإقامة، وفي هذا السياق يناقش إحدى التفصيلات المهمة التي يتذرع بها الفقهاء الرافضين لإقامة الجمعة والتي تتعلق باشتراط السلطان العادل، وحسب المناقشة المنطقية للصدر، فإنَّ لفظ السلطان العادل لم يردْ في الكتاب أو السُنة، ولم يلاحظ وروده في الأدلة الشرعية الخاصة بصلاة الجمعة بل ماورد لفظ الإمام، وبالتالي فالقضية كما يرى سالبة بانتفاء الموضوع[3].

يسرد الصدر رأيه بمثال تاريخي؛ إذ يُشيرُ إلى أحد العلماء وهو محمد باقر الحسيني المعروف بالمير الداماد (ت: 1631) [4]: إنَّه كان يقيم الحدود ويرسل الجباة لجمع الزكاة والحقوق الشرعية، إلّا أنَّه لم يكنْ سلطاناً، ومقابل هذا هناك بعض الخلفاء العباسيين رغم

(1) محمد الصدر، بحوث في صلاة الجمعة، 164 – ص 169.

(2) محمد الصدر، خطبة صلاة الجمعة، ص366.

(3) محمد الصدر، بحوث في صلاة الجمعة، ص177 -178.

(4) الميرداماد، فيلسوف وفقيه شيعي، يوصف بأنه العالم الجامع، حيث كان له تخصص في العديد من العلوم، منها: الفلسفة، الكلام، الرياضيات، الفقه، الأصول. عاش في خراسان شمال إيران، له مكانة وحظوة خاصة لدى الدولة الصفوية وتأسيس الحوزة العلمية التي أسستها في عاصمتها أصفهان، رافق الشاه صفي الصفوي في زيارته إلى العراق، لكنه توفي قبل أن يصل. دُفن في النجف الأشرف. محسن الأمين، أعيان الشيعة، الجزء 9، ص 322.

كونهم (سلاطين)، إلّا أنَّ أمور البلاد بيد غيرهم من الأتراك وغيرهم، وطبقاً لذلك فإنَّ الشخص المبسوط اليد قادر على القيام بصلاة الجمعة[1]، ثم يقرِّب السيد الصدر بين المفاهيم ويحقق توازن بين الألفاظ من الناحية الجوهرية، وليس الشكلية، وبهذا الاتجاه يوفق بين مفهومين أو لفظيين هما: السلطان العادل، وصاحب الولاية العامة (ولي أمر المسلمين)، وهما من يجب الامتثال لهما في إقامة صلاة الجمعة وغيرها.

وفي هذا السياق فإنَّ كلاً من السلطان العادل والولي العام متساويان في القدرة، فمثلما للسلطان العادل الحق، فإنَّ للولي الحق نفسه وكلاهما مبسوط اليد ووجوب طاعتهما من عامة الناس، مع الأخذ بنظر الاعتبار إنَّ كلاهما مجتهدان جامعان للشرائط، واما بالنسبة للسلطة الفعلية فقد يكون الفقيه القائل بالولاية العامة سلطاناً، وقد لا يكون، وفي المقابل فإنَّ السلطان العادل قد يكون الولي الفقيه وقد لا يكون، بيد أنَّ المحصلة هي إنَّ كليهما تتوافر فيهما الشروط المطلوبة لإقامة صلاة الجمعة، علماً أنَّ السلطان العادل ليس من الضرورة أنْ يكونَ ولي فقيه، مما يستدعي طاعته للولي من أجل المصلحة العامة وبكل الأحوال حسب الرأي الفقهي للسيد الصدر فإنَّ هناك لزومية بطاعة الولي والسلطان العادل بالاستناد الاستدلالي بالآية الكريمة (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأمر مِنْكُمْ) [2]، والمشمول بالطاعة في الآية القرآنية كل من المعصوم وولي الأمر، وهو المجتهد الجامع للشرائط، شرط أنْ تكونَ ولاية أمره شرعية، ويترتب على هذه الطاعة الأمر بالأحكام الشرعية الأصلية[3]، وبذلك يبلغ الصدر هدفه الذي دعمه بالأدلة الفقهية والمنطقية المؤكدة على ضرورة إقامة صلاة الجمعة باعتباره ولي أمر، لا يمكن له ايقاف تنفيذ الأحكام الشرعية الأصلية ويمثل ذلك واجباً رئيساً من واجباته وحلوله بالنيابة محل المعصوم الذي بيده القدرة، ومتوافرة عنده الشروط المطلوبة وهي نفسها عند الولي.

وتأسيساً على ما سبق يمكن لنا تقدير الجهد الفكري الكبير الذي بذله السيد الصدر في دعم رؤيته الفقهية لإقامة صلاة الجمعة ورد الآراء التي نمّطت الحياة الحوزوية في هذا المجال، وعلى ذلك يمكن اكتشاف أمرين ساعدا الصدر في تعزيز موقفه الفقهي، إذ إنَّ دراسته الاكاديمية -وإنْ كانت اولية- منحته مرونة في التفكير العقلاني، واستخدام قدراته الفكرية بشكل منظم، مع الإشارة إلى تمتعه بذكاء وقدرة على الاستنتاج والتقييم وجرأة في

(1) المصدر نفسه، ص178.

(2) القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 59

(3) محمد الصدر، بحوث في صلاة الجمعة، ص179-190.

طرح فكره، والأمر الآخر لا يمكن التغافل عن تأثره بالتجربة الإيرانية ومنها ظهور ولاية الفقيه ومحاولته نسخها عراقياً، وتمثل هذا التأثر بتشريعه الفقهي لإقامة صلاة الجمعة، متجاوزاً النمط الفقهي السائد داخل الأوساط الحوزوية والمرجعية ويفتح بذلك مرحلة جديدة في تاريخ مرجعية النجف الدينية، وما ستشكله هذه الخطوة الجريئة من تحولات في المجال العقائدي والسياسي؛ إذ جاءت خطوته في إقامة هذه الصلاة مخالفة وبتحدي لآراء النخبة الدينية في النجف[1]، ومن خلال اعتباره المميز لصلاة الجمعة كونها محفلًا للتجمع الشعبي، كما يمكن القول إنَّ الصدرَ أرادَ منها أنَّ تكونَ مجاله للحركة والنشاط الديني، لاسيما إذا أدركنا إيمانه الديني العميق وعدّها وسيلة لتشكيل كتلة شعبية مؤيدة، تعمل بمنهجية الولاية العامة القائمة على مبادئ الطاعة والالتزام المنضبط بأوامره وفتاواه. فهو بوصفه ولياً لا بد أنْ يمتلكَ القدرة على إصدار الأوامر والفتاوى الدينية التي لا بد لها أنْ تُنفّذَ من الاتباع مثلما عليهم أنْ يمتثلوا لأوامر وقرارات الولي والرجوع إليه قبل اتخاذ اي قرار[2]. وبإقدامه على منح الشرعية لإقامة صلاة الجمعة فإنَّهُ يمثل فهمه للواقع المرجعي الديني واستغلاله الفراغ في هذا الجانب، وبمعنى عدم وجود مرجعية دينية قوية تمتلك زمام المبادرة، كما أنَّ هذه الخطوة تكشف عن طموحاته الواسعة ليكون قائداً دينياً – وسياسياً وهو المنشغل الفكر بواقع شيعة العراق، ولعل تأكيده على خاصية القيادة تفسر لنا جزءاً من مشروعه فهو يقول: «إن الأمة بدون القائد ليست إلّا أفراد مشتتين مبعثرين لا يمكنهم أن يحفظوا أي مصلحة تتعلق بالمجموع، مالم يرجع الأمر إلى الاستقطاب القيادي والتوجيه العام المركزي» [3].

أما القضية المهمة التي يريدها فكانت تتمثل بصلاة حافلة بالحضور حتى من غير مقلديه، سعياً لتحقيق نوعٍ من التكاتف والألفة الاجتماعية والتضامن الديني، وهو أسمى من الخلاف في الاجتهاد والتقليد وأساس للوحدة[4].

لكن التساؤل الأهم عن ما كان يخفيه الصدر من مشروع معارض، يعتمد على جماهيرية منضبطة في داخل العراق، يستفيد من ضعف النظام البعثي لمقاومته؟ وربما لمّح نجله السيد مقتدى الصدر إلى ذلك، لكون إقامة هذه الصلاة نوعاً من المعارضة للحكومة، وتقويتها

(1) إن الاختلاف بين السيد الشهيد الصدر وباقي مراجع الدين والمجتهدين الكبار لا يعدو كونه فقهياً وتبايناً في السياسات ووجهات النظر العلمية تجاه مسائل دينية وتاريخية وحياتية عامة، ولا يصل مطلقاً إلى حدّ العداء والخصومة المفضية إلى النزاع. (المركز)

(2) هيئة تراث الشهيد محمد الصدر، خطب الجمعة، ص10-11.

(3) مختار الاسدي، الشاهد الشهيد: الظاهرة وردود الفعل، ط1، مطبعة أمين، بلا مكان 1999، ص44.

(4) محمد الصدر، خطب الجمعة، ص17.

داخلياً بدلاً عن المعارضة في خارج العراق المدعومة أمريكياً في الغالب وتحت رعايتها وانظارها دون القبول بمعارضة شعبية داخلية، لا تقبل بالتوجيهات الاجنبية[1]

### ثالثاً: الإعداد لصلاة الجمعة

في حديثٍ مسجّل فديوياً يعود تاريخه إلى عام 1997 يتحدث السيد محمد الصدر عن كيفية تمهيده لصلاة الجمعة، فهو قبل إقامتها بنفسه عام 1998 [2] وجّه دعوات لمراجع دين وفقهاء مهمّين يدعوهم لإحياء هذه الفريضة، ولكون مرجعيته لم تبلغْ قوتها وانتشارها فقد جاءت هذه الدعوة محددة، وحسب حديث الصدر، لأنَّه كان مُحارَباً من أوساط حوزوية ومرجعية، وكانت دعوته لأشخاص محددين، إذ لا يمكن السماح لكل شخص بإقامة الجمعة؛ لأنَّها تفضي إلى الفوضى والفتنة[3].

وطبقاً لقسم من السيرة الشخصية للسيد الصدر والتي رواها بنفسه، فإنَّه عاش لمدة زمنية ليست بالقصيرة في عزلة سببها التهميش والإقصاء التي تعرض لها من بعض رجال الحوزة الدينية في النجف، كما أنَّ الأجهزة الأمنية كانت تفرض عليه مراقبة مشددة خلال أعوام الثمانينيات من القرن العشرين، استمرت لثلاث سنوات ونصف، وتوقفت عام 1988، وقد عانى في هذا الزمن من صعوبة توفير معيشته فضلاً عن انقطاعه عن الشؤون الحوزوية[4]. ولعل السيد الصدر تكونت لديه افكار جديدة نابعة من هذه الحالة الصعبة التي شكّلت شخصيته القوية الصلبة لكنّها الواقعية الباحثة عن فرصة لإثبات وجودها المتولدة من روح التحدي الذي فُرض عليه كمرجع ديني مهمَّش معتد بنفسه، ويشعر بتفوقه الفقهي على الآخرين. وفي سياقٍ موازٍ أحدث إعدام ابن عمه السيد محمد باقر الصدر في عام 1980 إرادة اقوى للمواجهة، وزاد ذلك تأثره الواضح بتجربة السيد الخميني في إيران ومحاولة الإفادة

(1) مقتدى الصدر، صلاة الجمعة، ص11-12.

(2) من غير المؤكد التاريخ الذي أعلن فيه السيد الصدر تصديه للمرجعية الدينية وهناك من يؤرخ ذلك في العام 1984 معتمداً على حديث للسيد الصدر، وفي المقابل هناك من يؤرخه في العام 1987 ففيه بدأ بتدريس البحث الخارج وقدم رسالته العملية، كما أقام مجلس تعزية حضرهُ عدد كبير من رجال الدين كتأييد لإعلان مرجعيته، للتفاصيل ينظر: عادل رؤوف، المصدر السابق، ص53-54.

(3) حديث على اليوتيوب: السيد الشهيد محمد الصدر يتحدث عن سبب وجوب إقامة صلاة الجمعة https://youtu.be/B0iwEwekEyc

(4) لقاء الحنانة، يمكن الاستنتاج إن الصدر استغل سنوات عزلته في القراءة والتأمل والتأليف، ومنها تشكلت رؤيته وتطورت قدراته الفقهية، وما بلغه من معارف دينية وغيرها. وللتفاصيل يُنظر: الفصل الأول من هذا الكتاب. https://youtu.be/B0iwEwekEyc

من تجربته عراقياً[1]، ولكن ما الوسائل التي يمكن أنْ يعتمدها للاستجابة لهذا التحدي وتأكيد قدراته الدينية والقيادية؟.

أدرك الصدر جيداً أنَّ من الصعوبة أنْ يحوزَ مكانة دينية معتبرة في ظل الواقع الحوزوي النجفي، وإنَّ ما يقوم به -وهو الواثق من أهليته للتصدي للمرجعية- سيصطدم بجداره الصلب المبني على العلاقات الأسرية والأسماء الكبيرة والعلاقات الحوزوية- التقليدية التي رسختها الشهرة والقدرة المالية، فضلاً عن حملات التشويه والممانعة وبثِّ الاشاعات وترويج الاتهامات[2]؛ لذا لا بد من الإتيان بشيء مختلف يكسر النمطية السائدة ويحرك الجمود في الأوساط الحوزوية، ولما كانت فريضة صلاة الجمعة قد جُمّدت فإنَّ إعادة العمل بها يُعد عملاً تأسيسياً[3] غير مألوف نجفياً، وفي الوقت نفسه سينفرد بها وما تحمله من جاذبية.

ومن الملاحظ إنَّ الصدر اشتهر بتميزه في الجانب الفتوائي وآرائه الفقهية المثيرة وبعضها أعاد العمل بها بعد أنْ أُهمِلتْ تماماً، ومن ذلك رأيه بجواز التدخين للصائم في شهر رمضان، وحُرمة رمي أموال النذور في المراقد المقدسة آنذاك[4]، وهذه وغيرها أحدثت صدمة داخل الأوساط الحوزوية، وحرّكت الجمود السائد وهو ما أراده الصدر للفتّ الأنظار إلى مرجعيته وسط سيطرة المرجعيات بنزعتها القديمة، ولكن كيف له أنْ يُقيمَ صلاة الجمعة في هذا الجو المناوئ له والمليء بالاتهامات للصدر بادعاء إنه يعمل لصالح الحكومة العراقية التي منحته سلطة السيطرة على المؤسسات الحوزوية وإدارتها؟[5].

---

(1) المصدر نفسه، يمكن التعرف على الشخصية **المتحدية المعتدة بنفسها** للسيد الصدر من خلال حواراته واعلانه إنه الاعلى علمياً في سُلّم المرجعية الدينية في النجف ومطالباته المستمرة للمناظرة مع مراجع دين آخرين، وحسب حديث الصدر فإنَّ من الذين درس عندهم السيد الخميني. ينظر: حديث الحنانة، مسجل على اليوتيوب https://youtu.be/B0iwEwekEyc

(2) ينظر: فائق الشيخ علي، اغتيال شعب، ط2، دار الحكمة، بيروت 2016، ص29-31.

(3) حول الهم التأسيسي عند الصدر وريادته في مناقشة عدد من القضايا الاجتماعية والعقائدية ينظر: عادل رؤوف المصدر السابق، ص76-78.

(4) للتفاصيل ينظر، قاسم الكعبي، الثورة البيضاء دراسة في الحركة التغيرية والجهادية والميدانية لسيرة فقيه العصر السيد الشهيد الصدر، ط1، 1430، بلا مكان، ص166 وص168.

(5) يعبر السيد مقتدى الصدر عن شعور عميق بالمرارة الممزوجة بالغضب من الاتهامات والنعوت القاسية التي أُلحقت بوالده من بعض العراقيين داخل العراق ومن قسم من المعارضة في الخارج، ويستغرب من أولئك الذين أعلنوا العداء لمرجعية السيد محمد الصدر وقسم منهم تتلمذ على يد محمد باقر الصدر، وعدّو مرجعيته ضمن المخططات البعثية. لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع ينظر: مقتدى الصدر، المرجعية الناطقة الشهيد السعيد السيد محمد الصدر أنموذجاً، هيئة تراث السيد الشهيد الصدر، دار الضياء للطباعة، النجف 2018، ص13-25، كما يمكن الاطلاع وبشكل مفصل على ما كانت تنشره وسائل

عمل الصدر جاهداً وبمثابرة في الجانبين العملي والتثقيفي على ترسيخ مبادئ الطاعة والخضوع للمرجع الولي المتفوق علمياً في صفوف أنصاره، وحتى يكون متمكناً من تحقيق مرجعيته وميزتها استعادة العمل بصلاة الجمعة فقد استقطب للدراسة الحوزوية فئة من الشباب المتدين المزود بتعليم أكاديمي من المناطق الريفية والحضرية، لاسيما الجنوبية أو مَن كان في الأساس طالباً حوزوياً. وبفعل الأوضاع العامة في البلاد الناجمة عن ظروف حرب 1991 والحصار الاقتصادي الخانق وما سَبّبَهُ من إحباط وفقر وخيبات فقد اتجه هؤلاء الشباب المنحدر أكثرهم من مدن جنوبية فقيرة وهم يحملون قساوة التفاوت الطبقي والشعور بالمظلومية، اتجهوا للالتحاق بدروس السيد الصدر الذي يعاني هو نفسه من شعور الظلم ضده وتهميشه، وحسب أحد المقربين من الصدر وكاتب سيرته فإنَّه استفاد من تجربة السيد محمد باقر الصدر عندما وقف معه الكثير من عامة الناس، في الوقت الذي تخلّى عن نصرته عدد من مقربيه ومن تعلم عنده، ويبدو أنَّ السيد محمد الصدر أولى هؤلاء عناية خاصة واهتمام كبير، وعمل على تغيير حياتهم وسلكوهم باتجاه ديني، وجعل الكثير منهم طلبة حوزويين ورسّخ في نفوسهم الإخلاص وقوة القلب وحفظ الشريعة والجرأة والتفاني في خدمة مرجعية الصدر[1]. ومن الضروري الإشارة إلى حالة التذمر التي أصابت أركان حوزوية في النجف من اعتماد الصدر على مثل هؤلاء الشباب.

بنى الصدر منذ بداية عقد التسعينيات كتلة صلبة من الاتباع والأنصار في طريقة الإعداد لصلاة الجمعة، وحرصه على نجاحه كعالم دين مختلف عن الآخرين، وهو ما أكده بالتمييز بينه وبين مراجع الدين الآخرين بوصفه مرجعيته بالحوزة الناطقة مقابل الحوزة «الصامتة» مما أثار عليه الآخرين[2]، كما أنّهُ أولى اهتماماً ملحوظاً في القضايا الاجتماعية فكراً وممارسة ليمنح مرجعيته صبغة شعبية [3] استحوذ على أفئدة شباب ينحدرون من أُسر فقيرة من خلال

---

اعلام قسم من المعارضة العراقية في إيران حول مرجعية الصدر واتهامه بالعمل لصالح نظام حزب البعث في العراق، وما سيق حول ذلك من كتابات وأقاويل، ينظر: مختار الاسدي، الصدر الثاني الشاهد والشهيد، ص125 -150.

(1) ينظر: موقع الجزيرة الالكتروني، اللعبة المزدوجة، استيراتيجية الصدر في العراق دراسة بقلم يحيى الكبيسي، اللعبة المزدوجة: استراتيجية الصدر في العراق | مركز الجزيرة للدراسات (aljazeera.net)
وللحصول على تفاصيل مثيرة حول الاهتمام بالشباب وتفضيلهم على طلبة الحوزة السابقين، وما حدث من تحول في حياتهم الشخصية من حال إلى حال ينظر: عباس الزيدي، السفير الخامس، ص70-72.

(2) حول الحوزة «الناطقة والساكتة»، ينظر: عادل رؤوف، مرجعية الميدان، ص171 -186.

(3) كان الصدر يصف مرجعيته بالشعبية في أجوبته عن تساؤلات طلبته، كونه يتكلم ويتصرف بصورة تخالف المألوف عند العلماء، ينظر: عباس الزيدي، السفير الخامس، ص170، ومن الأمثلة على تواصله الاجتماعي حضوره مناسبات خاصة وعامة وزيارة الطلبة في المدارس، ينظر: قاسم الكعبي، المصدر السابق، ص168

تضامنه ومعايشته معهم، وبلغ به الإيمان بوصفهم أشد ضراوة في الدفاع عن الحق من بعض أنصار الإمام علي بن ابي طالب عليه السلام[1].

عمل الصدر بسرية كاملة في مسألة التحضير لصلاة الجمعة حتى يُبعِد أنظار السلطة من ناحية، ولا يفتح المجال للآخرين أنْ يمنعوا إقامتها من ناحية ثانية، وقد أبلغَ وكلاءه وطلبته المقربين منه بعدم الحديث عن هذه المسألة وإبقائها طي الكتمان والعمل على ترتيب أوضاعهم قبل البدء بإقامة الصلاة. وحسب المقربين منه فإنَّه نفى لبعض طلبة الحوزة الذين سألوه عن ما سمعوه عن إقامته للصلاة في الوقت الذي كان المقربون منه منهمكين في استعداداتهم في هذا الاتجاه، وقد أبلغ الوكلاء بضرورة نشر أهمية صلاة الجمعة بين الناس والترويج لها وإقامتها مثلما يقيمها أهل السُنة، ومما يُلاحظ أنَّ الصدر أفتى بفتوى بقيت حصرية بين اتباعه في 6 جمادي الآخرة عام 1418 الموافق 8 تشرين الأول 1988 بوجوب إقامة صلاة الجمعة داعياً إياهم لإعداد التحضيرات لها[2]، وحسب الصدر، فإنَّ الكتمانَ والسرية تعدان ضروريتان لأية أعمال إصلاحية كبرى.

يرى الصدر في مجال دراسته عن ثورة الإمام الحسين (عليه السلام) إنَّ التصريحَ بالأهداف يؤدي إلى ضرب النتائج آنياً، ويلخص رؤيته هذه بالقول: «من الضروري للقائد أحياناً أنْ يكتمَ أهدافه الحقيقية في سبيل صحتها وانتاجها» [3]. كل هذه الدلائل تُشير إلى أنَّ حركة الصدر بحجمها وميزاتها المثيرة للجدل المتمثلة بإقامة صلاة الجمعة اكتسبت صفة السرية عن كشف أهدافه التي كان يرمي لتحقيقها وتطلعاته في ما يصبو له، سواءً من ناحية معارضة السلطة السياسية، أو التفرد بالعمل المرجعي الديني على الرغم من كونه استغل ظروف الضعف التي شابت سلطة حزب البعث حينها وسلوكها الجديد الذي عُرف بـ»الحملة الإيمانية» [4].

---

(1) حسب رؤية أحد أنصار الصدر فإنَّ المجتمع الذي عاصره خير من المجتمع في عصر المعصومين عليهم السلام لشدة الظلم والفقر ومغريات الدنيا والحضارة الحديثة. للتفاصيل ينظر، عباس الزيدي، الصدر ممهداً، ص74-75.

(2) المصدر نفسه، ص82، ينظر ملحق رقم (1).

(3) مختار الاسدي، الشاهد والشهيد، ص39-40.

(4) في أعقاب حرب الخليج عام 1991، وفي محاولة من الحكومة العراقية لامتصاص النقمة الشعبية، وحالة الاحباط التي سادت المجتمع من جانب ولإسباغ التوجهات الدينية على سلوكها فقد اعلنت في منتصف تموز/يوليو عام 1993 ما عُرف وقتها بالحملة الإيمانية واتباع اجندة اسلامية محافظة اجتماعياً، وتمثل ذلك في السماح ببعض الحريات الدينية للجماعات الإسلامية ونشر المفاهيم والمبادئ الدينية بالإضافة إلى اغلاق اماكن اللهو وبيع الخمور والتركيز على تعليم القرآن الكريم وغيرها من الصيغ الإسلامية، ينظر: الفصل الثاني من هذا الكتاب موضوع (تمظهرات الحملة الإيمانية)؛ الحملة الإيمانية، على شبكة المعلومات الدولية، الرابط:

وتبدو لنا تحركات الصدر غير الاذعانية لنظام سلطوي يستند إلى القمع والقوة في التعامل مع معارضيه، إنَّه أدرك بإحساس مفرط ضعف نظام حزب البعث وخضوعه لمراقبة دولية صارمة، لا سيما في مسألة حقوق الإنسان وتعامله الاقصائي مع شيعة العراق ومرجعية النجف الدينية[1]، الأمر الذي جعله يفكر طويلًا قبل استخدام قوته المفرطة خشية من الانتقادات الدولية لسجله في مجال انتهاكات حقوق الإنسان، في الوقت الذي كان فيه النظام يبذل مساعٍ كبيرة لتحسين صورته وكسب التأييد لرفع الحصار الاقتصادي والسياسي عنه. لكن ذلك لا يلغي مسألة ضعف اكتراث النظام بتلك الحقوق، بدليل ما قام به من جرائم طوال مدة حكمه، ومنها تصفية الصدر نفسه.

من منطلق الاستعدادات فإنَّ الصدر بذل جهوداً فكرية تثقيفية لإعداد خطباء الجمعة نفسياً وخطابياً، رغم حداثة اعمارهم وأنَّهم يخوضون تجربة غير مسبوقة، داعياً الوكلاء إلى التغلب على ما يراودهم من رهبة، وخوف من الانتقادات الاجتماعية والحوزوية المتمسكة بمبدأ التقية، حاثاً على ضرورة استزادتهم من المعارف والخروج من نمط «الروزخونية» التقليدية (نوع من الخطابة الدينية المنبرية المبسّطة)، وإلى عدم التخوف من السؤال عما لا يعرفونه. وعزز الصدر ثقتهم بأنفسهم بقوله: «كل واحد خطيب جمعة وإمام جمعة أهم من أنْ يكونَ متوليَ مدرسةٍ؛ لأنَّه هو متولي مجتمع وليس مدرسة، وبمعنى من المعاني الرئيس الديني لمدينة كاملة أو لحي كامل» [2]، وكان هذا التعزيز للثقة بالنفس عند شباب مؤمنين بفكر الصدر ومرجعيته إيماناً منقطع النظير[3]، قد أسهم في حماستهم واندفاعهم في تنفيذ فتواه لإقامة صلاة الجمعة بعزيمة ومثابرة.

اعتمد الصدر على جيلٍ جديد من فئات عمرية شابة لا تتجاوز أعمار اغلبهم ثلاثين عاماً[4]

---

https://www.wikiwand.com/ar/ %D8 %A7 %D9 %84 %D8 %AD %D9 %85 %D9 %84 %D8 %A9 _ %D8 %A7 %D9 %84 %D8 %A5 %D9 %8A %D9 %85 %D8 %A7 %D9 %86 %D9 %8A %D8 %A9

(1) للاطلاع على تقارير الامم المتحدة، ينظر: فائق الشيخ علي، المصدر السابق، ص365-369.

(2) مقتدى الصدر، صلاة الجمعة، ص161-164.

(3) يبدو أنَّ مفهوم الانصهار بشخصية الصدر قد تحقق عند الكثيرين من أنصاره الشباب، وبلغ ولاؤهم له مبلغاً مثيراً للدهشة، وتجسّد ذلك في عدة مظاهر وأحداث، أثبتت قوة اعتقادهم بمرجعية الصدر وتفانيهم في الدفاع عنها ونشرها مجتمعياً، يمكن الاطلاع على تمثلات مثيرة عن هذا الانصهار في: عباس الزيدي، السفير الخامس، الصفحات 88 و119 و153.

(4) على سبيل المثال بعض أنصار الصدر المخلصين الذين كان لهم دور مميز، يمكن الإشارة إلى كل من: حسين السويعدي العمارة، مواليد 1971 محمد النعماني 1971، الكوت، ينظر على التتابع: عباس الزيدي، السفير الخامس، ص153 وص157.

في سابقة غير مألوفة، مع ملاحظة حداثة التحاقهم بالمدارس الدينية وعدم ارتقائهم بعد في التدرج الحوزوي وتبوئهم مكانة في هذا الوسط. اعتمد الصدر عليهم لتشكيل تنظيم حوزوي نشط، يتفانى بالدفاع عن مرجعيته بشكل مثير للدهشة ويستجيب بطاعة إلى ما يطلبه منهم دون تردد، استطاع من خلاله البروز على الساحة الحوزوية نشاطاً وأحداثاً، وأنشأ بشكل موازٍ تنظيماً إدارياً تولى الإشراف على أئمة وخطباء الجمعة وإدارة الشؤون الاجتماعية والحوزوية والتعليمية والعلاقات العامة بمثابرة، وفي مسألة الإشراف على أئمة الجُمع في العراق فقد كلف ولده مؤمل مسؤوليتها[1]، ولعل ذلك يأتي من حذره والأهمية التي أولاها للصلاة، وكل ذلك هيّأ الأوضاع للسيد الصدر لقيام صلاة الجمعة كما سنرى.

## رابعاً: جمعة مسجد الكوفة المعظم

بعد أنْ أكملَ السيد الصدر التحضيرات لإقامة صلاة الجمعة وتحقيق مشروعه المثير للجدل داخل الأوساط الحوزوية، والاتجاه بشكل معاكس لما هو سائد منذ قرون أوعز إلى وكلائه في المدن العراقية بإقامة الصلاة بعد حملة دعائية تثقيفية لأهميتها الفقهية والشعبية، بوصفها تجمعاً اجتماعياً، يستهدف إيجاد تعاون وتضامن اجتماعي، وطبقاً لأحد وكلائه فإنَّ الاستعدادات جرت على قدمٍ وساق لإنجاح هذه الفريضة، وكان استخدام الرمزيات العقائدية ضروري في عملية التحشيد وحثّ الأنصار بالحضور والتفاعل؛ ولذلك تم اختيار مناسبة يوم ولادة فاطمة الزهراء (عليها السلام) لإقامة الصلاة؛ لما لها من تأثير في العقيدة الشيعية، وبالفعل فقد جرت مراسم إقامة صلاة الجمعة الأولى في يوم 20 جمادي الآخرة عام الموافق لشهر تشرين 1997[2]، ورغم نجاح الصلاة في عدد من المدن والمناطق التي أُقيمت فيها غير أنَّ الإرباك ساد بعضها مثل كربلاء ومدن أخرى، لكن ذلك لم يفتّ في عضد الوكلاء والقائمين عليها، بل وحسب ما جرى لاحقاً كانوا واثقين من قدراتهم في الاستمرار.

ومن المناسب الإشارة إلى أسماء عدد من المدن التي أُقِيمت فيها الصلاة مثل البصرة العمارة والناصرية والسماوة والكوت وكربلاء ومناطق عدة في بغداد، وركز خطباء الجمعة على مسألة التوعية الدينية ورفض مظاهر الإنحلال الأخلاقي وانتشار الفساد في بعض

(1) هيئة تراث الشهيد السعيد السيد محمد الصدر، نبذة مختصرة عن حياة الشهيد السعيد السيد محمد الصدر ونجليه، ط4، دار الضياء، النجف 2021، ص61.

(2) مقابلة شخصية مع الشيخ أوس الخفاجي إمام جمعة الناصرية، وأحد طلبة الحوزة بتاريخ 10 /نيسان 2023.

المؤسسات الحكومية، كما هاجموا تبرج النساء السافرات ودعوا إلى مقاطعتهن في عدة مناطق من مدينة بغداد.

وكان الصدر قد أوعز إلى وكلائه بضرورة حثّ النساء على المشاركة في أداء صلاة الجمعة، واستناداً لوصف أحد وكلاء الصدر، فإنَّ الحشود قد اندفعت بغزارة إلى أماكن إقامة الصلاة وأغلبهم من الشباب نساءً ورجالاً وبشكل ملفت وغير مسبوق؛ إذ مثلت هذه الفريضة التي تم احيائها نوعاً من الشعور العارم بالفرح، وشهدت الشوارع القريبة اكتظاظاً بالناس في الوقت الذي تم تهيئة خدمات للمصلين من مياه الشرب وسيارات النقل، وكل شيء كان يجري وكأن تاريخاً جديداً قد بدأ[1]. ويمكن أنْ نعزو هذا الحماس والاندفاع عند الشباب إلى الفضاء العام السائد الذي اتسم بالتدين في كل العراق، وانبثاق منفذ لهم للتنفيس عن حالات الإحباط واليأس والاحتقان، لاسيما المتولدة من ظروف الحصار الاقتصادي الخانقة، الأمر الذي أسهم في التوجه نحو الروحانية والتدين بحثاً عن الطمأنينة النفسية، وقد تمثّل هذا أيضاً في ظهور غريب لحركات دينية متطرفة، استغل فيها أشخاصٌ مؤثرين الحالة الدينية لخلق أفكار واساليب لا تمت للعقائد الدينية بصلة[2].

كانت النتائج المتحققة من إقامة الصلاة في عدة مدن عراقية بوساطة معتمدي ووكلاء السيد الصدر قد زودته حسب ما يبدو بمعلومات عن عوامل الاخفاقات والنجاحات وعلى رأسها تنظيم الصلاة وحضور المصلين وكيفية التعامل مع الأجهزة الأمنية والحزبية ودراستها وتقييمها لتجاوز الأخطاء والتخطيط بشكل أكثر تنظيماً لصلاة الجمعة المركزية في النجف، وكأنَّ الصدر كان يُجري اختباراً[3] للتعرف على قدرته واستجابة أنصاره للصلاة، ومعرفة ردود أفعال الحكومة، وهو ما حدث بعد مرور ستة أشهر على انطلاق الصلوات في المدن الاخرى[4].

اختار الصدر مسجد الكوفة لإقامة أول صلاة جمعة بإمامته وعملية اختيار الكوفة للصلاة

(1) عباس الزيدي، السفير الخامس، ص81-104.

(2) هناك تفاصيل مثيرة حول هؤلاء الذين يُعرفون بالسلوكيين، وما يقومون به من أعمال شاذة وغريبة، فيها الكثير من الانحلال الاخلاقي والخروج عن العقائد الدينية، للمزيد ينظر: عباس الزيدي، السفير الخامس، ص119-123، وينظر أيضاً هيئة تراث الشهيد الصدر، خطبة الجمعة، ص200.

(3) في اسلوب ذكي دال على العمل المنظم الهادف لترسيخ مرجعيته بالممارسة وتمرين اتباعه على الطاعة والانضباط واخضاعهم نفسياً فقد اعتمد الصدر ما وصفها بالتدريبات لبلوغ حالة الولاء الكامل لما أسماها المرجعية الناطقة، وشملت هذه (التدريبات) تشجيع الزيارات الدينية بكثافة ومقاطعة شاربي الخمور حتى داخل الأسرة الواحدة وعدم التعامل مع النساء السافرات، والامتناع عن سماع الغناء، ومقابل ذلك شاعت المواليد والاحتفالات الدينية، للتفاصيل ينظر: عباس الزيدي، الصدر ممهداً، ص73-78.

(4) مقابلة شخصية مع الشيخ أوس الخفاجي بتاريخ 10 نيسان 2023.

لا تخلو من محاولة منه لإيجاد ربط بين إمامته لها وبين مكانة المسجد التاريخية لدى اهل البيت عليهم السلام وصلاة الإمام علي فيه، بالإضافة لكون المسجد كبير يمكن أنْ يستوعبَ آلاف المصلين، والذي تنظر له السردية العقائدية الاسلامية الشيعية بالتعظيم. ويوضح الصدر الأهمية التاريخية لمسجد الكوفة من كونه المكان الذي كان الإمام علي يصلي فيه ويقوم بمهام القضاء وإلقاء الخطب على الناس، مشيراً إلى كلٍ من مسلم بن عقيل وهاني بن عروة والمختار وآخرين ممن اتخذ من الكوفة سكناً، فالكوفة علوية بشكل مطلق [1]، وبإختياره مسجد الكوفة فإنَّ الصدر حرّك الثقافة المترسخة في الوجدان الشيعي لما له من أهمية في الحوادث عندهم، والتي شكَّلت تاريخهم المبجل، وهو ما أشار له عندما استذكر الصلاة الأخيرة لمسلم بن عقيل في هذا المسجد مع عددٍ قليل من الاتباع، وهو بذلك يعيد تذكير الناس بتخلي أصحاب مسلم عنه من خلال تلميحه الذكي[2].

في اليوم الثاني لمناسبة بيعة الغدير أُقيمت أول صلاة جمعة بمسجد الكوفة وبإمامة السيد محمد الصدر في 17 نيسان/أبريل 1998 الموافق 18 ذي الحجة 1419 هجرية، أي بعد مرور ستة أشهر على إقامتها في المدن والمناطق العراقية بإمامة وكلاء ومعتمدي الصدر، وحسب معلومات من أشخاص حضروا الجمعة الأولى فإنَّ التحشيد لحضور الصلاة كان على درجة عالية من الحثِّ والتنسيق لمعتمدي الصدر الذين أدوا دوراً مثابراً في زيادة حماس الناس واندفاعهم للحضور في مسجد الكوفة، وحسب ما تظهره التسجيلات الصورية الارشيفية للصلاة فإنَّ العدد يقدر بين 15 – 20 ألف مصلي، وفي جانب منه عد هؤلاء الحضور تحدياً وإثباتاً لقوة مرجعية الصدر وانتشارها الجماهيري ورداً على الاتهامات التي وجهت له من اطراف داخل المرجعية وخارجها[3].

يصف أحد الحضور هذه الجمعة أنَّها مَثّلتْ لحظةً فاصلةً في تاريخ المرجعية الشيعية في العراق ونهضة جديدة لها؛ فقد تدفقت أعدادٌ كبيرة من الناس رجالاً ونساءً وقبل الموعد

(1) ينظر عباس كاظم، الحوزة تحت الحصار دراسة في أرشيف حزب البعث العراقي، ط1، جامعة الكوفة، سلسلة دراسات فكرية، دار الرافدين، بيروت 2018، ص54.

(2) للاطلاع على تفاصيل سردها السيد الصدر حول مركزية مسجد الكوفة وأهميته العقائدية للشيعة، ينظر: هيئة تراث الشهيد الصدر، خطب الجمعة، ص11-13.

(3) مقابلة شخصية مع الشيخ صادق الحسناوي أحد طلبة السيد محمد الصدر بتاريخ 15 نيسان 2023. وكما أشرنا سابقاً فإن الاختلاف بين السيد الشهيد الصدر وباقي مراجع الدين والمجتهدين الكبار لا يعدو كونه فقهياً وتبايناً في السياسات ووجهات النظر العلمية تجاه مسائل دينية وتاريخية وحياتية عامة، ولا يصل مطلقاً إلى حدّ العداء والخصومة المفضية إلى النزاع. (المركز)

بساعات ليتخذوا أماكنهم داخل فناء المسجد الذي امتلأ بالمصلين، مما اضطر الآخرون إلى الصلاة في الشوارع المحيطة، وكان الشباب الذي جاؤوا من مختلف المدن يشكلون النسبة الأعظم من الحضور، ورغم الانتشار الأمني لأفراد حزب البعث ولمناظر السيارات العسكرية والبنادق المحمولة من قبل أفراد الأمن والبعثيين فإنَّ حالة من الشعور بانعدام الخوف والزهو بقوة الحدث قد سادت بين الحاضرين[1].

أقام السيد محمد الصدر صلاة الجمعة الأولى، وقد ارتدى كفناً فيما مسك بيده عصا التعكز، الأمر الذي أثار تساؤلات عن المغزى الذي يقف خلف ظهوره بالكفن، بيد أنَّ خطبته في هذا اليوم بددت الكثير من التساؤلات، فقد أبدى ارتياحه من نجاح صلاة الجمعة في المدن الأخرى ووصفها بالنعمة التي وهبها الله تعالى للناس، لكنَّه استدرك لتأكيد دعوته بطاعة المرجعية بكل الأحوال، ثم وجه لوماً للمصلين الذين يسدون طريقه ودعاهم للطاعة والابتعاد حين يدعوهم للابتعاد، وأكمل دعوته للجميع بالحضور للصلاة حتى الذين يعانون من الأمراض والعوق الجسدي وضرورة حضورهم حتى زحفاً[2]، ويبدو أنَّ الصدر في خطبته الأولى بذل جهداً لاختبار أنصاره بالطاعة والولاء، وهو ما أشار له بقوله؛ «أنا قلبي محروق، أقول ابتعدوا فلا يبتعدون، فإذا كنتم تعتقدون بولايتي فيجب عليكم أنْ تبتعدوا، فيجب عليكم أنْ تطيعوني، إذا كنتم في القليل هكذا فكيف ستكونون في الكثير» [3].

خلال صلوات الجمعة التي حضرها الصدر بعددها الـ 45، حثَّ أتباعه وشحن أذهانهم بقوة العقيدة التي أراد من خلالها توحيدهم وتماسكهم لما كان يهدف إليه ومن خلال الخطاب التصاعدي لصلاة الجمعة بمرور الأسابيع؛ بدا الصدر راغباً في التدخل في الأمور السياسية شيئاً فشيئاً، وحتى يكونَ قادراً على نقل أفكاره وما يريد لأنصاره ولشيعة العراق عموماً اعتمد خطاباً[4] سهلًا بلهجتهم دون الاتكاء على البلاغة الزائدة واللغة النخبوية ذات المفاهيم والمفردات المغلقة المنفرة من العامة، ومن الملاحظ أنَّ حضور الصدر وخطبه في الجمعة أثارت آراءً مضادة له وعنيفة في نقدها سواءً من أوساط دينية، أو من الذين

(1) مقابلة شخصية مع الشيخ علي الحميدي أحد طلبة السيد محمد الصدر، بتاريخ 18 نيسان 2023.

(2) هيئة تراث الشهيد محمد الصدر، خطب الجمعة لصلاة الجمعة، ص9-12.

(3) المصدر نفسه، ص11.

(4) درس الباحث عصام راضي حسون، الاساليب الخطابية للسيد الصدر، وما يُعرف بالعلامات وما يرافقها مع حركة الجسد لمنح الخطاب قوة تأثيرية بالمتلقين، وأسهب في تقديم الاستعمالات الاستعارية واللفظية والتاريخية لخطب الجمعة، ولمزيد من الاطلاع ينظر: عصام راضي حسون، خطاب السيد الشهيد محمد الصدر وبعده الحجاجي، دراسة اسلوبية، ط1، دار البصائر للنشر والتوزيع، بيروت 2012.

وجدوا فيه حالة غير مقبولة، غير أنّ ذلك خلّفَ آثاراً إيجابية، فقد تنامى عدد مقلديه وكثر وكلاؤه؛ ومثّل ارتقاؤه منبر الجمعة وفي مسجد الكوفة حدثاً غير مألوف، وقد وجّه خطابه إلى كل الناس بلغة يفهمونها، فضلاً عن اظهاره جرأة ورمزية جديدة، تميزت بصراحة وعفوية وُصفت من خصومه بالسذاجة[1]، ومع ذلك فقد أصبحت صلاة الجمعة تجذب آلاف المصلين؛ إذ حوّلَ الصدرُ هذه الفريضة المعطلة بعد إحيائها إلى حلقة وصل بين الحوزة والمقلدين، حتى لاقت استحساناً من أنصاره، ومنها انطلق الصدرُ لإيجاد توافقية بين الأحكام الشرعية والأعراف العشائرية، وحسب المؤرخ إسحاق نقّاش فإنَّ الصدر سعى إلى ملء الفراغ الذي تركه غياب دور الدولة بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق التي أفضت إلى تراجع الخدمات الحكومية [2]، وكان للتزايد في أعداد المصلين خلف الصدر وتعدد الموضوعات التي راح يتناولها في خطب الجمعة أنْ تصاعدت حدة خطاباته ليخوض في قضايا اجتماعية وسياسية كما هو الحال في مسائل مثل الأحلام وسدنة العتبات وخدمتها وتقبيل أيادي رجال الدين وعن العشائر وعن الأطباء والطب وعن الغجر وغيرها[3].

وجّه الصدر انتقادات حادة إلى كلٍ من الولايات المتحدة الأمريكية، وعدّها قوة استعمارية تسعى للسيطرة على العالم وافساد ثقافات الشعوب خصوصاً المسلمة وكان يردد مع جموع المصلين أثناء الصلاة هي:

كلا كلا امريكا

كلا كلا إسرائيل

كلا كلا للباطل

كلا كلا استعمار

كلا كلا استكبار

كلا كلا يا شيطان

(1) قاسم الكعبي، المصدر السابق، ص197-198، كانت أوصاف كالسذاجة والبساطة وضعف العلم قد أطلقت على السيد محمد الصدر من مناوئيه، ينظر: مقتدى الصدر، المرجعية الناطقة، ص41.

(2) أسحاق النقاش، الوصول إلى السلطة دور الشيعة في العالم العربي المعاصر، ترجمة أحمد الزبيدي، ط1، دار المدى، بغداد 2020، ص153.

(3) ينظر على التوالي الخطب: (15) في 24 تموز 1988، الخطبة (16) في 31 تموز 1988، خطبة (19) في 21 آب 1998، الخطبة (21) في 4 أيلول 1998، الخطبة (22) في 11 أيلول 1998، الخطبة (42) في 29 كانون الثاني 1999، الخطبة (45) في 19 شباط 1999، في هيئة تراث الشهيد الصدر، خطب الجمعة.

يكررها مع الجمهور ثلاث مرات[1]. ووقف الصدر موقف المندد بالهجمات الأمريكية على العراق، كونها اعتداء غير مبرر هدفه إخضاع الشعوب والدول للسيطرة الامريكية، وناشد العالم أنْ يقفَ بوجه النظام العالمي الخبيث الذي تريد امريكا فرضه، وحسب رؤية الصدر فإنَّ النظام الظالم الذي تسعى إلى فرضه غير دائم بل هو إلى زوال[2]، ومع استمرار الصدر في استغلال صلاة الجمعة بالترويج لأفكاره التي تتناقض مع اطروحات السلطة، فإنَّه عمل جاهداً لإيقاظ الذاكرة الجمعية بتركيزه على تاريخ الشيعة ورموزهم بخطبه، وحث أنصاره على التمسك بنهجهم عبر المشاركات الواسعة بالمناسبات الدينية.

وفي المقابل أيقظت هذه الخطوات الحس الأمني عند نظام حزب البعث وبدت الأمور أكثر خطورة مما يتصور، ويبدو أنَّه أخذَ يستشعر بخطر الصدر؛ لكون تحركاته ومنها تأسيسه لما يُسمى المحكمة الشرعية[3] وخطبه حظيت باهتمام شعبي واسع لم يقتصر على الشيعة فحسب، وبعد مرور مدة على إقامة صلاة الجمعة وفي يوم 3 كانون الأول/ديسمبر 1998 قدّم ضابط أمن متنفذ في النجف اعتراضاته إلى مصطفى الصدر بن محمد الصدر حول ما يجري من تحشيد كبير لهذه الصلاة، وما تواجهه الأجهزة الأمنية من صعوبة في السيطرة عليها، وطالب بضرورة تحجيم أعداد المشاركين بالصلاة وأخبره إنَّ وفود أعداد كبيرة يعني إنَّها تظاهرة مضادة، بيد أنَّ مصطفى رفض ما طلبه ضابط الأمن عادّاً الأمر طبيعي وإنَّها أي مرجعية الصدر تستطيع السيطرة على هذه الأعداد [4].

وحصل التطور الأبرز في سياق تحدي الصدر وعدم إذعانه للسلطة، عندما بدأت الأجهزة الأمنية بالتضييق على وكلائه وأئمة الجمعة في المدن الاخرى بالمنع والاعتقال[5]، وحسب الوثائق التي أوردها عباس كاظم فإنَّ السلطة بأجهزتها الأمنية وتنظيمات حزب البعث أولت ما أسمته ظاهرة الصدر مزيداً من الاهتمام وعدّت ما يقوم به عملاً مخالفاً لفلسفة الدولة وايديولوجيتها، مع ملاحظة التزايد في أنصاره في مختلف المدن العراقية، وما يقوم به

(1) حول موقفه من الولايات المتحدة الامريكية ينظر ماورد في خطبة الجمعة ((37)) في 25 كانون الأول 1998، عند هيئة تراث الشهيد الصدر، خطب الجمعة، ص543 -548.

(2) ينظر: عادل رؤوف، المصدر السابق، ص212.

(3) بكل الأحوال فإنَّ فتح الصدر للمحكمة الشرعية أثار لغطاً واسعاً حتى بين الأوساط الشعبية، وكانت هذه الحركة تتنافى مع طبيعة النظام الشمولية، ويبدو إنها كانت جرس انذار حول توسع الصدر في حركته، ينظر: مختار الاسدي، الشاهد والشهيد، ص93-94.

(4) هيئة تراث الشهيد الصدر، نبذة مختصرة، ص54 -57.

(5) للاطلاع على ما جرى لوكلاء الصدر في المحافظات من أعمال مضايقة وترهيب ينظر: قاسم الكعبي، المصدر السابق، ص225.

دعاته النشطين في هذه المدن من دعوات للالتحاق بصلاته وتركيزهم على الفئات العمرية الشابة من كلا الجنسين؛ إذ قدّرت أجهزة البعث أعمار اغلبية الحضور بين 15 إلى 25 عام، وحسب الوثائق فإنَّ تزايد أعداد المشاركين بالصلاة في كل اسبوع جعل من السيطرة عليها أمراً بالغ الصعوبة ومحفوف بالمخاطر من امكانية التصادم بين أجهزة الأمن وأفراد حزب البعث والمصلين واقترحت دراسة لفرع حزب البعث بالنجف جملة مقترحات للوقوف بوجه هذه الصلاة ومنها: نصب السيطرات في مداخل المدينة لمنع توافد أنصار الصدر من المدن الأخرى، بالإضافة إلى قيام فروع الحزب بالمحافظات بتوعية الناس لإعاقة حضورهم صلاة الجمعة وإقامتها في مدنهم دون الحضور لمدينة الكوفة، كما اقترحت دراسة حزب البعث إلزام الصدر بالدعاء لصدام حسين والتطرق إلى ما يتعرض له العراق من تآمر امريكي صهيوني والدعوة لرفع الحصار عن الشعب العراقي [1].

حصل تطور أخطر، إذ اعتقلت قوات الأمن في مدينة الناصرية إمام الجمعة الشيخ أوس الخفاجي وآخرين من أنصار الصدر الفاعلين، الأمر الذي دفع بالصدر إلى تحدي السلطة أكثر وتصعيد المواجهة معها، فقد طالب وبثلاث خطب من صلاة الجمعة بإطلاق سراح المعتقلين، وردد مع أنصاره المطالبة بذلك، وبشكل موازٍ لهذه المطالب أشار إلى أنَّ هناك محاولات لمنع إقامة صلاته بمسجد الكوفة من خلال فكرة خبيثة تتلخص بإجراء عملية بناء في المسجد [2]، ويبدو أنَّ الصدر أدرك أنَّه بلغ مرحلة متقدمة من الصراع مع السلطة، وإنَّها تعمل بجد لإيقاف نشاطه، ولمّح لذلك بإعلانه في خطبة الجمعة الثالثة والأربعين عن ورود معلومات موثوقة بأنَّ هناك من يفكر بوضع قنبلة في مسجد الكوفة، وأضاف لرفع معنويات أنصاره (أنتم إنْ شاء الله مخلصين وشجعان ونحن لا نريد إراقة الدم الطاهر في المسجد الطاهر فإذا وجدتم شيء مما يُشك فيه فاحذروا منه وبلغوا عنه) [3].

هاجم الصدر وبقوة الايديولوجيات غير الإسلامية وعدّها مثالاً لأيديولوجيات المستعمرين والظالمين التي فشلت وستفشل، وزاد من قوة خطابه بدعوته للتمرد على كل ظلم وطغيان والتأسي بثورة الإمام الحسين عليه السلام، وإنَّ الدفاع عن المحرومين والمستضعفين يستحق التضحية والفداء بأعلى صورها[4]. وطبقاً للخطابات الثورية للصدر

(1) عباس كاظم، الحوزة تحت الحصار، ص59-67.

(2) حول تداعيات اعتقال أوس الخفاجي امام جمعة الناصرية، ينظر: قاسم الكعبي، الثورة البيضاء، ص226. كما ينظر: الخطب: ((42)) في 29 كانون الثاني 1999 و((43)) في 5 شباط 1999، و(44) في 12 شباط 1999.

(3) راجع الخطبة ((44))، في 12 شباط، 1999.

(4) المصدر نفسه.

وتلميحاته الغزيرة بالمعاني المتحدية للسلطة فقد وصفه تقرير حزبي بقوله: (كل من يستمع إلى الخطبة يلاحظ أنَّ هذا الرجل يخطب في دولة غير العراق) [1]، وتستبطن هذه الكلمات سمات الدولة الشمولية المستندة لقوة القهر والتي لا يمكن أنْ يتعارضَ خطابٌ مختلف مع خطابها أو يتحرك في غير فلكها، واستناداً إلى خطابات الصدر وتحركاته واستغلاله الذكي لباب التسامح التي فتحها نظام حزب البعث يبدو أنَّه كان مشحوناً بالعداء المفعم لنظام البعث نظير افعاله التي ألحقت اضراراً بعائلته وبالشيعة في العراق، ولم يترك الوقت يمر دون استغلاله في تهيئة تنظيم شعبي قادر على إحداث ما يريد لاسيما تأكيده المُلِحّ على مبدأ الولاية العامة، وضرورة طاعة الناس للولي كضرورة شرعية وجد فيها الصدر وسيلة ناجعة لإحداث التغيير الذي رسمه بذهنه، واخفاه حسب منهج القائد الراغب بالتغيير الذي أشرنا إليه فيما سبق، لكن اغتياله في 19 شباط/فبراير من عام 1999 أوقف طموحاته دون أنْ ينهيها.

حقق الصدر حضوراً ملفتاً كانت له آثاره على الجدال المحتدم في الأوساط الحوزوية والاجتماعية حول احقية الصدر بالمرجعية، وإقامته لصلاة الجمعة واسلوبه الذي وُصف بالضعف وعدم العمق في تناول المواضيع كدلالة على عدم إعداده لخطبه بشكل جيد [2]، وهناك من شنّ عليه حملات تحريض قاسية متهماً إياه بتمزيق وحدة مرجعية النجف والعمل لصالح نظام البعث، وهو ما يمكن تلمسه بصراحة في أدبيات قسم من المعارضة العراقية في الخارج لا سيما في إيران [3]. وفي هذا الجانب على سبيل المثال فإنَّ جريدة المبلّغ الرسالي[4] وفي عددها رقم (118) الصادر في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 1997 شنّت هجوماً على مرجعية الصدر، وعدّتها تمثل اختراقاً من قبل نظام البعث للحوزة الدينية في النجف؛ وزعمت إن النظام طرح مرجعية الصدر كمرجعية عربية للشيعة وأخذت هذه المرجعية تعطي الوكالات لرجال الدين في المناطق وتعين أئمة الجماعة وتسيطر على المراكز العلمية

(1) عباس كاظم، المصدر السابق، ص68.

(2) ينظر الخطبة ((السادسة)) في 22 آيار 1998.

(3) نص وثيقة معنونة ((مشاهدات وآراء الاخوة في الداخل)) حول مرجعية السيد محمد الصدر تنسج صورة واضحة عن مدى الهجوم عليه وما أُلصق به من اتهامات بالعمل لصالح الحكومة العراقية، وغاياته الخفية حسب الإدعاءات في الترويج لمرجعية عربية، ينظر: مختار الاسدي، الصدر الثاني الشاهد والشهيد، ص125 -150، ويمكن كذلك الاطلاع على ما نُشر من مقالات ناقدة لمرجعية الصدر عند: عادل رؤوف، مرجعية الميدان، ص283-290

(4) جريدة المبلِّغ الرسالي تصدر في قم بإيران، كانت تستخدمها فصائل المعارضة العراقية لنشر مواقفها، ومنها المجلس الاعلى للثورة الإسلامية.

والمدارس، وذلك من خلال توغل عناصر مخابراتية لمكتب الصدر حسب زعمها، تسهم في نشرها ومحاولة خلق حساً عنصرياً وقومياً داخل الحوزة[1].

## خامساً: دروس الجمعة ونتائجها

لا يمكن الفصل بين صلاة الجمعة كفريضة دينية وبين حركة الصدر العامة، وعلى وجه الخصوص نشاطه الفقهي والحوزوي، فالجمعة هي قطب الرحى لتوجهات الصدر الدينية والاجتماعية والسياسية ومواقفه المثيرة آنذاك، كما أنَّها تشكل لبنة مشروعه الذي يمكن التنبأ به؛ كونه مشروع معارضة السلطة باستغلال الأوضاع العامة، وما أصابها من وهن بعد حرب الكويت ورغبتها بفتح نوافذ صغيرة للنشاطات ذات التوجهات الإسلامية بغية التماشي مع مشروعها المتمثل بإسباغ الصبغة الدينية حول نفسها لحاجتها الماسة لذلك في ظروف بالغة التعقيد مرت بها في تلك المدة التاريخية، وطبقاً لذلك فإنَّ صلاة الجمعة هي مظهر تحشيدي جماهيري تم تنظيمه بدقة عالية تمخض عنه دروس ونتائج كان لها مفعول وأثر كبير في تاريخ العراق بعد اغتيال الصدر، فقد نجح في إعادة صياغة العلاقة بين الطبقة الدينية والناس؛ إذ أعاد صِلات مجتمع رجال الدين في النجف والحوزة الدينية مع فقراء الشيعة سواءً في المدن أو في الأرياف[2] وسعى بقوة لمشاركة علماء الدين الشيعة في جميع مجالات الحياة[3]، ومن خلال فرزه التقييمي بين ما أطلق عليهما الحوزة «الناطقة والصامتة»، فإنَّه دعا علماء الدين إلى عدم ترك القضايا السياسية والاجتماعية والانشغال بأمور فقهية ثانوية لم تعد ذات حضور فعلي، وقد تجسد ذلك بدعوته الرائدة إلى الاهتمام بموضوع الغجر كونهم يشكلون وجوداً اجتماعياً مغلوباً على أمره، يستدعي تدخل رجال الدين وعدم سكوتهم[4].

أحيت خطوات الصدر لاسيما صلاة الجمعة النزعة الدينية، وغذّت الكثير ممن ناصروه بمعنويات عالية وشعور بالأهمية وكان أكثرهم من غير المعروفين حوزوياً وكانوا بعيدين عن هذا الفضاء، بل إنَّ اغلبهم جاؤوا من أطراف المدن، ومن مناطق فقيرة، وجدوا في الصدر أباً روحياً وقائداً، فمنحوه الولاء وتجاوبوا مع إرادته بطاعة فريدة، كما تميزوا بالحيوية والمثابرة في

(1) لتفاصيل أوفر حول الموضوع ينظر: فائق الشيخ علي، اغتيال شعب، ص63-66.

(2) تظهر القائمة المرفقة في آخر البحث والخاصة بأسماء عددٍ من خطباء الجمعة ووكلاء الصدر انتماءات هؤلاء من المناطق الفقيرة الحضرية والريفية، وكما ورد سابقاً فإنَّ أغلب الذين انتصروا للصدر من الشباب ومن المناطق الفقيرة، وشكلوا قاعدته الاجتماعية، ينظر ملحق رقم (2).

(3) أسحاق النقاش، المصدر السابق، ص153.

(4) ينظر: الخطبة (45) الأخيرة وفيها استضافة عن هذه التفصيلات.

إقامة صلاة الجمعة والمشاركة فيها بكثافة أذهلت السلطة التي وجدت فيها تحدياً لها وتهديداً خطيراً، وتطور نشاط هؤلاء الشباب إلى مرحلة القيام بمنع ما اعتبروه سلوكيات واحتفالات بعيدة عن الدين ومهاجمتها بالقوة كالحفلات الغنائية التي أصدر الصدر بشأنها فتوى بحرمتها[1]، فضلاً عن نشاطهم الدؤوب لتشجيع الزيارات للمراقد الدينية باعتبارها طريقة ناجحة للتحشيد الجماهيري، وقد تجاوز من خلال هذه الصلاة أو في مواقفه الاسلوب التقليدي بنشر الثقافة الدينية وحوّل نشاطه التبشيري إنْ صحَّ التعبير إلى المجال الاجتماعي وهو يعبر عن ذلك بقوله: «إذا كثر الفساد في المجتمع فعلى العالم أنْ يُظهرَ علمه وإلا فعليه اللعنة»[2].

ورغم هذه النزعة الدينية المتصاعدة إلّا أنَّ بروز مرجعية الصدر أحدثت نزاعاً من نوع جديد بين المؤيدين له والمؤيدين لمراجع الدين الآخرين، وتمظهر ذلك بالتنافس بين وكلاء المراجع حول مناطق النفوذ في المدن العراقية، يُذكر أنَّه حصلت نزاعات وصدامات عفوية بين مقلدي الصدر ومقلدي المرجعيات الأخرى في بعض مناطق العراق لفرض سيطرة هذا الطرف أو ذاك على مساجد أُتخذت أماكن لصلاة الجمعة، وفي عدة مناطق من بغداد وكذا مدينة الكوت على سبيل المثال، ومَنْ ستكون له الكلمة الفصل بين الناس والتأثير الأكبر، وبلغ حداً خطيراً في العلاقة بين رجال دين ينضوون تحت لواء حوزة النجف، ومن ذلك ما حصل في الكوت وكربلاء ومدينة الثورة ببغداد وما تبعه من خلافات بين السيد الصدر نفسه وبعض مراجع الدين، كما هو الحال مع المرجع الديني الشيخ بشير النجفي والمرجع الراحل السيد محمد سعيد الحكيم، تمحورت حول منح حق الإقامة وإدارات المدارس الدينية وأمور فقهية [3] وعلى الرغم من إن جميع مراجع الدين ومنهم الشهيد الصدر كانوا يترفّعون عن الإسفاف في الخصومة المؤدية إلى المفارقة بينهم، فإن هذه الخلافات وغيرها شكّلت عامل نزاع بين اتباع المراجع أنفسهم وتحدياً للتقاليد الحوزوية القائمة على التضامن واخفاء المشكلات عن عامة الناس وجعلها تدور في أضيق حلقات الوسط الحوزوي.

(1) في هذا السياق قيل إن أنصار الصدر هاجموا حفلة غنائية بإلقاء قنبلة يدوية على الحفل الذي أُقيم في مدينة الناصرية تطبيقاً للفتوى المشار إليها، ينظر: عباس الزيدي، السفير الخامس، ص 70 وص 99.

(2) عادل رؤوف، مرجعية الميدان، ص 145.

(3) يمكن الاطلاع على حوادث في الخلافات الناشبة بين وكلاء المراجع والمؤثرين في نماذج مثل الشيخ حسن الكوفي في النجف الذي أُعدم باتهامه من قبل نظام حزب البعث بالمشاركة في أغتيال الصدر، للمزيد ينظر: الفصل الرابع من هذا الكتاب: استشهاد السيد محمد الصدر وقائع الجريمة وتداعياتها؛ عباس الزيدي، السفير الخامس، الصفحات: ص127 وص 182 وص197 وص198، كما ينظر: مختار الاسدي، الشاهد والشهيد، ص96-100، وعادل رؤوف، مرجعية الميدان، ص322 -325.

إنَّ الدروس التي يمكن استحصالها من إعادة صلاة الجمعة، وما قام به السيد الصدر، تؤكد إنَّ علماء الدين يمثلون ثقلاً اجتماعياً مؤثراً ويمتلكون قدرة التحشيد من جهة، وإحداث تغييرات في الواقعين السياسي والاجتماعي، كما أنَّهم يمثلون العمود الفقري لنجاح أي نشاط معارض كون الثقافة الراسخة بتعظيم دورهم في الضمير الشعبي الشيعي؛ إذ ترسخت عبر قرون طويلة وبمبدأ التقليد الديني، في أذهان الشيعة صورة للمرجع الديني بكونه شخصاً مقدساً ونزيهاً مستقيماً؛ يُمثّلُ الشرعية القيادية وعلى سبيل المثال فإنَّ المقولات المهيمنة المتعلقة بخلافة الفقهاء للرسول والأئمة وخاصيتهم القيادية بعد الغيبة هي داعمة لهذه التوجهات التي تسهل حركة علماء الدين بالقيادة، وحدث التطبيق الحرفي لها بقيام الجمهورية الإسلامية في إيران تحت قيادة عامة من علماء الدين والفقهاء كاملي الأهلية[1].

وحسب رؤية السيد محمد الصدر حول ما أثمرت عنه صلاة الجمعة فهي: «أنا اعتقد: إنَّنا بُعثنا من جديد وأُحيينا بعد الموت بصلاة الجمعة ... صار لطف من الله أنَّني فتحت اربعين فماً للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهم يقولون الحق عيني عينك أمام الناس وهذه فرصة كانت مغلقة مائة بالمائة ... وإنَّ طرح الأوامر المولوية لم يكن ممكناً وإنَّ الاستفتاء قد يصل وقد لا يصل وقد تتمزق الورقة وقد لا يتيسر توزيعها» [2]، وهنا يشير الصدر إلى وكلائه الأربعين الذين أخذوا على عاتقهم مسؤولية التبشير بأفكاره ومرجعيته ونشرها بين الناس، وبذلك أصبحوا منافسين لإعلام السلطة في النقل السريع لما يريد دون بيانات أو استفتاءات ورقية قد لا تصل إلى الهدف المنشود، بالإضافة إلى ذلك كانت هناك ميزة ربما هي تقليد لاستخدام الخميني الكاسيت بدعوته للثورة في إيران، والمقصود الاستخدام الواسع للفيديو كاسيت لتسجيل اللقاءات وخطب الجمعة وتوزيعها عبر شبكة واسعة وفاعلة من الأنصار ومكاتب الصدر بالمدن العراقية[3].

أغلقت صلاة الجمعة الفجوات المتوارثة بين طلبة الحوزة الدينية في النجف من خلال اعتماد الصدر على شباب ينحدرون من بيئات وعوائل فقيرة ليكونوا أئمةً للجمعة ووكلاء

(1) يدعم الخميني نظريته حول دولة الفقيه الحاكم بمجموعة كبيرة من الاحاديث الساندة وللاطلاع المفصل عن ذلك وعن الدور القيادي للفقهاء ينظر: الإمام الخميني، المصدر السابق، ص81-109.

(2) مختار الاسدي، الشاهد والشهيد، ص93.

(3) مقابلة شخصية مع الشيخ صادق الحسناوي أحد طلبة السيد الصدر، وخطيب جمعة مناوب في مسجد الكوفة بتاريخ، 15 /نيسان /2023، من المحاسن في هذا المجال إن مكتب الصدر الذي تولى مهمة تسجيل خطبه واللقاءات الفديوية معه حفظ تراثاً غزيراً لا يمكن التلاعب به خصوصاً إن مؤسسة تابعة لهذا المكتب وهي هيئة تراث الشهيد الصدر حوّلت خطبه وكلامه إلى محفوظات ورقية بإصدارها مجموعة من الكتب مع بقاء التسجيلات الفديوية متاحة على شبكة الانترنت.

معتمدين وهو أمر مغاير لسيطرة أبناء الأسر الدينية والمقربين من أوساط المرجعية على مفاصل النشاطات الدينية والشؤون الإدارية الخاصة بالحوزة، وأصبح لهؤلاء الشبان الجدد شأناً ملحوظاً في العمل الديني، كما برز منهم في ما بعد شخصيات أعلنت مرجعياتها المستقلة التي تستقي قوتها وزخمها من مرجعية الصدر[1].

طبقاً لما سبق فتَحتَ صلاةُ الجمعة الأبوابَ المغلقة أمامَ إقامتها دون ضجة وهو ما حصل بعد 2003 من خلال تعدد المرجعيات التي سارت في هذا الطريق، واستثمارها اجتماعياً وثقافياً مثلما استثمرها الصدر بكل مثابرة لترصين مرجعيته وتقويتها، ونشر أفكاره التي كان بعضها خارج نطاق النقاش كأوضاع المشافي والاطباء وغيرها من الموضوعات الأكثر ملامسة لمشكلات الناس والأبعد عن التناول من قبل الكثير من رجال الدين، ويبرر الصدر مواقفه من ضرورة اهتمام الحوزويين بمثل هذه الأمور كونها تدخل في صلب عملهم الإرشادي التوجيهي ومن واجبهم اظهار علومهم ومواقفهم حين يسود الفساد في المجتمع[2].

وفي المقابل فقد عَدَّ الصدرُ صلاة الجمعة إجراءً تعبوياً ذا ابعاد اجتماعية وسياسية فهي حققت هدفاً هاماً في التحشيد الجماهيري المشبعِ بالإحساس الثوري وسط جمهور يشعر بثقل الاضطهاد والتهميش الذي يتعرض له، مثلما هو عرضة لحصار ظالم دمر الكثير من القيم الاجتماعية واخضع معيشة الناس إلى حالة من العوز والفقر، وبكل الأحوال فإنَّ إعادة ممارسة هذه الفريضة وقدرتها على جمع أعداد هائلة من المصلين قدمت الصدر كقائد جماهيري مؤثر يحظى بمقلدين مثابرين على طاعته وتمتلئ نفوسهم بالقوة المعنوية العالية[3].

وبذلك يكون قد خلقَ حالةً ثوريةً تحتَ إمرته وطوع إرادته، وطبقاً لهذه المعطيات فقد أربك ذلك الجهاز الحزبي البعثي وقوى الأمن وهو ما أشرنا له سابقاً، وجعل قيادة البعث وسلطتها تفكر بحذر وخشية من تفاقم الحالة العبادية الجديدة إلى حالة ثورية، وخلق قوة معارضة داخلية حقيقية؛ ترفض الإذعان لإملاءات السلطة وسيطرتها الآخذة بالتفكك، ولا يمكن

(1) يشير عباس الزيدي إلى هذا التفاوت الطبقي في السفير الخامس، ص103، ويمكن الإشارة إلى أسماء تصدرت للمرجعية الدينية أو زعامة بعض الجماعات، وقد خرجت من عباءة الصدر ومنها: الشيخ محمد اليعقوبي، والشيخ قاسم الطائي والسيد محمود الصرخي. وفي ملاحظة ذكية سُئل الصدر عن السبب في اختياره الشباب الجُدد كوكلاء وأئمة لصلاة الجمعة فأجاب: ((لأختصر بهم الزمن))، وهو يشير إلى عدم امكانية الافادة من أصحاب النفوذ والمكانة القديمة داخل الحوزة الدينية، كما إن الشباب الجدد أكثر حماسة واندفاعاً. ينظر: قاسم الكعبي، المصدر السابق، ص165.

(2) عادل رؤوف، مرجعية الميدان، ص145.

(3) المصدر نفسه، ص147.

والحالة هذه أنْ يقبلَ النظام بتكرار الانموذج الإيراني وتحديه في صورة جديدة من العلاقة بين الشيعة والدولة في العراق، وعدم قبولهم بالخضوع لهيمنة طال زمنها لاسيما إنَّ الصدر نجح إلى حدٍ بعيد في بناء شبكةٍ قويةٍ من الأنصار المخلصين له[1]، وبكل الأحوال فإنَّ صلاة الجمعة أفرزت مرجعاً شيعياً عربياً بصبغة وطنية، وناقشت هذه الصلاة عدداً من مشكلات المجتمع اليومية، ومنها استطاع الصدر كسب أعداد متزايدة من الاتباع من خلال جاذبيته وخطابه للفقراء العراقيين الذين وجدوا فيه أملاً للخلاص من معاناتهم [2].

**ملحق (1)**

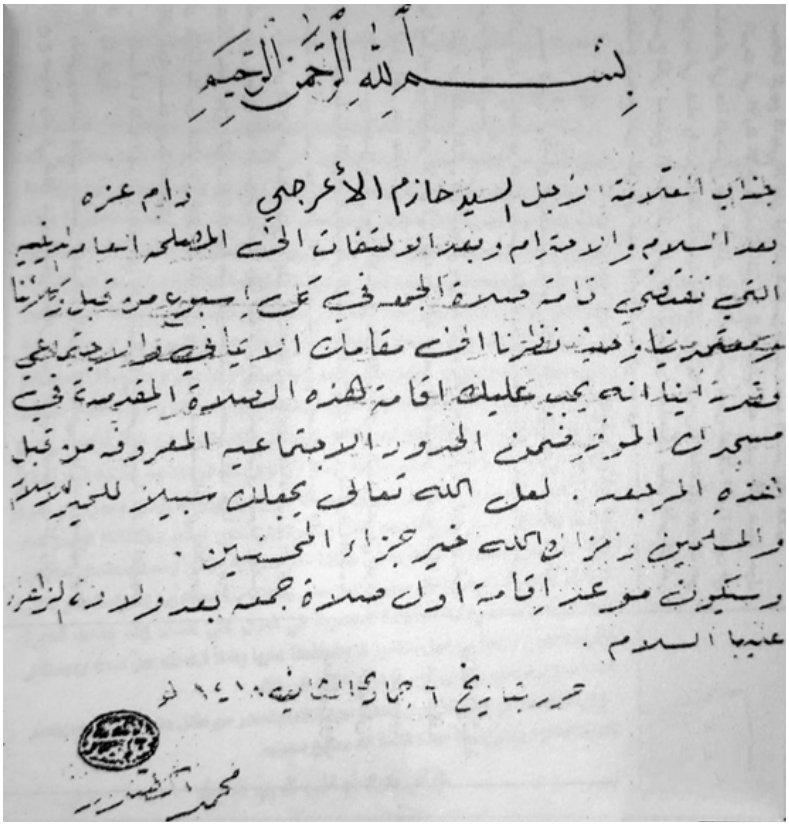
بسم الله الرحمن الرحيم

جناب العتبة الرجل السيد حازم الأعرجي دام عزه

بعد السلام والاحترام وبعد ابلاغكم الى المصلحة العامة والمنفعة التي نقتضي اقامة صلاة الجمعة في كل اسبوع من قبل سماحة السيد الصدر دام ظله نظرنا الى مقامكم الديني والاجتماعي وقدرتنا انه يجب عليكم اقامة هذه الصلاة المقدسة في مسجدكم المؤتر ضمن الدور الاجتماعية المعروفة من قبل شخصكم المرجعية. لعل الله تعالى يجعلكم سببا للخير والمسلمين وانا لله خير جزاء المحسنين.

وسيكون موعد اقامة اول صلاة جمعة بعد ولادة الزهراء عليها السلام.

حررت بتاريخ ٦ جمادى الثانية ١٤١٨ هـ

محمد الصدر

**من كتاب فائق الشيخ علي، اغتيال شعب**

(1) عباس كاظم، المصدر السابق، ص83.

(2) ليزا بليدز، الدين والسياسة في العراق ما قبل 2003 وما بعدها، تر مصطفى نعمان أحمد، مكتبة المحلة، بغداد 2023، ص42-43.

**ملحق (2) (جدول 1-3)**

**قائمة بأئمة صلاة الجمعة من وكلاء السيد محمد الصدر**

| المدينة | امام الجمعة |
|---|---|
| السماوة | الشيخ معد الوائلي |
| الخضر | الشيخ أسعد الغزي |
| الرميثة | السيد فاضل الشرع |
| الناصرية | الشيخ أسعد الناصري، الشيخ حامد الناصري، الشيخ أوس الخفاجي |
| سوق الشيوخ | الشيخ عبد الله عجيل |
| الفضيلية | السيد كاظم ناصر الموسوي |
| الطار | الشيخ عبد الحميد الخاقاني |
| الغراف | الشيخ نجم الخفاجي، الشيخ حميد السهلاني، السيد ميثم العلاق |
| الشطرة | الشيخ علي السهلاني |
| الدوآية | الشيخ كاظم العبادي الناصري، الشيخ عبد الكريم الاسماعيلي |
| الرفاعي | الشيخ حيدر الغزي |
| قلعة سكر | الشيخ أوس الخفاجي، السيد عقيل الموسوي، الشيخ عبد الرحمن العمري، الشيخ عباس الزيدي |
| الفجر | السيد ضياء الشوكي |
| المدينة | الشيخ مؤيد الخزرجي، الشيخ رحيم العقيلي، الشيخ اسعد الناصري، السيد عبد الهادي الشوكي، الشيخ علي صادق، الشيخ علي الكعبي |
| الكاظمية | السيد حازم الاعرجي |
| الشعب | السيد علي الشوكي |
| البياع | الشيخ مؤيد الخزرجي |
| الأمين | السيد بشير الجزائري |
| المعامل | الشيخ محمد شنين العبودي |
| ابو غريب | الشيخ حسن الغريباوي |
| الشعلة | الشيخ هادي المحمداوي |
| النهروان | الشيخ هيثم الزيدي |
| المحمودية | الشيخ حسين الذهيباوي |
| كربلاء | السيد مصطفى الصدر، الشيخ علي النعماني، الشيخ سليم الأميري، الشيخ خضير الانصاري، الشيخ كاظم العبادي الناصري |
| طويريج | الشيخ مثال الحسناوي، الشيخ حسين الكربلائي |
| عين التمر | الشيخ جاسم المطيري |
| المشخاب | الشيخ ياسر المظفر |

| | |
|---|---|
| القادسية | الشيخ نعمة العبادي |
| بعقوبة | الشيخ احمد المطيري |
| المقدادية | الشيخ ليث الربيعي، السيد حسن الحسيني، الشيخ مزهر الزبيدي |
| الخالص | السيد عبد الهادي الشوكي |
| خان بني سعد | السيد رضا الفياض، الشيخ محمد الفضلي |
| كصيرين (ديالى) | الشيخ احمد المطيري، الشيخ طارق الخالدي، الشيخ احمد المالكي |
| خرنابات | الشيخ محمد كاظم الحميداوي |
| الجديدة | السيد احمد الحسيني |
| مندلي | السيد حيدر الفياض |
| ابو صيدا | السيد رضا الفياض |
| الكوت | السيد كاظم الصافي |
| الحي | الشيخ عباس الزيدي |
| الموفقية | السيد غريب الفاضلي |
| شيخ سعد | الشيخ ناصر الساعدي |
| النعمانية | الشيخ صباح الخزعلي، السيد عدنان العنيبي |
| العزيزية | السيد محمد علي النوري |
| الموصل | السيد حسين الحيدري |
| الدجيل | الشيخ سلمان الساعدي |
| بلد | الشيخ علي البياتي |
| الديوانية | السيد محمد الصافي |
| السنية | الشيخ رياض الكناني |
| الشنافية | الشيخ صادق العيساوي |
| آل بدير | الشيخ كاظم البديري |
| عفك | الشيخ نشوان الاسدي |
| الشامية | الشيخ جابر الخفاجي، الشيخ وفقان الكعبي |
| الحمزة الشرقي | الشيخ احمد الشيباني |
| الدغارة | الشيخ علي المسعودي |
| غماس | السيد فائق الموسوي |
| الحلة | السيد فاضل الموسوي |
| الاسكندرية | الشيخ عبد الرضا السادي |
| المحاويل | الشيخ مالك الكناني |
| جبلة | الشيخ حسن الجابري |
| المسيب | الشيخ غازي الزيدي |
| الشوملي | الشيخ ماجد الخاقاني |

| | |
|---|---|
| المدحتية | الشيخ راضي السلطاني |
| العمارة | الشيخ حسين المحمداوي، الشيخ عبد الريم اللامي |
| الميمونة | السيد جابر الموسوي |
| المجر الكبير | السيد ستار البطاط |
| علي الغربي | السيد حسن الحسيني |
| كميت | الشيخ سلمان الشبلي |
| العشار | الشيخ عبد الستار البهادلي |
| المعقل | السيد صالح الجيزاني |
| الحيانية | الشيخ احمد المالكي |
| القرنة | الشيخ عدنان السيلاوي |
| الدير | الشيخ علي الربيعي |

**الملحق من إعداد الباحث**

**ملحق (3) جدول (2-3) بصلوات الجمعة حسب تواريخها وموضوعاتها**

| رقم الصلاة | تاريخها | موضوعها الرئيس |
|---|---|---|
| الاولى | 17 /نيسان /1998 | أهمية صلاة الجمعة ومسجد الكوفة |
| الثانية | 24 /نيسان /1998 | أهمية صلاة الجمعة وأهمية أئمتها |
| الثالثة | 21 /آيار /1998 | أهمية صلاة الجمعة ودور خطبائها |
| الرابعة | 8 /آيار /1988 | مقتل الإمام الحسين |
| الخامسة | 15 /آيار 1998 | عن الدولة الاموية والعباسية وربطهما بالحاضر |
| السادسة | 22 /آيار /1998 | اهتمام رجال الدين بقضايا الناس |
| السابعة | 29 /آيار /1998 | عن ثقافة الاستشهاد الحسينية |
| الثامنة | 5 /حزيران /1998 | عن الإمام الحسن |
| التاسعة | 12 /حزيران /1998 | وجود الله والعلوم الحديثة |
| العاشرة | 19 /حزيران /1998 | زيارة الاربعين |
| الحادية عشر | 26 /حزيران /1998 | الاستعمار وأهدافه الخبيثة |
| الثانية عشر | 3/تموز /1998 | الحث على الاحتفال بالمولد النبوي |
| الثالثة عشر | 10 /تموز /1998 | عن الرياضة |
| الرابعة عشر | 17 /تموز /1998 | عن العلوم الحديثة |
| الخامسة عشر | 24 /تموز /1998 | العلوم والاحلام |
| السادسة عشر | 31/تموز /1998 | المراقد الدينية /السلوكيين |
| السابعة عشر | 7 /آب /1998 | سدنة العتبات /السلوكيين |

| | | |
|---|---|---|
| الثامنة عشر | 14 /آب /1998 | منع صلاة الجمعة في عدد من المناطق |
| التاسعة عشر | 21 /آب /1998 | عن التكبر والغرور |
| العشرون | 28 /آب /1998 | دعوة المراجع لصلاة الجمعة والتكاتف |
| الواحدة والعشرون | 4/أيلول /1998 | العشائر وقانونها |
| الثانية والعشرون | 11 /أيلول /1998 | المرأة وحجابها |
| الثالثة والعشرون | 18 /أيلول /1998 | إرث الزهراء |
| الرابعة والعشرون | 25/أيلول /1998 | وفاة الزهراء |
| الخامسة والعشرون | 2 /تشرين الأول /1998 | المرأة بين الاسلام والغرب |
| السادسة والعشرون | 9/تشرين الأول /1998 | المرأة |
| السابعة والعشرون | 16/تشرين الأول /1998 | مرور سنة على إقامة صلاة الجمعة، والقضاء الشرعي |
| الثامنة والعشرون | 23/تشرين الأول /1998 | استشهاد الإمام الهادي |
| التاسعة والعشرون | 30/تشرين الأول /1998 | الإمام المهدي |
| الثلاثون | 6 /تشرين الثاني /1998 | النبي محمد (ص) |
| الواحد والثلاثون | 13 /تشرين الثاني /1998 | موظفو الدولة |
| الثانية والثلاثون | 20/تشرين الثاني /1998 | اعداء الاسلام امريكا وبريطانيا وكيان إسرائيل |
| الثالثة والثلاثون | 27 /تشرين الثاني /1998 | الإمام الحسين |
| الرابعة والثلاثون | 4 /كانون الأول /1998 | زيارة النصف من شعبان |
| الخامسة والثلاثون | 11/كانون الأول /1998 | منع المشي لكربلاء في النصف من شعبان |
| السادسة والثلاثون | 18/كانون الأول /1998 | صيام رمضان |
| السابعة والثلاثون | 25 /كانون الأول /1998 | التنديد بالعدوان الامريكي على العراق |
| الثامنة والثلاثون | 1/كانون الثاني /1999 | شهر رمضان |
| التاسعة والثلاثون | 9/كانون الثاني /1999 | استشهاد الإمام علي وليلة القدر |
| الاربعون | 15/كانون الثاني /1999 | عيد الفطر |
| الواحدة والاربعون | 22/كانون الثاني /1999 | افراح العيد |
| الثانية والاربعون | 29 /كانون الثاني /1999 | حول اعتقالات أنصاره والاطباء |
| الثالثة والاربعون | 5 /شباط /1999 | حول اعتقالات أنصاره والبقيع |
| الرابعة والاربعون | 12 /شباط /1999 | حول اعتقالات أنصاره /حول الثورات ولايديولوجيا |
| الخامسة والاربعون | 19 /شباط /1999 | حول الغجر |

**الجدول من إعداد الباحث: استند الملحق إلى كتاب خطب الجمعة للسيد الصدر**

## الفصل الرابع

# استشهاد السيد محمد الصدر

## وقائع الجريمة وتداعياتها

**أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض[1]**

**أ.د. أسعد كاظم شبيب[2]**

### مدخل

استند مشروع الصدر التجديدي إلى جملة من الأساسيات الدينية والإصلاحية على الأطر كافة التي تتقاطع تماماً مع النظام السياسي القمعي آنذاك، وتقضّ مضاجعه وتهدد مستقبله بالفناء، ولم يكن لأحد أنْ يتوقعَ استمرار الأخير على موقفه المترقّب فقط دون أنْ يتخذَ إجراءً يوقف نهضة الصدر الكبرى وانتفاضته بوجه الظلم، ويعيد بوصلة الأحداث إلى حيث يريدها الدكتاتور. وحينما عجزت أجهزته الأمنية عن إبطال مسيرته الجهادية ومدّه الجماهيري توجهت إلى أساليبها المعتادة في سفك الدماء وهتك الأنفس الزكية.

يتناول هذا الفصل وقائع عملية اغتيال الشهيد محمد الصدر ونجليه، ويدرس تفاصيلها قبل الشروع بها، منذ أنْ كانت خطة مدروسة لدى أجهزة الأمن، والدوافع التي وقفت وراءها، والواقع المتوتر الذي عاشته مدينة النجف الأشرف وبعض المدن العراقية الأخرى من انتشار أمني مركّز، وما لحقه من تشدد أمني واسع النطاق، وتتبع العناصر التي باشرت بالاغتيال وموقف السلطة بعد وقوعه. وتم مناقشة الرواية الحكومية التي أرادت وسائل إعلامها ترويجها في المجتمع لإبعاد التهمة عنها، وتعرض بالتحليل لمواقف أبناء الشعب منها، وأورد عدداً من الشهادات لشخصيات معاصرة مهمة عن العملية ورأيها إزاء السيد الصدر وجهوده الاصلاحية وانتهاك السلطة لحرمته.

---

(1) أكاديمي في جامعة الكوفة، مركز الرافدين للحوار

(2) مركز الرافدين للحوار، عميد كلية العلوم السياسية سابقاً/جامعة الكوفة

## أولاً: اتخاذ قرار الاغتيال وأسبابه

إنَّ مشروع السيد الصدر بكل مقدماته ونتائجه وتداعياته وأبعاده، شكّل تحدياً وتهديدا مباشراً للنظام الاستبدادي الصدامي، بعد أنْ صعّدَ الصدر من حدة خطاباته وسلوكياته تجاهه، فما كان إلّا أنْ خطط للتخلص منه بشتى الطرق، وقد عُرف عن النظام منذ سيطرته على السلطة بطريقته العنيفة، ونهجه الدموي في تعامله مع خصومه ومناوئيه، ومن ذلك القضاء حتى على رفاقه في حزب البعث البائد وتصفية بصورة أوضح بعضهم، وقد عمد بهذا النهج مع خصومه من الأحزاب والحركات السياسية كالحزب الشيوعي والحركات القومية، وكذلك رموز الحركة الإسلامية ومراجع الدين، وتشير التقارير إلى أنَّ نظام صدام حسين أدرك أنَّ الصدر يشكل ظاهرة اجتماعية ودينية لا يختلف عن سابقيه، كابن عمه وقريبه السيد محمد باقر الصدر، ومراجع الشيعة الآخرين الذين أراد أنْ يتخلصَ منهم بأي طريقة، وقد عمد إلى ذلك بالفعل عبر الاغتيال أو بفرض الإقامة الجبرية.

تحوّل الصدر الثاني بعد تصديه للمرجعية الدينية العليا إلى رمزٍ يقود ظاهرة إسلامية مليونية، وهذا ما برز بعد عملية التصفية والقتل من قبل أجهزة النظام البعثي، ورغم كثرة التقارير التي تباينت في خلفيات، وقرار تنفيذ عملية اغتيال الصدر، فقد كان قراراً سياسياً بامتياز، صادر من أعلى رأس في السلطة، أُستكمل بإجراءات وقرارات أمنية مشددة؛ إذ سبق قرار عملية الاغتيال بأيام قليلة حالة أمنية غير اعتيادية عاشها العراق لاسيما محافظة النجف الأشرف، وعدد من المدن والمحافظات العراقية، والعاصمة بغداد من خلال تحركات احتياطية غير مسبوقة حين وضع النظام قوات الحرس الجمهوري في حالة استعداد قصوى تحت غطاء خطة تدريبية بالاسم الرمزي (الفارس الذهبي)، أُستخدم فيه العتاد الحقيقي، وصُممت الفرضيات طبقاً لحصول تهديدات جوية وتدخّل قوات محمولة جواً، تستهدف احتلال أهداف حساسة داخل العراق تحسباً لإثارة الاضطراب، وتضمنت الخطة كذلك إقامة الممارسة على تنفيذ التنقلات الاستراتيجية تحت حجة التهديد الجوي، في ظل ظروف انتشار مفارز من القوات الخاصة للسيطرة على مفارق الطرق المهمة والنقاط الحرجة والجسور والمناطق التي تتعذر فيها الحركة خارج الطرق[1].

تم نقل بعض ألوية الحرس الجمهوري من المنطقة الشمالية إلى منطقة الفرات الأوسط، ومنها (لواء القوات الخاصة 33/حرس جمهوري) بقيادة العميد الركن عباس جاسم، و(لواء

(1) هاني جواد كاظم النجار، المشروع السياسي والاجتماعي للسيد محمد محمد صادق الصدر في العراق من سنة 1991-1999، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2010، ص58.

المشاة الرابع/حرس جمهوري)، بقيادة العميد الركن علي عطشان جادر، و(لواء المشاة الخامس/حرس جمهوري) بقيادة العقيد الركن صباح عبيد نجم، صاحب قرار فصل محافظ المثنى عن قيادة الفرات الأوسط بقيادة محمد حمزة الزبيدي وإلحاقها بمنطقة العمليات الجنوبية بقيادة علي حسن المجيد ابن عم صدام حسين [1].

كل تلك الإجراءات الاستباقية كانت على صلة بقرار عملية خطيرة تمثلت باغتيال الصدر، وفي شهادته يشير آية الله الشيخ محمد اليعقوبي، وهو أحد الشخصيات الدينية التي كانت على صلة بالسيد الصدر ومن تلامذته البارزين إلى أنَّ كل من ذهب مساء الجمعة إلى زيارة مرقد الإمام الحسين وأخيه العباس (عليهما السلام) في كربلاء المقدسة، شاهد على مشارف محافظة النجف الأشرف طوقاً من المدفعية الثقيلة قد أحاطت بالمحافظة متخفية وراء السواتر الترابية، وقد وجهت فوهات المدافع نحو المدينة وطلائع من الآليات والجنود التي تدلّ على وجود قطعات عسكرية في عمق الصحراء، وعندما سأل اليعقوبي عن تلك التحوطات العسكرية والأمنية قيل له: «إنَّها ربما احتياطات عسكرية لأنَّ العراق كان يومئذ في أزمة مع الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا فيخشون من حصول غارات على المدن العراقية»[2]. إلاّ أنَّ هذا القول غير دقيق كون المدينة وعموم مدن الفرات الأوسط لم تشهد تواجداً للآليات العسكرية الثقيلة مع وجود توتر في العلاقة بين النظام السياسي والولايات المتحدة لكن الاجتياح العسكري لم يكن وراداً بالمرة، بل كانت هناك استهدافات جوية محدودة على نقاط عسكرية استراتيجية.

يبدو أنَّ تلكَ الإجراءات كانت تسبقُ حدثاً مهماً، ذا أبعاد اجتماعية ودينية، وتأتي هذه الإجراءات بعد أنْ أدركت السلطة ترسّخ مشروع الصدر اجتماعياً، وبات ظاهرةً لا تستطيع السيطرة عليها، وبعبارة أخرى: إنَّ «ظاهرة الصدر» مثّلت الحركة الأولى لتبلور مختلف مظاهر ومعالم الاحتجاج الاجتماعي التلقائي في رؤية المصلحين العراقيين. لقد كانت الحياة الاجتماعية والسياسية العراقية في أواخر ما يمكن أنْ يُطلقَ عليه بالمرحلة البعثية والديكتاتورية الصدامية الباردة، وبالتالي فإنَّ الصعود الراديكالي للحركة الصدرية كانت تعادل قيمته الاجتماعية والسياسية والفكرية والروحية فضيلة كبرى. وضمن هذا السياق يمكن عدّ ظهور وحماسة الحركة الصدرية بحد ذاته متغيراً روحياً وسياسياً غير مسبوق بالنسبة

(1) المصدر نفسه، ص58.

(2) الشيخ محمد اليعقوبي، الشهيد الصدر الثاني كما أعرفه، النجف الاشرف، جامعة الصدر الدينية، ط1، 1429هـ، ص61.

للعراق[1]. وفي ضوء ذلك يرى مراقبون أنَّ هناك جملة من المسائل سرّعت في عملية اتخاذ قرار اغتيال الصدر من قبل النظام، ومن أبرز تلك الأسباب:

1 ـ ما شهدته أحداث ومشاهد الشهور الأخيرة من حياة السيد محمد الصدر، فمنذ شهر تشرين الأول/أكتوبر 1998م/1419هـ بدأت مجريات الأمور تسير باتجاه المصادمة، ومن جملة ذلك إصدار الصدر أمراً بالتوجه إلى مدينة كربلاء المقدسة مشياً على الأقدام بمناسبة ولادة الإمام المهدي المنتظر(عليه السلام)، أو ما يُعرف في العُرف الشيعي بالزيارة الشعبانية، وهي ذكرى اندلاع الانتفاضة الشعبانية في آذار/مارس 1991 ضد النظام البعثي، والتي كادت أنْ تُسقِطَ نظام حكمه، وقد رفض النظام أمر الصدر هذا عندما قام مدير أمن النجف بالاتصال بالصدر وأبلغه منع السلطة ورفضها وطالبه بالرجوع عنه، ولكنَّ الصدر رفض في المرة الأولى العدول عن رأيه[2].

2 ـ حاولت السلطة أنْ تفرضَ أئمة جمعة تابعين لوزارة الأوقاف التي تديرها، إلّا أنَّ كل محاولاتها باءت بالفشل؛ لأنَّ الناس رفضوا الصلاة خلفهم.

3 ـ تطورت المواجهة بين الصدر والنظام من المواجهة الكلامية والتهديدات إلى الصدامات مع السلطة، سبقت عملية اغتيال الصدر في عدد من المدن العراقية ومنها الناصرية التي سقط فيها عددٌ من الضحايا واعتقلت السلطة بعض وكلاء الصدر هناك، وقد أصدر الصدر في المقابل تهديداً من خلال إعطاء السلطة مهلة أمدها أسبوعاً واحداً، مخاطباً آلاف المصلين بقوله: «إذا بقي اعتقالهم إلى الجمعة القادمة فعلى جميع خطباء الجمعة في جميع انحاء العراق العمل على المطالبة بإطلاق سراحهم بالحكمة والموعظة الحسنة»، ويبدو أنَّ كلمةَ الصدر، حسب الكاتب (عباس كاظم) في كتابه (الحوزة تحت الحصار) قد كتبت مصيره؛ إذ اغتيل بعد إلقاء خطبته القادمة وانتهاء المهلة بساعات قليلة، فالنظام البعثي لم يعتدْ من أحد في العراق أنْ يهدده علناً مهما كان ذلك التهديد محاطاً بعبارات الحكمة والهدوء[3].

---

(1) ميثم الجنابي، الحركة الصدرية ولغز المستقبل (إشكالية اللاهوت الشيعي والناسوت العراقي)، بغداد، دار ميزوبوتاميا، ط1، 2012، ص69.

(2) صلاح عبد الرزاق، الشهيد الصدر الثاني مرجع امة، بيروت، منتدى المعارف، ط1، 2010، ص97.

(3) عباس كاظم، الحوزة تحت الحصار (دراسة في أرشيف حزب البعث العراقي)، بيروت، دار الرافدين، سلسلة دراسات فكرية، ط1، 2018، ص74.

4 ـ جاء في أرشيف حزب البعث البائد وفي دراسة أعدّها فرع النجف بمجموعة توصيات تؤكد على خطورة مشروع السيد الصدر، ومنها وصفه لصلاة الجمعة وقيادته للحراك الاجتماعي بالتحرك الديني الكبير الذي أصبح يشكل إرهاقاً للحزب وأجهزة السلطة الأمنية[1].

5 ـ أخذت السلطة في مواصلة استفزازها للصدر، عندما قامت بعملية إنزال على مسجد الكوفة، الذي له أثر تاريخي، واجتماعي، وديني عميق في نفوس عامة المسلمين بذريعة المناورة العسكرية[2]. ومرة أخرى بعنوان وجود قنبلة داخل المسجد، وفي حالات أخرى قول السلطة إنَّها تريد أنْ تعمّر المسجد، وهذه كلها رسائل مباشرة من السلطة إلى الصدر، وهو ما مثّل تصعيداً جديداً في حدة الموقف، وكانت هذه القضية بمثابة منعه من أداء صلاة الجمعة وعزل الجماهير عنه، وأرسلت السلطة عضو القيادة القطرية ورئيس تنظيمات الفرات الأوسط للحزب محمد حمزة الزبيدي إلى مسجد الكوفة برفقة عدد من أفواج الجيش فرفض الصدر هذه الأساليب، وأصر على إقامة الصلاة، وأمر الناس بالصبر والثبات[3].

6 ـ كسب الصدر دعماً واسعاً في مدن الجنوب، من خلال وصوله إلى القرى والقبائل الفقيرة، حتى بات أنصاره قوة كبيرة، مما ولّد مخاوف كبيرة لدى السلطة الحاكمة، الأمر الذي دفعها إلى توجيه تهديدات مباشرة إلى الصدر بقتله في حال عدم انصياعه لأوامرها، كما قامت وبشكل متكرر باعتقال وكلائه وأئمة صلاة الجمعة التابعين له في المحافظات، ونفذت أحكاماً بالإعدام بحق عددٍ منهم، إذ أعدمت بتاريخ 27 تموز/يوليو 1998 الشيخ حسين السويعدي إمام صلاة الجمعة في منطقة المعامل في بغداد بتهمة قتل عدد من عناصر حزب البعث، واعتقلت الشيخ أوس الخفاجي إمام جمعة في مدينة الناصرية جنوب البلاد لفترة وجيزة بسبب رفضه إملاءات حاولت قيادة حزب البعث في المحافظة فرضها عليه، تتعلق بالدعاء لصدام حسين وعدم التعرض للحكومة[4].

(1) المصدر نفسه، ص13 – 105.

(2) هاني جواد كاظم النجار، المصدر السابق، ص60.

(3) صلاح عبد الرزاق، المصدر السابق، ص99.

(4) ويكبيديا، https://ar.wikipedia.org

https://l.facebook.com/l.php?u=https %3A %2F %2Fyoutu.be %2F5jfIY_Ygi5o&h=AT3H9J0YFqX6vuz7k5SPd9iWBaA-9KAWMO8zBdZk4VSAcHjUgu_E0X-a3egChEY2CQJyNZT4usIsEJ7_6qIfoasKtxXUAeC5VHhdA7AUcFR7JfbO_1wloF7xJ4Vv_rhGShjF&s=1

7 ـ مثّل الصدرُ ما سماه بعض الباحثين بثالوث (التشيع الإسلامي، الوطنية العراقية، الانتماء العربي)، وهذه الصفات عُدّت منظومة أيديولوجية من خلال تمثيل مصالح الفقراء والمهمشين، فلغاية اغتياله أصبح خطابه السياسي والاجتماعي انموذجاً لاستقطاب الكينونة العراقية المهمشة، وهو استقطاب كان يَحملُ في أعماقه وحدة النزوع الشعبي والعراقي والعربي، وتراكم عبر الأفراد والجماعات والمؤسسات الخيرية والمدارس، بوصفها الخلايا التي كانت تعيد إنتاج نفسها تحت ضغط الغطاء الثقيل للدكتاتورية[1].

**ثانياً: تنفيذ عملية الاغتيال**

يبدو أنَّ السلطة اشتغلت على تدبير عملية سرية في غاية الدقة والتخطيط، إذ تشيرُ تفاصيل ما قبل الاغتيال إلى أنَّ الصدرَ بدأَ يومه الذي أُغتيل فيه - (وقع الحادث بعد غروب يوم الجمعة 3 ذو العقدة 1419 الموافق 19 شباط/فبراير 1999) - صباحاً بالتوجه إلى إقامة صلاة الجمعة الخامسة والاربعين في مسجد الكوفة؛ إذ تتوافد إليه الناس من معظم محافظات العراق، فضلاً عن مدينتي الكوفة والنجف الأشرف، وبعد أنَّ ألهم الجماهير الحاضرة في خطبتي صلاة الجمعة انتقد عدداً من الظواهر الاجتماعية السلبية، ووجهَ نقداً مبطناً للسلطة، وتوجهَ بعدها عصراً إلى مكتبه أو ما يُعرف في الأوساط الحوزوية النجفية بـ(البراني) الملاصق لصحن مرقد الإمام علي بن ابي طالب (عليه السلام)، وبعد إقامة صلاتي المغرب والعشاء، خرج إلى بيته الواقع في (حي الحنانة) أحد الاحياء السكنية في وسط مركز مدينة النجف الأشرف.

خرج الصدر على عادته مع ولديه (مصطفى ومؤمل الصدر) في تلك الليلة، وفيما كانوا يقطعون الطريق إلى مدخل حي الحنّانة بعد التقاطع المعروف بثورة العشرين، بالقرب من مدرسة البغدادي، وهذه المدرسة هي مقر دراسة طلبة جامعة الصدر الدينية، جاءت سيارة (نوع اولدز موبيل بيضاء اللون)، ضيّقت على السيارة التي كان تقلّ الصدر، وهي (نوع ميتسوبيشي رصاصية اللون)، ولها رمزية كبيرة عند عائلة الصدر[2]. وبعد ذلك فتح رجال

(1) ميثم الجنابي، المصدر السابق، ص72.

(2) قاسم الكعبي، الثورة البيضاء: دراسة في الحركة التغييرية والجهادية والميدانية لسيرة فقيه العصر السيد الشهيد محمد الصدر (قدس سره)، بغداد، مركز الدراسات التخصصية في فكر الشهيد محمد الصدر، ط1، 1430هـ، ص337.

مخابرات السلطة النار من أسلحة رشاشة على سيارة الصدر[1]. وبعد ذلك جاءت سيارة حديثة أخرى نصف نقل (بيك آب) نقلت الأجساد الثلاثة (الصدر ونجليه) إلى مستشفى صدام العام (الصدر حالياً) في جناح عُدّ مسبقاً[2].

هناك من يقول: إنَّ الصدر قُتل على الفور، فيما أُصيب نجليه (مصطفى ومؤمل) بجروح بليغة، وفارقت روحهما داخل المستشفى[3]، وهذا الأرجح، ونفسه ما يذهب إليه نجل الصدر (مقتدى الصدر)، الذي كان شاهد عيان على ظروف اغتيال الصدر ووقائعها، بقوله: إنَّ الصدر قُتل حالاً، فيما كان ولداه على قيد الحياة لكنَّهما استشهدا داخل المستشفى من شدة النزف بعد أنْ أُصيبا بجروحٍ بليغة: «فارقت روحه الطاهرة الجسد في مكان الاستشهاد إلّا ما قد قيل والله العالم إنَّهم أكملوا عملية الاغتيال في المستشفى ولا دليل عندي على ذلك إلى يومنا هذا»[4]، فيما تشير رواية ثانية إلى أنَّ الصدر كان أيضاً فيه رمق من الحياة، ونُقل إلى المستشفى، وهو جريح لكن أُجهز عليه برصاصة في أعلى الجبهة من الرأس من قبل مجموعة من رجال الأمن كانوا هناك برئاسة محمد حمزة الزبيدي[5].

تشير التقارير إلى إنَّ استشهادَ الصدر حصل في وقت قريب بعد انتهاء صلاتي المغرب والعشاء في الصحن الحيدري الشريف وكان الصدر مع نجليه، وبالقرب من سكناهم، وكانت فرقة الاغتيال تنتظر الصدر وسط تحضير لمقدمات الاغتيال، ومنها جعل المكان الذي اغتيل فيه مظلماً وكانت أجهزة اللاسلكي تعمل بصورة متواصلة؛ ولهذه الأجهزة تواصل مباشر مع فرقة الاغتيال، وباقتراب وصول الصدر في سيارته من الحي الذي يقطن فيه، وبعد دقائق معدودة صدر صوت رشاش مدوي (إطلاق ناري كثيف)، وخلال لحظات تجمعت سيارات الأمن ومنعت الناس من الاقتراب[6].

بعد عملية الاغتيال بإطلاق النار مباشرة حضر جَمعٌ من مسؤولي السلطة إلى المستشفى، فيما ذهب آخرون إلى بيته، ولم يسمحوا بتجمهر المعزين أو الراغبين بتشييع جنازته؛ لذا قام بمهمة تغسيله وتكفينه مع نجليه مجموعة من طلبته ومريديه، ثم شيّعوه ليلاً، وتمَّ دفنه في

(1) مقدمة كتاب منة المنان في الدفاع عن القران للسيد محمد الصدر، ج1، تحقيق مؤسسة المنتظر لإحياء تراث ال الصدر، ط1، بيروت، دار ومكتبة البصائر، 2012، ص27 ــ 28.

(2) قاسم الكعبي، المصدر السابق، ص334.

(3) مقتدى الصدر، العشق الابدي في سيرة والدي.

(4) مقتدى الصدر، المصدر السابق، ص131.

(5) قاسم الكعبي، المصدر السابق، ص334.

(6) محمد اليعقوبي، المصدر السابق، ص72.

المقبرة الواقعة في وادي السلام[1]. وممن حضر إلى المستشفى بعد وقوع الحادث كل من: السيد مقتدى الصدر، والسيد سلطان كلانتر (صهر الشهيد)، وآخرين من أعضاء المكتب، كما وصل الشيخ محمد اليعقوبي، وسط تجمهر أعداد كبيرة من طلبة الصدر ومن الناس وسط إجراءات أمنية تعسفية؛ إذ أغلقت الشوارع العامة في محافظة النجف الأشرف، وفرض منعاً للتجوال، وكان لا يسمع في شوارع محافظة النجف الأشرف إلّا أصوات السيارات العسكرية من الجيش، والشرطة، وقوات الأمن العامة والأمن الخاص التي كانت تترى طوال الوقت على النجف الأشرف من تجاه بغداد[2].

حاولتْ السلطة تأجيل إعلان خبر استشهاد الصدر رسمياً احتياطاً حتى تتكاملَ قواتها وفي الساعة الحادية عشر ليلاً استدعى النظام عدد من المقربين إلى الصدر وهم كل من: السيد حسين كلانتر، والشيخ محمد النعماني إلى بناية محافظة النجف الأشرف الواقعة على طريق نجف – كوفة، وحاولَ المسؤولون الإيحاء بخبر الاغتيال، والطلب منهم السيطرة على مشاعرهم لكنَّهم لم يطمأنوا إلى قدرتهم على أداء هذا الدور فاجلوا إعلامهم صريحاً بالخبر وطلبوا منهم إحضار أحد كبار علماء الحوزة العلمية إلى هناك لكي يَتحمّلَ مسؤولية تسلم الأجساد الثلاثة، فصار الاتصال بالسيد محمد كلانتر، والسيد حسين بحر العلوم فرفضا، فحاولوا مع السيد علي البغدادي وكذلك لم يفلح الأمر، وعند الساعة الواحدة بعد منتصف ليلة السبت أعيد استدعاء مجموعة من طلبة الصدر إلى مبنى المحافظة مع استمرار وجود المسؤولين الرسميين تحسباً لأي طارئ، واشترطوا عليهم تفريق الناس قبل تسليم الأجساد فكانت هناك استجابة[3]. بعد ساعات انتشر خبر استشهاد الصدر في ظل حالة من التشدد الأمني الذي تعيشه المحافظة والمدن العراقية الأخرى، ولا أحد يستطيع المرور في الشوارع إلّا السيارات التي تمثل السلطة، رافق ذلك حملة اعتقالات طالت طلبة الحوزة العلمية قرب الصحن الحيدري الشريف، واقتيدوا إلى مديرية الأمن ولم يطلق سراحهم[4].

حُمِلَ جسد الصدر ونجليه في صبيحة اليوم نفسه (السبت) من المستشفى المسماة باسم صدام سابقاً وتحوّلتْ بعد سقوطه باسم الصدر، حُملتْ الأجساد من قبل الطلبة وأقرباء

(1) مقدمة كتاب منّة المنان في الدفاع عن القران للسيد محمد الصدر، المصدر السابق، ص27 ــ 28.
(2) محمد اليعقوبي، المصدر السابق، ص72.
(3) المصدر نفسه، ص334.
(4) المصدر نفسه، ص66،

الصدر في ثلاث سيارات مكشوفة، يرافقها حوالي أربعين سيارة حكومية بينها آليات حاملة للجند، وقوات مدججة بالسلاح، وذهب موكب حمل الأجساد الثلاث بصورة شبه صامتة حزينة إلى المغتسل والمعروف باسم (بير عليوي)[1]. وقد أشرف نجله الأصغر السيد مقتدى الصدر، والسيد محمد الصافي أحد طلبة الصدر على عملية التغسيل فيما أقام صلاة الجنازة على الأجساد الشيخ محمد اليعقوبي، وكانت السلطة تريد انتهاء عملية دفن الأجساد الثلاثة قبل حلول فجر يوم الأحد، ولشدة النزف في أجساد الشهداء طالت عملية الغسل، ومع حلول صلاة الفجر وضعت الأجساد الثلاث في مرقد الإمام علي بن ابي طالب (عليه السلام) في ذات المكان الذي كان يقيم في صلاة الجماعة[2].

دُفِنَ الصدر ونجليه من دون تشييع في مقبرة وادي السلام شمال مرقد الإمام علي بن ابي طالب(عليه السلام) التي أعدها الصدر لنفسه مسبقاً مقابل ما يعرف بالاستعلامات 500م تقريباً عند مدخل المقبرة الجديدة، وهو ذات المرقد المشيد الآن والذي يزوره عدد من الناس يومياً[3]. وشارك بعملية دفن جسد الصدر عدد محدود من مقربيه، كنجليه والشيخ علي الكعبي إمام جمعة (مدينة الثورة/الصدر حالياً) في بغداد، والشيخ حسين المالكي، والشيخ محمد النعماني، والسيدان سلطان وحسين نجلا السيد محمد كلانتر (أصهاره)، والشيخ عباس الربيعي، والشيخ علي البهادلي وآخرين[4]. وتم تصفية أغلب الذين شاركوا في الدفن واغتيالهم من قبل السلطة، كما حدث ذلك مع الشيخ الكعبي، والشيخ المالكي، والشيخ النعماني.

أُقيم مجلس الفاتحة على روح الصدر ونجليه في الجامع والمرقد الشهير المعروف بـ(جامع صافي صفا) بالقرب من صحن الإمام علي بن ابي طالب (عليه السلام)، وجاء ممثل رئيس السلطة محمد حمزة الزبيدي عبر وفد مدجج بالسلاح لينقل التعازي وسط رفض وامتعاض من ذوي وطلبة الصدر، وقد أرادت عائلة الصدر إنهاء المجلس من يومه الأول، لكنَّهم أُجبروا من قبل السلطة الحاكمة على إكمال يومه الثاني[5]، لتدخل مدينة النجف الأشرف والمدن الأخرى من الوسط والجنوب في عتمة من الظلام وسط حداد عامٍ تحسراً على فقدان الصدر ونجليه.

وُصف يوم 19 شباط/فبراير 1999 بأنَّهُ آخر يوم في تلك المرحلة المهمة من تاريخ

(1) قاسم الكعبي، المصدر السابق، ص335.
(2) محمد اليعقوبي، المصدر السابق، ص66.
(3) قاسم الكعبي، المصدر السابق، ص335.
(4) هاني جواد كاظم النجار، المصدر السابق، ص67.
(5) محمد اليعقوبي، المصدر السابق، ص66.

المقاومة للنظام البعثي في العراق[1]. استطاعت السلطة من القضاء جسدياً على الصدر إلّا أنَّ مشروعه شكّل ظاهرة في حياته وتوسعت آفاقه بعد عملية اغتياله.

على الرغم من أنَّ السلطة كانت مسؤولة بصورة مباشرة عن الاغتيال، إلّا أنَّ هناك من أشار إلى جهات أخرى اشتركت بالإفادة منه، فقد جاء على لسان نجله السيد مقتدى الصدر في معرض حديثه مَنْ قتل أو انتفع من مقتل الصدر؟ [2]، فحددها بعدة جهات وهي على النحو الآتي: «الباطل بصورة عامة، والشر المتمثل بإسرائيل خصوصاً بعد صرخته المدوية (كلا كلا إسرائيل)، وكذلك دعمه للمقاومة الفلسطينية من خلال خطب الجمعة، وامريكا باعتبارها المسيطرة على الشرق الأوسط وانظمته السياسية، والسلطة الصدامية الظالمة ولعلها المباشرة للقتل، ورئيس النظام المتمثل بصدام الأمر المباشر والمأمور من قبل أمريكا وإسرائيل، وبعض اتباعه».

### ثالثاً: الرواية الحكومية

يبدو أنَّ النظام العراقي كان يتوقع حدوث أمرٍ ما حينما يخطط لارتكاب جريمته، فقد شوهد الاستنفار المكثف لقواته وتوزيعهم حول المناطق الحساسة وغلق الطرقات الرئيسة وحفر الخنادق، ونشر مسلحيه في الطرقات، وتمّ محاصرة مدينتي النجف الأشرف وكربلاء المقدسة خلال ساعات قليلة بعد الاغتيال، وانتشرت المفارز العسكرية لمنع الدخول أو الخروج من وإلى المدينتين إلّا بتصريح رسمي، وتشغيل الدوريات المكثفة في بغداد والمدن المقدسة، وقطع اتصالات محافظة النجف الأشرف مع بعضها ومع المحافظات، فيما كانت المواجهات الأكثر دموية وعنفاً حينما منعت قوات الأمن أتباع السيد الصدر من الاستمرار في إقامة صلاة الجمعة وقتلت أو أعدمت عدداً من أئمة المساجد وأغلقتها[3].

ولاختيار يوم الحادث (الجمعة) دلالته الخاصة؛ كي يُتاح للسلطة أخذ الوقت اللازم للاستعداد لمواجهة الاضطرابات المتوقعة في الجمعة التي تليها، وكان من المحتمل أنْ يكونَ الجو فيها ممطراً وغير مناسب للتظاهر[4].

---

(1) عباس كاظم، المصدر السابق، ص74 – 75.

(2) المصدر نفسه، ص169.

(3) هاني جواد كاظم النجار، المصدر السابق، ص 71-74؛ عبد النبي جاسم بتور الحلفي، قيام صلاة الجمعة في العراق في عهد المرجع الديني محمد محمد صادق الصدر 1997-1999 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسان ية، جامعة البصرة، 2015، ص 141-144.

(4) قاسم الكعبي، المصدر السابق، ص 434.

أدانت الحكومة العراقية عملية الاغتيال، وادّعت عبر إعلامها الرسمي: إنَّ عناصر مجهولة هي مَنْ خططت للجريمة وقامت بتنفيذها، ووعدت بملاحقتهم والاقتصاص منهم. وأولت قناة التلفاز الحكومية اهتماماً بيّناً للأمر، وأوردت بياناً وأخباراً عاجلة تضمنت تمكُّن الجهات المختصة من القبض على أربعة أكثرهم من طلبة العلوم الدينية، متهمة إياهم بقتل السيد الصدر، اثنان يلبسون العمّة، وآخر طالب حوزة غير معمم، والرابع نائب ضابط هارب من الخدمة العسكرية. وأعلنت مديرية الأمن العامة بعد اعتقال الأربعة إنَّ هناك متهم خامس لا زالت السلطات تبحث عنه[1]، وكان الهدف من هذا الاغتيال هو خلق فتنة لخدمة المخططات الأمريكية والصهيونية، وتم وصف المعتقلين بأنَّهم مخابرات وعملاء مأجورين، وبعد بضعة أيام عرض تلفزيون النظام تسجيلاً لهؤلاء المعتقلين الأربعة وهم يعترفون بعملية الاغتيال، وابتدأ التسجيل بقوله: « **أناس تجردوا من إنسانيتهم ولم يردعهم وازع ديني أو أخلاقي عن ارتكاب جريمة اهتزت لها مشاعر الناس**»[2]، غير أنَّ هذا التسجيل الذي تم في أقبية التعذيب لم ينطلِ على أحدٍ ولم يحجب حقيقة قيام نظام صدام حسين باغتيال الشهيد محمد الصدر ونجليه[3].

وبعد مرور ثلاثة أسابيع أعلنت تنفيذ حكم الإعدام بهم، زاعمةً إنَّ سببَ الاغتيال هو صراعات مرجعية. لكن كل هذا يأتي في إطار محاولة لتبرئة النظام نفسه والإيحاء بأنَّ هذه العملية قد خُطط لها من المعارضة العراقية، وإنَّها جاءت نتيجة صراعات على القيادة داخل الحوزة[4]، لكنَّ السيد حسين الصدر (عالم وفقيه ديني) ردّ على هذه المزاعم بقوله: « **إنَّ ما يُقال عن وجود خلافات بين أجنحة المرجعية الشيعية في داخل النجف، وخارجه وإنَّ ما يشاع عن هذه الخلافات باعتبارها مسؤولة عن اغتيال محمد صادق الصدر وولديه، وقبلهم البروجردي والغروي أوهام في أذهان الناس**»[5].

(1) طالب العلوي، أحداث ما بعد شهادة الولي سيد محمد محمد صادق الصدر(قدس) https://abohasanalhasani.blogspot.com/201502//blog-post_68.html

(2) علاء الجوادي، مرجع الزمن الأصعب الشهيد السيد محمد محمد صادق الصدر (قدس سره)، (بيروت: منشورات الفجر، 2022)، ج2، ص397.

(3) مجموعة مؤلفين، النجف وقم حاضرتا الحوزة العلمية، (بغداد: المركز الثقافي للدراسات الإسلامية، 2012)، ص135-136.

(4) صالح عباس ناصر الطائي، الدور السياسي للسيد محمد محمد صادق الصدر في تاريخ العراق المعاصر 1991-1999، مجلة اهل البيت عليهم السلام، جامعة اهل البيت، كلية الآداب، كربلاء، العدد 20، 2016، ص460.

(5) صالح عباس ناصر الطائي، المصدر السابق، ص460.

إِصْطَنَعَ النظام علامات الحزن والغضب تجاه العملية، في أسلوب مفضوح لتبرئة نفسه من العملية، فقد عرض صورة السيد محمد الصدر بعنوان (الشهيد السيد محمد الصدر) إضافة إلى ولديه الشهيدين مصطفى ومؤمل. وقد كشف الأربعة دوافعهم للمشاركة في اغتيال الشهيد الصدر.

كان على رأس المجموعة التي صرَّح النظام باتهامها بالعملية المدعو (الشيخ حسن عباس الكوفي، شاب في الثلاثينات من عمره) تمّ تحميله وزر التخطيط لها وتدبيرها وتجنيد الأشخاص المنفِّذين، وقامت ببث مقطعٍ مصوّر له بعد إلقاء القبض عليه، وهو يعترف بما مضمونه بأنّه هو من أصدر فتوى خاصة بإباحة دم الصدر، بعد أنْ فاتحَه أحد مريديه، وحرّضه على ذلك وقال له: «أنا مستعد لما تأمرني به. وإنَّ هؤلاء يتحدثون ضدك. وطلب مني فتوى بقتل السيد محمد الصدر، فقلت له: لا مانع»[1].

الأمر الذي استبعده معظم المعاصرين ولم يصدّقوه، كون السلطة استغلت الخلافات العلمية السابقة بين المرجع الشهيد ورجل الدين، والتي تطورت إلى أنَّ الأولَ أصدر تسجيلاً صوتياً يقول: إنَّ السيد محمد الصدر لا تتوفر فيه صفات المرجعية، فهو ليس أعلم المراجع الموجودين في النجف الأشرف، بل لم ينل مَلَكَة الاجتهاد أصلاً، وهي المرتبة العلمية التي تسبق مرحلة التصدي للإفتاء في الحوزة العلمية الشريفة، وقد أشار على الناس أنْ يقلّدوا أحد المراجع الآخرين، وقد أصدر حينها السيد الصدر فتوى تفسيقه واتهامه بأنَّه «إسرائيلي» الولاء أو من مؤيدي الصهاينة، ومن المؤكد إن الصدر كانت لديه أسبابه التي أطّرت تعامله ذاك. كما من الملاحظ أنَّ (الكوفي) قد بدت عليه علامات التعذيب النفسي والجسدي، ولم يشكّ أحدٌ بأنَّه أُجبر على الإدلاء باعترافاته، وهي من الأساليب المعتادة لأجهزة النظام القمعية[2].

عرض النظام اعترافات المتهم (علي) وأوضح إنَّه طالب سابق في الحوزة وغير معمم، ويبدو أنَّه اختاره بعناية لإلباسه التهمة، إذ أبعده السيد محمد الصدر من مدرسته الدينية لأسباب سلوكية، ويُدعى أن سبب طرده؛ لأنَّه ليس مقلّداً للصدر، ولا يقرّ بأعلميته. وهو شاب في منتصف الثلاثينيات قال ما نصّه: «ذهبتُ إلى الشيخ حسن الكوفي وشكوتُ له همي (أي طرده وحقده على السيد الصدر) وقلتُ له: لماذا لا نقتل محمد الصدر؛ لأنَّه تكلم ضد

(1) صلاح عبد الرزاق، المصدر السابق، ص 100-101.

(2) قاسم الكعبي، المصدر السابق، ص 344؛ مختار الاسدي، الصدر الثاني الشاهد والشهيد الظاهرة وردود الفعل، بيروت، الدار البيضاء، ص 189؛ موقع: فيصل نور، الحقائق الغائبة، الصدريون ومجاهدي خلق.. https://www.fnoor.com/main/articles.aspx?article_no=7229

العلماء، وتحدّث ضدّك وعاداك وفسّقك، نقتله كي نوحّد كلمة المسلمين!! فأرجو أنْ تعطيني فتوى بذلك»[1].

عدّ معظم الناس ما شاهدوه على شاشات التلفاز «مسرحية» أخرجتها أقلام إعلام النظام وأجهزته الأمنية المتمرسة في عمليات التزييف والتمويه، هدفها احتواء النقمة الشعبية وإمرار مهمته، وهي محاولة تضليل بائسة، لا تنطلي على مَنْ خبروا النظام وأساليبه الماكرة، فمن ذلك إنَّ وسائل إعلامه كانت تقرن ذكر الصدر بكلمة (الشهيد) لكنها بعد مدة وجيزة امتنعت عن ذلك، ومنعت تعليق صوره وتداول كتبه وأشرطة كاسيتاته، وحرصت وكالة الأنباء العراقية على القول بأنَّ ما يدّعيه الإعلام الأجنبي والجهات «المعادية للعراق» حول ما يسمى بحدوث اضطرابات في عدد من المحافظات هو «نسيج من الخيال وإنَّها باطلة ومزيفة»[2].

يبدو أنَّ القصد الخفي من الرواية الحكومية هو خلط الأوراق، وإظهار الحوزة بمظهر الكتلة غير المتجانسة، وإنَّ الخلافَ بين رجالها يصل إلى حد القتل وضرب أحدهم للآخر، ولغرض توجيه الأنظار إلى إيران وزعم ضلوعها أو أحد أذرعها فيها، تم إقحام اسم أحد طلبتها الذين ينتهي اسمه إلى لقب فارسي في العملية، وهو أحمد بن مصطفى الأردبيلي (طالب حوزوي وقور المظهر في العقد الرابع من عمره، قيل إنَّه موثوق ومن أهل الخبرة، وقيل ليس كذلك)، ادّعت السلطات إنَّه أحد المشاركين مع الكوفي، فضلاً عن اثنين آخرين (علي كاظم جماز، وحيدر علي حسين)، وورد اسم (حسين أبو هبة) في معرض التحقيقات، شخص غامض لم يُعرف عنه شيء، ولا يُستبعد إنَّه من إبتداعات النظام السابق لإيهام الناس بوجود أشخاص كُثر في العملية ومرتبطين بتنظيمات مشبوهة.

يُلاحظ من خلال قراءة الاعترافات المفبركة على لسان الأردبيلي والمنتزعة منه في الأغلب أنَّها وُضعت كي يَتمَّ إيقاع اسم إيران والحكم الكردي شمال العراق في العملية، وأسماءً من مناوئي نظام البعث في مشهد الجريمة، فقد زُعم إنَّه قضى أشهراً في إيران، ثم استقرّ في كردستان العراق.

يقول الأردبيلي: «تعرفت على... حسين أبو هبة (وهو الشخص الذي نُشرت صورته للبحث عنه لأنَّه هارب) يعمل ضد الدولة وأخذ يتردد على النجف. وبعد اغتيال الشيخ علي الغروي والشيخ مرتضى البروجردي... وأخبرني يوماً: إنَّ (السيد) محمد الصدر قد أرسل السيد جعفر الصدر إلى قم، وافتتح مكتباً لتوسيع مرجعيته. وقد أُغلق المكتب بالقوة من قبل (السيد)

(1) صلاح عبد الرزاق، المصدر السابق، ص 101.

(2) قاسم الكعبي، المصدر السابق، ص 353-354.

محمد باقر الحكيم رئيس ما يسمى بالمجلس الأعلى للثورة الإسلامية!! وفي نهاية عام 1998 جاءني حسين وأخبرني بأنَّه مكلف من الجهة التي يعمل بها على اغتيال (السيد) محمد الصدر وتصفيته جسدياً. وطلب مني مساعدته على ذلك، والتعرف على المناوئين للسيد محمد الصدر، والذين يكنون العداء لهذه المرجعية. فبادرت للبحث عن أمثال هؤلاء المعادين للسيد محمد الصدر في الحوزة، فتعرفت على الشيخ حسن الكوفي، وهو من المعروفين داخل الحوزة بعدائه للسيد محمد الصدر. وتعرفتُ في داره في الكوفة على علي (...) الذي كان يَطلب منه فتوى لقتل السيد محمد الصدر، وتعارف حسين أبو هبة مع علي (...) وصارت علاقتهما قوية، وأعطى حسين علياً أموالاً اشترى بها سيارة بأرقام مزوّرة. وقد أخبراني إنَّهما قد استطلعا المكان الذي يسير فيه (السيد) محمد الصدر. وطلبوا مني أنْ أعرّفهم بشخص ثالث يساعدهما في تنفيذ العملية. وقد أعطيتهما أموالاً من عندي لشراء الأسلحة، وهي عبارة عن رشاشين كلاشنكوف. وأخبرني علي بأنَّ لديه صديق هرب من العراق قبل ستة أشهر، وعاد قبل أيام من إيران وسيفاتحه في المشاركة. وعلمتُ أنَّه قد فاتحه وشاركهما في تنفيذ عملية الاغتيال. سافرتُ إلى كركوك خوفاً من انكشاف العملية، وقد أُلقي القبض عليّ هناك»[1].

فنّد الكثيرون هذه الرواية واعتبروها محاولة مفضوحة للتملّص من دم السيد الشهيد الصدر، و«ضرب عصفورين بحجر واحد»؛ إذ كان الكوفي جريئاً في انتقاده النظام البعثي ووقوفه ضده، لا سيما بعد اعتقاله في البصرة على خلفية تصريحاته المتكررة بخصوص ذلك لكن أُطلق سراحه بعد مدة[2].

في معرض الاعترافات حشرَ النظام البعثي أسماء عدد من الحركات المعارضة له في الخارج، فقد قال (حيدر علي حسين حسان)، وهو من مواليد 1972 بغداد-الدورة ونائب ضابط في قاعدة الحرية الجوية هارب من الخدمة العسكرية منذ عام 1993: «فاتحني شخص يدعى محسن علي عزيز الملقب (رسول) بالانتماء إلى تنظيم (حزب الله)، فوافقتُ، ثم هربتُ مع بعض عناصر التنظيم إلى إيران... واستقر بنا الأمر في مقر تابع للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية... بقيتُ ستة أشهر ثم كُلفت بالنزول إلى العراق، ثم التقيتُ بشخص يدعى علي (...) وهو أحد طلبة الحوزة العلمية. وسبق أن فاتحته بالارتباط بحزب الله فوافق على

(1) صلاح عبد الرزاق، المصدر السابق، ص 102-103.

(2) طالب العلوي، المصدر السابق، 26 فبراير 2015،

https://abohasanalhasani.blogspot.com/201502//blog-post_68.html

قاسم الكعبي، المصدر السابق، ص 353-354

ذلك. وأثناء حديثي معه قال لي بأنَّه ينوي قتل المرجع محمد صادق الصدر مع مجموعة من العناصر التي يعرفها في النجف. ثم فاتحني في المشاركة بعملية الاغتيال فقلتُ له إنَّني لست مكلفاً من قبل حزب الله بذلك، ثم ألحّ علي وقال إنَّها عملية تفيدنا، وهي عملية جهادية تثير الفتن والشغب في المجتمع. ثم وافقته على ذلك»[1].

أشارتْ الرواية الحكومية بأصابع الاتهام إلى ثلاثة أطراف، حدّدتها ضمناً في بياناتها الرسمية، وهي كلٌ من: الولايات المتحدة الأمريكية وإيران والمعارضة العراقية، لما زعمته من أنَّ غايتها هو خلق اضطرابات داخل العراق لإسقاط النظام العراقي. واعتمدت السلطات في دعايتها على أساس إنَّ الولايات المتحدة كثيراً ما اعتبرها الصدر عدواً للإسلام والشعوب، ونادى بشعار «كلا كلا أمريكا»؛ لذا فإنَّ زعزعة الأمن الداخلي يمرّ عبر اغتيال عالم أو زعيم الحوزة العلمية في النجف بواسط مجموعة ترتبط بالمخابرات الأمريكية، بعد أنْ فشلت سياسة العقوبات الدولية (الحصار الاقتصادي) المفروض على العراق، فضلاً عن الضربات الجوية التي كانت توجهها القوات الأمريكية والبريطانية عليه.

وقالت وكالةُ الانباء العراقية: «**إنَّه من الصعب إلّا تشير أصابع الاتهام إلى واشنطن، وإنَّ الكونغرس الأمريكي خصص 97 مليون دولار لتمويل عمليات المعارضة العراقية**»، ولتأكيد ضلوع الولايات المتحدة الأمريكية في اغتيال السيد الصدر، أصدرت مديريةُ الأمن العام بياناً عرضت فيه صورتين لشخص واحد، زعمت فيه إنه أحد المنفّذين، وأتهم وسائل الإعلام الغربية، التي تحدثت عن وقوع اضطرابات في العراق بعد اغتيال السيد محمد الصدر واصفاً إيَاها بأنَّها مغرضةٌ وغيرُ دقيقةٍ[2].

أكّد وزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف في المؤتمر الصحافي الذي عقد في بيروت في 23 شباط/فبراير عام 1999 ذلك الاتهام بالتورّط. وذكرت الصحف اليومية التابعة للنظام بأنَّ الاغتيال جزء من مؤامرة تستهدف إثارة فتنة داخلية، ووصفت صحيفة العراق حدث الاغتيال بأنَّه جزء من حملة منظَّمة تستهدف أمن المواطنين واستقرارهم واللعب بورقة العنصرية والطائفية لإثارة الفتنة بين أبناء الشعب الواحد والدين الواحد. والغرض هو تقسيم العراق إلى دولة كردية في الشمال، وأخرى شيعية في الجنوب وثالثة سنية في الوسط. فيما اتهمت وكالة الأنباء العراقية في 24 شباط/فبراير 1999 الاستخبارات الأمريكية بالتورط في اغتيال الصدر، لا سيما إنَّ الكونغرس الأمريكي خصص 97 مليون دولار لتمويل عمليات

(1) صلاح عبد الرزاق، المصدر السابق، ص 103-104.

(2) رائد وليد طالب الزهيري، المصدر السابق، ص419.

المعارضة العراقية. وهناك من يرى أنَّ حملة الاتهامات التي وُجهت إلى الحكومة العراقية بأنَّها هي من نفذت الجريمة الغرض منها إبعاد النظر عن الفاعل الحقيقي، وهي الجهات المستفيدة من غياب الصدر، وهم كلاً من أمريكا وإيران، فقد صرح الصدر كثيراً للتنديد بالأولى منهما، واستطاع توجيه أنظار تابعيه إلى «العدو» الأمريكي، وهذا يعني إنَّ رجل الدين لم يعتبر القيادة العراقية عدوه الأول أو الوحيد، وهو ما لم يلقِ استحساناً أمريكياً. لكنَّ وجهة النظر تلك غيّبتْ أمراً وهو إنَّ الأساليب البعثية تجاه معارضيهم وإهراقهم لدماء رجال الدين، هو نفسه الذي أُتبع مع السيد الصدر، ما يدحظ المزاعم الصحفية[1].

إدّعت السلطات العراقية إن إيران والمعارضة العراقية الخارجية تشتركان في توجيه التهم ضد الشهيد الصدر، بأنَّه «مرجع السلطة» أو إنَّه تابع لها داخل الحوزة لغرض الإطاحة بحوزة النجف، وهذا يدل على أنَّ الصدر حسب زعمها خطرٌ على الحوزة ولا بُدَّ من التخلص منه، أو إنَّ هناك تنافس على الزعامة الشيعية بين إيران وحوزة النجف الأشرف؛ ولأنَّ محمد الصدر من أصول عربية على خلاف المألوف، مما يستدعي خروج شيعة العراق عن سيطرتها وخطابها السياسي الجمعي الذي تبتغي تعميمه عليهم، الأمر الذي يجعلها أكثر الجهات استفادة من حادثة الاغتيال التي أبرزت قدرة كبيرة منها على التدخل والرغبة في التنسيق مع عدة أطراف لأجل إسقاط النظام العراقي آنذاك، ففي الوقت الذي تتصاعد فيه الضربات الجوية الأمريكية البريطانية على العراق، تعمل طهران على تحقيق الاضطرابات الداخلية عن طريق قتل رجال الدين الشيعة، وهو أمر مستبعد إلى حدٍ كبير.

ولوّحت السلطة أيضاً من خلال الناطق باسم وزارة الإعلام والثقافة إلى أنَّ مَنْ قام بالعملية هم المعارضة في الخارج، بهدف «إثارة الفتنة بين أبناء شعبنا الموحد»، وجاء على لسان وزير الخارجية العراقي ما نصّه: «المرحوم آية الله الصدر كان يُتهم عادة من جهات تخالفه في المرجعية الشيعية بمحاباة القيادة العراقية وبأنَّه ممثل صدام في المرجعية، بينما تتهمنا الآن بقتله،... [بينما] القاتل الحقيقي هو من بين أولئك الذين يعادون الصدر علناً ويتهمونه بالعمالة بحسب وصفهم»[2].

هناك رؤية مخابراتية غير موثوقة رواها ضابط عراقي سابق في جهاز المخابرات العراقي

(1) رائد وليد طالب الزهيري، اغتيال السيد محمد محمد صادق الصدر وردود الفعل في الصحف العربية المعاصرة عام 1999، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، العدد 4، نيسان 2023، ص 417-419.

(2) شاكر الجواهري، الفتاوى التي قتلت الصدر، صحيفة العرب اليوم، العدد 654، 2 آذار 1999، نقلًا عن: المصدر نفسه، ص 420.

تجري في السياق نفسه، قال فيها: «المخابرات لم تقتل الصدر، وإنَّما قتلته مجموعة شيعية على اتصال مع إيران، وأُلقيَ القبض على الشخص المحرِّض على القتل في كركوك وكان هارباً إلى الشمال، واعترف بالحادثة وهو من أصل إيراني... صراعه مع باقر الحكيم كان إيديولوجياً وكان يريد أنْ تكونَ الحوزة ناطقة باسم الناس وتتدخل في السياسة وتمثل كل الشيعة في العالم»[1].

لكننا نعتقد إنّ العملية كانت مُحكمة ودقيقة، لا يمكن لأي جهة الإقدام عليها في ذلك الوقت سوى أجهزة النظام السابق القمعية، وثبت للعيان إنَّها تحمل بصماتها، بدءاً من توقيتها والأسلحة والسيارات المستخدمة فيها وانسحاب المجرمين وعدم التمكّن من التعرف عليهم بتاتاً.

عزّز الاعتقاد بمسؤولية النظام آنذاك عن الحادثة ما شاهده الناس بأمّ أعينهم من تطويق مستشفى صدّام (الصدر لاحقاً) بالعناصر الأمنية المدججة بالسلاح وإقفال الشوارع وإعلان حظر التجوال، وعدم السماح لأحد من رؤية الشهيد الذي نُقل إلى هناك لإسعافه دون جدوى، وتفريق الزحام عنه من خلال بثّ الإشاعة القائلة بأنَّ الصدر حيٌّ يُرزق لكنَّ إصابته شديدة وسوف يُنقل إلى العاصمة بغداد لتلقي العلاج اللازم، وأُعدّت سيارات إسعاف وتمّ إخراجها أمام الملأ لتشتيت انتباه الناس، يُضاف إلى ذلك إرغام المقرّبين القلائل تحت تهديد السلاح بالتعجيل في عملية غسل الجثامين الثلاثة ودفنها قبل طلوع فجر اليوم التالي من الحادثة[2].

عبّر أنصار السيد الصدر عن رفضهم للرواية الحكومية وعن غضبهم تجاهها وتحميلها المسؤولية الكاملة عن عملية الاغتيال، وخرجت تهتف بشعارات ضد رأس النظام، وفي البدء حاولت السلطة اتخاذ موقف المترقب، لكنَّها واجهت الأسوء، حينما اندلعت مواجهات دامية في مدينة الثورة ببغداد بين الجماهير الحانقة التي استخدمت السلاح الأبيض في مقابل الرصاص الحي العشوائي عليها من الأجهزة القمعية التي انتشرت بكثافة كـ(الأمن الخاص وفدائيي صدام) وهي تمتلك تدريباً مركّزاً على البطش بقسوة متناهية، مما أسفر عن سقوط العديد من الشهداء والجرحى، كما حصلت اشتباكات أخرى في أحياء الشعلة والبياع، أما في

(1) حيان نيوف، تفاصيل جديدة حول لغز اغتيال المرجع الشيعي آية الله صادق الصدر: الصدريون كشفوا عن «رصاصة قمي».. وبشرى الخليل برأت صدام،

https://www.alarabiya.net/articles/2007%2F01%2F28%2F31164

(2) محمد اليعقوبي، المصدر السابق، ص 75-81؛ أحسن القصص في حياة المولى المقدس، المصدر السابق، ص 12-16.

مدن الجنوب لا سيما البصرة والعمارة والناصرية فقد شنّت مجموعات مسلحة هجمات على مقار حزبية وأمنية، واشتبك المتظاهرون مع قوات السلطة وأعضاء حزب البعث، وتعرضت مراكز الحكومة في الأهوار إلى صولات مباغتة أسفرت عن مصرع وإصابة العشرات واعتقال المئات من الشباب ورجال الدين.

احتشدت قوات كبيرة قُدّرت بالمئات على رأسها محافظ النجف الأشرف (قائد العوادي) ومدراء الأمن والمخابرات فيها وبعض المحافظات القريبة لزيادة الترهيب، وتوعّدوا اتباع الصدر بأنَّهم لن يسلموا الجثامين إذا لم يُفرقوا الناس، وتم الدفن دون تشييع في المقبرة التي خصصها الشهيد له. مما يدل على تورط السلطة: إنَّ الذي أشرف على عملية الدفن هو أحد مسؤولي دفن الموتى (الدفّانة) ومن الأسر المشهورة، وقد جرت العادة على انتدابه دوماً لدفن من تقوم الدولة بإعدامه أو اغتياله[1].

بعد أنْ استوعبت السلطات الصدمة الأولى واستنفدت توجيهاتها المركزية المخادعة في ضرورة التعامل بحذر مع الجماهير التي راحت تحيي احتفالات التأبين لتخليد المرجع، انقلبت وتحولت من سياسة التهدئة إلى القسوة والهجوم على مناصري الصدر[2].

وبحسب شهادات معاصرين واتّباعاً للأوامر، أوقفت السلطة صلاة الجمعة وأبلغت أتباع الصدر بمنع إقامتها منذ الأسبوع الأول بعد الاستشهاد[3].

## رابعاً: شهادات معاصرة

يمكن الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من الشهادات المعبّرة لشخصيات عاصرت «الحالة الصدرية» وعمدت إلى تسطير المذكرات الشخصية، أو الإدلاء بالشهادات الشخصية حول معاصرتهم الأحداث التي أسهموا فيها أو رأوها. ومنهم الكاتب والباحث (عادل رؤوف) في كتابه المعنون: محمد محمد صادق الصدر مرجعية الميدان مشروعه التغييري ووقائع الاغتيال، الذي لاقى رواجاً واسعاً وتوزيعاً كبيراً بعد استشهاد الصدر بأشهر معدودة، إذ قال ما نصّه: «وهو أي الصدر الثاني منذ أكثر من ثلاثين عاماً كانت تُلاحظ عليه النزعة التأسيسية أو الهم التأسيسي للظواهر والتخصصات على حساب الهم «الشخصي» الذي حاربه فيما بعد

(1) قاسم الكعبي، المصدر السابق، ص 335.

(2) مختار الاسدي، الصدر الثاني، المصدر السابق، ص 192.

(3) توفيق محمد كريم المعموري، (شاهد عيان مقابلة معه في النجف الأشرف، 2014/10/5)، نقلًا عن: عبد النبي جاسم بتور الحلفي، المصدر السابق، ص 143.

بـ «قسوة»، وحارب تقاليده التي تحولت إلى «ثوابت» قد تسيء إلى الدين... وأنجز أول تجربة عملية تغييرية يقودها فقيه في بلدٍ مثل العراق - بحركة إنتاج فقهي عملي ايضاً، أي بمعنى فقه يواكب حركة الحياة، بتطوراتها، ومستجداتها، وتحدياتها، وآفاقها المستقبلية، إذ أنَّه أراد أنْ يربط الفقه بالواقع وأنْ يبعثَ فيه روح التجديد، وبهذا الإنتاج يمكن القول: إنَّ السيد محمد محمد صادق الصدر كان فقيهاً عملياً واقعياً معاصراً ثورياً، قد لا يتطابق في ثوريته مع الإمام الخميني، وقد لا يُصنَّف في إنتاجه الفكري مع الفكر الصدري الأول، إلّا أنَّه ضمن الظروف التي عاشها استطاع أنْ يقتربَ من الاثنين وأنْ يوظّفَ منهجهما المرجعي وأنْ يتأثرَ بتجربتهما، وأنْ يصوغ ملامح تجربته الخاصة حتى وانْ لم تكتملْ في نصوصها وفي تطبيقاتها... ومرة أخرى لا بُدَّ من التأكيد على أنَّ قيمة هذه التجربة تنبع من كونها عراقية بكل استثناءات العراق المعروفة، المتعلقة بالسلطة والجو السياسي والأمة، وموقع الحوزة. فهي تجربة إذا ما سُلخت عن بيئتها قد تتساوى مع بعض التجارب، إلّا أنَّها في العراق تساوي مشروعاً استشهادياً مرجعياً واعياً، تكمل المشروع الاستشهادي المرجعي للصدر الأول وتقترب من أهدافه وتغايره بخصوصياتها وقناعاتها الفقهية وظروفها، وتغايره أيضاً في الأدوات»[1].

نُقِلَ عن الشيخ عبد الحليم الزهيري (سياسي بارز وحوزوي معروف آنذاك): «إنَّه عندما طلب أي الصدر الثاني - في يوم من الأيام من الشيخ حسين معن أنْ يكونَ عريفاً لحفل كان من المقرر إقامته، وأنْ يُديرَ هذا الحفل بشكل مبسط جداً، وأنْ يتحاشى بلاغة الكلام، وأنْ يكتفي بتقديم الأشخاص، ولما سأله الشيخ حسين معن عن سبب ذلك، قال له لأنَّ طلابَ الحوزة يترددون من عرافة الحفل ويتهيبوها، وفعلاً أدى الشيخ حسين معن هذا الدور بما لفت نظر الحاضرين الذين استفسر بعضهم فيما بعد عن ذلك وعرفوا الأسباب. وبالإضافة إلى هذا الهم التأسيسي، فإنَّه كان معروفاً بتواضعه، إنْ لم نقل إنَّه مميز بشكل خاص من أشكال هذا التواضع، ونقل لي الشيخ الزهيري أيضاً قصة في هذا الإطار يقول فيها: إنَّني كنت أناقشه بموضوع في مجلس الشهيد الصدر الأول الذي كان يُعقد كل ليلة خميس، وهي فرصة نلتقي بها السيد محمد الصدر، إلّا أنَّني تضايقت من انقطاع الحديث بسبب إنَّ السيد محمد الصدر كان يقوم ترحيباً لكل قادم إلى المجلس حتى الذي لا يراه ويدخل من باب غرفة أخرى غير تلك التي كنا جالسين فيها ويضيف تلميذه «قلت له سيدنا إنَّ بعض الذين تقف لهم لا يرونك فلا داعي لذلك لا سيما وأنَّه كان يعاني من مرض في قدميه - يقول فقال لي السيد محمد

(1) عادل رؤوف، محمد صادق الصدر مرجعية الميدان مشروعه التغييري ووقائع الاغتيال، المركز العراقي للإعلام والدراسات، دمشق 2006، ص 76-78.

الصدر: أنا أقوم اقداماً له، لكي لا يراني أحد فيقول: إنَّه لم ينهض لأنَّه لا يحترمه اي القادم وعندئذ أكون قد ساهمت في إهانة مؤمن».

وأفاد الشيخ الزهيري أيضاً قوله: «كنا فترة من الزمن ننعم بالتلمذة بين يديه، وكنا طلاباً في دائرة أخرى بين يدي شهيدنا الصدر الأول محمد باقر الصدر، فالجانب العلمي في شخصية الشهيد ابي مصطفى كان واضحاً بشكل متميز، إلّا أنَّ المعروف عن السيد محمد الصدر في أوساطنا أنَّه دخل مرحلة البحث الخارج بصورة سريعة لذكائه المتميز وجديته، وكان من الطلبة الأفذاذ في مرحلة البحث الخارج عند شهيدنا العظيم محمد باقر الصدر (رض)، الذي كان محل افتخار لديه... وأذكر لكم نقطة أخرى في جانبه الدراسي، فلقد كانت في نهاية دورة السيد محسن الحكيم (رحمه الله) دورة تحت إشراف السيد محمد باقر الصدر وثلة من طلابه ومنهم السيد محمد الصدر، وكان مشرفاً على بعض فعاليات المدرسة بالإضافة إلى كونه مدرِّساً في الدورة، وكان مسؤول الندوة والجانب الثقافي في المدرسة هو السيد محمد الصدر وفي نهاية السنة كان هناك تكريم كالعادة للطلاب المتفوقين وأتذكر إنَّ السيد محمد علي الباقري وهو من طلبة الشهيد الصدر والآن هو علم في الكويت، بعد أنْ أنهى توزيع الجوائز على المتفوقين قال هناك اقتراح في توزيع الجوائز على الطلاب الذين لم يغيبوا طيلة العام ولم يأخذوا إجازتهم المقررة وتم توزيع الجوائز على هؤلاء الطلبة وعقّب السيد الباقري لو كانت هناك جائزة للأساتذة لأعطيت للسيد محمد الصدر الذي لم يغب طيلة العام حصة واحدة، فقال السيد محمد الصدر بل لم أغب في حياتي حصة واحدة»[1].

إنّ الأجواء المتوترة المحيطة بعملية الاغتيال وتسارع الوقائع المثيرة بعدها حرّكت الكثير من ردود الأفعال، ودفعت بالعديد من الشخصيات الإسلامية الفاعلة (العلمية والسياسية والدينية والاجتماعية) إلى وضع شهاداتها وانطباعاتها عن السيد الصدر والانتفاضة التي أعقبت استشهاده، وذلك من خلال التعريف بعلميته وجهاده ومقاومته للسلطة. وكان في مقدمتهم العلامة السيد محمد حسين فضل الله (المرجع الديني والمصلح الكبير في لبنان 1935-2010) الذي قال عنه: «عاش الإمام شهادة ابن عمه الشهيد الصدر [يقصد السيد محمد باقر الصدر] وآلام شهادة أخته العلوية المظلومة وعاش مأساة العراق ودخل السجن وعاش الاضطهاد وانطلق في خط المرجعية وظَلَمه الكثيرون ولا يزالون يظلمونه عندما قالوا إنَّه مرجع السلطة، إنَّي أعتقد أنَّ هؤلاء لو كانوا في زمن الأئمة عليهم السلام

(1) الشيخ عبد الحليم الزهيري، صحيفة الموقف، العدد 192، 18 آذار 1999. نقلًا عن: عادل رؤوف، المصدر السابق، ص 82.

لإتهموهم بذلك... إنَّنا عندما ندرس ممارسة الثورية في صلاة الجمعة التي استطاعت أنْ تُعيدَ الروح الإسلامية التي غابت في الضغوط وإلغاء مجالس العزاء والمواكب الحسينية وزيارة الأئمة عليهم السلام».

وذكر في موضعٍ آخر ذكرياته عن مرافقته للصدر في شبابه وبداية مسيرته ضد الظلم وجرأته على طغاة عصره، معرِّجاً على مآسي الشعب العراقي بأجمعه قائلاً: «خسارة فادحة وظلامة كبيرة هذا المصاب الجلل [الذي] أستهدف عالماً كبيراً مجاهداً عاش حياته منذ شبابه وهو يدافع عن الإسلام، فقد كنا في مجلة الأضواء النجفية عام 1380هجرية [1960] في النجف الأشرف نستقبل شاباً طاهراً طيباً تفيض منه الطهارة وتشعر بالروح الإسلامية في كل مواقفه، كان يأتي بكلماته في الأضواء ليعالج قضايا لم يكن المجتمع في النجف يعالجها آنذاك.. إنَّنا نشعر بخسارة فادحة جداً وبظلامة كبيرة جداً ونشعر بالمأزق الذي يعيشه هذا الشعب الذي عُذب كثيراً من حاكمه ومن الواقع الدولي ولا يزال يُعذب جوعاً وتشريداً وقتلاً وما إلى ذلك، ولعل من أشد عذاباته هو ما يعانيه الآن من هذه الجريمة ونحن نعرف أنَّ العراق كله يعيش في سجن كبير وفي بلدٍ تحكمه المخابرات بالحديد والنار»[1].

سرى التشكيك في الرواية الحكومية إلى عدد من عواصم الدول الغربية والعربية مثل لندن وستوكهولم وبيروت وطهران ودمشق وغيرها؛ إذ نُظّمت المسيرات الاحتجاجية والاعتصامات وأُقيمت مجالس الفاتحة على روح الشهيد، والتي تخللتها الكلمات والصيحات الاستنكارية والتي تحمّل النظام العراقي مسؤولية العملية، وتدعو إلى إسقاطه وتخليص الشعب العراقي من كابوسه، من قبيل (لا لقاتل العراقيين) و(لا لصدام جزّار العراق)، كما هوجمت سفارات وممثليات النظام العراقي في بعض الأماكن[2]. وكان الاهم قد جرى في مدينة قم، إذ يتواجد الآلاف من المهاجرين والمهجرين وطلبة العلوم الدينية وعوائلهم، إذ أنَّهم تجمعوا تنديداً بالجريمة النكراء وبالموقف المتقاعس من قبل بعض قياداتهم، وانطلقت تظاهرة كبيرة عصر يوم السبت 20 شباط/فبراير1999م، وامتلأت شوارع وساحات المدينة بالمتظاهرين الغاضبين الذين رفعوا شعارات ضد النظام البعثي [3].

من جهتها أدانت الأمم المتحدة الجريمة، وشكك منسّقها لحقوق الإنسان في العراق

(1) قاسم الكعبي، المصدر السابق، ص 354 وص 363-364.

(2) مختار الاسدي، المصدر السابق، ص 212. ويُنظر أيضاً: الفصل السادس من هذا الكتاب، النقطة الخامسة الخاصة بالمجلس الأعلى.

(3) مختار الأسدي، المصدر السابق، ص 200-202.

(ماكس فإنَّ دير شتويل) برواية النظام، وطالبت بفتح تحقيق بالقضية، وتأمين الحماية إلى الشخصيات الدينية البارزة في العراق، ولم يستبعد تورّطه فيما أسماه «اغتيال العالم الديني الشيعي البارز آية الله العظمى السيد محمد الصدر ونجليه في مدينة النجف الأشرف في التاسع عشر من شباط الماضي»، وأضاف (شتويل) في تقريره إنَّ حقيقة كون الصدر هو ثالث عالم دين يُقتل في العراق خلال عام واحد وحدها كافية للقول بأنَّ النظام يقف وراء هذه العملية، وأوضح إنَّ النظام له جهاز أمنٍ يعملُ بطريقة فاعلة جداً، وأفاد في تقريره السنوي الذي قدمه إلى مفوضية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة «إنَّ سجل صدام في مجال حقوق الإنسان هو الأسوأ في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية»، وهذا ما كانت تشير إليه تلميحاً وتصريحاً الكثير من وسائل الإعلام العالمية والمحلية والإقليمية، المقروءة والمسموعة والمرئية، العربية والأجنبية[1].

بالتوافق مع ردود الأفعال الداخلية المنددة بتلك الجناية الكبيرة، صدرت الإدانة هذه المرة من الطرف الذي حاول النظام تحميله المسؤولية (إيران) وأصدر المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية بياناً استنكارياً خاصاً بذلك، وفي لبنان لاقى الحدث شَجْباً حاداً[2].

وأصدرت معظم الأحزاب العراقية المعارِضة، الإسلامية والعلمانية، بياناً استنكارياً مشتركاً، فضلاً عن مكاتب ممثلية المرجعيات الدينية في طهران وقم ودمشق وبيروت، كما أصدرت بعض المنظمات الدولية بياناً تدين فيه حادث قتل آية الله العظمى السيد الصدر وتطالب بإجراء تحقيق مستقل[3].

فيما عبّرت شهادة السيد علي الخامنئي عن حالة الأسى لسماعه الخبر، وجاء في نصّ التعزية: «لقد تلقينا نبأ إستشهاد السيد محمد الصدر وولديه على أيدي الجناة ببالغ الأسى»[4]. وأشار مصدرٌ آخر إلى أنَّ مكتبه أصدر بياناً وصف فيه الحادث بـ»ذروة تعذيب أعداء الإسلام ضد العلماء والمفكّرين المسلمين»، مشيراً إلى أنَّهم لم يدخّروا وسعاً في هدم هذا الصرح الإسلامي الكبير (الحوزات العلمية في النجف) عبر تجسيد أعمالهم بنفي وقتل العلماء والمفكرين، وحمّل الحكومة العراقية المسؤولية الكاملة عن ذلك[5]. وأُقيم في مدينة قم

(1) عادل رؤوف، المصدر السابق، 273؛ مختار الاسدي، المصدر السابق، ص 212.

(2) عادل رؤوف، المصدر السابق، ص 273-274.

(3) ()هاني جواد كاظم النجار، المصدر السابق، ص 74.

(4) قاسم الكعبي، المصدر السابق، ص 363.

(5) الشهيد الصدر الثاني: أطاح بخطط «صدام» في حياته وشهادته

https://alkhanadeq.org.lb/post.php?id=736

يوم السبت 20 شباط/فبراير1999م مجلس الفاتحة على روح السيد الصدر، حضره الآلاف العراقيين، فضلاً عن كبار العلماء والمراجع والقادة.

كما ندد رئيس البرلمان الإيراني علي أكبر ناطق نوري باغتيال المراجع الدينية في العراق وحمّل الحكومة العراقية المسؤولية عن اغتيال الصدر «إنَّ الحوزة والعلماء والشعب في إيران منزعجون من استمرار مسلسل قتل المراجع وعلى الحكومة العراقية تقديم توضيح مقنع»[1].

لم تقتصر الاتهامات التي طالت النظام على مراجع الدين، بل شملت أعلام المسلمين وعلماء الحوزات العلمية الشيعية؛ إذ صرّح بذلك المفكر المعارض، عضو مجلس الحكم لاحقاً بعد احتلال العراق، السيد محمد بحر العلوم (1927-2015) الذي كان خارج العراق، بقوله عن الحادثة: بأنَّها جزء من مخطط تآمري وضعه نظام صدام حسين منذ وصوله السلطة عام 1979، لتصفية علماء الدين في المحافظات العراقية لا سيما النجف الأشرف. وأصدر بياناً دعا فيه المنظمات العالمية والعربية والإسلامية للعمل لكبح جماح النظام العراقي جاء فيه: «إنَّ نظام صدام حسين يواصل تنفيذ مخططه الإجرامي في تفتيت كيان جامعة النجف الدينية، من خلال مسلسل الاغتيالات والتصفيات لمراجع وعلماء الدين في العراق»، وخلال عام قتل ثلاثة من علماء الشيعة كما نجا رابع من محاولة اغتيال، وإنَّ النظام... كان وراء هذه العمليات. كما ذكر السيد حسين الصدر عميد المعهد الإسلامي في لندن: إنَّ «الاغتيال حلقة جديدة في مسلسل التصفيات الدموية التي شرع فيها النظام منذ أعوام. وجاءت اتهامات مماثلة من شخصيات بارزة خارج العراق كالسيد كمال الحيدري والشيخ مجيد الحيدري[2].

أصدرت الكثير من الشخصيات العلمية والسياسية إدانات صارخة للعملية، وحمّلت النظام مسؤولية ما حدث بشكل كامل، ومنها: الشخصية المعارضة وعضو المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، رئيس وزراء العراق لاحقاً، عادل عبد المهدي، ونجل السيد الشهيد الصدر الأول محمد جعفر بن محمد باقر الصدر والقيادي في حزب الدعوة الإسلامية الشيخ عبد الحليم الزهيري[3].

عدّ رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق السيد محمد باقر حكيم في تصريح لوكالة فرانس برس: «إنَّ هذه الجريمة الجديدة تندرج في إطار خطة واسعة ينفذها نظام صدام حسين للقضاء على رجال الدين الشيعة»، وفي تصريح له لصحيفة الحياة أشار إلى أنَّ

(1) رائد وليد طالب الزهيري، المصدر السابق، ص 313.

(2) قاسم الكعبي، المصدر السابق، ص 380-381؛ رائد وليد طالب الزهيري، المصدر السابق، ص 409-410.

(3) قاسم الكعبي، المصدر السابق، ص 383-384.

عمليات اغتيال كبار المراجع وعلماء الدين في العراق خطة مكشوفة للقضاء على الحوزة الدينية[1].

**خامساً: خلاصة**

مما تقدم نصل في خلاصة بحثنا هذا الذي تناول قرار اغتيال آية الله السيد محمد الصدر ونجليه السيدين مصطفى ومؤمل واسبابه في شباط/فبراير 1999 إلى عدد من الاستنتاجات أهمها:

1 ـ إنَّ اغتيال السيد محمد الصدر نتيجة ترتبط بمقدمات الخط التصحيحي والإصلاحي الثوري الذي رسمه الصدر لنفسه في مواجهة السلطة المستبدة آنذاك، والذي ارتكز على أدوات التوعية الاجتماعية والتغيير السلمي.

2 ـ جاء اغتيال الصدر نتيجة للخطاب الثوري النهضوي ضد الواقع المتردّي، وقد تمكن من أدواته وتعامل بذكاء وواقعية في إيصال رسائله، موظِّفاً ضعف السلطة بعد الانتفاضة الشعبانية في آذار/مارس 1991 في خدمة ذلك. لكن السلطة سرعان ما تداركت خطورة الخط الذي رسم معالمه السيد محمد الصدر كخط رسالي شيعي، ممتد لما أراده ابن عمه وقريبه آية الله المفكر الإسلامي السيد الشهيد محمد باقر الصدر من أفكاره ومواقفه ونظرياته طوال ثلاثة عقود التي عاش فيها مجتهداً ومفكراً ومناضلاً.

3 ـ إنَّ مشروع الصدر المتمثل في الإحياء الديني النهضوي، والتوعية الاجتماعية، وخلق مجتمع عراقي يعي أهمية المطالبة بحقوقه وحرياته ورفض أي سلطة تحاول مصادرتها، جعل في النهاية السلطة البعثية المستبدة تأخذ قرار اغتيال الصدر وإنهاء ظاهرته الاجتماعية المتصاعدة.

4 ـ إنَّ مشروع الصدر وخطابه الاجتماعي التوعوي النهضوي بقدر ما شكّل توجهاً تجديدياً فإنَّه مثّلَ للسلطة الحاكمة تهديداً خطيراً على كيانها ووجودها؛ لذا كانت أي السلطة في مأزقٍ كبيرٍ وضع مجمل وجودها في خطر داهم، فالسلطة كانت تعاني من أعلى درجات الضعف والهزيمة وتآكل في الثقة من قبل شرائح المجتمع العراقي. ومن دلائل ذلك إنَّ السلطة بكل وجودها وأجهزتها الأمنية والاستخباراتية لم تدم طويلاً

(1) رائد الزهيري، المصدر السابق، ص 410.

بعد اغتياله، أي إنَّ اغتياله كان آخر أسفين تدقه السلطة في نعشها، وبالفعل لم تحظَ مع بوادر تغيير وإنهاء نظام حزب البعث من قبل ما عُرف بالتحالف الدولي لمحاربة الإرهاب بأي دفاع من قبل المجتمع العراقي رغم أنَّ هذا التغيير كان بأدوات خارجية، وربما حتى الصدر كان يعول على التغيير من الداخل أكثر من أي تدخل خارجي.

5 ـ تدل مجموعة من الشواهد على أنَّ السلطة الحاكمة المتمثلة في النظام البعثي الاستبدادي هو المسؤول عن اتخاذ وتنفيذ قرار اغتيال الصدر مع نجليه السيدين مصطفى ومؤمل الصدر، وإذا ما تجاوزنا تصادم مشروعه وخطاباته الاجتماعية النهضوية التصحيحية باتجاه السلطة الحاكمة ومؤسساتها وما تركه من تخلف على مختلف شرائح المجتمع ورجعنا إلى سلوكيات وسياسات ومواقف السلطة البعثية تجاه الصدر منذ أنْ أخذَ خطابه التغييري أصداءً وقبولاً بين أبناء المجتمع العراقي لاسيما في مدن الفرات الأوسط والجنوب إضافةً إلى العاصمة بغداد، نجد الآتي:

- **إنَّ أرشيف** السلطة وتقارير أمانة سر القطر للحزب التي كانت تُرسَل إلى مديرية الأمن العام، وإلى رأس السلطة صدام حسين نفسه كانت تؤكد يوماً بعد آخر على خطورة ظاهرة الصدر ومشروعه التغييري.
- طالبت السلطة مراراً الصدر تخفيف حدة خطابه في نقد ظواهر التخلف والتجهيل أو سيادة أعراف قبلية بالية أو شيوع المنكرات أو الطائفية والإنقسام المجتمعي والطبقية وتهميش شرائح مختلفة من أبناء المجتمع العراقي وما إلى ذلك، كما عمدت إلى تعطيل صلاة الجمعة بدواعٍ واهية.
- نقد الصدر ورفضه للكثير من المؤسسات التي كانت على ارتباط مباشر بالسلطة، ومن ذلك مثلاً رفضه لممارسات «الحواشي» أو المقربين من المسؤولين والقيادات، وعناصر الاستخبارات والأمن التي كان يزرعها النظام في المؤسسات الدينية والعتبات المقدسة.
- عاشت المحافظات والمدن العراقية ومنها مدينتي النجف الأشرف وكربلاء المقدسة ومدن أخرى مثل مدينة (الثورة/الصدر) أجواءً متوترة وغير اعتيادية كانتشار الجيش، وعناصر الأمن والمدرعات، وحاملات الجند وما إلى ذلك.

- مكان وزمان حادثة اغتيال الصدر في وسط مدينة النجف الأشرف التي كانت تحت سيطرة النظام والحزب بالكامل، وتعيش حالة استخباراتية مكثفة، إلى جانب حظر التجوال، وقرار السلطة بمنع تشييع الصدر بصورة رسمية أو إقامة مراسم التأبين ومطاردة واغتيال عدد من الشخصيات وعدد كبير من أبناء المجتمع وتهديم بيوتهم في محاولة استباقية لإخماد أي انتفاضة محتملة رداً على اغتيال الصدر.
- دخول النظام في مواجهات دامية مع أنصار الصدر بعد حادثة الاغتيال في عدد من المدن العراقية لا سيما في البصرة وبغداد والناصرية وغيرها، أدت إلى اعتقال الآلاف وإعدام وسجن الكثيرين.
- لم تكن الرواية الحكومية مقبولة لدى الغالبية من الشعب، فبالمقارنة مع أساليب النظام وخطط اجهزته القمعية وعمليات الاغتيال التي تنفذها ضد معارضيه، فإنَّ الدلائلَ تشير إلى ضلوع عناصر الأمن الصدامية في الحادثة.
- دعمت السلطة روايتها عن الحادثة بدعاية إعلامية واسعة، وحرصت على حَبْك المشاهد الدرامية ونسجها على شكل سيناريو وتحقيقات مصورة، في ممارسة غير مسبوقة طيلة عهد النظام، وألصقت التهمة ببعض طلبة الحوزة العلمية، سواء من المختلفين مع الصدر أو من عامة الناس.

كل المؤشرات المذكورة تقطع الشك باليقين بأنَّ السلطة كانت وراء حادثة اغتيال الصدر رغم محاولتها إنكار جريمتها ودفعها بتوريط جهات وشخصيات داخلية وخارجية مستغلة خلافات الصدر مع عناصر داخلية أو التقاطع الذي حصل مع المعارضة في الخارج لاسيما الحركات الإسلامية التي كانت تقيم في إيران. وباغتيال السلطة البعثية لشخصية علمية نهضوية ذات مشروع طموح مثل السيد محمد الصدر أكدت مرة أخرى على نهجها الدموي وتخلفها واستبدادها وعجّلت بنهايتها، وهذا ما وقع فعلاً بعد حوالي أربعة أعوام، حيث أُسقط النظام البعثي وذهب دون رجعة.

## الفصل الخامس

# الحركة الشعبية بعد استشهاد السيد محمد الصدر (قدس)

**د. ثائر صاحب شندل الحسني**[1]

### مدخل

يظهر من سياق البحث في الفصل السابق إن عدداً من المؤشرات تدفع إلى الاعتقاد أنَّ للحكومة العراقية يداً في حادثة اغتيال السيد محمد الصدر ونجليه في مدينة النجف الأشرف في 19 شباط /فبراير 1999 [2]؛ لأسباب عديدة من أهمها الصراع الطويل بين النظام العراقي، والمرجعية الدينية بصورة عامة، وعائلة آل الصدر خاصة، فضلاً عن طبيعة النظام الحاكم آنذاك، الذي يستعملُ التَصفية لكل من لم يوافقه الرأي؛ لذلك كانت الحكومة العراقية المتهم الأول في اغتيال السيد محمد الصدر؛ وذلك بسبب الأدلة التي كانت يُشار إليها آنذاك[3].

اتضحت ردود الفعل الداخلية في العراق عندما سمع أتباعُ السيد محمد الصدر ومحبوهُ خبر الجريمة التي كانوا يتوقعونها حسب متابعتهم لإجراءات التَصعيد بينه وبين السلطة، فقد عمَّ العراقُ غضباً شعبياً نتج عنه مواجهات دامية بين الشعب والقوات الأمنية، وقعت في معظم المدن العراقية في الوسط والجنوب؛ استنكاراً لتلك الجريمة، وأخذت الأوضاع بالتوتر والانفجار[4]، رغم محاولات التَضليل البائسة التي حاول إعلام النظام الحاكم في بغداد فبركتها لتفسير الجريمة، وإلقائها على عناصر مجهولة، ستتم ملاحقتها وإنزال العقاب الصارم بها ومَن

(1) مُدرِّس في مديرية تربية محافظة الديوانية

(2) حيدر سعيد، جيش المهدي والتيار الصدري: الصراع على الهوية والتحول، مجلة سياسات عربية، الدوحة، العدد 53، المجلد 9، تشرين الثاني 2021 ص39.

(3) رائد وليد طالب الزهيري، اغتيال السيد محمد محمد صادق الصدر وردود الفعل في الصحف العربية المعاصرة عام 1999، مجلة ابن خلدون للدراسات والابحاث، فلسطين، المجلد الثالث، العدد الرابع، 2023، ص403-404.

(4) القبس (جريدة)، الكويت، العدد 9223، 21 شباط 1999.

ورائها[1]، واستنفرت السلطة الحاكمة قواتها الأمنية بشكل كبير منذ ليلة اغتيال السيد محمد الصدر في أغلب مدن ومحافظات العراق؛ استعداداً لمواجهة الاحتجاجات، وردود الفعل الغاضبة في البلاد[2].

اشتملت الدراسة على أربعةَ محاور، متبوعة بخلاصة، أوضح المحور الأول الموسوم (ردود الفعل الشّعبية في المُدن العراقية بعد إعلان نبأ الاغتيال) وتأتي أهميته كونه سلط الضوء فيه على ردود الفعل الداخلية في معظم المدن العراقية في الوسط والجنوب عندما أُعلن نبأ اغتيال السيد محمد الصدر ونجليه، والتعرف على ردة فعل الحكومة العراقية اتجاه تلك الردود الغاضبة والعفوية، أما المحور الثاني (صلاة الجمعة بعد حادث الاغتيال في بعض المدن العراقية) تناول إصرار أنصار السيد محمد الصدر على استمرار صلاة الجمعة في عدة مدن عراقية بعد حادثة الاغتيال رُغم الأجواء الأمنية المتوترة، والتعرف على الإجراءات القمعية للأجهزة الأمنية في منع إقامة هذه الصلاة.

درس المحور الثالث (انتفاضة 17 آذار/مارس 1999)، وللمحور أهمية خاصة؛ كونه أوضح أحداث الانتفاضة العراقية من التخطيط لها، واندلاعها، ومدى تأثيرها على الحكومة العراقية وأجهزتها الأمنية، والتعرف على أهم نتائج الانتفاضة، وحاولنا في المحور الرابع والأخير: (ما بعد انتفاضة آذار/مارس 1999) أنْ نبينَ الحركات الشعبية المسلحة في عدة مدن عراقية بعد الانتفاضة، وازدياد الأجهزة الأمنية في استعمال أقسى الإجراءات القمعية لإنهاء تلك الحركات الشعبية المسلحة، ثم أختتم الباحث الفصل بإستنتاجات، تُعدُّ بمثابة خلاصة لما تم التوصل إليه، ومناقشة الأحداث التأريخية التي ضمنتها الدراسة في محاورها الأربعة السابقة.

## أولاً: ردود الفعل الشَّعبية في المُدن العراقية بعد إعلان نبأ الاغتيال

أثارت جريمة اغتيال السيد محمد صادق الصدر ونجليه ردود افعال داخلية عديدة من أنصار السيد الصدر وغيرهم في معظم المدن العراقية في الوسط والجنوب، بين اضطرابات عنيفة، ومواجهات دامية عن طريق التصادم مع قوات النظام الحاكم، وبين الاحتجاجات الغاضبة، واعتمدت حملة الحكومة العراقية التي تلت ردود الأفعال تلك الإجراءات القمعية

(1) مختار الاسدي، الصدر الثاني الشاهد والشهيد الظاهرة وردود الفعل، (بيروت: الدار البيضاء، 1999)، ص189-190.

(2) مجموعة مؤلفين، النجف وقم حاضرتا الحوزة العلمية، (بغداد: المركز الثقافي للدراسات الإسلامية، 2012)، ص137.

وغير القانونية نفسها، وعلى أثرها لقي العشرات مصرعهم في هذه المواجهات، بينما اعتقل المئات.

- **النجف الأشرف**

أقامَ السيد مقتدى الصدر صلاة الظهر، والعصر جماعة في مكان أبيه في الصحن العلوي، وعندها انطلقت صيحات الصلوات على النبي وآله من الزائرين واختلطت بدموع وأنين المفجوعين بالمرجع الديني السيد محمد صادق الصدر، وارتفعت الأصواتُ، فقام الضابط المشرف على أمن الصحن العلوي بإغلاق أبواب الصحن إلّا واحدة، وما إنْ خرجَ جمعُ الزوار إلى خارج الصحن حتى حصل إرباك، واختل الوضعُ في الشوارع والأسواق المحيطة، فأغلقت المحلات التجارية والأسواق[1]، واتجه معظم الناس إلى خارج المدينة[2]، وتوترت أوضاع المدينة، وحدثت صدامات بين الجماهير وقوات السلطة، وسقط على أثر ذلك عددٌ من القتلى، وتمَ قصف مديرية أمن النجف بصواريخ الكاتيوشا[3].

ترك معظمُ طلبة الحوزة العلميَة مدينة النجف الأشرف؛ لتوقعهم بحملةٍ مسعورةٍ على الحوزة كلِّها بعد قيام السلطات الأمنية باعتقال عدد من طلبة الحوزة ممن ذهب إلى المستشفى، أو إلى بيت السيد محمد الصدر في ليلة الاغتيال، والقسم الآخر تم اعتقاله من بيته، وبدأت حملةُ الاعتقالات من تلك الليلة في العاشرة مساءً إلى الثالثة بعد منتصف الليل تقريباً، واُعتقل أيضاً قسم من أتباع السيد الصدر، الذين أقاموا عزاءً ضحى يوم السبت عند قبر السيد محمد الصدر، وتحدث أحد الطلبة، والذي تم اعتقاله من بيته في الساعة الثانية بعد منتصف الليل، وإيداعه في مديرية أمن النجف في تلك الليلة قائلاً: « **وبعد فترة وجيزة قام طاهر جليل الحبوش** (مدير جهاز المخابرات آنذاك) **بالاجتماع بالطلبة الذين تم اعتقالهم، وقال لهم: إنَّ هنالك مجموعة مخربة تابعة لأمريكا وإيران فعلت هذا الفعل من أجل زحزحة النظام وخلق البلبلة وإنَّهُ قد تم عزل مدير أمن النجف بعد أنْ قدَّم استقالته، وإنَّهم**

(1) محمد اليعقوبي، السيد الشهيد الصدر الثاني قدس سره كما أعرفه، (النجف الأشرف: مؤسسة بقية الله لنشر العلوم الإسلامية، د. ت)، ص139.

(2) قاسم الكعبي، الثورة البيضاء دراسة في الحركة التغيرية والجهادية والميدانية لسيرة فقيه العصر السيد الشهيد محمد الصدر (قدس سره)، ط1، (د. م: مركز الدراسات التخصصية في فكر السيد الشهيد محمد الصدر، د. ت)، ص355.

(3) عبد النبي جاسم بتور الحلفي، قيام صلاة الجمعة في العراق في عهد المرجع الديني محمد محمد صادق الصدر 1997-1999م، (النجف الأشرف: مركز عين للدراسات والبحوث المعاصرة، 2018)، ص247.

**فتحوا وصيةَ السيد الشهيد بحضور الشيخ اليعقوبي[1] وعدد من طلبة السيد الشهيد فوجدوا فيها أنَّ السيد يأمرُ بالحفاظ على الحوزة، وعدم أذية الآخرين والتمسك بالله»**[2].

يتضح لنا مما سبق أنَّ الاحتجاجات والصدامات في مدينة النجف الأشرف كانت محدودةً بعد حادث الاغتيال، ولم تكن بمستوى المُدن الأخرى؛ لأنَّها كانت مطوقةً بالدبابات والأسلحة الثقيلة، كما نشرت القوات العسكرية والمدنية في شوارع المدينة قبل وبعد ليلة اغتيال السيد محمد الصدر ونجليه بشكل لم يحصلْ من قبل، وفُرض فيها حظر للتجوال أستمر عدة أيام فباتت شوارعُ النجف شبه خالية من الناس، ويبدو أنَّ الدولة العراقية كانت تخشى تكرار ما تعرضت له في انتفاضة آذار/مارس 1991؛ لذلك استعدت بكامل استعداداتها لأيَ تطور أمني وردود أفعال غاضبة من قبل الشعب، قد يفقدُها السيطرة على تلك المناطق.

- **العاصمة بغداد**

اندلعت اضطرابات عنيفة ومواجهات دامية في العاصمة بغداد بعد الإعلان عن حادث الاغتيال ففي مدينة الثَورة (الصدر حالياً) شرق العاصمة تجمع عشرات الآلاف من أنصار السيد محمد صادق الصدر في **(جامع المحسن)**[3] في يوم السبت 20 شباط/فبراير 1999 للتأكد من صحة الأخبار، وكان بعضُهم يدعو عبر مكبرات الصوت للدعاء لسلامة السيد محمد الصدر بعد وصول أخبار عن تعرضه للإصابة دون وفاته، وعند وقت صلاة الظهر تمَّ التأكيد للحاضرين إنَّ السيد الصدر قد قُتل مع نجليه، وتمَّ تشييعه ودفنه في النجف الأشرف ليلاً مما أدى إلى تصاعد الغضب بين المصلين[4]، ثم خرجوا بتظاهرةٍ ضخمةٍ صاخبةٍ أغلقت الشوارع الرئيسة للمدينة من جهة قناة الجيش وساحة المظفر، والحبيبية، وحي جميلة[5]، وهتفوا بشعاراتٍ ضد النظام الحاكم، ونددوا باغتيال السيد محمد صادق الصدر وألقوا الوحل على صور رئيس

(1) لم يذكر الشيخ محمد اليعقوبي في كتابه (السيد الشهيد الصدر الثاني قدس سره كما أعرفه) أي وصية مكتوبة للسيد الصدر تخص هذا الأمر الذي تحدث به مدير جهاز المخابرات آنذاك.

(2) علاء الجوادي، مرجع الزمن الأصعب الشهيد السيد محمد محمد صادق الصدر (قدس سره)، (بيروت: منشورات الفجر، 2022)، ج 2، ص396.

(3) وهو جامع يقع في بداية مدخل مدينة الثورة من جهة القناة المائية الممتدة من شمال بغداد حتى جنوبها، وقد كان هذا الجامع معقلاً كبيراً لمقلدي المرجع السيد محمد محمد صادق الصدر ويؤم الصلاة فيه وكلاؤه من الشباب.

(4) شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، احداث جامع المحسن، https: ar. Wikipedia.org/wiki

(5) علاء الجوادي، المصدر السابق، ص389.

النظام العراقي صدام حسين[1]، وكانت بالقرب منهم مفارز تابعة للشرطة، حاولوا تهدئة الجماهير الغاضبة، واصدروا الأوامر بالتفرق بشكل فوري إلّا أنَّ المتظاهرين رفضوا الانصياع للأوامر، وهجموا عليهم، وأحرقوا سياراتهم[2]، الأمر الذي تطلب تدخل القوات الأمنية التي عززت تواجدها في الشوارع وعلى مفترقات الطُرق[3]، وهرعت قواتُ فدائيي صدام المجهزة بأحدث الأسلحة والتدريب العسكري بقيادة نجل صدام حسين (قصي)، والذي اتخذ موقع قيادة لهُ في نقطةٍ قريبةٍ من قناة الجيش[4]، ليقود التحركات بنفسه إلى المناطق الرئيسة في مدينة الثورة لقمع الانتفاضة، إذ أمر بالمزيد من الاعتقالات والاعدامات الكيفية[5]، وتوجهت (12) دبابة وعدد كبير من المدرعات والسيارات التي تحملُ «الدوشكات» الأحادية، والثنائية نحو المدينة (نوع من الأسلحة الرشاشة ذات المدى البعيد)[6]، فأشتبكت الجماهيرُ الغاضبة مع القوات الأمنية واستمرت المواجهاتُ خمس ساعات، استعملت فيها قواتُ النظام الذخيرة الحية وتَمَّ إطلاق النار بشكل عشوائي على المتظاهرين العزل، الذين واجهوا قوات السلطة بالعُصي والحجارة[7].

انضمت حشودٌ أُخرى إلى المتظاهرين من مختلف انحاء مدينة الثورة، يحملون قنابل يدوية، وأسلحة خفيفة، وقاموا بالهجوم على القوات العسكرية المحتشدة في المنطقة، واستمرت الاشتباكاتُ في مناطقَ متفرقةٍ من المدينة لساعات عديدة تَمَّ فيها وصول تعزيزات كبيرة لقوات فدائيي صدام؛ لإخماد الاحتجاجات[8]، ومُنع المواطنين من دخــول بغداد عند نقطة المحمودية، وطوقت ضواحيها ذات الكثافة السكــانية الشــيعية (الثورة، الكاظمية، الشعلة، الحرية) بوحدات من قوات الطوارئ وفدائيي صدام؛ لمنع امتداد الاشتباكات إلى

(1) عبد الرحيم عبيد سالم العامري، نشاط المعارضة الإسلامية الشيعية العراقية (1980-2003)، (بغداد: بيت الحكمة، 2020)، ص189.

(2) عباس الزيدي، السفير الخامس، (بيروت: دار التعارف للمطبوعات، 2001) ص159.

(3) رائد وليد طالب الزهيري، المصدر السابق، ص423.

(4) علاء الجوادي، المصدر السابق، ص389.

(5) هاني جواد كاظم النجار، المشروع السياسي والاجتماعي للسيد محمد محمد صادق الصدر في العراق من سنة 1991-1999م، رسالة ماجستير، (جامعة البصرة: كلية الآداب، 2010)، ص70.

(6) عمار فاضل حمزة، فلسفة الشهادة في فكر السيد الشهيد محمد الصدر، (النجف الاشرف: مؤسسة وارث الانبياء، 2009)، ص189.

(7) مختار الاسدي، المصدر السابق، ص189-190.

(8) شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، احداث جامع المحسن، https: ar. Wikipedia.org/wiki

وسط العاصمة[1]، وقد أُخمدت الانتفاضةُ في اليوم الأول لها بعد سقوط ما يقرب من (50) شهيداً وإصابة (200) مواطنٍ بجروح بليغة، وأسفرت الاشتباكاتُ عن مصرع (17) عنصراً من أجهزة السلطة وأُصيب عشراتٌ آخرين بجروحٍ[2]. فيما باشرت الأجهزة الأمنية بمداهمة بيوت المدينة واعتقالات بشكل هستيري وصل إلى (250) شخصاً بينهم (15) من رجال الدين من وكلاء السيد محمد الصدر، أُعدم أغلبهم في وقت لاحقٍ[3]، وعمدت الأجهزة الأمنية بشكلٍ فوري إلى اغلاق جامع المُحسن، وردم أبوابه، فيما أخفت عشرات من جُثث الضحايا، ولم يتم تسليمها إلى ذويها[4]، وحصلت اشتباكاتٌ أُخرى مماثلةٌ في العاصمة بغداد في مدينتي الشعلة والبياع، حينما هاجمت الجماهيرُ أجهزة أمن السلطة، ومقراتها الحزبية، وقتلت العديد من عناصرها[5]، وسقط عشراتُ الشهداء والجرحى؛ نتيجة للقسوة التي استعملها النظامُ وأجهزتهُ القمعية مع المنتفضين[6]، واستمر اعتقالُ المئات والتصفيات الجسدية للمدنيين ممن عدّهم النظام «خونةً» [7].

أخفى النظام العراقي ما يجري داخل العراق من اضطراباتٍ عن وكالات الأنباء العالمية فقد نفى حدوث أيَ شيءٍ في بغداد وغيرها من المدن الأخرى، وأدعى أنَّ الأوضاع مستقرة[8]، ونظمت وزارة الثقافة والإعلام العراقية في 20 شباط/فبراير 1999 جولةً للصحافيين الغربيين في سياراتٍ حكوميةٍ تجولت في المناطق الهادئة من مدينة الثورة[9]، ولم يُسمحْ للصحافيين بالنزول من سياراتهم، أو التحدث مع سكان المدينة، رغم أنَّهم شاهدوا المدينة مكتظةً بالمسلحين من قوات النظام[10].

(1) رائد وليد طالب الزهيري، المصدر السابق، ص423.

(2) عادل رؤوف، محمد محمد صادق الصدر مرجعية الميدان مشروعه التغييري ووقائع الاغتيال، (دمشق: المركز العراقي للأعلام والدراسات، 1999)، ص265.

(3) ومنهم الشيخ علي الكعبي الذي عينهُ السيد الشهيد محمد صادق الصدر وكيلًا له وإمام صلاة الجمعة في مدينة الثورة التي كانت تقام بجامع المحسن.

(4) شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، أحداث جامع المحسن، https: ar. Wikipedia.org/wiki

(5) عادل رؤوف، المصدر السابق، ص264-265.

(6) عبد الرحيم عبيد سالم العامري، المصدر السابق، ص189.

(7) كمال ديب، زلزال في أرض الشقاق: العراق 1915-2015، (بيروت: دار الفارابي، 2003)، ص272.

(8) عبد النبي جاسم بتور الحلفي، المصدر السابق، ص245.

(9) الاتحاد (جريدة)، ابو ظبي، العدد 8632، 21 شباط 1999.

(10) صلاح عبد الرزاق، الشهيد الصدر الثاني مرجع أمة، (بيروت: منتدى المعارف، 2010)، ص94.

- **مدن جنوب العراق**

شهدت أغلبُ مُدن جنوب العراق على إثر انتشار خبر استشهاد السيد محمد الصدر غضباً شعبياً عارماً[1]، وشملت سلسلة عمليات ثأرية بنداء «**يا لثارات الصدر**» استهدفت فيها قوات النظام في ثلاث محاور في مُثلث أهوار البصرة والناصرية والعمارة؛ إذ هُوجمت مقرات حزبية وأمنية في هذه المدن طالت عدداً من رموز السلطة وعناصرها[2]، ففي مدينة البصرة توجه العشرات من الشباب إلى ساحات صلاة الجمعة في مدينتي العشار وخمسة ميل، إلّا أنَّ الجهات الأمنية منعتهم من دخول الساحتين؛ لذلك اضطر المصلون على إثر ذلك إلى إطلاق هتافات ضد النظام تسببت في هروب عناصر الأمن من المكان وتحصَنوا على سطوح المباني وأطلقوا النار عشوائياً على الجموع، وسقط عددٌ من الشهداء والجرحى وطالتهم اعتقالاتٌ واسعةٌ، الأمر الذي أدى إلى تفرقهم[3]، وحصلت في مدينة العمارة اشتباكاتٌ دامية بين المتظاهرين وقوات النظام وجرت عملياتُ كرٍّ وفر، أسفرت عن مصرع العشرات من قوات النظام، وسقوط أعداد من المتظاهرين بين شهيدٍ وجريحٍ[4]، واندلعت مظاهراتٌ ومواجهاتٌ في مدينة الناصرية، التي سقطت بأيدي الثَوار رغم التَشديد والاستنفار الأمني والعسكري لقوات النظام[5]، وتمكن المتظاهرون من السيطرة على مباني المحافظة ومديرية الأمن، والشعب الحزبية واشعلوا فيها النيران، واحرقوا صوراً لصدام حسين، ورددوا « **صدام حضر لك قبر والله ما ننسى الصدر**»؛ مما أدى إلى قيام الجيش العراقي بقصف أحياء المدينة بشكل عشوائي بالمدفعية الثقيلة بعدما فقدت السيطرة عليها، وتحركت قوى عسكرية أخرى من الأهوار وطوقت المدينة؛ لدفع المواطنين للعودة إلى منازلهم، وسقط جراء ذلك (18) شهيداً، وأوقع المنتفضون اصابات كبيرةً في صفوف قوات النظام أدت إلى سقوط (25) قتيلاً من رجال الأمن والحرس الخاص والحرس الجمهوري[6]، وقُتل (22) شخصاً في منطقة سوق الشيوخ في20 شباط/فبراير1999 عندما حاولت قواتُ الأمن تفريق تجمع للمتظاهرين[7].

(1) الصباح (جريدة)، بغداد، العدد 4858، 27 حزيران 2020، ص3.

(2) المصدر نفسه، ص11.

(3) عبد الرحيم عبيد سالم العامري، المصدر السابق، ص190.

(4) رائد وليد طالب الزهيري، المصدر السابق، ص424.

(5) عادل رؤوف، المصدر السابق، ص266.

(6) رائد وليد طالب الزهيري، المصدر السابق، ص424.

(7) U.S. State Department، Bureau of Democracy، Human Rights and Labor، Reports on Religious Freedom: Iraq (1999).

نفى أحمد عبد الله صالح محافظ ذي قار الأنباء التي تناقلتها بعض وسائل الإعلام، بشأن حدوث اضطراباتٍ في المحافظة والمناطق التابعة لها بعد اغتيال السيد محمد الصدر ونجليه، ونظمت السلطاتُ العراقية زيارة للصحفيين الأجانب إلى مدينة الناصرية، لكي تثبتَ خطأ المعلومات التي أذاعتها المعارضة العراقية في الخارج، بشأن حدوث اضطرابات فيها، وتعرضها للقصف، وأفاد المراسلون الصحفيون بأنَّهم لم يشاهدوا أية آثار لوقوع مجابهات، ولاحظ المراسلون أنَّ المتاجر كانت مفتوحةً، وكانت حركةُ السير طبيعيةً، ولم تُلاحظ أية إشارة إلى وقوع قصف[1].

يبدو أنَّ السلطات العراقية قد أرسلت مراسلي وكالات الأنباء العالمية بسيارات حكومية وتحت إشرافهم إلى بعض الأماكن الهادئة، والمسموح فيها التصوير في مدينة الناصرية، والتي لم تشهدْ فيها المواجهاتُ المسلحةُ بين المتظاهرين والقوات الأمنية، كما فعلت ذلك في العاصمة بغداد في مدينة الثورة وكان هذا العملُ هو أسلوباً متبعاً لدى السلطات العراقية في إخفاء وتضليل الرأي العالمي حول أية اضطراباتٍ داخليةٍ تحدث في البلد، وتكذيب ما يتم نشره في بعض وسائل الإعلام الخارجي، ومنها إعلام المعارضة العراقية في الخارج.

- **مدن أخرى**

حدثت اشتباكاتٌ في مدينة كربلاء المقدسة، حين نُفّذت عمليات هجومية عدة استُهدفت فيها مقراتُ السلطة وأجهزتها الأمنية والحزبية والاستخبارية، فيما أضحت عشراتُ الدبابات التابعة للحرس الجمهوري تحاصرُ مدينتي كربلاء المقدسة والنجف الأشرف، فانتشرت المفارزُ العسكرية في الأزقة والشوارع ومنعت هذه المفارزُ الدخول أو الخروج من وإلى المدينتين إلّا بتصريح رسمي من الأجهزة الأمنية [2]، وفي مدينة السماوة، قام عددٌ من أنصار السيد محمد الصدر بتنفيذ هجومٍ مسلحٍ على أحد مقار حزب البعث في مدينة الرميثة يوم 21 شباط/فبراير، أسفر عن مقتل نحو (10) من عناصر الحزب[3]. وامتد الإرباك الامني إلى مدن أخرى منها مدينة الرمادي التي وضعتها قواتُ النظام تحت حصار كامل[4].

سيطرت السلطات العراقية في 23 شباط/فبراير1999 على الوضع، بعد أنْ قمعت

(1) رائد وليد طالب الزهيري، المصدر السابق، ص426.

(2) مختار الاسدي، المصدر السابق، ص191.

(3) شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، انتفاضة العراق 1999،

https: ar. Wikipedia.org/wiki

(4) مختار الاسدي، المصدر السابق، ص191.

المظاهرات الشعبية والاضطرابات التي اندلعت في بغداد ومدن جنوبية عديدة، والتي حصلت في الأيام الثلاثة بعد إعلان اغتيال السيد محمد الصدر ونجليه[1]، واعتقلت قواتُ الأمن العراقية نحو (120) من علماء الدين الشيعة في مناطق متعددة من العراق ومعهم العديد من أتباع السيد محمد الصدر، وشملت عملياتُ الاعتقال (83) من أئمة المساجد في مُدن وسط وجنوب العراق، ونحو (27) من طلبة الحوزة العلمية، و(10) من قضاة المحاكم الشرعية التي أسسها السيد محمد الصدر[2].

اتهمت وكالةُ الانباء العراقية في 24 شباط/فبراير1999 الاستخبارات الأمريكية بالتورط في اغتيال السيد محمد الصدر، ونفت ما تناقلته وسائل الإعلام الغربية من وقوع اضطرابات في العراق بعد اغتيال السيد محمد الصدر[3]. ويتضح أنَّ الدعاية العراقية كثفت أداءها مع تصاعد موجات الغضب الشعبي في مدن عراقية عديدة؛ لتبديد الاتهامات الموجهة للنظام من قبل المعارضة العراقية في الخارج باغتيال السيد محمد صادق الصدر ونجليه، وكانت ردةُ فعل النظام العراقي لتبرئة نفسه توجيه الاتهامات ذاتها إلى المعارضة العراقية في الخارج، وإلى الولايات المتحدة الأمريكية في تدبير حادث الاغتيال؛ لأجل عودة الهدوء للشارع العراقي مبررة كعادتها، إنَّ الهدفَ من ذلك هو خلقُ اجواءٍ مضطربةٍ في البلد، لغرض إسقاط النظام الحاكم، واحلال المعارضة العراقية محله بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية. وكما شهد أحد المعاصرين فإن «الصدر الثاني هو الذي قتل قاتليه وفضح اعوانهم، وعرّى المزيّفين، وهزّ كيانات ووجودات كانت إلى أمدٍ قريب تتستر بالدين والمعارضة وتتنعم باسم الاسلام والمسلمين بالفيء والخراج ولذائذ الدنيا، ويتباهون بمنابرهم وصحفهم أنهم أحباب الملوك والامراء والرؤساء، وأنهم ساهموا بشكل أو بآخر بغرس خناجرهم في جثث الشهداء..» [4].

## ثانياً: صلاة الجمعة بعد حادث الاغتيال في بعض المدن العراقية

إنَّ تأدية صلاة الجمعة التي تلت حادثة الاغتيال مباشرة، مختلفة باختلاف المناطق في العراق، وكذلك من ناحية استمرارها، إذ أنَّها ليست بالأمر السهل في الشارع العراقي؛ لأنَّ

(1) رائد وليد طالب الزهيري، المصدر السابق، ص427.

(2) مختار الاسدي، المصدر السابق، ص189-192.

(3) رائد وليد طالب الزهيري، المصدر السابق، ص419.

(4) محمد باقر الناصري، الكلمات، خواطر ضمن كتاب: رجل الفكر والميدان آية الله العظمى السيد محمد محمد صادق الصدر، لجنة إحياء الذكرى الأولى لشهادة السيد الشهيد الصدر، مطبعة الأمين، 2001، ص 489..

التجمع الجماهيري بحد ذاته هو رفض للنظام واستفزاز لسلطته، وأكد القائمون على استمرار صلاة الجمعة على حبهم ووفائهم لمرجعهم الديني السيد محمد الصدر الذي أسهب كثيراً في أحاديثه على ضرورة قيام صلاة الجمعة قائلاً: « **يجب أنْ لا نفرطَ بصلاة الجمعة لأنَّها تربطنا ببعضنا البعض مهما كانت الأسباب**»[1]، كما أنَّهم أرادوا التأكيد للحكومة العراقية بأنَّ تدبيرها لجريمة الاغتيال، وكل ممارساتها لمحاربة الدين قد باءت بالفشل.

- **مدينة الكوفة**

تجمعت الجماهيرُ في أول جمعة بعد استشهاد السيد محمد الصدر في 26 شباط/ فبراير1999 في مسجد الكوفة، مُصرّين على أداء صلاة الجمعة، تنفيذاً لوصيته التي أشار فيها إلى أنَّه من الضروري الاستمرار على صلاة الجمعة حتى وإنْ ماتَ أو قُتل[2]، وكانت الأجهزة الأمنية قد أصرت على منع إقامة صلاة الجمعة، وأغلقت أبواب المسجد، ومنعت الناس من الدخول إليه، مع انتشار للقوات الأمنية، والحزبية وباقي الأجهزة القمعية، ووجود نقاط تفتيش في الطُرق كافة، لكنَّ النَاس أصرّت على الوصول، وتجمعوا قُرب الباب الذي كان يدخل منهُ المرجعُ الشهيدُ، وجاء (قائد حسين العوادي) محافظُ النجف الأشرف بنفسه مع أمين سر فرقة النجف للحزب (حاكم شلال) مع من يصحبهم من المسؤولين الآخرين، وتصحبهم سيارة تحملُ سلاح (احادية) وتكلموا إلى الجماهير المفجوعة وقالوا لهم: « **لا تقام هنا صلاة الجمعة ونحن في وضع مربك وظروف البلد لا تسمح، وحفاظاً عليكم نطلب منكم العودة، وإنَّ المرجع استشهد ونحن سنعاقب من قتله**»، فحدثت هتافاتٌ ضده، وضد السلطة الحاكمة، وهجم بعض الشباب المندفعين على حماية المحافظ، مما أدى إلى إطلاق النار بكثافةٍ منهم، وتحرك الآخرون بالهراوات، وتم تفريق الجماهير بالقوة بعد اعتقال وجرح كثير منهم[3].

- **مدينة البصرة**

في مدينة البصرة وبعد الجمعة الثانية التي جاءت إثر استشهاد السيد محمد الصدر توجه آلاف المصلين إلى المكانين اللذين تُقام فيهما صلاةُ الجمعة في مدينتي خمسة ميل

---

(1) السيد محمد محمد صادق الصدر، خطبة الجمعة رقم (1) في 17نيسان 1998، لمشاهدة الخطبة، متوفر على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=Rtr3xxV1-Dw

(2) امجد حامد جمعة هذال، الفكر السياسي عند محمد محمد صادق الصدر، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، 2010)، ص177.

(3) توفيق محمد كريم المعموري، (شاهد عيان مقابلة معه في النجف الأشرف، 2014/10/5)، نقلًا عن: عبد النبي جاسم بتور الحلفي، المصدر السابق، ص247.

والعشار، إلّا أنَّ الجهات الأمنية منعتهم من دخول حُسينية الغدير، التي تقع في العشار بحجة إنَّ الحُسينية قد امتلأت ولا يسمح بالصلاة خارجها، فأعلن إمامُ الجمعة عبر مكبرات الصوت قائلاً: « **إنَّ السلطة تمنعُ صلاة الجمعة خارج الحُسينية فأعملوا بوصايا السيد الشهيد، واذهبوا وصلوا مع إخوانكم السنة في جامع البصرة الكبير**»، ثم بكى وأطلق هتاف يذكّر بالسيد الصدر، وكرره مرات عدة وهتف الجميع بالهتاف نفسه، مما ولّد ارتباكاً وخوفاً لدى عناصر الأمن، الذين هربوا من المكان وتحصنوا على سطوح المباني، وتركوا الطرق مفتوحةً[1]، وعند مشاهدة جموع المصلين الارتباك الذي حصل عند البعثيين والقوات الأمنية، وهروبهم من المكان، حصلت فوضى عارمة في العشار، كون تلك المنطقة تمثلُ السوق الرئيس في البصرة، فهرب المتسوقون والباعةُ، وكلما مرَّ الجمعُ في الشوارع المختلفة، وهم مستمرون بالهتافات ألتحق بهم من كان هناك واستمرت الحالة لغاية ساحة (أم البروم) في مركز العشار أو أبعد منها، وفي الجمعة التي تلتها لم يتبقَ إلّا مكان واحد تقام فيه الصلاة، وهو منطقة (خمسة ميل)؛ إذ لم يمنع البعثيون هذه الصلاة، ولكنَّهم أغلقوا كل الطُرق المؤدية إليها بالمتاريس ونقاط التفتيش، واعتقلوا الكثيرَ من الشباب الذين توجهوا لأداء الصلاة، كما تعرضوا بالضرب للكثير من المصلين العزل وأطلقوا النار عليهم في بعض نقاط التفتيش لكن تلك الاجراءات لم توقف المصلين عن الوصول إلى مكان إقامة الصلاة[2].

إنَّ اتباع السيد الشهيد محمد محمد صادق الصدر بعد حادث الاغتيال، تحدوا السلطة الحاكمة، وواظبوا على إقامة صلاة الجمعة في أكثر من مدينة في الوسط والجنوب وسط إجراءات أمنية مشدّدة، واكمال ما بدأه السيد محمد الصدر رُغم الأجواء الأمنية المشحونة بالتوتر والاختناق، والقمع الذي استعملته سلطات النظام بكافة وسائلها القمعية للذين يؤدون صلاة الجمعة، وكان ذلك تعبيراً لوفائهم لمرجعهم الديني، الذي كان مهتما ومؤكداً على إعداد جيل من خطباء وأئمة الجمعة، كما أوصى أنصاره كثيراً بضرورة الاستمرار على إقامة الصلاة حتى وإنْ ماتْ أو قُتل.

### ثالثاً: انتفاضة 17 آذار/مارس 1999

كان أتباع السيد الشهيد محمد محمد صادق الصدر في معظم المدن العراقية في الوسط والجنوب قد أصروا على عدم مرور جريمة اغتيال مرجعهم الديني كغيرها من جرائم حزب

(1) عبد الرحيم عبيد سالم العامري، المصدر السابق، ص190.

(2) عبد النبي جاسم بتور الحلفي، المصدر السابق، ص250-251.

البعث، ودون أنْ يُعاقِبوا البعثيين على جرمهم، فكانت مدينة البصرة تحديداً على موعدٍ يوجّه فيه المنتفضون صفعة للسلطة الحاكمة، على الرغم من استعداد هذه السلطة عن طريق خطة الطوارئ بنشر الوحدات العسكرية والأمنية في مناطق البصرة، وتم تفتيش البيوت والمساجد وغيرها من الأماكن مرات عديدة بحثاً عن الأسلحة، واعتقل الكثير من أبناء البصرة للحيلولة دون وقوع أحداث ثأرية بعد حادثة الاغتيال، ورغم كل هذه الإجراءات القمعية والاحترازية فقد انطلقت الانتفاضة في 17 آذار/مارس 1999.

فقد أُتخذ قرار العمل المقاوم للنظام من قبل أتباع التيار الصدري والاتفاق على ساعة الصفر التي حُددت لها في الساعة الحادية عشرة ليلة الأربعاء الموافق 17 آذار/مارس 1999م، وبدأت الانتفاضة من البصرة بمهاجمة المؤسسات الحزبية والأمنية وقتل المئات من البعثيين وأعضاء الأجهزة القمعية، وسقوط المدينة بأيدي الثوار، ثم توسعت العمليات نحو مدن الناصرية، والكوت، ومدينة الصدر، إلّا أنَّ تغيير موعد الانتفاضة في أكثر من مرة، وعدم وجود التنظيم والتنسيق الجيد بين الثوار، وفقدان الدعم والاسناد وقلة السلاح نتيجة لعدم وصول الإمدادات من المعارضين للنظام في الأهوار ومن إيران، فضلاً عن قيام النظام باستقدام قوات كبيرة من فدائيي صدام والأسلحة الثقيلة من الدبابات والمدفعية بقيادة أحد رموز النظام وهو (علي حسن المجيد)، أجهض الانتفاضة [1].

- **التخطيط للانتفاضة (ساعة الصفر)**

كان التخطيط للانتفاضة قد بدأ بعد الاستشهاد مباشرة، من بعض طلبة الحوزة العلمية، وشخصيات من مُدن عراقية عدة على أنْ تكونَ انطلاقتها في وقتٍ واحدٍ؛ لإرباك الأجهزة الأمنية والاستيلاء على زمام الأمور، وحُددت ساعةُ الصفر أكثر من مرة، المرةُ الأولى كانت في الساعة العاشرة من مساء يوم السبت 20 شباط/فبراير،1999 لكنَّها أُلغيت، أما المرةُ الثانيةُ فكانت في الساعة الواحدة بعد منتصف الليل من يوم الأحد 14 آذار/مارس 1999، ولكنَّ الأمور لم تجرِ كما خُطط لها؛ لوجود صعوبات عدة أهمها: عدم إمكانية تأمين الاتصال بين المحافظات، لذلك تأجل الموعد[2]، وكان المخططُ قد أُعدَّ بأنْ تشمل الانتفاضة عُموم مُدن

(1) عبد الرحيم عبيد سالم العامري، نشاط المعارضة الإسلامية الشيعية العراقية 9180 - 6003م، (بيت الحكمة، بغداد، 2020)، ص 189-190. قناة البغدادية، برنامج شهادات للتاريخ، لقاء مع الشيخ كاظم العنيزان، بتاريخ 19 /1 /2020، متوفر على اليوتيوب.

https://www.youtube.com/watch?v=KlO136ZPylE

(2) عبد الرحيم عبيد سالم العامري، المصدر السابق، ص190.

العراق الوسطى والجنوبية، ولم يتمكن المبلغون من إيصال قرار التأجيل في الوقت المناسب، وقد استعدت المجموعات القتالية، التي تم تشكيلها للانقضاض على أهدافها، ولم يتبقَ إلّا وقت قصير على البدء بالانتفاضة حتى أُبلغوا بتأجيل ساعة الصفر[1].

عقّدَ اعتقال إحدى المجموعات المشاركة في الانتفاضة المرتقبة قرب مطار البصرة الدولي الأمور أكثر، مما شكّل تهديداً واضحاً قد يؤدي إلى كشف الانتفاضة، وإنهائها قبل اندلاعها لولا صبرُ المعتقلين، وعدم اعترافهم بأية معلوماتٍ، مضافاً إلى تحرك الجماهير في مدينة الكوت عند ساعة الصفر المؤجلة؛ لعدم علمهم بتأجيلها، وقاموا بتفجير مُعظم المقرات الحزبية والأمنية والاستخبارية، ومؤسسات الحكومة[2]، إذ ارتدى المهاجمون ملابس قوات فدائيي صدام وقالوا للحرس: « **لدينا اجتماع طارئ** »، واستطاعوا أنْ يقتلوا الكثير من عناصر السلطة، فوجهت الأخيرةُ الاتهام للسيد كاظم حبيب الصافي إمام جمعة الكوت مع والده وأخيه وأكثر من مائة وخمسين شخصاً، ونفذت فيهم حكم الإعدام في 20 آذار/مارس 1999 مما تسبب في أنْ تُعززَ السلطة احتياطاتها في عموم المحافظات[3]، وعلى الرغم من تصاعد وتيرة الاستعدادات الأمنية، والتفتيش المستمر لبيوت العوائل المعروفة بنشاطها، وتقليدها للمرجع الصدر لم يُكتشف الأمر، وكان يسير نحو انطلاق الانتفاضة، وقد كانت الأجهزة الأمنية تشعر بقرب حدوث أمر ما، ولكنَّهم لم يصلوا إلى خيوط العملية، ولم يعرفوا من يقودها، ومن يقوم بها، وما نوعها، وما هي أهدافها إلّا بعد انطلاقها[4].

في تلك الأجواء التي سادها التوتر، كان هناك تخطيطٌ محدود تم بجهود فردية، وأحياناً جماعيةٍ لكنَّه لم يصل إلى مستوى التخطيط الحقيقي، وهو في مدينة البصرة فقط، وأما باقي المحافظات فلا يمكن القول بوجوده، فبعد التأجيل الأول، والثاني لساعة الصفر، ضعف التنسيق بين المحافظات، فاجتهدت كل محافظة لوحدها مثل الكوت وبغداد والنجف الأشرف والعمارة وغيرها من المناطق المتفرقة، وتعذر التنسيق بين جميع المحافظات، وأما في محافظة البصرة فعلى الرغم من الإمكانات البسيطة كان هناك تنظيمٌ على الأقل في تحديد موعد ساعة الصفر، وتقسيم المناطق، ولم يكُن هناك تصوّراً واضحاً ومدروساً لمرحلة ما بعد الانتفاضة؛ إذ كان على زعماء الانتفاضة مناقشة مسألة فشلها، وتهيئة أماكن آمنة يمكن

(1) عبد النبي جاسم بتور الحلفي، المصدر السابق، ص252.

(2) شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، انتفاضة العراق 1999،
https: ar. Wikipedia.org/wiki

(3) عبد الرحيم عبيد سالم العامري، المصدر السابق، ص190.

(4) عبد النبي جاسم بتور الحلفي، المصدر السابق، ص253.

اللجوءُ إليها بشكل مؤقت، والترتيب لعملية هروب المشتركين في الانتفاضة إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية أو إلى الأهوار، لأنَّهم يعلمون أنَّ السلطة البعثية في حال فشل الانتفاضة ستقوم بتصفيتهم، ولن ترحمهم إطلاقاً (كما فعلت ذلك عند فشل الانتفاضة الشعبانية عام 1991)[1].

- **اندلاع الانتفاضة في مدينة البصرة**

اندلعت الانتفاضة في يوم الأربعاء 17 آذار /مارس 1999 في الساعة الحادية عشر ليلاً في أغلب مناطق وأحياء وأزقة البصرة؛ إذ انطلقتْ المجموعات القتالية إلى أهدافها قبل الموعد؛ لكي تصلَ في الوقت المحدد[2]، وقبل انطلاقتها تواصى الشباب المنتفضون وقادتهم على أنْ تكونَ انتفاضتُهم بيضاء، فلا يتعرضوا لأي بريء سواء أكان بعثياً أم غيره، وعدم السماح بالاستيلاء على أثاث الدوائر الحكومية وعدم إطلاق النار على المناطق السكنية، واستعمال السبل السلمية الممكنة أولاً قبل السيطرة على المواقع الأمنية، وعدم الهجوم على مساكن البعثيين للحيلولة دون ترويع العوائل[3]، وشملت الانتفاضةُ مناطق الحيانية، وخمسة ميل، والجمهورية، والقبلة، والأمن الداخلي، وأبو الخصيب، وكرمة علي والقرنة[4]، وقد أُضيئت سماء البصرة جراء انطلاق الأسلحة المتنوعة؛ إذ اشتد القتالُ في المناطق الشعبية، وسيطر المنتفضون على تلك المناطق في أقل من ساعة من بدء العمليات الهجومية، وحسب ما كان مُخططاً له[5]، وشنوا الهجوم على الشُعب والفرق الحزبية ودوائر الأمن والوحدات العسكرية[6]، واستولوا على أسلحتها والملابس العسكرية التي ارتدوها ما أوهم عناصر الأمن بأنَّهم من رجال النظام فجاءوا إليهم، وعندما شعروا بأنَّ هؤلاءِ من الشباب الثائرين جرت معركة، انتهت بمقتل العديد من عناصر الأمن، وبقي الشباب يقاتلون إلى ظهر اليوم التالي حتى استشهدوا جميعاً[7].

حصلت مواجهات في منطقة كرمة علي؛ إذ تمكنَوا من قتل عدد من عناصر الأمن، وفي

(1) المصدر نفسه، ص254.

(2) هاني جواد كاظم النجار، المصدر السابق، ص71-72.

(3) عبد الرحيم عبيد سالم العامري، المصدر السابق، ص191.

(4) هاني جواد كاظم النجار، المصدر السابق، ص71-72.

(5) عبد النبي جاسم بتور الحلفي، المصدر السابق، ص255.

(6) Human Rights watch، Basra: Crime and Insecurity Under British Occupation (Human Rights watch: June 2003)، P.2.

(7) عبد الرحيم عبيد سالم العامري، المصدر السابق، ص191.

مناطق الحيانية، وخمسة ميل، والقرنة تمكن اتباعُ السيد محمد الصدر من السيطرة على العديد من المقرات الأمنية والحزبية بسهولة، وقتلوا العشرات من عناصر النظام، أما في منطقة قضاء أبو الخصيب، فقد تمكنوا من مهاجمة موكب القائمقام وتمَّ قتلهُ مع عدد من حمايته، وهاجم المنتفضون في المناطق الأخرى معظم الفرق الحزبية، والمؤسسات الأمنية، والوحدات العسكرية، واستطاعوا من فرض سيطرتهم على تلك المناطق في حوالي ساعة واحدة، وتزامناً مع تلك الأحداث خاضت مجموعة من شباب قرية **(بيت وافي)** في قضاء القرنة، الذي يبعد أكثر من ثمانين كيلو متر عن مركز البصرة، عملية بطولية؛ إذ هاجموا إحدى الوحدات العسكرية المدرعة؛ لإعاقة تحركها ومنعها من نجدة قوات النظام في مركز المحافظة، وجرت معركة بين الجانبين نجح فيها الشباب في مشاغلة تلك الوحدة وإعاقة تحركها[1]، وعلى إثر ذلك شنَّت العناصرُ الأمنية حملة اعتقالاتٍ واسعة، طالت العشرات من شباب القرية وقد نفّذوا حكم الإعدام في ثلاثة منهم في الوحدة العسكرية نفسها[2].

اشترك مع رجال الانتفاضة كثير من منتسبي الأجهزة الأمنية من الجيش والشرطة والحزب والفدائيين؛ مما ولَّدَ صدمةً لدى النظام الحاكم، وكان لهم دورٌ واضحٌ في مساعدة المنتفضين، واستشهد عددٌ منهم، وكمثال على ذلك ما قام به أحد أعضاء الحزب في منطقة التنومة؛ إذ أقنع بعض الحزبيين بتأييد المنتفضين، وقام بترتيب تواجدهم في ليلة 17 آذار/مارس وعند إعلان الانتفاضة سمح لرجالها في السيطرة على الفرقة الحزبية واتخذوها مقراً لهم، ورفع موقفاً لقيادة الفرع بأن الفرقة صامدة، والأمور تحت سيطرة الحزب، كما أنَّ أحد اعضاء الفرق الحزبية، كان يذهب كل يوم خميس إلى مدينة الكوفة؛ لكي يصليَ الجمعة، وقد اقنع كثيراً من الرفاق بتقليد السيد محمد الصدر، وعدم نصرة حزب البعث، وكان يجادلهم بموسوعة الإمام المهدي، ولا سيما كتاب اليوم الموعود الذي قام بتأليفه السيد الشهيد محمد صادق الصدر، وعندما كشفوه تمكن من الهرب إلى الأردن[3].

يبدو أنَّ مشاركة بعض منتسبي الأجهزة الأمنية، والحزبية للنظام الحاكم في الانتفاضة المسلحة في بعض المدن، كان له أثرٌ مهمٌ في تزويد المنتفضين بالمستلزمات العسكرية ومنها: السلاح لكون اغلبهم ليس لديه سلاح أو لا يجيدون استعماله بشكل جيد، والحصول

(1) المصدر نفسه.

(2) احمد محمد شكر، صدام حسين من القمة إلى الهاوية، (جامعة ميتشيغان: دار المحجة البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2004)، ص164.

(3) عبد النبي جاسم بتور الحلفي، المصدر السابق، ص256.

على الملابس العسكرية التي استعملها الثوارُ في عمليات التمويه الهجومية ضد القطعات العسكرية والحزبية للنظام، إضافة إلى الدافع المعنوي الذي تركته تلك المشاركة في صفوف الثوار.

وعلى الرغم من ذلك فقد كان سلاحُ رجال الانتفاضة قليلاً جداً، إذ أنَّ كل مجموعةٍ لا تملكُ أكثر من بندقيتين، أو ثلاثة، وباقي أفرادها عُزّل، وقد يذهبون معهم؛ لعلهم يحصلون على سلاح ممن يمكنُ يُقضى عليه أو يهرب من قوات النظام[1] وتحركت قواتُ الجيش والطوارئ لتطويق المدن الثائرة في صباح اليوم التالي، وقام الجهازُ الحزبي والأمني بالاعتقالات العشوائية والمداهمات[2]، كما عملت على هدم البيوت واعتقال العشرات من النساء والأطفال والشيوخ، ثم توجهت السلطة بعد ذلك لمنع إقامة صلاة الجمعة في جميع أنحاء العراق[3]، ولمنع استمرار صلاة الجمعة في البصرة، هدموا حُسينية الغدير في العشار[4].

- **الانتفاضة في مدينة الناصرية**

امتد الغضبُ الجماهيري إلى مدينة الناصرية؛ إذ هاجم المسلحون مقرات حزب البعث والأجهزة الأمنية والاستخبارية في المحافظة، وتمكنوا من قتل نحو (18) من أعضاء وعناصر حزب البعث واجهزته الأمنية، وسيطر المسلحون على مشجب أسلحة في مديرية شرطة ذي قار، وتمكنوا من السيطرة على عددٍ من مناطق مدينة الناصرية لمدة يومين إلّا أنَّ تعزيزات عسكرية وأمنية للنظام استطاعت استعادة السيطرة على المحافظة، وبدأت بملاحقة واعتقال عشرات المشاركين في الانتفاضة، وتجريف وهدم منازلهم، كما أعدمت أغلب قادتها، ومنهم الشيخ عبد الكريم الاسماعيلي إمام جمعة مدينة الدواية (شمال مدينة الناصرية) والشيخ عدنان الناصري إمام جمعة مدينة الرفاعي وعقيل السيد خيون الحصونة وعباس زاجي[5].

- **الانتفاضة في مدينة المثنى**

هاجمت مجموعة تضم (12) مسلحاً من أنصار السيد محمد الصدر في محافظة المثنى

(1) عباس الزيدي، المصدر السابق، ص188.

(2) Immigration and Refugee Board Canada، Research Directorate، Iraq: March 1999 Shi'a demonstration in Basra concerning the assassination of Grand Ayatollah Mohammed Sadiq-al-Sadr، (Canada: Immigration and Refugee Board، Canada7 ، August 2002).

(3) هاني جواد كاظم النجار، المصدر السابق، ص72.

(4) عبد النبي جاسم بتور الحلفي، المصدر السابق، ص256.

(5) شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، انتفاضة العراق 1999،
https: ar. Wikipedia.org/wiki

مقار الحزب وأجهزته ليلة 17 آذار/مارس، وتمكنوا من قتل وإصابة عدد من أعضاء الحزب، وكانت المجموعة قد انطلقت من مدينة الرميثة بقيادة كاظم عبد السادة عكلة الحساني، وهو أحد عناصر القوات الخاصة العراقية المنشقين، وتمكنت المجموعة من الانسحاب بسلام والعودة إلى مناطق سكناهم في قرى الرميثة، وفي وقت لاحق ضربت القوات الحكومية حصاراً لتطويق القرى التي انطلق منها المسلحون، استمر حتى تاريخ 4 تموز/يوليو، وقد استطاع الثوار التسلل إلى خارج مدينة السماوة، وحينها حضرت قوة عسكرية كبيرة مكونة من الفرقة (11) المدرعة ودبابات، وطائرات، يقودها قائدُ المنطقة الجنوبية (علي حسن المجيد) هاجمت قرى الرميثة، ودارت معركة طاحنة استمرت يوماً كاملاً وأسفرت عن مقتل وجرح المئات من القوات الأمنية، بينهم مدير أمن السماوة، ومدير أمن الرميثة، ومدير منظومة مخابرات الجنوب. وفي يوم 5 تموز/يوليو اندفعت القوات العسكرية لتقوم بتجريف نحو (450) من دور وبساتين عشيرة آل بو حسان واعتقال ما يقارب (100) شخص منهم[1].

أظهرت العمليات العسكرية أثناء الانتفاضة تطوراً نوعياً في قدرة المنتفضين على الخداع والتمويه واللجوء إلى أساليب تغطية معقّدة، إذ أنَّ سيارات فخمةً وحديثةً معظمها من نوع مرسيدس، أخذت تجوب المدن الرئيسة في العراق، وعندما تقتربُ من المسؤولين في الحزب أو الدولة، سواء كانوا في سياراتهم أم راجلين فإنَّ مَن في داخل السيارات المذكورة يفتحون النار على المسؤول، وتنطلق السيارة من دون ارتباك إلى وجهتها بعد تنفيذ أفرادها المهمة المكلّفين بها[2]، وقد سُجِّلتْ العديد من هذه الحوادث في مدن بغداد، والبصرة، والحلة، وكركوك، والسماوة، وتركَّزت بشكل كبير في تكريت، وباتت الأجهزة الأمنية والمرورية شبهُ عاجزة عن ملاحقة هذه السيارات؛ لعدم تمييزها عن سيارات المسؤولين الكبار في الدولة؛ فضلاً عن أنَّها سيارات حديثة، وسريعة يصعب على المفارز والدوريات ملاحقتها، واطلق المواطنون على هذه السيارات تسمية **(سيارات السيد)** نسبة إلى السيد الشهيد محمد الصدر[3] وهي ليست له بالتأكيد، وإنما جُيّرت لمن يريدون الثأر لاغتياله، كما أنَّ المنتفضين في إحدى هذه العمليات استعملوا الملابس، والإشارات التي يستعملها فدائيو صدام[4].

(1) المصدر نفسه.

(2) علاء الجوادي، المصدر السابق، ص389-390.

(3) عادل رؤوف، المصدر السابق، ص269-270.

(4) علاء الجوادي، المصدر السابق، ص390.

- **إدعاءات السلطة الحاكمة**[1]

حاولت السلطة الحاكمة مرة أُخرى دفع الاتهام عنها من مسؤولية الاغتيال؛ إذ أعلنت مديرية الأمن العام العراقية اعتقال أربعةٍ من رجال الدين الشيعة، واتهمتهم بعملية الاغتيال وإنَّ متهماً خامساً لا يزالُ هارباً [2]، وكان ذلك في الليلة نفسها التي حدثت فيها الانتفاضة، محاولةً تبرئة نفسها والإيحاء بأنَّ هذه العملية قد خُطط لها من المعارضة العراقية، وإنَّها جاءت نتيجة صراعات على الزعامة داخل الحوزة[3]. ويُذكرُ أنَّها أعلنت بعد ثلاثة أسابيع عن تنفيذ حكم الإعدام بهم[4]. كما قلل المسؤولون من أهمية أحداث البصرة زاعمين: «**إنَّ مرتكبيها هم من الحرس الثوري الإيراني، الذين عبروا الحدود متنكرين في زي مدنيين، لتنفيذ هذه الأعمال التخريبية**».

يتضحُ لنا مما سبق أنَّ الانتفاضة شكَلت واحداً من أخطر التحديات الداخلية التي واجهت نظام صدام حسين منذ حرب الخليج الثانية عام 1991، وكانت أحداثها مفاجأة للسلطة، بعد أنْ أخذت العمليات العسكرية للمنتفضين سيراً تصاعدياً على الرغم من أنَّ الانتفاضة كانت لا تمتلكُ قيادةً محددةً وتخطيطاً للمستقبل، ولا للدعم الخارجي، أو الإعلامي، ولم تكن لديها امتدادات في الواقع السياسي الدولي بل كانت انتفاضةً شعبيةً عفويةً وبإمكانيات بسيطة، في حين كانت السلطة الحاكمة تمتلك جميع وسائل قمع الانتفاضة.

- **نتائج الانتفاضة**

كان سبب انسحاب رجال الانتفاضة وعدم استمرار المقاومة؛ هو عدم توفر الأسلحة، والعتاد الكافي[5]، وإلقاء القبض على كثيرٍ من المشاركين في الانتفاضة بعد إجراء العديد من عمليات التحقيق وبسبب وشاية بعض مَنْ تعاون مع البعثيين، وعناصر

(1) (تمّ بحث هذا الموضوع بالتفصيل في المبحث الثالث من الفصل الرابع (الرواية الحكومية).

(2) ينظر: عادل رؤوف، المصدر السابق، ص259؛ رشيد الخيون، 100 عام من الاسلام السياسي بالعراق، (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2011)، ص356؛ صالح عباس ناصر الطائي، الدور السياسي للسيد محمد محمد صادق الصدر في تاريخ العراق المعاصر 1991-1999، مجلة اهل البيت عليهم السلام، جامعة اهل البيت، كلية الآداب، كربلاء، العدد 20، 2016، ص460.

(3) عبد النبي جاسم بتور الحلفي، المصدر السابق، ص255.

(4) جلال الدين محمد صالح، ولاية الفقيه واشكالية السلطة السياسية في الفقه الشيعي: المنطلقات الفكرية، الاسس الاستراتيجية، الأثار الأمنية، (الرياض: مكتبة القانون والاقتصاد، 2015)، ص448؛

Immigration and Refugee Board Canada، op. cit.

(5) عباس الزيدي، المصدر السابق، ص188.

الأمن، وتعرضوا لعمليات تعذيب قاس داخل المقرات الحزبية، وتمَّ نقلهم بعد ذلك إلى مقر مديرية الأمن في البصرة، وهناك تعرضوا لتعذيبٍ لا يوصف وواجهوا الموت في أغلب أوقاتهم، وبعد أسبوع تَمَّ تنفيذ الإعدام بعدد كبير منهم، ودفنوا في مقبرة جماعية في منطقة (البرجسية) التي تقع في صحراء البصرة الجنوبية[1]، إذ تمَّ إحضار أفراد عائلات رجال الأمن الذين قتلوا في الانتفاضة إلى مكان الحادث، وتَمَّ تسليم كل منهم بندقية (رشاشة)، وقيل لهم أنْ ينتقموا لقتلاهم بإطلاق النار على الشباب والرجال المصطفين أمامهم، وبلغت المذبحة ذروتها بإطلاق رجال الأمن النار من أسلحتهم اليدوية على رؤوس ضحاياهم، وانتهى المشهد المروع بإلقاء جثث الضحايا في حفرة عميقة حفرتها الجرافة والتي أُستعملت فيما بعد، لتغطية الموقع في محاولة لإخفاء آثار الجريمة[2].

وتَمَّ إعدام مجموعات أخرى من الشباب يُقدر عددهم حوالي (150) شاباً، ودفنوا في مقابر جماعية أخرى، وتَمَّ هدم دور الذين شاركوا في الانتفاضة بعد أنْ نهبَ البعثيون ما بها[3]، وأُحرق بعضُها قبل الهدم، ومُنع أي شخص من الاقتراب منها، ماعدا أفراد الفرق الحزبية، ومن ثَّمَّ تمت مصادرة أراضيهم بأمر من قائد المنطقة الجنوبية (علي حسن المجيد)، كما هدموا عدداً من البيوت تعود لمن لم يشارك أبناؤها في الانتفاضة لتغطية أخطائهم وللحصول على رضا قيادتهم، وأمر علي حسن المجيد باعتقال المئات من أفراد العوائل التي شارك أبناؤها في الانتفاضة أو الذين كان يُحتمل مشاركتهم فيها، وقد شمل هذا الاعتقال كبار السن من الرجال والنساء، وكذلك الأطفال وحتى الحوامل من النساء، وزجهم في سجون التسفيرات الضيقة التي لم تكنْ تستوعب ربع عددهم، وبعد ذلك تَمَّ نقل المعتقلين إلى سجن البصرة المركزي؛ إذ أذاقهم ضباطُ ومنتسبو مديرية الأمن الذين كانوا يديرون السجن أقسى أنواع العقاب، ولم يوفروا لهم أبسط مقومات الحياة من غذاء، وماء صالح للشرب أو للاستحمام، أو لغسل الملابس وغيرها[4].

اعتمدت حملةُ الحكومة العراقية القمعية التي تلت الانتفاضة على الإجراءات القمعية، وغير القانونية؛ إذ أحضرت لجان تحقيق خاصة من العاصمة بغداد تعملُ ليلاً ونهاراً، وتقومُ

(1) المدى، (جريدة)، بغداد، العدد 323، 22 شباط 2005، ص6.

(2) Immigration and Refugee Board Canada، op.cit.

(3) Human Rights watch، op.cit، P.2.

(4) عبد النبي جاسم بتور الحلفي، المصدر السابق، ص258.

هذه اللجانُ بإرسال المتهمين بالمشاركة في مواجهات آذار/مارس 1999 إلى أماكن الإعدام في منطقة البرجسية؛ إذ يتمُّ دفنهم في مقابر جماعية[1]، كما أنَّ قوات الأمن العراقية، وأعضاء حزب البعث تحت الإشراف المباشر لقائد المنطقة الجنوبية قد تورطت في إعداماتٍ منهجيةٍ خارج نطاق القضاء، وحملاتٍ واسعةٍ من القبض والاعتقال التعسفيين، والتعذيب والعقاب الجماعي[2]، إضافة إلى اقتحام المزيد من المنازل والكليات، والمؤسسات التعليمية، وشملت الاعتقالاتُ العشوائيةُ أيضاً عدداً من الأساتذة والطلاب الذين تعرضوا للضرب والإهانة أمام الجميع[3]، إذ قامَ النظامُ بإعدام قرابة (250) شخصاً من الذين تَمَّ إلقاء القبض عليهم، مع اعتقال (1600) شخصٍ من عوائل المشتركين والمتهمين بالانتفاضة، منهم حوالي (600) من النساء و(200) من الأطفال، وهدموا وصادروا ما يقرب (120) داراً مع استمرار مراقبة ومضايقة العوائل التي أُعدم أحد أفرادها، أو هُدمت دورهم في المناطق التي يرتحلون إليها، وبقيت عملية متابعة المشتركين والمتهمين وإلقاء القبض عليهم، ومحاكمتهم حتى سقوط النظام عام 2003[4].

يمكن القول: إنَّ أهم أسباب عدم استمرار الانتفاضة هو عدم وجود العدد الكافي من المقاتلين، لمواجهة القوات الأمنية، وعدم توفر العُدة الكافية من الأسلحة، والذخيرة بما يتناسب وحجم الحدث، فضلاً عن الاعدامات الجماعية التي استعملها النظام ضد المنتفضين من أجل بثّ الرعب، والخوف في نفوس الآخرين، وكذلك عدم وجود الدعم الاستراتيجي من كل النواحي للشباب المنتفض، وضعف التخطيط، وهذا ما أشار إليه الشيخ علي خليفة في مذكراته حين قال: « **أقر بوجود نوع من التخطيط البسيط كان بجهود فردية وأحياناً جماعية، لكنَّه لم يرقَ إلى مستوى التخطيط الحقيقي، أما في المحافظات الأخرى فلا يمكن القول بوجوده بل بعد التأجيل الأول والثاني لساعة الصفر، انعدم التخطيط الرابط للمحافظات فاجتهدت كل محافظة لوحدها، كما حصل في الكوت وبغداد والنجف الأشرف والعمارة وغيرها من المناطق**»[5].

(1) Immigration and Refugee Board Canada ،op.cit

(2) المدى (جريدة)، بغداد، العدد 323، 22 شباط 2005، ص6.

(3) Immigration and Refugee Board Canada ،op.cit

(4) عبد النبي جاسم بتور الحلفي، المصدر السابق، ص258-259.

(5) علي خليفة جابر، بداية حياة (قصص وذكريات)، (بيروت: مؤسسة التاريخ العربي، 2014)، ص192.

## رابعاً: امتداد انتفاضة آذار/مارس 1999 وما بعدها

- **أربعينية السيد الشهيد محمد الصدر**

كانت مناسبة أربعينية الشهيد محمد الصدر في أوائل نيسان/ابريل 1999، إذ توجهت الجماهير إلى قبر السيد الشهيد محمد الصدر في مقبرة وادي السلام وجددوا الولاء، وهناك علت الأصوات بشكلٍ صريحٍ ضد النظام[1]، وكانت الوفود قد أقبلت من كافة المحافظات في الجنوب والوسط، وأحاطت بمرقد السيد الشهيد رجالاً ونساءً[2]، الأمر الذي أثار السلطة، وجعلها تعزز من تواجدها حول محيط القبر، ولا سيما أنَّ الأعدادَ وصلت إلى الآلاف، وأخذتْ تنتشرُ في المقبرة، وقد بدأ الارتباك والخوف واضحين لدى السلطة التي منعت زيارة قبر الشهيد محمد الصدر، وكان هذا من أهم الأسباب التي عززت الاحتقان لدى الشباب من مقلدي السيد الصدر، وأدى إلى مزيد من العمل ضد السلطة، ورفض الانصياع لأوامرها في المحافظات كافة[3].

- **أحداث بغداد**

أصبحت السلطة الحاكمة بعد انتفاضة البصرة في حالةِ يقظةٍ وحذرٍ واستعدادٍ دائم، لمواجهة أنصار السيد محمد الصدر ومنعهم من إقامة صلاة الجمعة في المدن التي مازالت تقام فيها، وحرص الشباب في عموم المُدن على إقامة الصلاة في كل أسبوع على الرغم من كثرة الاعتقالات والتصفيات الجسدية لهم، وأُقيمت صلاة الجمعة في مدينة الثورة بالعاصمة بغداد في **(مسجد الحكمة)** وبإمامة الشيخ علي حسن سلمان الكعبي (أحد وكلاء السيد محمد الصدر وطلبته)، وقد شكّلتْ إقامة الصلاة تحدياً صريحاً للنظام[4]؛ إذ توجه الآلاف من الشباب إلى هذا المسجد في يوم 16 نيسان/ابريل 1999، وقد أخفوا أسلحتهم كالبنادق والقنابل اليدوية[5]، وجرى تشييعُ رمزي للسيد محمد الصدر وقرأ إمام الجمعة مرثية **(ثارك يالصدر ثارك.. دين بركبة [رقبة] أحرارك.. ما يضيع الثار.. لا والواحد**

(1) للمشاهدة، متوفر على الرابط: youtube.com/watch ?v=xfp67R3cMKo

(2) عباس الزيدي، المصدر السابق، ص260.

(3) عبد النبي جاسم بتور الحلفي، المصدر السابق، ص251.

(4) شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، انتفاضة العراق 1999، https: ar. Wikipedia.org/wiki

(5) عباس الزيدي، المصدر السابق، ص260.

**القهار.. أبد ما تنطفي نارك.. لا بد ما تجي الأيام.. باسمك نسحك الظَلّام)**[1] وسط بكاء وألم المصلين، لكنَّ السلطة كانت تتشبث الفرصة، ووضعت كل قواتها في حالة استعداد تام لأي طارئ[2]، وحصلت المصادماتُ لأكثر من ساعتين في شوارع المدينة، وسقط العديدُ من قوات النظام، وحدثت حالةُ استنفار قُصوى في بغداد والمحافظات، وفي هذه الليلة تمت مهاجمة الفرق الحزبية، وبيوت البعثيين، وقُتل العديد منهم، وفي صباح اليوم التالي فُرض طوق أمني وعسكري شامل حول المدينة، وسيطرت قوات الأمن على جميع انحائها وأعتقل المئات في بغداد[3].

عادت قوات السلطة إلى استعمال أسلوبها التقليدي وهو أسلوب القوة، ولم تلجأ إلى سياسة امتصاص الغضب الشعبي؛ إذ أرسلت قواتها إلى مدينة الثورة، ودخلت الدبابات من جهة منطقة كسرة وعطش مدعومة برشاشات ثقيلة، وبإشراف (لطيف نصيف جاسم) عضو القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق، وحدثت الاشتباكات التي استمرت لساعات من النهار، وكان الرمي بالرصاص الحي على المصلين، وسقط الكثيرُ من الناس منهم أطفال ونساء، فجامع الحكمة يقع وسط الدور السكنية، وكثرت الضحايا من الطرفين، وتَمَّ نقل الجرحى إلى البيوت، ومنعت السلطة مداواتهم، ويُعد مجرماً كلُّ مَن عالج مُصاباً، أو قدم له مساعدةً، وكثر المخبرون، وبقيت بعض الجثث ساعات على الأرض، وتم إنقاذ كثير منهم، وبعضهم مات عند مَنْ يعالجه، ووضع في المجمدات بعد تصويره، وقام بعضُ الأطباء بعلاج الجرحى على الرغم من هذه الصعوبات، وقد سُجن الكثير من الأطباء والمعالجين ومن تعاون معهم، واقتيد الجرحى إلى مستشفيات خاصة مثل مستشفى الكندي في بغداد مع وجود رقابة مشددة، ومن الجدير بالذكر أنَّ كل هذه الأحداث لم تتطرقْ لها وسائل الإعلام أو تعلن عن وقوعها[4].

وفي مدينة البياع في العاصمة بغداد صلّى الناس لخمس جمع بعد شهادة المرجع الصدر حتى اعتقال إمام الجمعة، وكان المسجد تحت حصار وطوق من قوى الأمن الذين أعلنوا حالة الاستنفار ومنعوا الصلاة بالشارع، وأغلقوا المسجد، وقاموا بإطلاق النار على المصلين، وأُصيبت مجموعة منهم واعتُقِلتْ مجموعة أخرى، وكانت القوات موجودة في جامع الرحمن (الذي

(1) لمشاهدة وقائع صلاة الجمعة بإمامة الشيخ علي حسن سلمان الكعبي على الموقع الالكتروني:
https://www.youtube.com/watch?v=TmRGGhU_B3o

(2) عبد النبي جاسم بتور الحلفي، المصدر السابق، ص248.

(3) عباس الزيدي، المصدر السابق، ص260.

(4) عبد النبي جاسم بتور الحلفي، المصدر السابق، ص249.

بُنيَ لهذا الغرض؛ إذ أقام اتباع النظام صلاة الجمعة بمكبرات صوت حديثة وذات جودة عالية من أجل التشويش على خطبة الجمعة) وأيضاً في البستان المقابل للجامع عبر الخط السريع، وقاموا بقطع الكهرباء عن المسجد حتى يمنعوا وصول الصوت للمصلين الذين افترشوا شارع (20)، وجلسوا هناك بإمامة الشيخ ميثم الأنصاري، ولما أراد القائمون على خدمة الصلاة فتح المولِّد وجدوه معطلاً بطلق ناري، وقاموا أيضاً بفتح مجاري المياه الثقيلة حتى يفيض المكان، وجعلوا الوضع أشبه بحالة الحرب[5].

- **أحداث العمارة**

أصرّت قوات السلطة في مدينة العمارة على عدم السماح بإقامة صلاة الجمعة في 30 نيسان/ابريل، واستعملت الوسائل التقليدية في الدعاية والأكاذيب، لأجل تفريق المصلين وتشتيتهم، وأصر اتباع السيد محمد الصدر على إقامة صلاة الجمعة، الأمر الذي نتج عنه مصادمات بين الطرفين[6]، وحدثت احتجاجات طالبَ فيها المحتجون بالسماح لهم بالصلاة مما دعا قوات السلطة إلى استعمال القوة، وحدثت اشتباكات أدت إلى استشهاد وجرح عددٍ من المصلين، واستمرت القوات في اعتقال كل مَنْ له صلة أو نشاط لدعم صلاة الجمعة، ولا سيما بعد أنْ سمعتْ من المصلين هتافات تنم عن شجاعة وتحدي ومواجهة مباشرة، وحاولت الحكومة القضاء عليها؛ إذ هتف المصلون **(قاتلوا شياطين الأرض)** وكان أعضاءُ حزب البعث يعرفون أنَّهم المقصودون بهذا الهتاف، وتَمَّ تنفيذ الإعدام بعدد من المعتقلين[7].

- **أحداث البصرة**

واصل الشباب في مدينة البصرة في الليالي التي تلت الانتفاضة مهاجمة المقرات الحزبية، ونقاط التفتيش، واستمر هذا الحال لأيام عديدة تلت يوم الانتفاضة، ومنها ما قام به أحد الثوار من مقلدي السيد محمد الصدر بعملية استشهادية، إذ استقل عربة يجرها حصان، وجاء بها وأوقفها أمام فرقة خالد بن الوليد الحزبية في منطقة الحيانية، وأخذ يصيح بأعلى صوته « **يا لثارات الصدر**» و« **نعم نعم للصدر**» ولما تجمعوا حوله لاعتقاله ألقى عليهم قنبلتين يدويتين فقتل عدداً منهم، واستُشهد على إثر ذلك[8].

(5) المصدر نفسه.

(6) عبد الرحيم عبيد سالم العامري، المصدر السابق، ص192.

(7) عبد النبي جاسم بتور الحلفي، المصدر السابق، ص258-259.

(8) عباس الزيدي، المصدر السابق، ص190.

- **الحركات المسلحة في عدد من المدن بعد الانتفاضة وردة فعل الحكومة إزائها**

بدأ الشباب بالتواصل فيما بينهم وبتنظيم حركاتٍ مسلحةٍ في مدينة الثورة والشعلة، وعدد من مدن الوسط والجنوب مع تشديد الرقابة الأمنية، وقامت هذه المجموعات بمهاجمة المراكز الحزبية والأمنية وقتل الذين ارتكبوا المجازر ضد أبناء الشعب، ولاحقتهم السلطة واعتقلت بعضَهم، منهم أحد خطباء صلاة الجمعة (السيد سعد محمد علي النوري) الذي اعتقل بتاريخ 24 أيار/مايو 1999 في مدينة الثورة، وبالرغم من تعرضه للتعذيب الشديد، لم يعترف أو يذكر أيَّ اسم من المشتركين معه، وكان يقومُ بتوعية المساجين على مخططات السلطة، لإضعافهم والحصول على اعترافاتهم، وتصدى للشائعات والأكاذيب التي يروجها ضباطُ الأمن تجاه السيد محمد الصدر وحركته وأُعدم بتاريخ 18 حزيران/يونيو 2000[1].

شنّت الأجهزة الأمنية حملةَ اعتقالاتٍ واسعةٍ أخرى طالت العديد من طلبة الحوزة العلمية، والعاملين فيها، ففي مدينة النعمانية (في محافظة واسط جنوب شرق بغداد) أُعدِمَ الشيخ محمد رضا النعماني (مسؤول الاستفتاءات في مكتب السيد محمد الصدر وزوج ابنة السيد محمد باقر الصدر) في شهر تشرين الأول/اكتوبر 1999، وهو الذي أجرى ما يعرف بلقاء الحنانة[2] مع السيد محمد الصدر، وكان سبب إعدامه لمحاولته الخروج خارج البلد، واتهامه بأنَّه صاحب ساعة الصفر للانتفاضة[3]، وسلّموه إلى عائلته وكان برفقتهم ضباط أمن فأخذوه إلى النجف الأشرف، وبعد أن تمت زيارة مرقد أمير المؤمنين الإمام علي بن ابي طالب (عليه السلام) كان هناك عددٌ كبيرٌ من الطلبة، وعند المقبرة أرادت أسرة الشيخ دفنه قرب السيد محمد الصدر وولديه، ولكنَّ ضباط الأمن رفضوا ذلك فدفن في مقبرة عائلته[4].

أصاب السلطة الذهول، عندما رأت استمرار أنصار المرجع محمد الصدر بالحركة وعدم توقفهم عن النشاط، وذلك حينما تنتشر بين مدة وأخرى بعض الكتيبات التي يوزعها أنصار المرجع الشهيد، فقد كانت تطبع سراً وبأسماء مستعارة وتوزع في الجامعات والأسواق، واعتقل بسببها عددٌ كبيرٌ ومع ذلك كان يُعاد طبعها مرات عدة من أشخاص غير معروفين، وتغيرت حتى أوضاع السجناء، ولا سيما في سجن أبو غريب بعد دخول معتقلي الحركة الصدرية

(1) عبد النبي جاسم بتور الحلفي، المصدر السابق، ص260.

(2) اللقاء الوثائقي المصور الذي أجراه الشيخ محمد رضا النعماني مع السيد الشهيد محمد الصدر قدس سره في الحنانة.

(3) عبد النبي جاسم بتور الحلفي، المصدر السابق، ص260.

(4) عباس الزيدي، المصدر السابق، ص279.

إليه؛ إذ تمكنوا - على الرغم من المنع - من إقامة صلاة الجماعة بإمامة الشيخ علي الأسدي، وقراءة زيارة عاشوراء، ودعاء التوسل، مما أثَر في رفع معنويات السجناء الذين قضوا سنوات طويلةً في هذا السجن، وقاموا بفتح حلقات الدروس الفقهية، وصلح حال بعض السجناء الذين كانوا محكومين بقضايا جنائية، إذ كان أغلبهم لا يصلي أصلاً، وانتهت الظواهر السلبية، كلعب الشطرنج، والدومنة والورق، كذلك تمكن بعضُ أنصار المرجع الشهيد من الاستمرار في إقامة صلاة الجمعة، فبعض أئمة الجمعة كانوا يقيمونها قرب أهليهم وعشائرهم فأصبحوا ذوي منعة، فلا يمكن أن تمنعهم الدولة بسهولة لهذا السبب، ولكن بالمضايقات كصلاة مدينة المقدادية التي استمرت إلى عام 2000، وكربلاء بإمامة الشيخ نزار التميمي، والنهروان التي استمرت بإمامة السيد رحيم الموسوي، واستمر البعض بإقامتها في مساجد أبناء السنة، إذ وجد مقلدو السيد الصدر ترحيباً وتفاعلاً من أئمة الجمعة السنة مما دعا السلطة إلى إغلاق بعض تلك المساجد، وتحذيرهم من مغبة السماح لاتباع السيد محمد الصدر بالصلاة في مساجدهم[1].

وخلاصة القول: إنَّ الحركة الشعبية التي قادها أنصار السيد محمد الصدر ومقلدوه في مدن ومحافظات وسط وجنوب العراق، والتي تلت حادثة الاغتيال لمرجعهم الديني في مدينة النجف الأشرف في مساء 19 شباط/فبراير 1999 من قبل نظام حزب البعث الحاكم بقيادة صدام حسين، كانت عبارة عن سلسلة من مظاهر الاحتجاجات العفوية الغاضبة، والعمليات القتالية، والاضطرابات التي استهدفت الأجهزة الأمنية والعسكرية التابعة للنظام، ونفذت عمليات اغتيالات واسعة النطاق طالت عناصر وقيادات حزب البعث وفروعه في المدن العراقية المنتفضة، وحدثت أقوى أعمال العنف في الانتفاضة التي اندلعت في يوم 17 آذار/مارس في مدينة البصرة، ونفذت الحكومة العراقية اتجاهها حملة قمعية واسعة النطاق على المعارضين لها، ونتج عن تلك الحملة المئات من الشهداء، والمئات من المعتقلين.

## خامساً: خلاصة

أفصح الفصل في تفاصيله عن ايضاحات مهمة عن الحركة الشعبية بعد استشهاد السيد محمد صادق الصدر، وتم التوصل إلى النتائج الآتية:

- **إنّ** تداعيات اغتيال السيد محمد الصدر على يد النظام البائد كانت عبارة عن ردود أفعال غاضبةٍ في داخل العراق في مناطق نفوذه في الوسط والجنوب تحديداً؛ إذ

(1) عبد النبي جاسم بتور الحلفي، المصدر السابق، ص261-262.

فتحت باباً للمواجهة والصدام، وكانت ردود ثورية عفوية للجماهير، التي كانت تعتريها العاطفة والتحدي والثورة، وقد بدأتها على شكل انتفاضة محدودة، قادها بعض رجالات الحوزة العلمية، ومقلدي السيد محمد الصدر باحتجاجات غاضبة، وعمليات قتالية متصاعدة بأسلحة وامكانيات بسيطة، كسرت حاجز الخوف، مستهدفين الأجهزة الأمنية، والعسكرية والحزبية التابعة للنظام الحاكم.

- جوبهت الحركة الشعبية لأنصار السيد محمد الصدر بقمع بالغ القسوة من قبل أجهزة النظام البائد، فضلاً عن الإعدامات الجماعية التي استعملها النظام ضد المنتفضين من أجل بث الرعب، والخوف في نفوس الآخرين، وراح ضحية تلك الإجراءات القمعية وبحكم الظروف الأمنية القاسية المئات من الشهداء والعلماء، معظمهم دفنوا في مقابر جماعية، واعتقل المئات وسط تعتيم إعلامي.
- إنَّ انتفاضة 17 آذار/مارس 1999 مثّلت إحدى صفحات البطولة، وكشفت عن شجاعة أنصار المرجع الشهيد محمد الصدر، وأحيت روح التضحية في نفوس العراقيين، وحطمت القيود والخوف من بطش الأجهزة الأمنية، وأرعبت السلطة الحاكمة ونظامها القمعي، لذا كانت انتصارات السلطة الحاكمة على الحركة الشعبية التي تلت حادثة الاغتيال بشتى الأشكال، هي انتصارات وقتية وهزائم مؤجلة، إذ شكّلت تلك الانتفاضة تهديدًا وجوديًا لنظام الرئيس الظالم صدام حسين، وكانت الهزة الأخيرة لعرشه.
- تركت حركة الإصلاح التي قادها السيد محمد صادق الصدر والأفكار التي أتى بها آثاراً واضحة في المجتمع العراقي، وهو وإنْ قُتلَ على يد النظام البائد إلّا أنَّ إرثه الفكري والحركي ما زال مستمراً إلى يومنا هذا، وكان من إفرازات حركة الصدر، هو ظهور التيار الصدري الذي قاده السيد مقتدى الصدر، الأبن الأصغر للسيد محمد الصدر.

## الفصل السادس

# الحركات الإسلامية المتأثرة بنهج السيد الشهيد الصدر الثاني (قدس)

**أ.د. ياسين شهاب شكري**[1]

### مدخل

تعدُّ حركة السيد الشهيد محمد محمد صادق الصدر انعطافة كبيرة في الحركة الإسلامية العراقية في العقد الأخير من القرن العشرين، فقد قاد مشروعاً تغيّرياً للواقع الديني والاجتماعي بجوانبه المختلفة، وإنْ طغى الثقل الاجتماعي في هذا المشروع بهدف تغيير الحالة التي وصل إليها المجتمع العرقي كمقدمة للتغيير الشامل، ومنه إلى التغيير السياسي الذي ما كان ليستطيع اقتحامه بشكل مباشر، مع وجود نظام مستبد (النظام البعثي) استخدم شتى صنوف الاستبداد والاقصاء لمعارضيه، وفي ظروف وحالة من التيه والضياع السائدة لدى الناس في أتون الظلم الداخلي من النظام، والجوع من الحصار الخارجي المفروض على العراق، الأمر الذي أدى إلى التراجع في القيم الدينية والاجتماعية التي كان عليها سابقاً.

لقد عمل الشهيد الصدر الثاني من أجل إيجاد قاعدة رصينة في الأمة من خلال استحضار الدين في استنهاض طاقاتها كقاعدة للإصلاح والتغيير، وذلك من خلال الحضور المباشر في الساحة ومخاطبة الجماهير عبر وسائل عديدة، ومنها منبر صلاة الجمعة التي عُطّلت عند الشيعة لفترات طويلة من الزمن بسبب ظلم السلطة؛ إذ تمكن من خلالها معالجة العديد من السلوكيات والمنظومات القيمية الخاطئة بهدف بناء علاقة متينة بين القيادة (المرجعية الدينية) من جهة، وبين أبناء المجتمع أنفسهم، إذ أنَّ فرض الأمر الواقع والقيمومة على الإنسان دون النظر إلى متطلباته واستنهاض الطاقات الكامنة فيه، سوف تضع الأهداف في

(1) أكاديمي في كلية الآداب-جامعة الكوفة

حالة مؤقتة سرعان ما تنكشف عيوبها وتحمل عوامل ضعفها معها، وبالتالي انتهاء حركة السيد الشهيد الصدر الثاني بانتهائه، وهذا لا يرغب به لقوله: « **لا يجوز لكم أنْ تجعلوا موت السيد محمد الصدر سبباً وذريعة لذلة الإسلام والتشيع، وتفرق الكلمة وكثرة المشاكل بل الحوزة الشريفة تبقى بعون الله وجملة من المراجع يبقون بعون الله، فتمسكوا بالحوزة، واستمروا على شرفكم وعزتكم الدينية وشجاعتكم القلبية وعنايتكم بالمصالح العامة، ولا يجوز أن يحول دون ذلك أي شيء حتى موت هذا العبد الذي هو السيد محمد الصدر...** » [1].

وهذا ما يفسر لنا بقاء حيوية الحركة الصدرية بعد استشهاده عام 1999م، وتجلى ذلك بشكل واضح بعد سقوط النظام البائد عام 2003م، وذلك من خلال اتساع القاعدة الاجتماعية المرتبطة بخط السيد الصدر الثاني، وبروز العديد من الحركات الإسلامية المتأثرة بفكره، وهذا ما سنحاول دراسته في هذا الفصل.

## أولاً: المنطلقات الأساسية لحركة السيد الصدر الثاني والمؤثرة في الحركات الإسلامية

إن دراسة المنطلقات الأساسية لحركة ونهج السيد الصدر الثاني بحاجة إلى رؤية وعمق كبير في تبيان جوانبها المختلفة، نظراً للنتائج التي تمخضت عنها، ومدى تأثيرها على المجتمع، ولكون هنالك من تناول ذلك بإسهاب في الفصول السابقة لهذا الكتاب، فإنَّنا سنحاول هنا الإشارة إلى المنطلقات الأساسية لحركة السيد الشهيد الصدر الثاني، والتي أثّرت على الحركات التي جاءت من بعده، خاصة ما تعلق منها بالجوانب العقائدية، والاجتماعية، والسياسية، وعلى النحو الآتي:-

**1. المنطلق العقائدي:** هو المنطلق الأساس في حركة السيد الشهيد الصدر الثاني من خلال إعادة إحياء القيم الدينية وتوجيه المجتمع إليها بعد التراجع الكبير الذي حصل في السابق لظروف سياسية واقتصادية واجتماعية، والتي أدت إلى حالة الابتعاد عن الدين، والأساليب المبتكرة، وحث أفراد المجتمع إلى التمسك بالأمور العبادية فحسب، وإنَّما إعادة بناء وتوجيه السلوك الفردي والمجتمعي وفق مسار التعاليم الدينية الإسلامية عبر الوصول إليهم بشكل مباشر سواء بحضور السيد الشهيد نفسه في الساحة، أو من خلال منابر الوعظ والإرشاد كمنبر الجمعة الذي أُعيد إحياؤه بعد قرون طويلة من التعطيل، وإلقاء الخطب ومضامينها الدينية والإصلاحية من قبله، والتي بلغت 45 خطبة بين عامي (1998-1999م) قبل أنْ يقومَ النظام

(1) آية الله العظمى السيد محمد الصدر، خطب الجمعة لشهيد صلاة الجمعة، (هيئة تراث السيد الشهيد الصدر- دار مكتبة البصائر، النجف الأشرف- بيروت، د.ت)، الخطبة 27، ص365-366.

البائد باغتياله، وقد ركّز في جانبٍ كبير منها على الالتزام العقائدي بأصول الدين وفروعه، وبيان التشريع الديني في العديد من القضايا العامة، ومخاطبة العديد من الشرائح الاجتماعية ودعوتهم إلى العمل بما يرضي الخالق عز وجل، وكذلك العمل من خلال نشر المؤلفات الفقهية والفكرية وجعلها في متناول الجميع، فضلاً عن وجود عدد كبير من الوكلاء التابعين للسيد الصدر والمنتشرين في معظم مناطق ومدن العراق آنذاك، وشجع على انخراط الشباب الواعي على الإنتماء للحوزة الدينية في النجف الأشرف، وأسّسَ جامعةَ الصدر الدينية في عام 1997م لاستقطاب حملة الشهادات الأكاديمية إلى الحوزة بهدف جمع الدراستين معاً، من أجل رفد المجتمع بكوادر ونخب دينية على درجة عالية من الوعي الديني والتأثير الفكري.

**2. المنطلق الاجتماعي:** يعد من أهم المرتكزات في حركة السيد الشهيد الصدر عبر الانفتاح على الجماهير بكافة فئاتها، والاحساس بمعاناتها، وطرح بعض الحلول الممكنة، والهدف من ذلك كله ربط المجتمع بالحوزة ليشكل فيما بعد البنى التحتية أو القاعدة للتغيير المنشود في مرحلة لاحقة، والسيد الصدر كان يرى بأنَّ العلاقةَ بين الحوزة والمجتمع يجب أنْ تكونَ تفاعليه وليست فوقية، إذ أصبحت لقاءاته مألوفة ويومية مع الشرائح الاجتماعية من مختلف مدن ومناطق العراق، ومن مستويات بسيطة كانت، مستخدما فيها العبارات الرقيقة التي تجذب الإنسان، مع إظهار مشاعر الحب والرعاية والشعور الإنساني، وطرحه للخطابات الدينية وعلى منبر الجمعة وبأسلوب يفهمه الجميع، وباللّغة العامة الدارجة أحياناً التي يفهمها الجميع، حتى أنَّ بعضَ الأوساط الحوزوية عابت عليه ذلك دون إدراك منها بأهمية الخطاب، ومستوى المخاطب.

من جانب آخر، فإنَّ المنطلق الاجتماعي لحركة السيد الصدر كان شاملاً لجميع الشرائح والقضايا الاجتماعية، وهذا ما نجده جلياً في القضايا التي كان يطرحها في خطب الجمعة، وكذلك في المؤلفات التي خرجت من بُناة أفكاره، والتي شملت بمجملها قضايا المرأة، الطفولة، طلبة المدارس والجامعات، العشائر، أصحاب الشهادات، المهن والاختصاصات، التجار، الموظفين، الأدباء والشعراء، علماء الدين،... الخ.

**3. المنطلق السياسي:** يكاد يكون غائباً لدى الكثيرين ممن تناولوا فكر السيد الصدر الثاني على اعتبار أنَّه كان يتعامل بحذر شديد مع السياسة لمنع الاصطدام بالسلطة في وقت مبكر، وقبل أنْ يُحققَ أهداف المنطلقين السابقين، فضلاً عن أنَّه لم يطرحْ أو يتبنى فكراً معيناً في مجال السياسة، أو يدعم منهجاً محدداً، أو حزباً سياسياً، حتى قبل أنْ يعلنَ مرجعيته، فقد كان يرى أنَّ اختلافَ الأحزاب يجرّ المجتمع إلى التناحر، وإنَّه سوف ينئُ تحت ثقل الصراعات

الحزبية لسنوات طويلة، وبالتالي فإنَّ سلوك العالم المستقل كان هو ديدن السيد الصدر الثاني بناءً على نصيحة أستاذه السيد محمد باقر الصدر [1].

غير أنَّ ذلك لم يمنعْ من وجودِ معالم لرؤيةٍ سياسيةٍ كان السيد الصدر الثاني يؤمن بها؛ إذ أنَّه كان يؤمن بولاية الفقيه على الأمة بغية الوصول إلى إقامة الدولة الإسلامية ضمن الخط الذي كان قد طرحه أستاذه وابن عمه السيد محمد باقر الصدر[2]، وبغية الوصول إلى ذلك في منهج الصدر الثاني كان لا بُدَّ من ترسيخ المنطلقين السابقين، والعمل ضمن ما هو ممكن من مقدار بسط اليد المتوفر لدى المرجع الديني أو الولي الفقيه [3]، مع إعطاء بعض الفتاوى والتوجيهات والآراء الحساسة والمثيرة لإثبات مدى التزام الجماهير بها، من قبيل وجوب حضور صلاة الجمعة عند تعيينها، وأداء الزيارات الدينية كالزيارة الشعبانية لمرقد الإمام الحسين (عليه السلام) في كربلاء [4]، ونقد الحكومة على انعدام الخدمات كالكهرباء [5]، والمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين لدى النظام من الوكلاء التابعين له وفضلاء الحوزة [6]، وغير ذلك من المطالبات، وهذا ما دفع السلطة آنذاك إلى تسريع القضاء على حركة السيد الصدر الثاني عبر تدبير خطة الاغتيال التي تم تنفيذها مساء يوم الجمعة الموافق 19 شباط /فبراير 1999م.

أما بالنسبة للقضايا الخارجية، فإنَّ هموم ومشاكل الأمة الإسلامية كانت من أولويات السيد الصدر الثاني؛ إذ دعا إلى وحدة المسلمين باعتبار أنَّ المشتركات كثيرة بينهم من وجود النبي الواحد، والقرآن الواحد، والقبلة الواحدة، والاختلافات في رأيه هي موجودة وطبيعية بين أي فكرين مختلفين، ولا ينبغي أنْ تكونَ سبباً للتحارب والتباغض مع وجود عدوٍ مشتركٍ للإسلام والمسلمين قديماً وحديثاً، ومجرد التفكير بالوحدة يُنتج منفعة في عدم وجود الحقد بين المسلمين، وإنَّما ضد أعدائهم من الاستعمار الذي يحاول وعن طريق بعض الأفكار والتيارات العمل لصالحه [7].

---

(1) الشيخ محمد اليعقوبي، الشهيد الصدر كما أعرفه، (دار جامعة الصدر للطبع والنشر والتوزيع، النجف الأشرف، 1428هـ)، ص32

(2) محمد باقر الصدر، الاسلام يقود الحياة، ط2، (وزارة الارشاد الإسلامي، طهران، 1403هـ)، ص11- 19.

(3) السيد الصدر الثاني، لقاء الحنانة المصور أجراه الشيخ الشهيد محمد النعماني، ج2، متوفر على قرص CD.

(4) آية الله العظمى السيد محمد الصدر، خطب الجمعة، الخطبة 35، ص510-513.

(5) المصدر نفسه، الخطبة 40، ص585.

(6) المصدر نفسه، الحطبة 44، ص651-652.

(7) المصدر نفسه، الخطبة 32، ص458-459.

دعا السيد محمد الصدر إلى التخلص من التبعية السياسية والاقتصادية للغرب [1]، وفضح أساليبها في محاولة السيطرة على مقدرات الأمة، فأمريكا في رأي السيد أوجدت نظاماً عالمياً قائماً على القطب الواحد بعد زوال الاتحاد السوفيتي، وهو نظام قائم على تفردها بالعالم وفرض إرادتها على الدول والشعوب حتى على الدول الأوربية نفسها التي تحاول الاستقلال عن القرار الأمريكي، غير أنَّها لا تستطيع إزالة إيمان المؤمنين « **فإذا استطاعت السيطرة على أجسادنا، فإنَّها لن تستطيع السيطرة على عقولنا وقلوبنا ونفوسنا...** » [2].

كما أخذت القضية الفلسطينية حيّزاً هاماً في فكر السيد الصدر من خلال دعواته لدعم المقاومة ضد كيان إسرائيل المحتل بالمال والسلاح، والشعور بالوحدة والتضامن مع القضية الفلسطينية التي لا تزال تعطي الشهداء، ويشير السيد إلى أنَّ فكرة النضال ومواجهة الكيان الإسرائيلي قد مرت بمراحل، ابتدأت بالفكر العلماني الدنيوي الذي كان يفكر فقط بإزاحة الظلم، ثم تطور مع الفكر الإسلامي وأصبح الاتجاه الأشهر فيهم « **فليس من المعقول أنَّ إليهود يحاربوننا كيهود، ونحن نحاربهم كعرب، أو شيوعيين، أو كرأسماليين، لا... وإنَّما يقابل إليهودية، الإسلام ليس إلّا**»[3]، وأشار السيد الصدر الثاني صراحة بأنَّه يدعم الفلسطينيين، وقد وصلته منشورات داعمة منهم أيضاً ولكن دون أنْ يكونَ هناك اتصال مباشر، وأكد بأنَّه يدعم أي فرد يذهب للجهاد في فلسطين ويعطيه الضوء الأخضر على حد تعبيره، بل حتى بالنسبة لجنوب لبنان الذي كان محتلاً من قبل كيان إسرائيل آنذاك [4].

إن دراسة أثر مشروع الشهيد محمد الصدر على الحركات الإسلامية من النواحي المختلفة إيجابية كانت أم سلبية، يمكن النظر إليها ضمن إطار تقسيم تلك الحركات إلى اتجاهين رئيسيين هما:

1 ـ الحركات الإسلامية في داخل العراق، والتي ظهرت معظمها ضمن إطار حركة السيد الصدر الثاني بعد زوال النظام السابق عام 2003م.

2 ـ الحركات الإسلامية في الخارج، والتي عاصرت حركته في حياته، ومواقفها لما بعد استشهاده.

(1) المصدر نفسه، الخطبة 25، ص331-332

(2) المصدر نفسه، الخطبة 37، ص545-546.

(3) المصدر نفسه، الخطبة 32، ص461.

(4) لقاء الحنانة، اللقاء الصوتي الخاص رقم 6.

**ثانياً: أثر السيد الصدر الثاني على الحركات الإسلامية المنبثقة عنه**

كانت حركة السيد الصدر الثاني قد اكتسبت قاعدة جماهيرية واسعة تلتزم بتوجيهاته من خلال عنصر الاتصال المتمثل في نخبة من طلبة الحوزة العلمية الدينية الملتزمين معه، وهؤلاء أصبحوا قادة القاعدة الجماهيرية بعد استشهاده، وبعد سقوط النظام البائد عام 2003م تحوّلتْ تلك القيادات والقواعد إلى حركات واتجاهات سياسية متعددة عبرت عن استمرارية الالتزام بنهج السيد الصدر الثاني، مع وجود انقسامات مختلفة فيما بينها، بسبب اختلاف الرؤية للمتغيرات الجديدة، وعدم وجود قيادة بمستوى السيد الصدر الثاني للالتفاف حوله، والدراسة هنا لم تكن لبيان الاختلافات بين تلك الحركات، وإنَّما بيان مدى ارتباطها بنهج السيد الصدر الثاني.

**1. التيار الصدري**

يعد التيار الصدري القاعدة الأكبر في وراثة خط وفكر السيد الصدر الثاني، نظراً لالتفاف معظم مقلديه وأتباعه حول ولده السيد مقتدى الصدر باعتباره الوريث الأسري له، والملتزم بأفكاره وتطلعاته، إذ تصدّى لقيادة أتباعه بعد استشهاده مباشرة، إيماناً منه بضرورة استمرارية نهج أبيه، إذ أنَّه تأثر كثيراً بوالده على المستويين كمرجع ديني يؤدي مهامه في خدمة الدين والمجتمع وهو ملازمه بشكل دائم، وكأب عطوف لا ينسى واجباته اتجاه أسرته وأبنائه ويهتم بكل صغيرة وكبيرة، وهذا ما أشار إليه السيد مقتدى الصدر في ذكرياته عن والده وكيفية تعامله مع أسرته بالقول: « **كان العدل هو أساس تعامله، فيعطي الكبير ما يجب أن يعطيه كل أب من مداراة وعلم وتربية وتهذيب واستقلالية معتد به لاعتماده على نفسه، ويفجر طاقاته العلمية والاجتماعية، بل والأعمال الأخرى كالتجارية، وبعض الأمور المتفرقة من هنا وهناك، وكان على الصغير عطوفاً، فكم من مرة ذهبنا معه للطبيب، أو هو كان يصف لنا الدواء إذا مرضنا ويوصينا بالوقاية قبل العلاج...، وليس هذا الكلام ساريا على أولاده وبناته أو زوجته فحسب، بل حتى على أحفاده وزوجات أولاده وأزواج بناته...** »[1]، والسيد الصدر الثاني لم يتغير كثيراً في علاقته مع أسرته حتى بعد تصديه للمرجعية، وانشغاله بأمور العامة ومصالح الناس، وإدارة الحوزة، إذ استمر في رعايته الأبوية وواجباته العائلية بإعطاء قسمٍ من وقته لهم[2].

أما عن تصدي السيد مقتدى الصدر لقيادة وإدارة أتباع ومقلدي السيد الصدر الثاني،

(1) مقتدى الصدر، العشق الأبدي في سيرة والدي، ط2، (دار ومكتبة البصائر، بيروت، د.ت)، ص16.
(2) المصدر نفسه.

فلم يكن ذلك من جهة الاجتهاد والأمور الدينية، وإنَّما وبحسب رأي السيد مقتدى إنَّ والده نقل عنه كلاماً حول من يقود أتباعه من بعده، فأشار إليهم بأنَّهم بحاجة إلى قيادة لا تمثل التقليد، وإنَّما إلى قائد يقوم بترتيب وتنظيم الأتباع والمجتمع، وهو بنظرته الثاقبة واستشرافه للمستقبل كان يعلم بما ستؤول إليه الأمور من بعده، خاصة أمر الاستشهاد الحتمي على يد السلطة الغاشمة، وبالتالي أشار السيد الصدر إلى ضرورة فصل القيادة عن الدين، وليس فصل السياسة عن الدين، بحيث يمكن أنْ تكونَ هناك القيادة الدينية للمرجع، والقيادة الميدانية والاجتماعية للقائد، والأفضل أنْ يكونَ هناك مرجع يجمع الأمرين معاً [1].

صرّح السيد مقتدى الصدر وفي كثير من الأحيان بأنَّه يسير على خطى والده في المنطلقات العقائدية والاجتماعية والسياسية [2]، وقد عبّرَ في كثير من الأحيان عن مدى تمسكه بنهج أبيه وما كان يحدثه به في العلاقة الأبوية والروحية التي كانت تربطهما معا؛ إذ يقول: « **أحمد الله الذي جعلني للصدر ابناً، وله موالياً، وبه متمسكاً، ومن أجله ومن أجل إتباعه خادماً، والحمد لله الذي جعلني لبيته ساكناً، ولحوزته الناطقة بالحق راجعاً)** [3]، وقد تبنى إعادة فتح مكتب السيدر الصدر الثاني (البراني) الموجود بالقرب من مرقد الإمام علي (عليه السلام) في اليوم الأول لسقوط النظام، وكذلك العمل على توجيه أبناء الخط الصدري على تنظيم وإدارة بعض المناطق في العراق، بعد الفراغ الذي حدث نتيجة لغياب السلطة بعد سقوط النظام.

برز السيد مقتدى الصدر والتيار الصدري بشكل فاعل على الساحة السياسية بعد سقوط النظام عام 2003م، ولا بُدَّ من الإشارة هنا بأنَّ التيار الصدري لا يعد نفسه حزباً سياسياً، وإنَّما تيار عقائدي ملتزم بتقليد مرجعية السيد محمد محمد صادق الصدر، وله مؤسسات عديدة دينية واجتماعية وثقافية تتغير بين حين وآخر مثل: (مؤسسة مرقد الشهيد الصدر الثاني ونجليه، ومكتب السيد الشهيد الصدر، هيئة تراث الشهيد الصدر)، واجتماعية مثل (الهيئة الاجتماعية، البنيان المرصوص)، وجناح سياسي (الهيئة السياسية للتيار الصدري)، وجناح عسكري (جيش المهدي ولواء اليوم الموعود سابقاً، وسرايا السلام)، والنظر إلى التيار الصدري كجهة سياسية فقط هو أمر مجانب للحقيقة والواقع؛ لأنَّ الجماعة الصدرية إنَّما يوحدها

(1) المصدر نفسه، ص17-19.

(2) محسن النوري الموسوي، السيد مقتدى الصدر صدر العراق الثالث (مركز ولي الله للدراسات والتوجيه والارشاد، 2004)، ص59-60، ص74، ص79-80.

(3) السيد مقتدى الصدر، حدثني الولي، القسم الأول والثاني، (دار الضياء للطباعة، النجف الأشرف، د.ت)، ص15.

ويسهم في التزامها هو الإيمان العقائدي بنهج المرجع الديني السيد محمد محمد صادق الصدر، والوظيفة التي تعمل من أجلها هو الإصلاح للمجتمع بجوانبه المختلفة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، ومتى ما وَجَدَ التيارُ بأنَّ المصلحة العامة وعدم مجانبة الاصلاح، تقتضي التضحية، فإنَّه يضحّي بالمكتسبات مثل: (المناصب الحكومية، والمقاعد البرلمانية)، ومحاسبة الفاسدين والمقصرين، وكما حدث لمرات سابقة عديدة سواء داخل مفاصل التيار أو خارجه.

لغرض استمرارية الترابط العقائدي مع خط السيد الصدر الثاني، تَمَّ العمل على إعادة جميع تراثه الفكري والمادي، وكان لهيئة تراث السيد الشهيد الصدر التي تأسست عام 2008م دور هام في طباعة المتبنيَات الفكرية للسيد، وتحت عناوين عديدة.[1]

من الناحية الاجتماعية، فإنَّ المنطلقات التي كان يسعى السيد الصدر الثاني إلى تحقيقها أصبحت ضمن أولويات عمل التيار الصدري من خلال الشعور بمعاناة الجماهير والمطالبة بحقوقها، واصلاح ما أصاب المجتمع من كوارث وأزمات؛ ولهذا فقد التفّتْ معظم الفئات الكادحة والمحرومة من الشعب حول التيار، بحيث أصبحت من أهم المرتكزات التي يستند عليها في نشاطه العام، وخاصة في الجانب السياسي من خلال الفوز بمقاعد كبيرة في الانتخابات التي جرت خلال المدة (2005-2021م)[2].

في الجانب السياسي الذي يكاد يكون العنوان الأبرز في حركية التيار الصدري، فإنَّ الصدريين تبنوا معارضة الظلم والاستبداد الذي كان يمثله النظام البعثي بعد استشهاد السيد الصدر مباشرة، واعتبروه هو المسؤول عن الجريمة المنفذة للاغتيال؛ إذ قام مقلدوه وأتباعه في اليوم التالي من استشهاده - أي في 20شباط /فبراير1999م - بقيادة التظاهرات في مدينة الصدر (الثورة) ببغداد، وردت أجهزة النظام القمعية بشكل وحشي عليها، كما امتدت التظاهرات إلى بقية مدن ومناطق جنوب العراق في البصرة والناصرية والعمارة، وهذا ما دفع النظام إلى منع إقامة صلاة الجمعة [3]، غير أنَّ ذلك لم يمنع من استمرار العمل المقاوم للنظام من قبل أتباع التيار الصدري وعبر انتفاضة عارمة بدأت يوم 17 آذار/مارس 1999م،

(1) الموقع الرسمي الالكتروني لهيئة تراث السيد الشهيد الصدر. www. Raffy.me
وينظر أيضاً الفصل الاول من هذا الكتاب.

(2) علي بشت عكلة الدنيناوي، دور التيار الصدري في الحياة السياسية في العراق بعد العام 2003، (رسالة ماجستير)، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، 2022)، ص132 وما يليها.

(3) عادل رؤوف، محمد محمد صادق الصدر مرجعية الميدان، ط2، (المركز العراقي للإعلام والدراسات، دمشق، 2005)، ص266- 268.

من البصرة، ثم توسعت العمليات نحو مدن الناصرية، والكوت، وبغداد، بمهاجمة المؤسسات الامنية والحزبية والاشتباك مع قوات النظام التي قابلتها بكل قسوة [1].

بعد سقوط النظام عام 2003م، كانت مواقف التيار الصدري تسيرُ وفق منهج السيد الصدر الثاني الرافض لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية والغرب في العالم بشكل عام وفي العراق بشكل خاص؛ إذ أنَّه عبّرَ عن ذلك صراحة ومن على منبر صلاة الجمعة في الكوفة متحدثاً فيها عن الثالوث المشؤوم (الاستعمار الأمريكي – البريطاني – الاسرائيلي) [2]، ورفع شعار (كلا كلا أمريكا، كلا كلا استعمار، كلا كلا استكبار)، وفضح ممارساتها الاستعمارية [3]، ويبدو أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية كانت تراقب عن كثب حركة السيد الصدر الثاني، واحتمالية نجاحه في إسقاط النظام كالذي حدث مثيله سابقاً في إيران عام 1979م. وحسبما ذهب إليه السيد مقتدى الصدر فأنَّ أمريكا كان لها دور في حثّ النظام السابق على التخلص منه سريعاً، بل إنَّها كانت تخطط للاحتلال قبل عام 2003م، إلّا أنَّه كانت هناك عقبات عديدة تحول عن ذلك ومن بينها وجود المرجعية الدينية بقيادة السيد محمد الصدر وقيادته للمجتمع العراق [4]، ويبدو أنَّها عندما شنّت الحرب على العراق لم يكن لديها الإلمام الكافي بمدى حجم وفاعلية القاعدة الجماهيرية المؤمنة بخط السيد الصدر الثاني، وتأثيرها في الساحة الداخلية العراقية، معتمدة في ذلك على التوافق والتنسيق مع الأحزاب السياسية العراقية المعارضة في الخارج عبر مؤتمرات سابقة وتنسيق مشترك.

جاءت مواقف التيار الصدري الرافضة للاحتلال الأمريكي منذ اليوم الأول وعبر البيانات والخطب، والتصريحات الإعلامية، والتظاهرات السلمية، والتي تحولت فيما بعد إلى مواجهات عسكرية ومقاومة ضد الوجود الأمريكي في العراق، وكانت بداية المواجهة مع الاحتلال إعلان السيد مقتدى الصدر ومن على منبر صلاة الجمعة في الكوفة بتاريخ 18 تموز/يوليو 2003م وبحضور الآلاف من أتباع التيار الصدري، عن معارضته تشكيل إدارة الاحتلال الأمريكية

(1) عبد الرحيم عبيد سالم العامري، نشاط المعارضة الإسلامية الشيعية العراقية 9180 - 6003م، (بيت الحكمة، بغداد، 2020)، ص 189-190. وينظر أيضاً الفصل الخامس من هذا الكتاب (الحركة الشعبية بعد استشهاد السيد محمد الصدر). قناة البغدادية، برنامج شهادات للتاريخ، لقاء مع الشيخ كاظم العنيزان، بتاريخ 19 /1 /2020، متوفر على اليوتيوب. https://www.youtube.com/watch?v=KlO136ZPylE

(2) خطب الجمعة، الخطبة 11، ص137.

(3) المصدر نفسه، الخطبة 37، ص543.

(4) لقاء السيد مقتدى الصدر مع جريدة السفير اللبنانية في 2003/11/5م، السيد محسن النوري، المصدر السابق، ص59

لمجلس الحكم في العراق، والدعوة إلى تشكيل جيش الإمام المهدي (عج)، فردّت إدارة الاحتلال على ذلك بمزيد من الاستفزازات لغرض جرّ التيار إلى المواجهة من قبيل قيام إحدى المروحيات العسكرية في 14 آب/أغسطس 2003م بإنزال راية الإمام الحسين (عليه السلام) عن أحد الأبراج بمدينة الصدر، وغلق جريدة الحوزة الناطقة باسم التيار الصدري، وكذلك محاولة القوات الأمريكية اعتقال السيد مقتدى الصدر بعد محاصرة داره في منطقة الحنانة بالنجف الأشرف بتاريخ 4 نيسان/أبريل 2004م، ولتبدأ المواجهة العسكرية مع جيش المهدي الجناح العسكري للتيار الصدري في معارك النجف الأولى والثانية في السنة ذاتها [1].

بالنسبة للعملية السياسية في العراق ما بعد عام 2003م، فإنَّ المستحدثات الجديدة التي أفرزتها المتغيرات لم تكنْ حاضرة في عهد السيد محمد الصدر من جهة شكل نظام الحكم، والدستور الذي أُقرّ عام 2005م، والانتخابات التي جرت لاحقاً. وكان السيد محمد الصدر يؤمن بضرورة قيام مشروع الدولة الإسلامية وولاية الفقيه، وصولاً إلى دولة العدل الإلهي والتي ستقام على يد الإمام الثاني عشر المهدي (عليه السلام)؛ لذا فإنَّ مواقف التيار الصدر كانت متغيرة بحسب الظروف والمعطيات المرحلية من حيث معارضة مجلس الحكم ومن بعدها الدستور والتصويت الشعبي عليه، إلى القبول بدخول العملية السياسية والانتخابات منذ عام 2005م، وعُدّ ذلك تغييراً في منهجية التيار الصدري من المقاومة العسكرية المسلحة إلى المقاومة السلمية السياسية للتخلص من الاحتلال ونتائجه في العراق، وقد تمكن بفعل القاعدة الجماهيرية التي يمتلكها التيار، والشعارات السياسية المتناغمة مع تطلعات فئات الشعب من اكتساح الأصوات والحصول على المراتب الأولى في عدد المقاعد النيابية والمحلية، وهذا ما يوضح عمق الفكر والتأثير الذي تركه السيد الصدر الثاني في أتباعه واستمرارهم على نهجه [2].

أما القضايا الخارجية، فإنَّ التيار الصدري يؤكد بشكلٍ دائمٍ التزامَه بخط السيد محمد الصدر من جهة الدعوة والعمل على توحيد الأمتين العربية والإسلامية؛ لذلك فإنَّ التيار يمتلك خاصية الانفتاح على جميع الدول العربية والإسلامية دون تحيز أو انجذاب لمحور ما ضد محور آخر، وتكاد تكون قضية فلسطين والمسجد الأقصى حاضرة بشكل دائم في مواقف التيار الصدري من خلال البيانات والتصريحات الداعمة لحق الشعب الفلسطيني في العودة

(1) للتفاصيل ينظر: باتريك كوكبرن، مقتدى الصدر وصحوة الشيعة والصراع على العراق، ترجمة حليم نسيب نصر، (الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف والمطبوعات، بيروت، 2014)، ص217-220، ص232 وما يليها.

(2) علي بشت عكلة الدنيناوي، المصدر السابق، ص 131- 135.

والتحرير، ورفض التطبيع أو إقامة أية علاقات مع كيان إسرائيل المحتل، وقد نجح في التصدي لإصدار قرار ملزم في مجلس النواب العراقي بعنوان: (تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني) في 26 مايس/أيار 2022م [1].

**2. حزب الفضيلة الإسلامي**

نشأ حزب الفضيلة الإسلامي بتاريخ 19 آذار/مارس عام 2003م، وعقد مؤتمره التأسيسي الأول في مدينة النجف الأشرف بتاريخ 8 نيسان /أبريل من العام ذاته، أي قبل سقوط النظام بيوم واحد، وتحت رعاية المرجع الروحي للحزب آية الله الشيخ محمد اليعقوبي، والذي أشار بأنَّه كان قد خطط لإنشاء الحزب قبل ذلك بسنتين من هذا التاريخ لإيمانه بضرورة وجود كيان سياسي يواجه المعطيات الداخلية والخارجية المتمثلة برغبة الحلفاء الغربيين في إسقاط نظام صدام حسين في العراق وقيام عملية سياسية ضمن التعددية المحتملة، كما أنَّ شعور النظام بقرب سقوطه سوف يدفعه إلى الانفتاح على الشعب من أجل كسبه وعبر السماح بالتعددية الحزبية؛ لذا رأى ضرورة وجود كيان سياسي يمثل تطلعات شريحة واسعة من الخط الديني الرسالي، ولغرض تنظيم هذا الخط قام بتأسيس جماعة (الفضلاء) أي فضلاء الحوزة من طلبة العلوم الدينية، والتي كان من أهدافها أنْ يكونَ لها دور هام في المحافظة على أسس الحوزة العلمية، وجمع الكفاءات والنخب ضمن جماعة ينتمون إليها، وأنْ يكونَ للجماعة دور مستقبلي في رسم ملامح العراق الجديد [2].

لدراسة أثر حركة السيد محمد الصدر على المتبنيَات الفكرية والسياسية لحزب الفضيلة، لا بُدَّ من معرفة العلاقة الوطيدة والأثر البالغ الذي تركه الصدر على المرشد الروحي للحزب الشيخ محمد اليعقوبي؛ إذ تعود العلاقة بينهما لسنوات طويلة تمتد إلى ما قبل إعلان مرجعية السيد، فالشيخ محمد اليعقوبي الذي ينتمي إلى أسرة عربية علمية وأدبية معروفة، ولد عام 1960م في مدينة النجف الأشرف، ونشأ وترعرع فيها، ثم انتقل مع والده إلى بغداد واكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها، ودخل كلية الهندسة جامعة بغداد قسم الهندسة المدنية عام 1978 وتخرج منها عام 1982م، وبعد عودته إلى النجف الأشرف عام 1988م التقى بالسيد الصدر، ثم انتمى إلى الحوزة العلمية الدينية في جامعة النجف الدينية عام 1992م، ودرس على يد العديد من فضلاء الحوزة وعلمائها، إلّا أنَّ السيد محمد الصدر كان أكثر العلماء تأثيراً

(1) نص القانون في جريدة الوقائع الرسمية العراقية، العدد 4680، بتاريخ 19 ذي القعدة 1443هـ 20 حزيران 2022م.

(2) ستار الأمير، الشمس لن تغيب، تقديم الشيخ عباس الربيعي، (د.ت)، نسخة الكترونية، ص77-79.

في حياته، خاصة بعد أنْ حضرَ دروس السيد الصدر في البحث الخارج في الأصول عام 1994، واستمراره في ملازمته حتى استشهاد السيد الصدر الثاني عام 1999م[1].

تأثّر الشيخ محمد اليعقوبي بأستاذه ومنهجه خلال المدى التي دامت ما يقارب الست سنوات، بالرغم من أنَّه قد اطلع على أفكاره قبل أنْ تكونَ هناك علاقة شخصية مباشرة بينهما من خلال قراءة بعض كتاباته ومؤلفاته، ومنها موسوعة الإمام المهدي، والتي من خلالها عرف أنَّ السيد محمد الصدر مفكر إسلامي كبير، وقائد اجتماعي استوعب حياة المعصومين (عليهم السلام)، وصاغها منهجا مناسبا للأمة في حاضرها، ومنذ تلك الفترة عشق الشيخ اليعقوبي السيد الصدر وأصبح اسمه مثار اهتمام كبير من قبله [2]، وفي منتصف الثمانينات كان هناك تواصل غير مباشر بينهما وعبر أحد الوسطاء ضمن إطار علمي لبحوث معرفية وفكرية يكتبها الشيخ اليعقوبي ويرسلها إلى السيد الصدر ليعلق عليها أو يصححها [3]، وكان السيد محمد الصدر كان في تقية شديدة وتحت الإقامة والمراقبة من قبل السلطات الأمنية، والشيخ اليعقوبي نفسه كان متخفياً عن الأنظار بسبب امتناعه عن أداء الخدمة الإلزامية العسكرية والمشاركة في أتون الحرب العراقية – الإيرانية [4].

يرى الشيخ اليعقوبي أنَّ أولى بوادر حركة السيد الصدر كانت قد بدأت أبان قيام الانتفاضة الشعبانية في وسط وجنوب العراق عام 1991م؛ إذ أنَّ الجماهير كانت قد ثارت ضد النظام دون أنْ تكونَ لها زعامة تقودها، فلجأت إلى علماء الدين ممن عُرف بنشاطه الميداني، وفي مقدمتهم السيد محمد الصدر الذي استمر في إقامة صلاة الجماعة في المسجد الهندي ظهراً وعصراً، وفي الصحن الحيدري المغرب والعشاء، كما أصدر بياناً يؤيد فيه ثورة الجماهير ضد النظام، وبعد أيام من الحادثة أرسل السيد الصدر في طلب الشيخ اليعقوبي للاجتماع به في داره حول تولي القيادة المدنية أو السياسية في مدينة النجف الأشرف لأحدى الشخصيات التي اعتذرت عن قبول ذلك، فطلب السيد الصدر من الشيخ اليعقوبي أنْ يتولى ذلك، ولكن الأخير طلب معرفة توجهات وميول رجال الانتفاضة قبل القبول بالمهمة، فوجد أنَّهم يميلون

(1) الشيخ محمد اليعقوبي، الشهيد الصدر الثاني كما أعرفه، ص13- 22.

(2) المصدر نفسه، ص24.

(3) نشر الشيخ محمد اليعقوبي الرسائل المتبادلة التي كانت بينه وبين الصدر الثاني في كتاب خاص أسماه (حديث الروح) وفيه تساؤلات وطروحات فقهية وفكرية متنوعة من قبل الشيخ، وردود السيد الصدر وتعليقاته عليها. للتفاصيل ينظر: الشيخ محمد اليعقوبي، حديث الروح، نسخة الكترونية متوفرة على الموقع الرسمي.www. Yaqoobi.com

(4) الشيخ محمد اليعقوبي، الشهيد الصدر الثاني كما أعرفه المصدر الساق، ص 24 – 37

إلى مكتب المرجع الديني السيد أبو القاسم الخوئي للقيادة والإدارة، وبعد هجوم قوات النظام على النجف حاولَ بعض المجاهدين الالتفاف حول السيد الصدر من أجل قيادتهم، ونظراً لدعمه الانتفاضة وحثّه الناس على الالتحاق بها فقد تعرّض للاعتقال، ثم أُطلقَ سراحه [1].

استمرت العلاقة الوطيدة بين السيد الصدر والشيخ محمد اليعقوبي طيلة مرجعيته؛ إذ كان الشيخ اليعقوبي أحد أهم من اعتمد عليهم السيد في المكتب (البراني) في الاستفتاءات قبل اغتياله، وقبل ذلك في تنظيم إدارة جامعة الصدر الدينية التي أسسها السيد عام 1417هـ/1997م، ومكانها الحالي قرب مجسرات ثورة العشرين (حسينية ومدرسة البغدادي)، حتى جاء يوم اغتيال السيد الصدر في مساء يوم الجمعة 19شباط /فبراير 1999م، وقد روى الشيخ اليعقوبي تفاصيل هامة عن حادثة الاغتيال من خلال الإشارة إلى مشاهدته العيانية للأحداث اولاً بأول[2].

كانت علاقة الشيخ اليعقوبي بالسيد الصدر عميقة من جهة تأثير الفكر والعلم الديني الذي تتلمذ فيها الشيخ على يد أستاذه السيد الصدر، وقد تعدى ذلك إلى ما هو أعمق لوجود المراسلات الأخلاقية في تهذيب النفس وطهارة القلب، والتي سميت بعد نشرها بـ (قناديل العارفين)[3]، ومن هنا يمكن القول إنَّ كل ما تعلَمه واستوعبه الشيخ محمد اليعقوبي من أستاذه السيد الصدر، أراد بعد إعلان مرجعيته عام 2003م أنْ يجعلها منهجاً له ولطلبته الذين درسوا أو ما يزالون يتلقون العلم والفقه عنده، وقد أضاف إليها الشيخ اليعقوبي رؤى واتجاهات لأمور وقضايا جديدة ربما لم تكنْ موجود في عهد السيد الصدر الثاني، أو إنَّها غير مسموح بها آنذاك، خاصة وإنَّ مستجدات الساحة الفكرية والسياسية قد تبدلت كثيراً بعد سقوط النظام، والانفتاح الذي حدث جراء ذلك، ولعل دخول معترك السياسة وتأسيس حزب سياسي يقوم بالدور التطبيقي للمنهج الذي يراه الشيخ اليعقوبي مناسبا للدولة والمجتمع في العراق الجديد، ومن هنا جاء تأسيس جماعة الفضلاء، ثم حزب الفضيلة الإسلامي.

بعد سقوط النظام السابق عام 2003م أعلن الشيخ محمد اليعقوبي مرجعيته، والتي هي امتداد لخط أستاذه السيد الصدر ونهجه، ووجد الشيخ أنَّ ضرورات المرحلة الجديدة والتحديات المستقبلية للحوزة والمجتمع والنظام السياسي تتطلب وجود حزب اسلامي

(1) المصدر نفسه، ص45-46.

(2) المصدر نفسه، ص47-48.

(3) الشيخ محمد اليعقوبي، قناديل العارفين، أعد الكتاب وخرج مصادره عبد العظيم الأسدي، ط2، (منشورات جامعة الصدر الدينية، النجف الأشرف، 1428هـ).

سياسي يقوم بمهام ذلك، فكان إنشاء حزب الفضيلة الإسلامي الذي دخل العملية السياسية في العراق كحزب إسلامي يؤمن بأنَّ الاسلام هو المنهج الشامل للحياة، والشريعة الإسلامية هي مصدر التشريع الأساس للقوانين والنظم، وقد استمد الحزب توجهاته من اطروحات المرشد الروحي له الشيخ محمد اليعقوبي، والتي هي امتداد لأطروحات أستاذه السيد الصدر وقبله السيد محمد باقر الصدر حول ذلك، وإنْ كان السيد محمد باقر الصدر قد عمل على تأسيس (حزب الدعوة) في أواخر الخمسينات من القرن العشرين من أجل تطبيق البعد السياسي في الإسلام، ثم انسحب منه بعد تصديه للمرجعية في مطلع السبعينات، مع بقاء العلاقة الروحية والفكرية بينهما [1]، وأما السيد الصدر وكما أشرنا سابقاً، فكان يرى بأنَّ العمل السياسي والأحزاب تثير الاحتراب والمشاكل الداخلية في المجتمع، وهو لم ينتمِ في شبابه لأي حزب، فضلا عن أنَّه كان يرى بأنَّ وجوده كعالم ديني مستقل ومجتهد ثم مرجع فيما بعد، يكون أنجع بالنسبة له من الارتباط بفكرة الحزبية أو التنظيم السياسي، وربما كان موقف الصدرين المشار إليهما ينبع لمقتضى الظروف والمعطيات التي كانت تحيط بهما آنذاك، ومحاولة منهما أنْ يكونا كمرجعين أبويين للجميع، وعدم تحمل أخطاء الحزب أو الاتجاه السياسي المعين، غير أنَّ القضية الأساسية في الارتباط العقائدي والفكري بالنسبة لهما، وكذلك بالنسبة للشيخ محمد العقوبي، هو الإيمان بقيادة المرجعية الدينية للأمة ضمن أسس فكرة ولاية الفقيه.

اعتمد حزب الفضيلة الإسلامي في بيان تأسيسه على ما وضعه الشيخ محمد اليعقوبي من أفكار وأُسس، فهو يرى ضرورة وجود نظام إسلامي في الحياة تقوده أعلى سلطة في القرار، وهو الولي الفقيه الجامع للشرائط باعتباره نائب الإمام المعصوم، ويعاونه مستشارون يُعتمد عليهم في تنقيح الأفكار والموضوعات من أجل سعادة المجتمع ورقيه؛ ولوجود موانع عديدة تحول آنذاك لتحقيق وجود هذا النظام، فإنَّ العمل الحزبي ودخول الانتخابات هو الأنجع من أجل إيصال من يريدهم الشعب كممثلين له ممن يؤمنون بهذا النظام، فيكون ذلك تفويضاً من الشعب في قبوله وتطبيقه، وأما مبادئ الحزب فتقوم على اعتبار الإسلام كمنهج يقود الحياة، مع ضرورة المحافظة على وحدة العراق واستقلاله، والالتزام بالدستور، وتفعيل العمل المؤسساتي والفصل بين السلطات، ومنع الانفراد بالقرار أو السلطة والدكتاتورية....[2]

(1) عادل رؤوف، العمل الإسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية قراءة نقدية لمسيرة نصف قرن (1950-2000)، (المركز العراقي للدراسات والإعلام، دمشق، 200)، ص 104-113

(2) الموقع الرسمي لآية الله العظمى الشيخ محمد اليعقوبي. www.yaqobi.com

بالنسبة لأهداف حزب الفضيلة، فهو يسعى إلى نشر قيم الفضيلة في المجتمع ومنع حالات الفساد والانحراف، وتولي العناصر الكفؤة والنزيهة إلى سدة المسؤولية في جميع مفاصل إدارة الدولة، والارتقاء بالمجتمع عن طرق زيادة الوعي والثقافة، وتوفير الحقوق والحريات لجميع شرائح المجتمع وبما لا يتنافى مع القيم الدينية والاجتماعية، وتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية، والحفاظ على وحدة العراق واستقلاليته [1].

جميع مؤيدي حزب الفضيلة الإسلامي هم في الأساس من المقلدين لمرجعية السيد محمد محمد صادق الصدر والشيخ محمد اليعقوبي، وبالتالي يمكن القول إنَّ قاعدة الحزب هي الجماهير الملتزمة دينياً وعقائدياً بخط ومنهج السيد الصدر، وهم يتفاعلون مع جميع المناسبات والأنشطة الدينية والسياسية وفق هذا النهج، ولا سيما في حضور صلوات الجمعة العبادية في بغداد والمحافظات المختلفة، كما أنَّ عمل حزب الفضيلة الإسلامي ومنذ تأسيسه وانخراطه بالعملية السياسية عمل ضمن هذا التوجه، وإنْ كانت إرشادات المرجع الروحي للحزب الشيخ اليعقوبي هي الأكثر تأثيراً في توجهات الحزب ومبادئه وبرنامجه السياسي، مع الإشارة بأنَّ القرارات الهامة تتخذ بالأغلبية من قبل المكتب السياسي للحزب، والذي هو جزء من الأمانة العامة، ومن ثَمَّ تتم المصادقة عليها من قبل المرجع الشيخ اليعقوبي [2].

إنَّ مشاركة حزب الفضيلة في العملية السياسية من خلال الانتخابات والبرلمان والحكومة ضمن قوائم ائتلافية مع الأحزاب الشيعية، قد شابه الكثير من الإشكالات التي باعدت بين النظرية أو المنهج والتطبيق، وهي تتثمل في الصراعات السياسية والطائفية، واخفاق الحكومات المتعاقبة التي شارك في قسم منها حزب الفضيلة، وكذلك اخفاقات البرلمان في تحقيق الأهداف المرجوة لخدمة المجتمع، فضلاً عن الصراعات الحزبية في بعض المناطق، ووصول شخصيات غير كفوءة للقيادة والإدارة، وهذا ما شكّل تعثراً في تطبيق مبادئ وأهداف حزب الفضيلة، وبالتالي قيام الشيخ محمد اليعقوبي بإغلاق مكاتب الحزب وفروعه عام 2019م، والحزب الآن يعمل تحت واجهة جديدة وبعنوان آخر باسم (كتلة النهج الوطني).

---

(1) المصدر نفسه.

(2) عبد العظيم جبر حافظ، (الأحزاب السياسية الإسلامية في العراق (دراسة نقدية) (حزب الفضيلة الإسلامي) (انموذجا))، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، (بغداد: الجامعة المستنصرية)، العدد 30، حزيران 2010م، ص32.

### 3. المقاومة الإسلامية عصائب أهل الحق

حركة سياسية بدأت كفصيل عسكري مقاوم للاحتلال ضمن كتائب جيش المهدي الذي قام السيد مقتدى الصدر بتشكيلها في تموز/يوليو عام 2003م، وشارك أعضاؤها في العلميات العسكرية ضد الاحتلال الأمريكي خلا السنوات التالية، حتى جاء انفصالهم عن جيش المهدي والتيار الصدري بعد توقيع الاتفاق على إنهاء معركة النجف عام 2004م؛ إذ أصبح لها قيادة خاصة منفصلة عن التيار بقيادة الشيخ قيس الخزعلي الأمين العام للحركة منذ تموز/يوليو عام 2006م، واقتصر نشاطها منذ ذلك الوقت على شن الهجمات العسكرية على القوات الأمريكية، وكان من أبرزها الهجوم الذي شنته الحركة على مبنى مجلس محافظة كربلاء في كانون الثاني/ يناير 2007م، والذي أسفر عن قتل واختطاف عدد من الجنود الأمريكيين، فتم اعتقال الشيخ قيس الخزعلي مع العديد من كوادر الحركة، الأمر الذي أدى إلى تراجع نشاطها حتى نهاية عام 2009م عندما تَمَّ إطلاق سراحه، وفي أوائل عام 2012م أعلن الأمين العام للحركة الشيخ الخزعلي دخول حركة عصائب أهل الحق المعترك السياسي، والهدف المعلن إجراء اصلاحات حقيقية في مسار العملية السياسية في العراق، وشاركت الحركة في انتخابات عام 2014م لأول مرة تحت مسمى (صادقون)، وتمكنت من الفوز بمقعد واحد آنذاك، وتوالت مشاركتها في الانتخابات اللاحقة في سنوات 2018م وبفوز كبير بالمقاعد بلغ خمسة عشر مقعداً، وفي انتخابات عام 2021م فازت الحركة بعدد من المقاعد ضمن تحالف (الفتح) الذي ضم أحزاباً وكتلاً إسلامية شيعية أخرى، وتمتلك كتلة الصادقون في الوقت الحالي تسعة مقاعد في البرلمان.

كما أنَّ للحركة مؤسسات سياسية وثقافية تابعة له وهي: (المكتب السياسي)، (مكتب إدارة التنظيمات المركزية)، (مكتب الشؤون الثقافية المركزي)، (مؤسسة الشهداء والمضحّين)[1]، وللحركة أيضاً مؤسسة فكرية تعنى بفكر السيد محمد محمد صادق الصدر بعنوان (مركز الدراسات التخصصية في فكر الشهيد محمد الصدر)، والتي تأسست عام 2005م، وأصدرت العديد من المؤلفات الدينية، وأعداداً من مجلة (المنهج) التي تحمل فكر السيد الصدر في مجال العقائد والتفسير والفقه [2].

فضلاً عن ذلك فأنَّ للحركة فصائل عسكرية مسلحة نشطت في مقاومة الاحتلال منذ سقوط النظام السابق، كما كان لها دور في سوريا للدفاع عن المقدسات الدينية ومرقد السيدة

(1) الموقع الرسمي لحركة عصائب أهل الحق. www.ahlualhaq.com

(2) حركة المقاومة الإسلامية عصائب أهل الحق (الكتاب التعريفي)، اعداد مركز السراج للتأليف والتحقيق والترجمة (مطبعة الكفيل، د.ت)، ص 138-139.

زينب (عليها السلام)، وكذلك في مواجهة عصابات تنظيم داعش في عام 2014م وحتى دحرها عام 2017م، واعلانها إنها مستمرة في ذلك[1].

أما بالنسبة لأثر حركة السيد محمد محمد صادق الصدر على عصائب أهل الحق، فيمكن القول إنَّ جميع قيادات الحركة هم من مقلديه، وبعضهم من طلبة الحوزة القريبين منه كأمثال: الأمين العام الشيخ قيس الخزعلي، ونائب الأمين العام السيد محمد الطباطبائي، والشيخ أكرم الكعبي قبل انفصاله عن الحركة وتأسيسه حركة النجباء، وآخرين من قيادات الحركة.

ولد الشيخ قيس الخزعلي عام 1974م في مدينة الصدر ببغداد، وأكمل دراسته الابتدائية والثانوية والجامعية (كلية العلوم - قسم علوم الأرض) قبل أنْ ينتقلَ إلى النجف الأشرف للدراسة الحوزوية على يد السيد الصدر، ومن هنا كانت آراء وأفكار الصدر ذات أثر كبير عليه، كما أوكل له بعض المهام الإدارية والحوزوية في مكتبه من قبيل نائب المشرف العام على مدارس الحوزة العلمية في النجف الأشرف، وعضوٍ في قسم الحقوق الشرعية في المكتب.

وبعد استشهاد السيد الصدر استمر الشيخ قيس الخزعلي في ملازمة المكتب حتى سقوط النظام عام 2003م، وأصبح من القيادات الرئيسية لجيش المهدي في مقاومة الاحتلال الأمريكي، وحتى بعد الإعلان عن توقف القتال عام 2004م، عندما أسس حركة عصائب أهل الحق ليستمر في قيادة أتباعه حتى مع اعتقاله، حيث مارس في السجن دوراً هاماً في التأثير على الموجودين معه وعبر إلقاء المحاضرات وإقامة صلاة الجمعة مستنداً على فكر ومنهج السيد الصدر الثاني[2].

تولى الشيخ قيس الخزعلي منصب الأمين العام للحركة منذ ذلك الوقت وحتى الآن، وهو يعلن باستمرار التزامه بخط السيد الصدر من جهة التقليد الديني والالتزام الفكري والمنهجي، ففي احتفالية أقامها الحشد الشعبي في الذكرى الحادية والعشرين لاستشهاده بيَّنَ أهمية ودور حركة السيد الصدر قائلا: «**لم يكن محمد الصدر حدثاً محدوداً بقيود الزمان بل كان عطاءً ممتداً بامتداد القيم والمبادئ التي أرساها وثبتها في النفوس والوجدان...، السيد محمد الصدر لم ينقطِ بوفاته لأنَّه ترك ميراثاً عظيماً ومهماً، هذا الميراث متعدد الوجوه والانحاء... إنَّه بذر الوعي وأسس لشجاعة في قلوب العراقيين...**»[3].

(1) المصدر نفسه، ص14- 15، ص33-81.

(2) لقاء الشيخ قيس الخزعلي مع قناة الشرقية بتاريخ 2022/4/9م. متوفر على التيوب www.alsharqiya_tube

(3) وكالة صدى الاعلام للأنباء. www.preesiraq.net

عبّرَ الشيخ قيس الخزعلي في تغريداته المستمرة عن أهمية مواقف السيد محمد الصدر وكلماته، وأثرها على الواقع حتى بعد استشهاده، ومدى التزامه بهذا الخط، مشيراً في بعض منها إلى ما يلي:

- حول المقاومة المشروعة للاحتلال: «**السيد محمد الصدر بهتافه كلا كلا إسرائيل كان يعلمُ أنَّها عدوة الإسلام والعرب والعراق وأنَّها السبب وراء كل شر في المنطقة، والسيد محمد الصدر بهتافه كلا كلا أمريكا أسس لمقاومة الاحتلال الأمريكي، لأنَّه كان يعلم أنَّ أمريكا تريد استعمار العراق**»[1].

- مظلومية السيد الصدر الثاني: «**سمعتها منه رضوان الله عليه شفاها عندما يخرج صاحب الزمان عليه السلام سيقف على قبري وسيقول هذا قبر المظلوم محمد الصدر هو المظلوم الأكبر في زماننا الحاضر، لذلك ظلم في حياته ولازال يظلم إلى الآن حتى بعد استشهاده**»[2].

- السير على طريق السيد الصدر: «**إنَّني أدعو إلى وقفة حقيقية لفهم ما كان يريد محمد الصدر لنسير على طريقه**»[3].

- تطبيق مشروع السيد الصدر: «**أوجه الدعوة إلى كل محبي محمد الصدر وكل من أمن به وفهم مشروعه أنْ يبذلوا جهدهم لإظهار هذا الجانب المهم، لأنَّنا حالياً ومجتمعنا بشكل عام أحوج ما نكون فيه إلى فهم مبادئ وثوابت وقيم محمد الصدر، وماذا كان يريد للعراقيين أنْ يكونوا**»[4].

بالنسبة لحركة عصائب أهل الحق نفسها، فهي بالأساس كانت جزءاً من التيار الصدري قبل الانفصال؛ لذا من الطبيعي أنْ تتبنى الحركة رؤى ومنهجية مدرسة السيد الصدر، خاصة في العمل المقاوم ضد الاستبداد والاحتلال الأجنبي، وهذا ما يفسر لنا اصرارها على المقاومة، وعدم قبولها بإيقاف القتال مع قوات الاحتلال، وأما المتبنى الفكري، فإنَّ عصائب أهل الحق تطرح مبادئ الحركة ضمن أسس عقائدية عديدة مثل: تبني منهج الإسلام المحمدي الأصيل المتمثل بنهج أهل البيت (عليهم السلام)، والالتزام بالقيم الإسلامية السمحاء، وقيام دولة العدل الإلهي، والاعتقاد بمبدأ ولاية الفقيه، والانتماء لفكر وجهاد الشهيدين الصدرين [5].

(1) الصفحة الشخصية للشيخ قيس الخزعلي، تغريدة بتاريخ 29 يوليو 2017. twetar @qais_alkhzali
(2) المصدر نفسه، تغريدة بتاريخ 14 يناير 2018.
(3) المصدر نفسه، تغريدة بتاريخ 20 يوليو 2018.
(4) المصدر نفسه، تغريدة بتاريخ 7 يوليو 2019.
(5) المقاومة الإسلامية عصائب أهل الحق: الكتاب التعريفي، المصدر السابق، ص 25-28.

يشير البرنامج السياسي المعلن من قبل المكتب السياسي للحركة إلى الجوانب السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية للعراق ضمن القبول بأطر التعددية السياسية ضمن نظام رئاسي وليس برلماني، وبالتنوع الديني والمذهبي والقومي واحترام الآخر، مع التركيز على دور الإسلام في إدارة الدولة، إذ أنَّ تطبيقه بالشكل الصحيح يحقق سعادة الدنيا والآخرة [1].

**3.حركة النجباء**

حركة مقاومة للاحتلال الأجنبي للعراق، ولمواجهة الجماعات الإرهابية، تأسست عام 2013م للقتال في سوريا دفاعاً عن المقدسات الدينية ومرقد السيدة زينب (عليها السلام) وبعض المناطق الأخرى في حلب، واقتبست الحركة اسمها (النجباء) من خطبة السيدة زينب (عليها السلام) وأحد أقوال الإمام علي (عليه السلام)[2].

الحركة تنظيم عسكري ضمن فصائل الحشد الشعبي، يمتلك ما يقارب عشرة آلاف مقاتل ضمن ثلاثة ألوية قتالية، وهي في الوقت الحالي ليست حزباً سياسياً، أي أنَّها غير مشاركة في العملية السياسية، غير أنَّ لها أنشطة ثقافية وإعلامية، تقوم من خلالها بنشر المواقف والآراء التي تعبر عن وجهة نظرها في الجوانب المختلفة، خاصة من قبل القناة الفضائية التي تحمل نفس اسم الحركة (النجباء)، وبسبب مواقفها ومقاومتها للاحتلال الأمريكي في العراق، فقد جرى تصنيفها من قبل وزارة الخارجية الأمريكية عام 2017م ضمن لوائح الإرهاب [3].

أما عن ارتباط الحركة بالسيد محمد الصدر ومدى تأثرها به، فإنَّ مؤسّسَ الحركة وهو الشيخ أكرم الكعبي المولود عام 1977م كان أحد التلامذة الذين تلقوا العلوم الشرعية على يد السيد الصدر بعد انتمائه إلى الحوزة العلمية في النجف الأشرف، وقد عيّنه السيد الشهيد كإمام لصلاة الجمعة في المسيب جنوب بغداد، وجرى اعتقاله بعد استشهاد السيد الصدر عام 1999م وتَمَّ الإفراج عنه، إذ لازم الشيخ الكعبي مكتب السيد الصدر والسيد مقتدى الصدر، وشارك في القتال ضمن فصائل جيش المهدي ضد القوات الأمريكية في معركة النجف الثانية عام 2004م، ثم انفصل عنه بعد توقف القتال ليؤسس إلى جانب الشيخ قيس الخزعلي حركة عصائب أهل الحق في مقاومة الاحتلال الأمريكي، وفي عام 2013م انفصل عن العصائب وأسَّسَ حركة مستقلة باسم (حركة النجباء)، ومن هنا يمكن القول: إنَّ أُسس قيام الحركة ونشاطها قد انطلقت من فكر ومواقف السيد محمد محمد صادق الصدر الرافض للظلم

(1) البرنامج السياسي على الموقع الرسمي للحركة. www.ahlualhaq.com

(2) الموقع الرسمي لحركة النجباء. www.alnojaba.com

(3) موقع الخنادق. www. Alkhanadeq.com

والاحتلال الأمريكي وكيان إسرائيل المحتل، ويتحدث الشيخ أكرم الكعبي باستمرار عن السير وفق منهج السيد الصدر وما قدمه من تضحية ودماء، إذ يشير في بعض تغريداته إلى ما يلي:

مواجهة الاحتلال الأمريكي كشعار ومنهج: «**كلا كلا أمريكا كلا كلا إسرائيل كلا كلا يا شيطان التي نطق بها شهيدنا الصدر (قدس سره)...**»[1].

السير على مبادئ السيد الصدر الثاني: « **في ذكرى استشهاد الولي الطاهر.. نستذكر كل القيم التي زرعها فينا، لعلّنا نستطيع أن نكملَ ما أسس له... وسوف نسير على الدرب الذي رسمه لنا منذ أول (كلا) قالها ضد الظلم والفساد والاحتلال...**»[2].

استمرارية المنهج الصدري: « **مولاي يا شهيدنا الصدر المظلوم تقدست نفسك الزاكية يا مَن رحلت عنا في وقت أحوج ما كنا فيه إليك... يا من زرعت فينا معاني الصبر والثبات والعزيمة... وستبقى دوما نستلهم الدروس والعبر من سيرتك العطرة**»[3].

ذكرى الاستشهاد باقية: « **لم تزلْ فينا شامخاً، تفتقدك الأيام وتلوكنا بعدك الآلام والآمال بوطن مستقر... رحلت عنا يامن قارعت الظلم والطغيان، وزعزعت أركان البعث المجرم والثالوث المشؤوم أمريكا وبريطانيا وإسرائيل...**»[4].

**4. التيار الرسالي العراقي**

حركة سياسية إسلامية تأسست عام 2012م، شعارها المعلن « دولة على طريق العدل الإلهي»، وللتيار جناح عسكري أُنشئ عام 2014م بعد سيطرة داعش على مناطق واسعة من العراق، والجناح العسكري انضوى تحت فصائل الحشد الشعبي باسم «كتائب التيار الرسالي» بعد صدور فتوى الجهاد الكفائي لمواجهة داعش من قبل المرجع الديني اية الله السيد علي السيستاني، ومؤسس الحركة وأمينها العام هو الشيخ عدنان الشحماني المولود عام 1968م في قضاء الحي، والذي التحق بالحوزة العلمية في النجف الأشرف عام 1992م تحت رعاية وإشراف السيد محمد الصدر، وتتلمذ على يديه وظل ملازماً له يعمل في مكتبه وفي القضاء الحوزوي الذي أسسه السيد الصدر، ويشير الشيخ عدنان الشحماني إلى أنَّه كان حلقة الوصل بين السيد الصدر والفصائل الإسلامية المعارضة للنظام السابق في مناطق الأهوار وغيرها؛ إذ دوّن رسالة بخط يد الشيخ وعلى لسان السيد الصدر إلى الفصائل، ويعلل ذلك بأنَّه أشار على

(1) الصفحة الشخصية للشيخ أكرم الكعبي، تغريدة بتاريخ 6 مارس 2019. twetar @Akram_Alkabee

(2) المصدر نفسه، تغريدة بتاريخ 19فبراير 2021.

(3) المصدر نفسه، تغريدة بتاريخ 14 يونيو 2021.

(4) المصدر نفسه، تغريدة بتاريخ 3 يوليو 2022.

السيد بأنَّ يكتبها بخط يده هو وليس السيد؛ لئلا تقع بأيدي النظام فتصبح دليل إدانة ضده، وتضمنت الرسالة تضامن السيد الصدر مع ما تقوم به تلك الفصائل، ويحذرها من تغلغل الأيادي الخفية، ويحثها على العمل بنوايا صادقة وبالتوكل على الله تعالى لتنال فيها رضاه، وإنَّ هدفه وهدف الفصائل واحد في ذلك[1].

بعد اغتيال السيد الصدر عام 1999م سافر الشيخ عدنان الشحماني إلى سوريا ومكث فيها لمدة سنتين، ثم عاد إلى العراق وأُعتقل من قبل النظام السابق حتى عام 2002م عندما صدر قانون العفو العام، تَمَّ الإفراج عنه وعاد إلى النجف لمواصلة دراسته الحوزوية، والعمل في مكتب الشهيد الصدر حتى سقوط النظام عام 2003م، وأصبح من قيادات جيش المهدي في بغداد لمقاومة الاحتلال، واستمر في ملازمة السيد مقتدى والتيار الصدري حتى عام 2007م عندما انفصل عنه ليعلن تأسيس تيار جديد أطلق عليه «تجمع العراق الوطني»، ثم جرى تغيير الاسم في 18 آذار/مارس عام 2008م إلى (تجمع العراق أولاً) لوجود تسمية مشابهة للأول، وللرغبة في دخول الانتخابات المحلية، وفي 16 آب/أغسطس 2009م قام بحلّه وانضم إلى كتلة دولة القانون، وفاز بالانتخابات النيابية عام 2010م ليصبح عضواً في البرلمان، وبعد سنتين أسس تياره الجديد (التيار الرسالي العراقي)[2].

أما نشاطات التيار، فهي تتضمن جوانب فكرية وثقافية وسياسية وعسكرية، فللتيار مؤسسة بعنوان «مؤسسة هدى الصدر الثقافية والعلمية والإنسانية»، والتي تهتم بالقضايا والمناسبات الدينية ونشر فكر ورؤى السيد الصدر، كما قام الشيخ عدنان الشحماني بتأسيس «**مركز بغداد الدولي للدراسات وبناء السلام**» كمنظمة غير حكومية مستقلة في كانون الثاني/ يناير 2017م[3].

يعد التيار الرسالي العراقي ومؤسسه الشيخ عدنان الشحماني من الحركات الإسلامية المتأثرة بشكل كبير بالسيد الصدر، فهو أحد تلامذته المقربين في حياته، ويظهر ذلك جلياً في وقوفه أمام أستاذه السيد الصدر لحمايته أثناء إلقاء خطب الجمعة في مسجد الكوفة، وهو يشير دائماً إلى أنَّه من المستمرين على نهجه بعد استشهاده مع وجود رؤية خاصة في العمل تختلف في بعض الجزئيات عن بقية الحركات الأخرى المتأثرة بالسيد الصدر، ففي محاضرة

(1) نص الرسالة منشورة في صفحة محبي الشيخ عدنان الشحماني. www.adnanalshmaneyansar.bloqspot.com

(2) الموقع الالكتروني للتيار الرسالي العراقي. www.altayar-alresaly.com

(3) ينظر: الموقع الرسمي لمركز بغداد الدولي للدراسات وبناء السلام. www.bicspb.com

للشيخ عدنان الشحماني عن مفهوم « الحياة والدين والمسؤولية «تحدث فيها بإسهاب عن أستاذه وتجربته معه، وكيف أنَّ السيد الصدر استوعب هذا الفيض الإلهي من الإيمان»[1].

يقول الشيخ الشحماني عن السيد الصدر بأنَّه «**تجاوز الفهم القاصر للمرجعية، وتجاوز مسألة التقية لوجود الحاكم الظالم، فأراد أنْ يطرحَ نفسه باعتباره قائداً ميدانيا، وأنْ يتحملَ نتائج عملية التصدي**»[2]، والحقيقة أنَّ السيد الصدر الثاني لم يغادر التقية بشكلها الكامل، ولم يرغب في طرح المواجهة مع الحكم الظالم إلّا بالقدر الذي تسمح له الظروف والمعطيات، وحتى لا تعطى السلطة الفرصة أو المبرر لوأد المشروع قبل اكتماله.

### ثالثاً: أثر السيد الصدر الثاني على الحركات الإسلامية المعاصرة له

قبل الإشارة إلى مواقف الأحزاب والحركات الإسلامية المعاصرة لحركة السيد الشهيد الصدر، لا بُدَّ من القول: إنَّ هذه الحركات كانت قد غادرت الساحة العراقية منذ مطلع الثمانينات من القرن العشرين نتيجة لبطش وملاحقة النظام للمعارضين لحكمه، وخاصة الحركيين الإسلاميين، بحيث أصبحت تعمل من خارج العراق وعبر مكاتب وفروع لها في عدد من الدول، كانت إيران أهمها بالنسبة إليهم، وبالتالي فإنَّ الأدوات والخطابات والأساليب المتبعة من قبلها بقيت ضمن نطاق الأسس التقليدية التي نشأت عليها، وفقدت عنصر الاتصال والتفاعل مع الداخل، فنشأ جيلٌ جديد في المجتمع العراقي وتحديداً من الشباب لا يعرف الكثير عن تلك الحركات سوى اسمها.

عندما ظهرت بوادر حركة السيد الصدر في منتصف التسعينات كانت الساحة الأساسية التي تحركت من خلاله هو الداخل العراقي عبر مخاطبة الفئات الاجتماعية البسيطة، فيما كان الاندفاع والحركية والاستجابة الأكبر لدى فئة الشباب من خلال الانخراط في الحوزة عند السيد الصدر، والحضور الميداني في الساحات كصلوات الجمعة والزيارات الدينية التي كان السيد الصدر الثاني يدعو لها، وبالتالي بروزه بقيادة المجتمع أكثر الآخرين، وهذا ما يفسر لنا الموقف غير الودي لبعض الحركات الإسلامية الشيعية في الخارج من حركة السيد الصدر من جهة الشعور بالخيبة من فقدان التأثير على الداخل، وبروز عنصر المنافسة من قبل قيادة فاعلة جديدة، وهذا ما دفعها إلى كيل الاتهامات لمرجعية السيد الصدر بالولاء

(1) محاضرة الشيخ عدنان الشحماني في مؤسسة الأبرار الإسلامية بمناسبة الذكرى العشرون لاستشهاد السيد محمد الصدر بتاريخ 26 نيسان/أبريل 2010م. www.abraonline. net

(2) الموقع الالكتروني للتيار الرسالي العراقي، منشور بتاريخ 17 آب/أغسطس 2017م.

والتبعية لسلطة النظام البعثي أحيانا، أو التصريح بعدم أهليته للاجتهاد والتقليد والتصدي للمرجعية في أحيان أخرى، بالرغم من أنَّ السيد الصدر كان معروفاً لدى الأوساط الدينية والحركات الإسلامية منذ أمد بعيد، كما أنّهُ كان بالإمكان ايجاد نوع من التفاعل والمجانسة في العمل والتنسيق المشترك بين الداخل الذي يمثله السيد الصدر، والخارج الذي تمثله الأحزاب والحركات الإسلامية العراقية، وسنحاول هنا بيان مواقف تلك الحركات والأحزاب من حركة السيد الصدر، ومدى تفاعلها مع نهجه.

**1. حزب الدعوة الإسلامية:**

يعد حزب الدعوة الإسلامي أقدم الحركات الإسلامية الشيعية في العراق، والذي يعود تأسيسه إلى أواخر الخمسينات من القرن العشرين، وعلى يد نخبة من العلماء والمفكرين كان من أبرزهم السيد الشهيد محمد باقر الصدر، وقد حتمت الظروف والمعطيات الداخلية أنْ يعملَ هذا الحزب طيلة فترة الستينات والسبعينات من القرن العشرين ضمن أطر معينة وأوساط اجتماعية وسياسية محدودة، خاصة الفئات النخبوية المثقفة، وبعمل سياسي غير معلن، وقد يكون مرد ذلك إلى الرؤية الدينية الشيعية غير المحبذة للعمل السياسي الحزبي، والخشية من الدخول في صدام مع السلطة السياسية الحاكمة قبل وصول البعث إلى الحكم وبعد وصوله.

مع تسارع الأحداث بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام 1979م، وتأثير ذلك على حتمية قيام السلطة في العراق بوأدِ أي بوادر لتكرار التجربة في العراق، كان لا بُدَّ من حدوث المواجهة بين سلطة البعث وحزب الدعوة، خاصة بعد صدور قرار حظر حزب الدعوة وإعدام كل من ينتمي إليه في 31 آذار/مارس 1980م، فتمت عمليات الاعتقال والسجن والإعدام للمئات من الكوادر والمنتمين، ومن بينهم المنظّر الأول للحزب السيد محمد باقر الصدر في 9 نيسان/أبريل 1980م، ولم يجد الحزب حلّاً سوى اللجوء إلى المنافي خارج العراق للتخلص من بطش النظام، والتحرك سياسياً عبر المكاتب والفروع في إيران ودول أخرى مثل: سوريا، ولبنان، وبريطانيا، وبعض الدول الأوروبية.

فقد حزب الدعوة بابتعاده عن الساحة الداخلية العراقية عنصر التفاعل والعمل الحركي في المجتمع العراقي، بالرغم من استمرار بعض الخلايا الحزبية السرية والمحدودة في الداخل، والأكثر من ذلك دخول قيادات الحزب في الخارج في خلافات حادة حول المسائل التنظيمية، والموقف من بعض الأحداث الداخلية والخارجية، واختيار فقيه للدعوة، والدخول في إطار المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق ومقره إيران في منتصف عام 1983م، ومن ثَمَّ الانسحاب منه بعد فترة قصيرة، كل ذلك كان يجرى على الساحة السياسية الخارجية للحركات

الإسلامية في ظل الارتباك الذي أصاب المجتمع العراقي وهو يبحث عن قيادة تستطيع أنْ تقودَه، وهذا ما ظهر جلياً في الانتفاضة الشعبانية عام 1991م من حضور للجماهير وغياب للقيادة؛ لذا فإنَّه ومع ظهور مرجعية السيد الصدر بعد سنوات قليلة، واتخاذه العمل الاجتماعي كأساس لحركية جديدة، فإنَّ أثر ذلك كان كبيرا من جهة التفاف أغلب الفئات الاجتماعية حوله.

لم يكن السيد الصدر منتمياً لحزب ما في عنفوان شبابه وحياته، بالرغم من أنَّه كان قريباً من قيادات الدعوة، ومطلّع على ما لديها من متبنيات فكرية وسياسية، وهو الأخذ بنصيحة أستاذه السيد محمد باقر الصدر بالعمل الديني المستقل بعيداً عن الانتماءات الضيقة، والتي ستجعله طرفاً من الأطراف وليس مع الجميع، بل عدّ في وقت لاحق من ظهور مرجعيته: بأنَّ العمل بأبوية راعية خير من الحزبية التي تعني الانقسام والتشظي بين الأحزاب وفي القواعد المنتمية إليها، ولا يخفى هنا أنَّه في فترة ذروة اضطهاد السلطة الحاكمة في العراق لحزب الدعوة وهجرة كوادره للخارج، كان السيد الصدر في تقية شديدة وفي إقامة شبه جبرية في بيته خلال فترة الثمانينات، وبعد التصدي للمرجعية الدينية لم يعملْ على الاتصال بالأحزاب، بل رأى إنّ العمل ضمن قواعد الجماهير يكون أوسع وأنجع، وأنَّ أي نشاط حزبي أو عمل سري داخل الحوزة يكون مثاراً لقيام النظام بضرب الحوزة والمنتمين لها [1].

وجد حزب الدعوة نفسه في حيرة وانقسام من اتخاذ الموقف المناسب من حركة السيد الصدر الثاني، فالبعض من القيادات، خاصة تلك الموجودة في إيران وسوريا، شكّكت في حركته، واعتبرت سكوت النظام في المدة الأولى دليلاً على وجود علاقة بين الطرفين، فيما وجد آخرون من قياداته، خاصة في لندن وعلى رأسهم القيادي في حزب الدعوة البارز السيد ابراهيم الجعفري بأنَّ السيد الصدر الثاني لا يمكن أنْ يكونَ موالياً للسلطة، وهو يسعى إلى دعمه بكافة السبل.

بعد اغتيال السيد الصدر وجد حزب الدعوة نفسه في حرج شديد لمواقفه السابقة، فكان لا بُدَّ من تغييرها من خلال بيانات الاستنكار والشجب؛ إذ أصدر مكتب حزب الدعوة في طهران في اليوم التالي للاستشهاد بياناً رسمياً حول الحادثة جاء فيه:

**«أنَّ النظام الصدامي يعيش حالة من الرعب بسبب الظاهرة الدينية السائدة في العراق وإقبال جماهير الشعب على حضور صلوات الجمعة في الشوارع والأرصفة... فخشي أنْ**

(1) صلاح جواد شبر، حزب الدعوة عندما حكم جذور الاسلام السياسي الشيعي في العراق، (دار روافد للطباعة والنشر والتوزيع، 2015)، ص69.

**تتحولَ هذه الظاهرة المتزايدة يوماً بعد يوم إلى حالة ثورة جماهيرية عارمة للإطاحة به، خاصة بعد أنْ استطاع آية الله العظمى الشهيد السيد محمد الصدر رضي الله عنه بمواقفه الصلبة وصموده الراسخ أنْ يرسخَ جذور روح التصدي والمقاومة في قلوب المؤمنين...»**[1].

قامت كوادر وقواعد الحزب بالمشاركة في التظاهرات التي حدثت في سوريا وإيران والدول الأخرى، للتنديد بما قام به النظام في العراق من جريمة كبرى، وتحوّلت صحافة الحزب ومنابره الإعلامية مثل: جريدة (الموقف) إلى بيان جوانب المشروع النهضوي والفكري للسيد الصدر الثاني وتطابق أهدافه مع أهداف وتطلعات حزب الدعوة [2]، كما كان لمكتب الحزب في سوريا دور هام في تهيئة الظروف وتقديم المساعدة للعديد من طلبة السيد الصدر الثاني الذين خرجوا من العراق والتنسيق مع مكتب الشهيد الصدر بعد تأسيسه في منطقة السيدة زينب بدمشق.

بعد سقوط النظام في العراق وعودة حزب الدعوة للعمل داخل العراق حاول الحزب استيعاب القاعدة الجماهيرية لاتباع السيد الصدر الثاني من خلال التأكيد دائماً على مكانة السيد محمد الصدر ومشروعه، وظلم النظام له، وإقامة المؤتمرات السنوية في ذكرى استشهاده، وقد شكّلت العلاقة بين الحزب والتيار الصدري محوراً هاماً في القضايا والمواقف، فكانت تتلاقى احياناً وتختلف أحياناً أخرى، وكان الصدريَون الداعم الأساسي لتسلم حزب الدعوة رئاسة الحكومات المتعاقبة عبر تسلم قيادات الدعوة لها، وهم كل من: (ابراهيم الجعفري، نوري المالكي لدورتين، حيدر العبادي)، لكن ذلك لا يعني الموائمة الدائمة والتامة، فقد حدث الاختلاف والتقاطع أيضاً بسبب تباين المواقف في العديد من القضايا الداخلية.

**2. منظمة بدر**

بالرغم من أنَّ (بدر) كانت تمثل الجناح العسكري للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، والذي تأسس من تحالف الأحزاب والحركات الإسلامية المعارضة للنظام، فإنَّ الموقف المؤيد لبعض قيادتها الميدانية العسكرية آنذاك من حركة السيد محمد الصدر، وظهورها كمنظمة مستقلة سياسياً بعد سقوط النظام عام 2003م، يحتم علينا دراستها كاتجاه سياسي متأثر ببتلك الحركة، بعيداً عن المواقف الأخرى.

تعود بدايات قرار تأسيس قوات بدر إلى الأول من أيلول/سبتمبر عام 1982م من الأفراد

(1) نقلا عن، مختار الاسدي، الصدر الثاني الشاهد والشهيد الظاهرة وردود الفعل، (الدار البيضاء - دار السجاد، بيروت –بغداد، د.ت)، ص280-281.

(2) المصدر نفسه، ص213.

الحركيين المنتمين للأحزاب والحركات الإسلامية المعارضة، وأصبحت منظمة بدر تمثل الذراع العسكري العامل تحت قيادة المجلس الأعلى بعد تأسيس الأخير في 17 تشرين الثاني/نوفمبر من العام ذاته، بهدف الدفاع عن مكتسبات المعارضة العراقية ومواجهة النظام الحاكم في العراق، ثم جاء تأسيس لواء 9 بدر بتاريخ 15 حزيران/يونيو 1985م، والذي تحول فيما بعد إلى فيلق بدر، أصبح تعمل ضمن قوتين عسكريتين ميدانيتين: إحداها في إيران، والأخرى داخل العراق، خاصة في مناطق الأهوار جنوب العراق، لتنطلق من خلالها عملياتها العسكرية ضد السلطة خلال فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي [1].

كان وجود هذه القوات وعملها على الساحة العراقية الداخلية هو الذي مكّن كوادرها القيادية وقواعدها المقاتلة من التفاعل مع حركة السيد الصدر بشكل مغاير لموقف القيادات السياسية الموجود في إيران، إذ أنَّها لامست وبشكل فاعل مدى تأثير تلك الحركة على الشعب العراقي واستجابته لها من خلال الصحوة الدينية والحضور المباشر في الساحات كصلاة الجمعة والزيارات الدينية، فيما كانت القوات الأخرى في إيران بعيدة نسبياً عن التفاعل وبشكل ميداني مباشر مع الحالة الجديدة في العراق، فضلاً عن تأثير الواقع السياسي للمعارضة العراقية والموقف الرسمي الإيراني، وموقف قيادة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، والتي كانت تتسم بعدم الودية والتشكيك بحركة السيد الصدر الثاني.

أثّر ظهور حركة السيد الصدر الثاني على الشأن العراقي كله ومنها قوات بدر العاملة في العراق، فحاولت الالتحام بتجربة قيادة ميدانية جديدة على الساحة العراقية من خلال تجربة الشهيد الصدر التي بدأت تصل إلى قوات بدر عبر تسجيل الخطب والمحاضرات [2]، ثم كان لا بُدَّ من الإقتراب وإحداث الاتصال المباشر بالسيد الصدر الثاني عن طريق بعض القيادات العسكرية لقوات بدر وبقرار ذاتي دون التشاور مع القيادة الرسمية، وهذا ما أكّده السيد مقتدى الصدر لاحقاً من وجود لقاءات واتصالات في حياة والده المرجع الصدر وبعض القيادات العسكرية لقوات بدر[3].

---

(1) احمد الياسري الحسيني، قوات بدر التاريخ الجهادي والسياسي الأيديولوجي منذ التأسيس وحتى سقوط الدولة الطائفية الحديثة في العراق 1979-2003م، (سطوع للطباعة والنشر والترجمة، بيروت، 2014)، ص161 -169، ص188-192.

(2) عادل رؤوف، عراق بلا قيادة قراءة في أزمة القيادة الإسلامية الشيعية في العراق الحديث، (المركز العراقي للإعلام والدراسات، دمشق، 2005)، ص 284-285.

(3) السيد مقتدى الصدر في لقاء له مع قناة البي سي الفضائية اللبنانية بتاريخ 2003/9/11، واللقاء متوفر على اليوتيوب. https://www.youtube.com/watch?v=JmrxqkMt_m8

وقامت شخصيات من بدر بزيارات شخصية سرية متتالية للسيد الصدر سنة 1998م، حاملةً بعض التساؤلات حول أهداف حركته، وقد ردّ عليها بإجابات شافية ومتوافقة مع توجهات الوفد وقيادته، وقد عبّر الضيوف عن الاستعداد لنقله إلى الخارج، أو إلى الاهوار لتكون منطلقاً جديداً لحركته، لكنَّه رفض وأصرّ على مواجهة الخطر، والبقاء في النجف[1]. وعلى الرغم من متابعة خطب الجمعة التي كان السيد الصدر الثاني يلقيها، ومن ثَمَّ مناقشتها فلم يتم التفاعل بالشكل المطلوب، وبقي أفق القيادات منحصراً في حسابات الربح والخسارة والتنافس [2].

أُصيب البدريّون بصدمة كبيرة بعد وصول نبأ الاستشهاد، واجتمعوا في مقر الفيلق للتنديد بالجريمة[3] واستعد المئات للسماح لهم بدخول العراق للأخذ بثأر السيد الصدر الثاني من أركان النظام الصدامي، لكن الأوامر من القيادة السياسية لم تُعطَ لهم [4]، ومع انطلاقة انتفاضة ساعة الصفر في البصرة يوم الأربعاء بتاريخ 17 آذار/مارس 1999م للثأر من النظام على جريمة اغتيال السيد الصدر الثاني، كان من المفترض وجود تنسيق مع القيادة الميدانية لقوات فيلق بدر على الدخول في الساعة الثانية ليل الأربعاء من منطقة حدود ميسان مع خط منطقة علي الغربي لعزل منطقة الجنوب وجعله خط حماية للثوار، إلّا أنَّ القوات لم تدخل بسبب الأوامر العليا من القيادة السياسية للمجلس في إيران[5]، وبعد سقوط النظام السابق عام 2003م، انفصلت بدر عن المجلس الأعلى عام 2012م، لتصبح حزباً سياسياً مشاركاً في الحياة السياسية، وهي لا تزال تحتفظ بعلاقة طيبة مع أبناء التيار الصدري.

### 3. المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق

لم يكن تأسيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 1982م كحزب سياسي يستند إلى خطاب فكري وثقافي خاص، أو إلى نظرية وبرنامج سياسي محدد، وإنَّما كإطار جامع للحركات والأحزاب والتنظيمات الإسلامية في العراق تحت مسمى واحد وبمبادئ محددة جرى الاتفاق عليها بين الأطراف المنضوية وهي: حزب الدعوة، ومنظمة العمل الإسلامي، وحركة المجاهدين العراقيين، وحزب الله الكردي، والأفراد

(1) احمد الياسري الحسيني، المصدر السابق، ص502- 505.
(2) المصدر نفسه، ص491، ص498.
(3) نقلا عن، عادل رؤوف، عراق بلا قيادة، ص299.
(4) مختار الأسدي، المصدر السابق، ص205.
(5) قناة البغدادية، برنامج شهادات للتاريخ، لقاء مع الشيخ كاظم العنيزان بتاريخ 19 /1 /2020، المصدر السابق.

المستقلون من عراقيي المهجر في إيران، وتشكلت الهيئة العامة للمجلس من هذه الأحزاب بواقع 70 عضواً يتم من خلالهم انتخاب الشورى المركزية (11 عضواً) كأعلى سلطة، ويتولى هؤلاء انتخاب رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، والذي كان في البداية العالم الديني المجتهد السيد محمود الهاشمي الشاهرودي ولأربع دورات متتالية (1982-1986م)، ثم السيد محمد باقر الحكيم خلال المدة (1986-2003م)، وتحول المجلس عملياً فيما بعد إلى أحد الفصائل الإسلامية الذي له خطابه وسياسته الخاصة به مرتبط ارتباطاً وثيقاً برؤى وتوجهات ومواقف السيد محمد باقر الحكيم، خاصة بعد انسحاب العديد من الأحزاب والحركات الإسلامية منها [1].

لم يكن موقف المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق تصالحياً مع حركة السيد الصدر منذ إعلان تصديه للمرجعية الدينية في النجف الأشرف، كون المجلس يقدِّم نفسه بوصفه الجهة القيادية لكل من يعارض نظام صدام، وقد شنّت شخصيات وجهات محسوبة عليه حملة إعلامية مضادة للصدر منذ عام 1997م أظهرت عدم اقتناعها بحركته، عبر صحيفتي (لواء الصدر)، و(المبلغ الرسالي) الصادرتين في إيران وإصدار مطبوعات متخصصة في هذا الغرض [2]. لكن كل ذلك تغير بعد استشهاده، فتحولت الرؤية إلى تمجيد بكل ما قام به من مشروع نهضوي في طريق مقارعة السلطة الدكتاتورية، واحيائه للصحوة الدينية في المجتمع، والأكثر من ذلك إطلاق تسمية (المرجع المظلوم) عليه بعد أنْ كانت التسمية السابقة له غير ذلك. وعمدت قيادة المجلس إلى تصحيح موقفها بتنظيم مظاهرة كبيرة أمام السفارة العراقية في طهران، دعا إليها أيضاً حزب الدعوة، إذ حاول المتظاهرون تسلق جدران السفارة وقذفها بالحجارة، الأمر الذي أدى إلى توقيف وجرح عدد منهم، فيما حدثت مظاهرات أخرى في العديد من المدن الإيرانية، تنديداً بجريمة الاغتيال[3]. وانطبق الحال ذاته مع الصحف التابعة للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية[4].

بعد سقوط النظام عام 2003م، دخل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية بقياداته وكوادره

(1) حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص 521-522.

(2) للإطلاع على تفاصيل ذلك حسبما تنقل المصادر يُنظر: مختار الأسدي، المصدر السابق، هامش رقم (1)، ص 150-151، هامش رقم (1)، ص151-152. وتجد نص أحد الكراسات موجود في المصدر نفسه، ص 154- 179؛ لقاء الحنانة بصوت السيد الصدر الثاني، ج2، اللقاء العاشر. ينظر أيضاً: عباس الزيدي المياحي، السفير الخامس، مقدمة الكتاب بقلم أبو سيف الوائلي، ص1- 9.، نسخة الكترونية متوفرة على الانترنت.

(3) المصدر نفسه، ص203-205.

(4) عادل رؤوف، محمد محمد صادق الصدر مرجعية الميدان، ص284- 287.

إلى العراق عن طريق البصرة ثم إلى النجف الأشرف، وحاول السيد محمد باقر الحكيم فتح صفحة جديدة في العلاقة مع أبناء الخط الصدري وقيادته المتمثلة بالسيد مقتدى الصدر من خلال إلقاء خطبة في مرقد الإمام علي (عليه السلام) أشاد فيها بتضحيات آل الصدر، غير أنَّه لم يحدث أي لقاء مباشر بين الجانبين، ثم جاءت حادثة اغتيال واستشهاد السيد محمد باقر الحكيم مع المئات من الشهداء والجرحى من المصلين بسيارة مفخخة، بعد خروجه من أداء صلاة الجمعة في المرقد العلوي في 30 آب/أغسطس 2003م، فأصدر السيد مقتدى الصدر بيان استنكار لهذه الجريمة، وأرسل تعزية لذويه، وإعلان الحداد لمدة سبعة أيام، وهذا ما أدى إلى تهدئة النفوس، إذ أشار السيد مقتدى الصدر إلى أنَّ العلاقة بين الصدريين والمجلس الأعلى لم تكن عدائية، وإنَّما ضمن العتاب الشديد والحسرة على موقف الأخير من حركة السيد الصدر قائلاً: « **لكننا عندما فجعنا وفجع المجتمع المسلم بشهادة آية الله السيد محمد باقر الحكيم، شعرنا بأنَّ أوان العتب قد ولى إلى غير رجعة، وأنا مستعد أنْ أبذلَ كل ما بوسعي بأنْ أتقدم الخطوة الأولى لجعل النسيج الشيعي أشد تماسكاً وأكثر قوة، وقد أرسلت الأسبوع الماضي مبعوثين إلى السيد عبد العزيز الحكيم رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية لتدارس أوضاع العراق عموما وأوضاع البيت الشيعي بوجه خاص**»[1].

فتم فتح قنوات التواصل بين الجانبين من خلال الزيارات المتبادلة والتنسيق في بعض القضايا، خاصة بعد الدخول في العملية السياسية في العراق، واجراء الانتخابات ضمن قائمة مشتركة ضمت الأحزاب الشيعية باسم (الائتلاف العراقي الموحد) عام 2005م، فيما انقسم المجلس بعد وفاة زعيمه السيد عبد العزيز الحكيم عام 2009م؛ إذ أصبح منقسماً في عام 2017م ضمن تيارين هما: (تيار الحكمة) بقيادة السيد عمار الحكيم، و(المجلس الإسلامي العراقي) بقيادة الشيخ همام حمودي وعددٍ من القيادات التقليدية القديمة.

**رابعاً: خلاصة**

في ضوء دراستنا للحركات الإسلامية المتأثرة بنهج السيد الشهيد محمد محمد صادق الصدر، يمكن الإشارة إلى أهم الاستنتاجات:

1 ـ إنَّ حركة السيد الصدر قد جمعت في إطارها التفاعلي العام (القيادة والأمة) في الساحة العراقية في ظاهرة نادرة لم يألفها العراق منذ ثورة العشرين (1920م) ضد

(1) لقاء السيد مقتدى الصدر مع جريدة السفير اللبنانية في 2003/11/5م، نقلا عن السيد محسن النوري، المصدر السابق، ص 62.

الاحتلال البريطاني آنذاك عندما توحدت رؤى وحركة المرجعية مع الشعب، وقد مثل التحدي الذي مثله السيد الصدر في مواجهة ومعالجة الظواهر السلبية والسلطة الدكتاتورية معا فرصة كبيرة لاستجابة من أبناء المجتمع في التفاعل معه في حضور الساحات والمناسبات، الأمر الذي أكسب الحركة بُعدا واسعا ومؤثرا في القيم الدينية والاجتماعية.

2 ـ التفاعل الأساسي مع حركة السيد الصدر كان في الداخل العراقي أكثر منه في الخارج لاعتبارات تتعلق بالقيود السياسية من السلطة الحاكمة من جهة، وموقف الحركات الإسلامية العراقية في الخارج من جهة أخرى، وبعبارة أخرى أحدثت الحركة الصدرية في الوسط العراقي الداخلي أثراً كبيراً من النواحي الفكرية، والاجتماعية، والسياسية، خاصة بعد سقوط النظام.

3 ـ شكَّلَ موقف الحركات الإسلامية المعاصرة للسيد الصدر عنصر تضييق لدى العراقيين، إذ أنَّ بعضها واجه مشروع السيد الصدر بالتشكيك بأهدافه، واتهامه بالتعاون مع السلطة، إذ ما استثنيا بعض المواقف المؤيدة والمتفاعلة معه من قبل بعض القيادات من قوات بدر، وبعض الشخصيات من هنا وهناك، وقد مثّل ذلك صدمة كبيرة لدى العراقيين ومواقفهم من تلك الحركات، خاصة بعد استشهاد السيد الصدر، ويمكن القول: إنَّ السيد الصدر تأذى معنوياً من ذلك، والدروس المستقاة من ذلك هو ضرورة إيجاد عنصر التواصل والثقة والتفاعل المشترك لإنجاح أي مشروع، بعيداً عن (الأنا) الفردية والحزبية.

4 ـ الإشكالية الأساسية للحركات المتأثرة بالإيجاب بالسيد الصدر هو في تطبيق المتبنيَات الفكرية والمنهجية، إذ أنَّها لم تستطع أنْ تحولها إلى برنامج أو مشروع يحتذى به في التطبيق، وذلك لاعتبارات تتعلق بنشأة هذه الحركات، والظروف والتداعيات والأزمات التي رافقت مسيرتها، وحتى فكرة الولي الفقيه (الولاية العامة)، والتي كان السيد الصدر ضمن المدرسة التي تتبناها ضمن شروط محددة، لم تستطع الحركات الإسلامية من طرحها أو العمل من خلالها في الساحة العراقية، لاعتبارات تتعلق بفقدان أو غياب القيادة الملتزمة بها، والطبيعة الاجتماعية والسياسية المتنوعة والمختلفة في العراق، بل لجأت تلك الحركات إلى ما يمكن اعتباره فكراً ليبرالياً في العمل من قبيل (القبول

بالتعددية الحزبية والسياسية - مبدأ فصل السلطات – صناديق الانتخاب – البرلمان... الخ).

5 ـ إنَّ احياء النماذج الحية في التجارب النهضوية للقادة والمفكرين، ومن قبيل ما قام به السيد الصدر الثاني من أجل الإصلاح، هو جزء من الوفاء لهم، والاحتذاء به كقدوة، واستلهام الدروس والعبر في الماضي، من أجل النهوض بالواقع، والتطلع نحو المستقبل، والعراق والعراقيين كمحكومين بحاجة ماسة إلى مَنْ يشعر بهم ويتفاعل معهم كحكام.

# خاتمة الكتاب

1 ـ انطلق الصدر في مخاطبة أبناء المجتمع العراقي من قاعدة متينة، تمثلت في نسبه الشريف وأسرته الكريمة، وتلمذته على أيدي أعاظم علماء الشيعة الإمامية ومراجعها ومصلحيها. لكنَّه لم يتوقف على ما انتهل منهم بل ترك إضافات نوعية في العلوم الدينية الممتزجة مع الحياة والمجتمع، وبذلك فقد جسّد انعطافة مهمة شكّلت قفزة تأريخية في تأريخ المرجعية الشيعية لما قدمه وما حققت مرجعيته من مجد حافل سجلته الكثير من الأحداث.

2 ـ أشارت الدراسات من ان مرجعية السيد محمد صادق الصدر كانت استثنائية بكل المقاييس سواء في الجانب الحوزوي أو الفقهي أو الأصولي أو التفسيري.

3 ـ تمكنت شخصيته بما تمتلك من جاذبية وكاريزما مميزة وسلوك إيماني نقي وسريرة طاهرة ظاهرة للعيان أن تأسر جيلاً كاملاً من العراقيين، سواءً من طلبته الذين غذّى فيهم روح الجهاد والتفاني من اجل الأمة، إلى فئة من الناس الذين بثّ فيهم حب الدين والسير في طريق الصلاح والإصلاح.

4 ـ أنَّ العديدَ من الباحثين عدّوا مشروع السيد محمد الصدر مكملاً لمشروع ابن عمه السيد محمد باقر الصدر، إذ لم يتح الظرف السياسي له بأنْ ينفّذ مشروعه، في حين استطاع الصدر الثاني أنْ يوظّفَ تكتيك السلطة لصالح المضي بمشروع مرجعيته ومقاصدها وأهدافها.

5 ـ شارك السيد الصدر في الانتفاضة الشعبانية عام 1991 ضد النظام الصدامي، وسرعان ما تم اعتقاله وتعذيبه، وفي عام 1993 تصدى للمرجعية الدينية بعد وفاة المرجع الأعلى آية الله العظمى السيد عبد الأعلى السبزواري، وسعى للحفاظ على الحوزة العلمية في النجف الأشرف، فقام بخطوات عديدة أهمها إرسال المبلغين إلى أنحاء العراق لتلبية حاجات المجتمع.

6 ـ تباينت مواقف الداخل والخارج من مرجعية الصدر فقد أيّدتها الكثير من فئات المجتمع العراقي لاسيما الشيعي منها وأخذت بالتصاعد مع مرور الزمن في حين واجهت في الخارج اتهامات عديدة، إلّا إنَّ الصدر نجح في نهاية المطاف بتبديدها وبيان حجم اجنداتها، إذ كان يعول على الزمن ويدرك بأنَّ مرجعيته ستصطدم مع السلطة، وسترد السلطة بعنف على حركته. وهذا مع حدث فعلاً مع الحركات السياسية في الخارج التي مثلتها المعارضة الإسلامية الشيعية في الخارج، فقد كان من الممكن أنْ تستثمر حراك الصدر في الداخل من اجل إسقاط السلطة إلّا أنَّها ظلت تراهن على الخارج.

7 ـ خلقَ الصدر حالةً ثوريةً تحتَ إمرته وطوع إرادته، وطبقاً لهذه المعطيات فقد أربك ذلك الجهاز الحزبي البعثي وقوى الأمن، وجعل قيادة البعث وسلطتها تفكر بحذر وخشية من تفاقم الحالة العبادية الجديدة إلى حالة ثورية، وخلق قوة معارضة داخلية حقيقية؛ ترفض الإذعان لإملاءات السلطة وسيطرتها الآخذة بالتفكك.

8 ـ إن الصدر قرر ان يختار ويحدد موقفه من (اشكالية الاعتزال والمواجهة) التي حكمت مسار العلاقة بين الحوزة والسلطة فانتهج طريقه الخاص به في تحييد السلطة ريثما تكتمل ملامح مشروعه وتنضج خبرته استعداداً للمواجهة التي لا بد منها في يومٍ ما، وهو ما نجح في من خلال اكمال مشروعاً دينياً، ومن ثم صعّد من خطابه وسلوكه في رفض نهج وسياسات النظام البعثي وطالب مراراً وتكراراً في مناسبات عديدة منها صلاة الجمعة في مسجد الكوفة التاريخي بالإصلاحات الاجتماعية والسياسية، وتحوّل الصدر بعد تصديه للمرجعية الدينية العليا إلى رمز يقود ظاهرة إسلامية مليونية، فقد كان اتخاذ قرار اغتيال السيد الصدر قراراً سياسياً بامتياز.

9 ـ أراد النظام البعثي ان ينهي ظاهرة الصدر فقرر اغتياله وعلى إثر ذلك شهدت مناطق الوسط والجنوب والعاصمة بغداد، غضباً شعبياً عارماً عُرف بانتفاضة الصدر 1999 التي قاومها النظام البعثي وأجهزته بالقتل والاعتقالات والمطاردات، وقد مثّل الصدر بذلك إحدى المرجعيات الشيعية التي تتصدى لنظام الاستبدادي، ولم يدم وجود النظام البعثي الاستبدادي بعده إلا سنوات قليلة، وسقط بعدها من دون رجعة.

10 ـ إنَّ انتفاضة 17 آذار/مارس 1999 مثّلت إحدى صفحات البطولة، وكشفت عن شجاعة

أنصار المرجع الشهيد محمد الصدر، وأحيت روح التضحية في نفوس العراقيين، وحطمت القيود والخوف من بطش الأجهزة الأمنية، وأرعبت السلطة الحاكمة ونظامها القمعي، لذا كانت انتصارات السلطة الحاكمة على الحركة الشعبية التي تلت حادثة الاغتيال بشتى الأشكال، هي انتصارات وقتية وهزائم مؤجلة، إذ شكّلت تلك الانتفاضة تهديدًا وجوديًا لنظام الرئيس الظالم صدام حسين، وكانت الهزة الأخيرة لعرشه.

11 ـ إنَّ الحركية التي عمل من خلالها السيد الصدر كانت عبر التفاعل مع هموم وتطلعات الفئات المحرومة من المجتمع وعبر الخطابات المباشرة وباللغة التي يفهمها الجميع، وليس بالطريقة الفوقية التي تحاول فرض المسلمات والثوابت من المعتقدات والقضايا الاجتماعية، وهذا الأمر لم يؤلَف سابقاً في المبادرة بالنزول إلى المجتمع لمعالجة همومه ومشاكله.

12 ـ الفكرة الأساسية في حركة السيد الصدر إحداث التغيير في القاعدة (المجتمع) قبل أي تغيير آخر، من أجل أنْ تكونَ هي الأداة والشرعية التي يمكن من خلالها أي تغيير مستقبلي، فهو لم يتبنَ أي نشاط، أو نهج أو حزب أو حركة، بل كان يرى بأنَّ ذلك مدعاة للانقسام والتناحر فيما بين الأحزاب، وكذلك بين أبناء المجتمع الواحد.

13 ـ إن السمة البارزة والأساسية للسيد الشهيد محمد الصدر التي نستنتجها من سلوكه المرجعي هي سمة الثورة والانتفاضة ضد حكم البعث المستبد، حتى أصبح فكره سلوكاً تياراً كبيراً داخل المجتمع العراقي.

# قائمة المصادر والمراجع لجميع فصول الكتاب

**أولاً: الكتب**


- أبو القاسم الخوئي، الصلاة، جزء الحادي عشر، مؤسسة الخوئي الإسلامية، ط6، إيران، العراق 2016.
- أثير نجاح حسن، الشهيدان الصدران بصمات في تاريخ العمل الحركي في العراق، مركز الشهيدين الصدرين للدراسات والبحوث، بغداد، 2008.
- أحمد الياسري الحسيني، قوات بدر التاريخ الجهادي والسياسي الأيديولوجي منذ التأسيس وحتى سقوط الدولة الطائفية الحديثة في العراق 1979-2003م، (سطوع للطباعة والنشر والترجمة، بيروت، 2014).
- أحمد عبد الله أبو زيد العاملي، محمد باقر الصدر السيرة والمسيرة في حقائق ووثائق، بيروت، العارف للمطبوعات، 2007، الجزء 1.
- أحمد محمد شكر، صدام حسين من القمة إلى الهاوية، (جامعة ميتشيغان: دار المحجة البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2004).
- إسحاق النقاش، الوصول إلى السلطة دور الشيعة في العالم العربي المعاصر، ترجمة أحمد الزبيدي، ط1، دار المدى، بغداد 2020.
- الإمام الخميني، الحكومة الإسلامية (ولاية الفقيه)، ط1، مؤسسة تراث السيد الخميني، طهران 2015.
- أمجد حامد جمعة الهذال، الفكر السياسي عند الشهيد محمد محمد صادق الصدر، بيروت، مؤسسة البلاغ، 2012.
- اياد محبوبة، منهج الصدر الثاني في الإصلاح، بحث في كتاب: رجل الفكر والميدان آية الله العظمى السيد محمد محمد صادق الصدر.

- باتريك كوكبرن، مقتدى الصدر وصحوة الشيعة والصراع على العراق، ترجمة حليم نسيب نصر، (الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف والمطبوعات، بيروت، 2014).
- جرهارد كونسلمان، سطوع نجم الشيعة، ترجمة محمد ابو رحمة، ط1، مكتبة مريولي، القاهرة 2004.
- جلال الدين محمد صالح، ولاية الفقيه واشكالية السلطة السياسية في الفقه الشيعي: المنطلقات الفكرية، الاسس الاستراتيجية، الأثار الأمنية، (الرياض: مكتبة القانون والاقتصاد، 2015).
- جواد علي كسار، الصدر الثاني المرتكزات الكلامية والفقهية في نظرية العمل الاجتماعي، بحث في كتاب: رجل الفكر والميدان آية الله العظمى السيد محمد محمد صادق الصدر، لجنة إحياء الذكرى الأولى لشهادة السيد الشهيد الصدر، مطبعة الأمين، 2001.
- جواد علي، المهدي المنتظر عند الشيعة الأثنى عشرية، ترجمة أبو العيد دودو، ط1، منشورات الجمل، المانيا 2005
- جودت القزويني، المرجعية الدينية عند الشيعة الامامية (دراسة في التطور السياسي والعلمي)، دار الرافدين، بيروت، 2005.
- حركة المقاومة الإسلامية عصائب أهل الحق (الكتاب التعريفي)، اعداد مركز السراج للتأليف والتحقيق والترجمة (مطبعة الكفيل، د.ت).
- حسن الحسناوي، الجديد في شرح عقائد الامامية: الشيخ محمد رضا المظفر، ط1، مطبعة احسان، دون مكان 2015.
- حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الأحزاب العراقية، (مؤسسة المعارف للمطبوعات، بيروت، 2007).
- حيدر نزار السيد سلمان، نهاية حرب وبدء أخرى؛ الأوضاع العامة في العراق بين عامي (1988 -1991)، ط1، مركز دراسات الكوفة 2023.
- رسول جعفريان، التشيع في العراق وصلاته بالمرجعية وإيران (د.ت).
- رشيد الخيون، 100 عام من الاسلام السياسي بالعراق، (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2011).

- رشيد الخيون، الإسلام والمذاهب في العراق (ماضيها وحاضرها)، ج2، دبي، مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2016.
- سالم شبيب بدوي، البحث القرآني عند السيد محمد محمد صادق الصدر، مركز الدراسات التخصصية في فكر السيد الشهيد محمد الصدر قدس سره، 1430هـ.
- سامي البدري، الكلمات، خواطر ضمن كتاب: رجل الفكر والميدان آية الله العظمى السيد محمد محمد صادق الصدر، لجنة إحياء الذكرى الأولى لشهادة السيد الشهيد الصدر، مطبعة الأمين، 2001.
- ستار الأمير، الشمس لن تغيب، تقديم الشيخ عباس الربيعي، (د.ت)، نسخة الكترونية.
- سعد علي زاير، القيم الأخلاقية في حركة السيد محمد الصدر الإصلاحية، بحث في كتاب: السيد الشهيد محمد الصدر بحوث في فكره ومنهجه وإنجازه العلمي.
- سعيد العذاري، شذرات من الأفكار والممارسات الحركية للمرجع الشهيد محمد الصدر قدس سره، قم، مركز الشهيدين الصدرين للدراسات والبحوث، 2009.
- شهاب الدين الحسيني، منهج تيار الصدريين المنطلقات الفكرية والممارسات الميدانية، بحث في كتاب: رجل الفكر والميدان آية الله العظمى السيد محمد محمد صادق الصدر، لجنة إحياء الذكرى الأولى لشهادة السيد الشهيد الصدر، مطبعة الأمين، 2001.
- صادق جعفر الروازق، الصدر الثاني محمد الصدر منظومة معارفية فاعلة في السياسة والأدب، بحث في كتاب: السيد الشهيد محمد الصدر بحوث في فكره ومنهجه وإنجازه العلمي، مؤسسة المنتظر لإحياء تراث آل الصدر، قم، منشورات المحبين، 1429هـ، الجزء 2، ص 205
- صادق جعفر الروازق، النهضة الصدرية شبهات وردود، بحث في كتاب: رجل الفكر والميدان آية الله العظمى السيد محمد محمد صادق الصدر.
- الصدر الثاني، لقاء الحنانة المصور أجراه الشيخ الشهيد محمد النعماني، الجزء الثاني، متوفر على قرص CD.
- صلاح جواد شبر، حزب الدعوة عندما حكم جذور الاسلام السياسي الشيعي في العراق، (دار روافد للطباعة والنشر والتوزيع، 2015).

- صلاح عبد الرزاق، الشهيد الصدر الثاني مرجع امة، ط1، منتدى المعارف، بيروت، 2010.
- ضياء نجم الأسدي، السيد الشهيد محمد الصدر، قراءة في الفكر والمنهج، بحث في كتاب: السيد الشهيد محمد الصدر بحوث في فكره ومنهجه وإنجازه العلمي.
- عادل الطائي، مقدمة كتاب السيد محمد الصدر، الفكرة الحية في حلق اللحية، دار المحبين، قم، 1999.
- عادل رؤوف، العمل الإسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية قراءة نقدية لمسيرة نصف قرن (1950- 2000)، (المركز العراقي للدراسات والإعلام، دمشق، 200).
- عادل رؤوف، عراق بلا قيادة قراءة في أزمة القيادة الإسلامية الشيعية في العراق الحديث، (المركز العراقي للإعلام والدراسات، دمشق، 2005)، ص 284-285.
- عادل رؤوف، محمد باقر الصدر بين دكتاتوريتين، ط1، المركز العراقي للإعلام والدراسات، دمشق، 2001.
- عادل رؤوف، محمد صادق الصدر مرجعية الميدان مشروعه التغييري ووقائع الاغتيال، المركز العراقي للإعلام والدراسات، دمشق 2006.
- عباس الزيدي، السفير الخامس، (بيروت: دار التعارف للمطبوعات، 2001).
- عباس الزيدي، الصدر ممهداً؛ العراق بين منهج الصدر وظهور الإمام رؤية جديدة، ط1، بلا مكان.
- عباس كاظم، الحوزة تحت الحصار (دراسة في أرشيف حزب البعث العراقي)، بيروت، دار الرافدين، سلسلة دراسات فكرية، ط1، 2018.
- عبد الجبار الرفاعي، منهج الشهيد محمد باقر الصدر في تجديد الفكر الإسلامي، ط1، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، 2012.
- عبد الرحيم عبيد سالم العامري، نشاط المعارضة الإسلامية الشيعية العراقية (1980-2003)، (بغداد: بيت الحكمة، 2020).
- عبد الله الفياض، الاجازات العلمية عند المسلمين، بغداد: مطبعة الارشاد، 1967م.

- عبد النبي جاسم بتور الحلفي، قيام صلاة الجمعة في العراق في عهد المرجع الديني محمد محمد صادق الصدر 1997-1999م، (النجف الأشرف: مركز عين للدراسات والبحوث المعاصرة، 2018).
- عصام راضي حسون، خطاب السيد الشهيد محمد الصدر وبعده الحجاجي، دراسة اسلوبية، ط1، دار البصائر للنشر والتوزيع، بيروت 2012.
- علاء الجوادي، مرجع الزمن الأصعب الشهيد السيد محمد محمد صادق الصدر (قدس سره)، ج2، (بيروت: منشورات الفجر، 2022).
- علي الزيدي، لماذا المسير إلى مرقد السيد الشهيد محمد محمد صادق الصدر قدس، دار المعجزة للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، (د. ت).
- علي الزيدي، محمد الصدر قدس سره بين الولاية العامة وسياسة السلطة، بيروت، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر والتوزيع، 2017.
- علي خليفة جابر، بداية حياة (قصص وذكريات)، (بيروت: مؤسسة التاريخ العربي، 2014).
- علي طاهر الحمود، جمرة الحكم: شيعة العراق ومخاضات بناء الدولة والأمة بعد 2003، ط1، جامعة الكوفة، سلسلة دراسات الكوفة، 2017.
- عمار فاضل حمزة، فلسفة الشهادة في فكر السيد الشهيد محمد الصدر، (النجف الأشرف: مؤسسة وارث الانبياء، 2009).
- فاضل النوري، الشهيد الصدر الثاني صفحات لم تقرأ، بحث في كتاب: بحوث في فكره ومنهجه وإنجازه العلمي، الجزء 1.
- فائق الشيخ علي، اغتيال شعب، ط2، دار الحكمة، بيروت 2016.
- قاسم الكعبي، الثورة البيضاء: دراسة في الحركة التغييرية والجهادية والميدانية لسيرة فقيه العصر السيد الشهيد محمد الصدر (قدس سره)، بغداد، مركز الدراسات التخصصية في فكر الشهيد محمد الصدر، ط1، 1430هـ.
- كاظم الجابري، صلاة الجمعة، تاريخها وفقهها، ط1، مركز الاعلام الإسلامي، قم 1418.

- كمال ديب، زلزال في أرض الشقاق: العراق 1915-2015، (بيروت: دار الفارابي، 2003).
- لجنة إحياء الذكرى الأولى لشهادة السيد الشهيد الصدر، رجل الفكر والميدان آية الله العظمى السيد محمد محمد صادق الصدر، مطبعة الأمين، 2001.
- ليزا بليدز، الدين والسياسة في العراق ما قبل 2003 وما بعدها، تر مصطفى نعمان أحمد، مكتبة المحلة، بغداد 2023.
- مجموعة مؤلفين، النجف وقم حاضرتا الحوزة العلمية، (بغداد: المركز الثقافي للدراسات الإسلامية، 2012).
- محسن الأمين، أعيان الشيعة، الجزء 9.
- محسن النوري الموسوي، السيد مقتدى الصدر صدر العراق الثالث، (مركز ولي الله للدراسات والتوجيه والارشاد، 2004).
- محمد الحسون، حياة المحقق الكركي وآثاره، ج1، ط1، منشورات الاحتجاج، قم 1423 هـ
- محمد الصدر، الطائفية في نظر الاسلام، تعليق مقتدى الصدر، ط2، دار المعمورة، بغداد، 2013.
- محمد الصدر، بحوث في صلاة الجمعة، دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر، بيروت 2011.
- محمد الصدر، خطب الجمعة لشهيد صلاة الجمعة، (هيئة تراث السيد الشهيد الصدر- دار مكتبة البصائر، النجف الأشرف- بيروت، د.ت).
- محمد الصدر، فقه المجتمع: مجموعة أسئلة مُجابة بخط السيد الشهيد الصدر، بيروت، (د. ت).
- محمد الصدر، مبحث ولاية الفقيه، تحقيق مؤسسة المنتظر لأحياء تراث ال الصدر، ط 1، دار ومكتبة البصائر، بيروت، 2013.
- محمد الصدر، مجموعة أشعار الحياة للسيد محمد الصدر، هيئة تراث الشهيد الصدر (النجف الأشرف)، بيروت، 2011.

- محمد الصدر، موسوعة الإمام المهدي، ج4، هيئة تراث السيد الشهيد الصدر، ودار ومكتبة البصائر، بيروت، 2011.
- محمد الصدر، نظرات إسلامية في اعلان حقوق الإنسان، هيئة تراث السيد الشهيد الصدر ودار ومكتبة البصائر، بيروت، 2010.
- محمد اليعقوبي، السيد الشهيد الصدر الثاني قدس سره كما أعرفه، (النجف الأشرف: مؤسسة بقية الله لنشر العلوم الإسلامية، د. ت).
- محمد اليعقوبي، الشهيد الصدر الثاني كما أعرفه، (دار جامعة الصدر للطبع والنشر والتوزيع، النجف الأشرف، 1428هـ).
- محمد اليعقوبي، قناديل العارفين، أعد الكتاب وخرج مصادره عبد العظيم الأسدي، الطبعة الثانية، (منشورات جامعة الصدر الدينية، النجف الأشرف، 1428هـ).
- محمد باقر الحكيم، الحوزة العلمية (نشؤها.. مراحل تطورها.. أدوارها)، ط1، دار الحكمة – القسم الثقافي، قم، 1424ه.
- محمد باقر الصدر، اقتصادنا (دراسة موضوعية تتناول بالنقد والبحث المذاهب الاقتصادية للماركسية والرأسمالية والإسلام في أسسها الفكرية)، ط14، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، 1981.
- محمد باقر الصدر، الإسلام يقود الحياة، ط2، وزارة الارشاد الإسلامي، طهران، 1403ه.
- محمد باقر الصدر، بحث حول المهدي، بيروت، دار التعارف للمطبوعات، 1977.
- محمد باقر الصدر، فلسفتنا (دراسة موضوعية في ضوء معترك الصراع الفكري القائم بين مختلف التيارات الفلسفية وخاصة الفلسفة الإسلامية والمادية والديالكتيكية الماركسية)، ط3، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، 2009.
- محمد حرز الدين، معارف الرجال في تراجم العلماء والاديان، تعليق محمد حسن حرز الدين، ج2، مطبعة النجف، النجف الأشرف 1964.
- محمد حسين النائيني، تنبيه الامة وتنزيه الملة، تحقيق عبد الكريم ال نجف، ترجمة عبد المحسن ال نجف، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 2012.

- محمد رضا النعماني، الشهيد الصدر سنوات المحنة وأيام الحصار، الطبعة 2، قم، اسماعيليان، 1997.
- محمد زكي ابراهيم، المدرسة الشيخية، ط1، دار المحجة البيضاء، بيروت 2004.
- مختار الاسدي، الصدر الثاني الشاهد والشهيد الظاهرة وردود الفعل، (الدار البيضاء - دار السجاد، بيروت –بغداد، 1999).
- مختار الاسدي، الصدر الثاني الشاهد والشهيد الظاهرة وردود الفعل، (بيروت: الدار البيضاء، 1999).
- مختار الأسدي، المرجعية الصالحة تعدد أدوار ووحدة هدف، بحث في كتاب: السيد الشهيد محمد الصدر بحوث في فكره ومنهجه وإنجازه العلمي.
- مختار الاسدي، موجز تاريخ العراق، دار الكتب العراقية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2001.
- مرتضى البروجردي؛ المستند في شرح العروة الوثقى تقرير الابحاث الأستاذ الاعظم سماحة آية الله العظمى.
- مقتدى الصدر، العشق الابدي في سيرة والدي، ط2، دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2012.
- مقتدى الصدر، المرجعية الناطقة الشهيد السعيد السيد محمد الصدر أنموذجاً، هيئة تراث السيد الشهيد الصدر، دار الضياء للطباعة، النجف 2018.
- مقتدى الصدر، حدثني الولي، القسم الأول والثاني، (دار الضياء للطباعة، النجف الأشرف، د.ت).
- مقتدى الصدر، صلاة الجمعة في كلام السيد الوالد، هيئة تراث السيد الشهيد الصدر، بلا مكان، دون تاريخ.
- مقدام عبد الحسن الفياض، المرجعية الدينية العليا وموقفها من أبرز التطورات السياسية الوطنية والعربية 1921-2003، فصل في موسوعة: فتوى الدفاع الكفائي (الجزء 3)، العتبة العباسية المقدسة، 2020.

- مقدمة كتاب منة المنان في الدفاع عن القران للسيد محمد الصدر، ج1، تحقيق مؤسسة المنتظر لإحياء تراث ال الصدر، ط1، بيروت، دار ومكتبة البصائر، 2012.
- مؤسسة المنتظر لإحياء تراث آل الصدر، مقدمة كتاب: الدر النضيد في شرح سبب صغر الجسم البعيد. بحث فيزيائي للسيد محمد الصدر، قم، 2012.
- مؤسسة المنتظر لإحياء تراث آل الصدر، مقدمة كتاب: الفتاوى الواضحة وفقاً لمذهب أهل البيت ع، الجزء 1، قم، 2013.
- مؤسسة المنتظر لإحياء تراث آل الصدر، مقدمة كتاب: حب الذات وتأثيره في السلوك الإنسان ي، بيروت، 2013.
- مؤسسة المنتظر لإحياء تراث آل الصدر، مقدمة كتاب: محمد الصدر، أصول علم الأصول، قم، 2012.
- ميثم الجنابي، الحركة الصدرية ولغز المستقبل (إشكالية اللاهوت الشيعي والناسوت العراقي)، بغداد، دار ميزوبوتاميا، ط1، 2012.
- نديم الجابري، الإمام والرئيس.. قراءة في إشكالية العلاقة، مؤسسة الفضيلة للدراسات والنشر، بغداد، 2006.
- هاني جواد كاظم، المشروع السياسي والاجتماعي للسيد محمد الصدر قدس سره، مركز الدراسات التخصصية في فكر السيد الشهيد محمد الصدر قدس سره، 2010.
- هيئة تراث السيد الشهيد السعيد محمد الصدر، الرسالة الاستفتائية، دار ومكتبة البصائر، بيروت، بلا تاريخ.
- هيئة تراث الشهيد السعيد محمد الصر، خطب الجمعة لشهيد صلاة الجمعة، ط2، لبنان 2020.
- ياسين الموسوي، صلاة الجمعة فضائلها، فلسفتها.. فقهها، مؤسسة الحديث الشريف، النجف الأشرف 2010.
- يوسف ساسون، بعث صدام، رؤية من داخل نظام استبدادي، ط1، ترجمة رفعت السيد علي، منشورات الجمل، بغداد – بيروت 2015.

**ثانياً: الرسائل الجامعية**


- أمجد حامد جمعة هذال، الفكر السياسي عند محمد محمد صادق الصدر، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، 2010).
- حمد سعدون حمد العيساوي، الفقه الاجتماعي عند السيد محمد الصدر دراسة فقهية في خطب الجمعة، رسالة ماجستير، كلية الفقه، جامعة الكوفة، 2018.
- عبد النبي جاسم بتور الحلفي، قيام صلاة الجمعة في العراق في عهد المرجع الديني محمد محمد صادق الصدر 1997-1999 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسان ية، جامعة البصرة، 2015.
- عصام راضي حسون، خطاب السيد الشهيد محمد الصدر قدس سره وبعده الحجاجي /دراسة اسلوبية، رسالة الماجستير، دار ومكتبة البصائر، بيروت، 2012.
- علي بشت عكلة الدنيناوي، دور التيار الصدري في الحياة السياسية في العراق بعد العام 2003، (رسالة ماجستير)، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، 2022).
- هاني جواد كاظم النجار، المشروع السياسي والاجتماعي للسيد محمد محمد صادق الصدر في العراق من سنة 1991-1999م، رسالة ماجستير، (جامعة البصرة: كلية الآداب، 2010).


**ثالثاً: شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)**


- إحسان عيدان عبد الكريم السيمري، دور المرجعية الدينية الفاعلة في التطور السياسي والاجتماعي للمجتمع العراقي وبناء شخصية الفرد العراقي: السيد الشهيد محمد محمد صادق الصدر (قده) انموذجا، http://www.alhudamissan.com
- حازم رعد، مشروع بناء الوعي الاجتماعي عند الشهيد السيد محمد الصدر، https:// www.ina.iq
- حديث على اليوتيوب: السيد الشهيد محمد الصدر يتحدث عن سبب وجوب إقامة صلاة الجمعة https://youtu.be/B0iwEwekEyc
- حيان نيوف، تفاصيل جديدة حول لغز اغتيال المرجع الشيعي آية الله صادق الصدر:

الصدريون كشفوا عن «رصاصة قصي».. وبشرى الخليل برأت صدام .https://www alarabiya.net/articles/2007 %2F01 %2F28 %2F31164

- شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، خطبة الجمعة رقم (1) في 17 نيسان 1998، https://www.youtube.com/watch?v=Rtr3xxV1-Dw
- شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، احداث جامع المحسن.
- شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، انتفاضة العراق 1999.
- صادق الطائي، الصوفية في العراق: جدل الدين والسياسة، جريدة القدس العربي، 14 اذار/مارس، 2017.
- الصفحة الشخصية للشيخ أكرم الكعبي. twetar @Akram_Alkabee
- الصفحة الشخصية للشيخ قيس الخزعلي. twetar @qais_alkhzali
- الصفحة الشخصية للشيخ أوس الخفاجي

https://l.facebook.com/l.php?u=https %3A %2F %2Fyoutu.be %2F5jfIY_Yg i5o&h=AT3H9J0YFqX6vuz7k5SPd9iWBaA-9KAWMO8zBdZk4VSAcHjUgu_ E0X-a3egChEY2CQJyNZT4usIsEJ7_6qIfoasKtxXUAeC5VHhdA7AUcFR7Jfb O_1wloF7xJ4Vv_rhGShjF&s=1

- صفحة محبي الشيخ عدنان الشحماني. www.adnanalshmaneyansar.bloqspot. com
- طالب العلوي، أحداث ما بعد شهادة الولي سيد محمد محمد صادق الصدر(قدس) blog-post_68.html/02/https://abohasanalhasani.blogspot.com/2015
- فاضل مشعل، السلوكيون جنوبي العراق لعبة سياسية أم تصوف ديني؟ https:// www.aljazeera.net/news
- فيصل نور، الحقائق الغائبة، الصدريون ومجاهدي خلق. https://www.fnoor.com/ main/articles.aspx?article_no=7229

- قناة البغدادية، برنامج شهادات للتاريخ، لقاء مع الشيخ كاظم العنيزان، بتاريخ 19 /1 /2020. متوفر على اليوتيوب. https://www.youtube.com/watch?v=KlO136ZPylE
- قناة البي سي الفضائية اللبنانية، لقاء مع السيد مقتدى الصدر بتاريخ 2003/9/11 متوفر على اليوتيوب. https://www.youtube.com/watch?v=JmrxqkMt_m8
- قناة الشرقية، لقاء مع الشيخ قيس الخزعلي بتاريخ 2022/4/9م. متوفر على اليوتيوب. www.alsharqiya_tube.
- محمد باقر الناصري، الصدر مفكراً ومصلحاً إصلاح المرجعية وتطويرها، مركز الأبحاث والدراسات التخصصية للشهيد الصدر، متوفر على الرابط: https://mbsadr.ir
- محمد حسين فضل الله، الشَّهيد الصَّدر الثّاني. روحٌ إسلاميّة نفتقدها، موقف بيانات، http://arabic.bayynat.org
- محمد اليعقوبي، حديث الروح، نسخة الكترونية متوفرة على الموقع الرسمي لسماحة آية الله الشيخ محمد اليعقوبي. www. Yaqoobi.com
- مركز بغداد الدولي للدراسات وبناء السلام. www.bicspb.com
- مقتدى الصدر، تغريدة على تويتر بتاريخ 9 حزيران/يونيو، 2023.
- مؤسسة الأبرار الإسلامية. www.abraonline. net
- موقع التيار الرسالي العراقي. www.altayar-alresaly.com
- موقع الجزيرة الالكتروني، اللعبة المزدوجة، استيراتيجية الصدر في العراق دراسة بقلم يحيى الكبيسي، اللعبة المزدوجة: استراتيجية الصدر في العراق | مركز الجزيرة للدراسات (aljazeera.net).
- موقع الخنادق. www. Alkhanadeq.com
- الموقع الرسمي لآية الله العظمى الشيخ محمد اليعقوبي. www.yaqobi.com
- الموقع الرسمي لحركة النجباء. www.alnojaba.com
- الموقع الرسمي لحركة عصائب أهل الحق. www.ahlualhaq.com

- الموقع الرسمي لهيئة تراث السيد الشهيد الصدر. www. Raffy.me
- موقع المكتبة الشيعية على الانترنت، بحار الأنوار - العلامة المجلسي - ج 52 - الصفحة 143 (بحار الأنوار - العلامة المجلسي - ج 52 - الصفحة 143 (.shiaonlinelibrary com)).
- موقع مجمع التقريب بين المذاهب الإسلامية على الانترنت، آية الله الشيخ محمد بن محمد مهدي الخالصي، بقلم إسلام هاشم الدباغ

https://taqrib.ir/fa/article/ %D8 %A5 %D8 %AD %D9 %8A %D8 %A7 %D 8 %A1- %D8 %B9 %D9 %84 %D9 %85 %D8 %A7 %D8 %A1- %D8 %A7 %D9 %84 %D8 %A5 %D8 %AD %D9 %8A %D8 %A7 %D8 %A11-

- وكالة صدى الاعلام للأنباء. www.preesiraq.net
- يحيى الكبيسي، اللعبة المزدوجة: استراتيجية الصدر في العراق، .https://studies aljazeera.net
- https://abu.edu.iq/research/articles/13793
- https://www.marefa.orgالصدر_صادق_محمد_محمد/
- https://ar.wikishia.net/view/ %
- https://alkhanadeq.org.lb/post.php?id=736
- https://ar.al-shia.org


**رابعاً: البحوث والدوريات**


- الاتحاد (جريدة)، ابو ظبي، العدد 8632، 21 شباط 1999.
- الجمعة الجامعة (نشرة)، العدد الأول، الدورة الثانية، منشورات ديوان النشر والترجمة والتأليف لجامعة مدينة، العلم للامام الخالصي الكبير في الكاظميين، مطبعة المعارف، بغداد.
- حيدر سعيد، جيش المهدي والتيار الصدري: الصراع على الهوية والتحول، مجلة سياسات عربية، الدوحة، العدد 53، المجلد 9، تشرين الثاني 2021.

- حيدر نزار السيد سلمان، الدولة الصفوية - حقائق تاريخية، مجلة ينابيع، العدد 17، سبتمبر 2018.
- رائد وليد طالب الزهيري، اغتيال السيد محمد محمد صادق الصدر وردود الفعل في الصحف العربية المعاصرة عام 1999، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، العدد 4، نيسان 2023.
- رائد وليد طالب الزهيري، اغتيال السيد محمد محمد صادق الصدر وردود الفعل في الصحف العربية المعاصرة عام 1999، مجلة ابن خلدون للدراسات والابحاث، فلسطين، المجلد الثالث، العدد الرابع، 2023.
- صالح عباس ناصر الطائي، الدور السياسي للسيد محمد محمد صادق الصدر في تاريخ العراق المعاصر 1991-1999، مجلة اهل البيت عليهم السلام، جامعة اهل البيت، كلية الآداب، كربلاء، العدد 20، 2016.
- الصباح (جريدة)، بغداد، العدد 4858، 27 حزيران 2020.
- عبد العظيم جبر حافظ، (الأحزاب السياسية الإسلامية في العراق (دراسة نقدية) (حزب الفضيلة الإسلامي) (انموذجا))، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، (بغداد: الجامعة المستنصرية)، العدد 30، حزيران 2010م.
- القبس (جريدة)، الكويت، العدد 9223، 21 شباط 1999.
- المدى، (جريدة)، بغداد، العدد 323، 22 شباط 2005.
- الوقائع الرسمية العراقية (جريدة)، العدد 4680، بتاريخ 19 ذي القعدة 1443هـ 20 حزيران 2022م.
- الينابيع (مجلة)، العدد 17 في 17 ربيع الأول – ربيع الثاني 1428.

**خامساً: التقارير الأجنبية**

(1) Immigration and Refugee Board Canada، Research Directorate، Iraq: March 1999 Shi'a demonstration in Basra concerning the assassination of Grand Ayatollah Mohammed Sadiq-al-Sadr، (Canada: Immigration and Refugee Board، Canada7 ، August 2002).

(2) Human Rights watch، Basra: Crime and Insecurity Under British Occupation (Human Rights watch: June 2003).

(3) U.S. State Department، Bureau of Democracy، Human Rights and Labor، Reports on Religious Freedom: Iraq (1999).

**سادساً: خطب الجمعة**

1 ـ محمد الصدر، صلاة الجمعة، الخطبة رقم (37) في 25كانون الأول/ديسمبر، 1998.

2 ـ محمد الصدر، خطبة الجمعة رقم (42)، 29 كانون الثاني/يناير، 1999.

3 ـ محمد الصدر، صلاة الجمعة، الخطبة رقم (43) في 5 شباط/فبراير، 1999.

**سابعاً: المقابلات الشخصية**

1 ـ مقابلة شخصية مع الشيخ صادق الحسناوي أحد طلبة السيد محمد الصدر بتاريخ 15/ نيسان /2023.

2 ـ مقابلة شخصية مع الشيخ علي الحميدي أحد طلبة السيد محمد الصدر، بتاريخ 18/ نيسان /2023.

3 ـ مقابلة شخصية مع الشيخ أوس الخفاجي إمام جمعة الناصرية في عهده، وأحد طلبة الحوزة بتاريخ 10/نيسان 2023.

يهتم الكتاب بالدور الذي نهض به السيد الشهيد محمد الصدر(قدس سرّه) بوصفه يمثّل رمزاً ضد الدكتاتورية والاستبداد وأحد ابرز قادة الفكر وعلماء الدين في العراق والعالم الإسلامي حيث قاد نهضة اصلاحية تغييرية هدفت إلى الإصلاح الاجتماعي والسياسي والديني في العراق، ودراسة مدى تأثّر بعض الحركات السياسية المعاصرة به وارتباط ذاكرة جزء مهم من الجيل السابق والحالي من العراقيين مع توجهاته ورؤاه الوطنية والإصلاحية.

يستكشف المؤلفون مسار "الحركة الصدرية" خلال حياة الصدر وحراكه السياسي والثقافي ومعركته الشجاعة ضد الفساد، وتتبعوا بالمناقشة والتحليل المواقف تجاهها ودور الجماهير التي ساندته ووقفت معه في مهمته الصعبة وحافظت على علاقاتها الفكرية والعاطفية والتنظيمية، وقامت بالانتفاض ضد النظام السابق عقب استشهاده، وبذلت التضحيات الجسيمة، وتحمّلت القمع المفرط بسبب ولائها له، بالشكل الذي أوضح مقدار الفاعلية المؤثرة للسيد الصدر.

ISBN 978-9-9227219-5-8

www.alrafidaincenter.com
info@alrafidaincenter.com
00964782622246
ص.ب. 252
مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D
العراق - النجف الاشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الاسكان
العراق - بغداد - الجادرية - تقاطع ساحة الحرية